

Дарсҳои ин китоб дар Ютуб
бо забони содаи Тоҷики
www.youtube.com/ABDUALIMZODA
الفقه الأكبر
للإمام أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ)
شرحاً ودراسة
ФИҚҲИ АКБАР
تأليف
أ. د. محمد بن عبد الرحمن الخميس
١-٢
Бо Тарҷумаи (овози)
Муҳаммадшариф Абдуалим
مكتبة الرشد
ناشرون

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الخميس، محمد عبدالرحمن
الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة/ محمد عبدالرحمن الخميس الرياض ١٤٣٥هـ
ردمك ١-٧٦-٨١٥١-٦٠٣-٩٧٨
١- أبو حنيفة، نعمان بن ثابت، ت ١٥٠هـ ٢- العقيدة الإسلامية ٣- علم الكلام أ- العنوان
ديوي ٢٤٠ ١٤٣٥ / ٥٤٣٣

ردمك ١-٧٦-٨١٥١-٦٠٣-٩٧٨ رقم الإيداع ٥٤٣٣ / ١٤٣٥

الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م

مكتبة الرشد – ناشرون
المملكة العربية السعودية – الرياض
الإدارة: مركز البستان – طريق الملك فهد هاتف ٤٦٠٢٥٩٠
ص.ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٦٠٤٨١٨ – فاكس ٤٦٠٢٤٩٧

E-mail:rushd@rushd.com
Website:www.rushd.com

الفقه الأكبر

للإمام أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ)

شرحًا ودراسة

تأليف

أ. د. محمد بن عبد الرحمن الخميس

الجزء الأول

مكتبة الرشد
ناشرون


الله
بسم الله الرحمن الرحيم



المقدمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عِمرَان: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النِّسَاء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

فإنّ أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ وكلّ محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار[١].

أما بعد:

فإن كتاب (الفقه الأكبر) للإمام أبي حنيفة في مسائل أصول الدين، من الكتب المشتهرة التي اعتنى بها كثير من علماء الحنفية، شرحاً وتدريساً

---

(١) هذه خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلّمها أصحابه، وقد أخرج جزءا منها أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب في خطبة النكاح ص ٣٢١ برقم (٢١١٨)، وللتوسع في تخريجها ينظر: خطبة الحاجة للشيخ الألباني ص ٣.

وغير ذلك، واهتم به غيرهم من العلماء بعد أن ذاع صيته، ولم أقف على من شرحه شرحاً موافقاً لمذهب السلف، حيث إن عامة الشراح قد شرحوه بطريقة توافق طريقة المتكلمين، وقد اعتمد عليه علماء الحنفية وقرروا أنه عقيدة الإمام، ويدل على ذلك كثرة شروحه، ثم إن هذا الكتاب معوّل عليه عند الماتريدية،ومع ذلك خالفوا بعض مسائله، كما في عصمة الأنبياء وبعض مسائل الصفات وغيرها، فهو حجة عليهم.

ثم إن هذا الكتاب في جملته يوافق ما قرره الطحاوي في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة المشهور المنسوب إلى أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن - رحمهم الله تعالى -.

وراوي هذا الكتاب هو حماد بن أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، فهو ابن المصنف رحمه الله وهو أدرى بمذهب أبيه من غيره، قال عنه ابن خلكان: «إنه كان على مذهب أبيه، وإنه كان صالحا خبيرا».

وقد ضعفه بعض المحدثين في الرواية، ولكننا لا نقدح في روايته لهذا الكتاب لملاصقته لأبيه[1]، ولأن العلماء تناقلوا هذا الكتاب فما رأينا فيه من مخالفة لما قرره الطحاوي في عقيدته جزمنا أنه أدخل فيه، وليس من كلام الإمام، مثل ما جاء: (أن الله كلم موسى بكلامه الذي هو له صفة في الأزل، وهو يتكلم بلا آلة ولا حرف)، وقوله (لفظنا بالقرآن مخلوق)، وقوله (ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة)، فكل هذا مما أحدثه المتأخرون بعد أبي حنيفة ولا يعرف هذا في كلام السلف، فمنها ما يرجع إلى أن كلام الله معنى نفسي، وأن القرآن الذي نقرؤه عبارة عن ذلك المعنى النفسي، وهذا مذهب أحدثه ابن كلاب، ومنها ما يرجع إلى بدعة التلفظ

(١) سيأتي الدراسة عن الكتاب لاحقا.

بالقرآن، وأول من أحدثها الكرابيسي في زمن الإمام أحمد بن حنبل، ومنها ما يرجع إلى شروط مخترعة، توجب امتناع الرؤية، وهذا مما أحدثه أهل الكلام من الأشعرية والماتريدية، فكل هذا مما أدخل على هذا الكتاب، وما عدا ذلك فيظهر أنه كلام الإمام رحمه الله، أو من تخريج ولده حماد على كلامه.

منهجي في إخراج هذا الكتاب ما يلي:

١- وضع عناوين جانبية تقسم الكتاب إلى فقرات.

٢- وضع المتن في أعلى الصفحة.

٣- شرح الكلمات الغامضة.

٤- شرح المتن إجمالا بطريقة مبسطة موافقة لمذهب السلف.

٥- تعزيز كلام أبي حنيفة بكلام أتباعه والمنتسبين إليه، وذلك لغرض الإيضاح والشرح والبيان.

٦- عزو الآيات إلى مواضعها في القرآن بالرسم العثماني.

٧- تخريج الأحاديث النبوية مع بيان درجتها ما أمكن.

٨- وضع أسئلة للمناقشة، وذلك لبيان مدى الاستفادة منها، ولكي يكون كتاباً مدرسياً يسهل تناوله للطلاب.

٩- وضع تمهيد فيه ترجمة أبي حنيفة مع بيان منهجه في تقرير أصول الدين، وهو مقسم إلى فصلين.

فما كان فيه من حق فمن الله، وما كان سوى ذلك فمن نفسي وأستغفر الله من كل ذنب، والله من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أ د/ محمد عبد الرحمن الخميس.



تمهيد

ترجمة الإمام أبي حنيفة[1]

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: حياته الشخصية.
- المبحث الثاني: حياته العلمية.
- المبحث الثالث: مؤلفات الإمام أبي حنيفة
- المبحث الرابع: مصادر العقيدة عند الإمام أبي حنيفة
- المبحث الخامس: موقفه من علم الكلام

(١) انظر تفصيل ذلك في كتابي: أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة.



المبحث الأول

حياته الشخصية:

١- اسمه ونسبه:

أ/ اسمه: هو النعمان بن ثابت بن زُوطي، بضم الزاي وفتح الطاء، الخزّاز الكوفي[1].

أجمعت مصادر ترجمته على ذلك، ولم تختلف إلا ما رواه الصيمري عن إسماعيل ابن حماد؛ حيث قال: «أنا إسماعيل بن النعمان بن ثابت بن النعمان ابن المرزبان»[2] ونقلها عنه الخطيب في تاريخه[3]، والمزي في

---

(١) انظر ترجمته في المعارف لابن قتيبة ص٤٩٥، والفهرست لابن النديم ص٢٥٥، والتاريخ الكبير للبخاري ٨/ ٨١، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/ ٤٤٩، وطبقات الفقهاء للشيرازي ص٨٦، والطبقات الكبرى لابن سعد ٦/ ٣٦٨، ٣٦٩، وتاريخ بغداد ١٣/ ٣٢٣-٤٥٤، وتذكرة الحفاظ ١/ ١٦٨، وسير أعلام النبلاء ٦/ ٣٩٠، والكامل في التاريخ ٥/ ٥٨٥، ووفيات الأعيان ٥/ ٤٠٥-٤١٥، وميزان الاعتدال ٤/ ٢٦٥، والنجوم الزاهرة ٢/ ١٢، وتهذيب التهذيب ١٠/ ٤٤٩، والطبقات لخليفة بن خياط ص٢٦٧، وشذرات الذهب ١/ ٢٢٧، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص٧٣، وإسنادها صحيح ورجال السند ثقات.

ومن الكتب التي أفردت في ترجمة الإمام أبي حنيفة في: فضائل أبي حنيفة لعبد الله محمد السعدي المعروف بابن أبي العوام، وأخبار أبي حنيفة وأصحابه للصيمري، وقلائد عقود العقيان في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان لأبي القاسم بن عبد العليم الحنفي، ومناقب الإمام أبي حنيفة للذهبي، و[illegible] أبي حنيفة للسبكي، وعقود الجمان للصالحي، والخيرات الحسان للهيتمي.

(٢) أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص٢، وإسنادها موضوع.

(٣) تاريخ بغداد ١٣/ ٣٢٦.

الصفات النسبية[1]:

ب- نسبته: نسبته إلى الخزاز[2] بفتح المعجمتين وتشديد الزاي.

وإنما قيل ذلك؛ لأنه كان يبيع الخز، ويأكل منه طلبا للحلال[3]، أما نسبته بالكوفي؛ فلأن موطنه الذي ولد وعاش فيه هو الكوفة، أما نسبته بالتيمي؛ فلأن جده زوطي مولى لبني تيم الله بن ثعلبة من بني ربيعة[4].

ج- كنيته: أبو حنيفة، أجمعت مصادر ترجمته على ذلك.

٢- مولده وموطنه:

ولد الإمام أبو حنيفة رحمه الله سنة ثمانين من الهجرة بالكوفة، في خلافة عبد الملك بن مروان، وقيل: إنه ولد سنة إحدى وستين[5]، كما حكاه الخطيب في تاريخه، وقال: «لا أعلم لصاحب هذا القول متابعا»[6].

---

(١) ١/ ٧٤، ٧٥.

(٢) الخز: هي ثياب منسوجة من صوف وإبريسم أو المنسوجة من إبريسم. تاج العروس ٤/ ٣٣، فمن يبيع الخز أو يصنعه يسمى خزازا، وكان أبو حنيفة خزازا يبيع الخز.
انظر تاريخ بغداد ١٣/ ٣٢٤.

(٣) الأنساب للسمعاني ٥/ ١٠٣ واللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير ١/ ٤٣٩.

(٤) العروس ٣/ ٦٣.

(٥) إسناد هذه الرواية لا يصح، فيه عبد الله بن إبراهيم بن قتيبة، ولم أجد من ترجم له. والوليد بن حماد ضعيف. كما في التهذيب، وقال ابن معين: ضعيف ولا يكتب حديثه.
الكامل لابن عدي ٣/ ٩٤٤.
وإبراهيم بن [illegible]: قال ابن أبي حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به.
انظر تهذيب التهذيب ١٠/ ١٤٠.

(٦) تاريخ بغداد ١٣/ ٣٣٠.

وقال المكي في مناقب أبي حنيفة[١]: «هذه الرواية تخالف ما تقدم، والصحيح هي الرواية الأولى مجمع عليها».

٣- نشأته وصفاته:

«أ» نشأته:

ولد الإمام أبو حنيفة رحمه الله في الكوفة، وقضى سنوات عمره الأولى فيها، أما كيفية نشأته فإن كتب التراجم ضنّت علينا بالأخبار في هذا الصدد، ولم تذكر سوى أنه اشتغل في مبدأ أمره تاجرا في الخز، وله دكان معروف في دار عمر ابن حريث[٢]، وأنه كان أمينا في تجارته ولا يغش، ولا يخدع أحدا، حتى أصبح عريفا على الحاكة بدار الخزّازين[٣]، ثم توسعت تجاراته ونمت وازدهرت حتى أصبح له معمل لحياكة الخز، وعنده صنّاع وأُجراء[٤].

«ب» صفاته:

أولاً - صفاته الخِلقية:

كان الإمام أبو حنيفة، رحمه الله، فصيح اللسان، عذب المنطق إن تكلم، أحسن الناس منطقا، وأحلاهم نغمة، وأنبههم على ما يريد، وكان جميلا تعلوه سمرة، حسن الوجه والهيئة، نظيف الملبس، طيب الرائحة، حتى إنه يعرف بريح الطيب إذا أقبل أو إذا خرج من منزله قبل أن يرى.

---

(١) وإسناد الرواية الأولى صحيح، بأن مولده سنة ٨٠هـ.

(٢) تاريخ بغداد ١٣/ ٣٢٥.

(٣) الكامل لابن عدي ٧/ ٢٤٧٦.

(٤) العبر في تاريخ من غبر ١/ ٢١٤، تحقيق المنجد، الكويت.

ووصفه تلميذه أبو يوسف بقوله: «كان أبو حنيفة ربعا من الرجال، ليس بالقصير ولا بالطويل، وكان أحسن الناس منطقا وأحلاهم نغمة، وأنبههم على ما يريد»[١].

ووصفه عمر بن حماد بقوله: «إن أبا حنيفة كان طوالا، تعلوه سمرة، وكان لبسا، حسن الهيئة، كثير التعطر يعرف بريح الطيب إذا أقبل وإذا خرج من منزله قبل أن تراه»[٢].

قال الهيثمي: «ولا تنافي بين كونه ربعة وبين كونه طوالا لأنه قد يكون مع كونه ربعة أقرب إلى الطول»[٣].

ووصفه تلميذه عبد الله بن المبارك بقوله: «كان حسن السمت، حسن الوجه، حسن الثوب»[٤].

وقال أبو نعيم الفضل بن دكين واصفاً له: «كان أبو حنيفة حسن الوجه، والثوب، والنعل، وكثير البر والمواساة لكل من أطاف به»[٥].

وجملة القول في هذا المقام أن الإمام أبا حنيفة، كان حسن السمت والمظهر، نظيف الملبس، مع حسن العشرة والبر والمواساة لمجالسيه.

ثانيا - صفاته الخُلُقية:

وأما صفاته الخُلُقية فكان عفًا ورعًا، تقيًا، شديد الذَّبِّ عن محارم الله

---

(١) تاريخ بغداد ١٣/ ٣٣٠، ٣٣١.
(٢) تاريخ بغداد ١٣/ ٣٣١.
(٣) الخيرات الحسان ص ٣٢.
(٤) أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص ٣.
(٥) المرجع السابق ص ٢.

أن تؤتى، زاهدا، عرضت عليه الدنيا والأموال العظيمة فنبذها وراء ظهره، ولقد ضُرب بالسياط وعذب ليقبل تولّي القضاء أو بيت المال فأبى.

روى الصيمري عن الربيع بن عاصم قال: «أرسلني يزيد بن عمر بن هبيرة[1] فقدمت بأبي حنيفة عليه، فأراده على بيت المال فأبى، فضربه عشرين سوطا»[2].

كذلك عرض عليه ابن هبيرة - والي العراق - قضاء الكوفة فأبى وامتنع. فحلف ابن هبيرة إن هو لم يفعل ليضربنه بالسياط على رأسه، فقيل لأبي حنيفة فقال: ضربة لي في الدنيا أسهل عليّ من مقامع الحديد في الآخرة، والله لا أفعل ولو قتلني، فحكي قوله لابن هبيرة فقال: بلغ قدره أن يعارض يميني بيمينه، فدعاه فحلف إن لم يل القضاء ليضربنّه على رأسه حتى يموت، فقال له أبو حنيفة: هي موتة واحدة، فأمر به فضرب عشرين سوطا على رأسه. فقال أبو حنيفة: اذكر مقامك بين يدي الله، فإنه أذل من مقامي بين يديك، ولا تهددني فإني أقول: لا إله إلا الله، والله سائلك عني حيث لا يقبل منك جوابا إلا بالحق، فأومأ إلى الجلاد أن أمسك وبات أبو حنيفة في السجن، فأصبح وقد انتفخ وجهه ورأسه من الضرب، فقال ابن هبيرة: إني قد رأيت النبي ﷺ وهو يقول لي: أما تخاف الله تضرب رجلا من أمتي بلا جرم وتهدّده، فأرسل إليه فأخرجه

---

(١) هو يزيد بن عمر بن هبيرة أبو خالد الفزاري أمير وقائد من ولاة الدولة الأموية قال عنه الذهبي: «كان بطلا شجاعا سائسا جوادا فصيحا خطيبا» قتله السفاح سنة ١٣٢هـ.
سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٠٧.

(٢) أخبار أبي حنيفة للصيمري ص٥٧.

واستحله[١].

وكذلك عرض[٢] عليه الخليفة العباسي المنصور القضاء، فأبى، فسجنه، ومات محبوسا في السجن، رحمه الله.

ولعل رفضه لهذا المنصب يعود إلى جملة أسباب منها: خوفه من الله تعالى؛ حيث خشي أن يجور في حكم من الأحكام التي تعرض عليه، فلذلك آثر الضرب بالسياط في الدنيا على مقامع الحديد في الآخرة.

أضف إلى ذلك أن القضاة تعرض عليهم منازعات يتصل بعضها بأمراء ذلك العصر وحكامه، والإمام لا يمالئ أميرا أو يجامل وزيرا، أو يحابي كبيرا، في محارم الله أن تؤتى. وكان مع زهده وورعه كثير العبادة، حتى قيل: إنه سمي الوتد[٣] لكثرة صلاته وتهجده وطول قيامه.

وكان كريما، جوادا، سخيا بماله. ينفق على العلماء مثلما كان ينفق على عياله، وإذا اكتسى ثوبا فعل مثل ذلك، وإذا جاءته الفاكهة والرطب، وكل شيء يريد أن يشتريه لنفسه ولعياله، لا يفعل ذلك حتى يشتري للعلماء مثله، ثم يشتري بعد ذلك لعياله.

وكان إذا اشترى للصدقة أو لبرِّ إخوانه شيئا اشترى ما يقدر عليه، وكان يتساهل فيما يشتريه لنفسه ولعياله[٤]. هذا فعله مع العلماء، أما من يعلِّمه، فهو يبرّهم ويواسي فقيرهم بماله، وينفق عليه أويزوج من احتاج إليه، حتى

---

(١) كتاب أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص٥٨ بتصرف.

(٢) المنتظم «ق-٢٣٨-ب» مخطوطة في مكتبة أيا صوفيا بتركيا.

(٣) تاريخ بغداد ١٣/ ٣٥٤.

(٤) أخبار أبي حنيفة ص٤٩ بتصرف.

إنه كان يعول أبا يوسف وعياله عشر سنين[١].

قال شريك: «كان أبو حنيفة يصبر على من يعلمه، وإن كان فقيرًا أغناه، وأجزل عليه وعلى عياله، حتى يتعلم، فإذا تعلم قال له: قد وصلت إلى الغنى الأكبر بمعرفة الحلال والحرام».

وقال الفضيل بن عياض: «كان أبو حنيفة معروفًا بكثرة الأفعال، وقلة الكلام، وإكرام العلم وأهله»[٢].

وجملة القول في هذا المقام أن الإمام أبا حنيفة، رحمه الله، قد جمع الكثير من الخصال، والصفات الحميدة، والأخلاق والشمائل الكريمة، فقد أُلفت في مناقبه مصنفات وأجزاء.

أختم هذا المبحث بقول أبي يوسف يصف خصال الإمام الحسنة، حينما سأله عنها الخليفة العباسي هارون الرشيد فقال: «يا أبا يوسف صف لي أخلاق أبي حنيفة رضي الله عنه، فقال: إن الله تعالى يقول: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ۝﴾ [ق: ١٨]، وهو عند لسان كل قائل، كان علمي بأبي حنيفة أنه كان شديد الذب عن محارم الله أن تؤتى، شديد الورع أن ينطق في دين الله بما لا يعلم، يحب أن يطاع الله ولا يعصى، مجانبا لأهل الدنيا في زمانهم، لا ينافس في عزها، طويل الصمت، دائم الفكر، على علم واسع، لم يكن مهذارا، ولا ثرثارا، إن سئل عن مسألة كان عنده فيها علم، نطق وأجاب فيها بما سمع، وإن كان غير ذلك قاس على الحق واتبعه، صائنا نفسه ودينه، بذولا للعلم والمال، مستغنيا بنفسه عن

(١) أخبار أبي حنيفة ص٢٨.
(٢) المرجع السابق ص ١٥.

جميع الناس، لا يميل إلى طمع، بعيدا عن الغيبة، لا يذكر أحدا إلا بخير، فقال له الرشيد: هذه أخلاق الصالحين، ثم قال للكاتب: اكتب هذه الصفة وادفعها إلى ابني ينظر فيها..»[١].

٤- وفاته:

توفي رحمه الله ليلة النصف من شعبان سنة خمسين ومائة من الهجرة، ودفن في مقابر الخيزران ببغداد، و كان عمره سبعين عاما[٢].

قال الذهبي في وصف قبر أبي حنيفة: «وعليه قبة[٣] عظيمة، ومشهد فاخر ببغداد»[٤].

قلت: لا يزال قبر أبي حنيفة مبنياً، عليه بناء تعلوه قبة مفروشة بالقاشي الأزرق، وإلى جنبه جامع تقام فيه الجمعة والجماعة، وله صحن يجتمع فيه الناس في الأعياد والمواسم الدينية كما هو ظاهر في الصورة - الفوتغرافية[٥] كما في كتاب مراقد المعارف - وهذه مخالفة صريحة لعقيدة

---

(١) أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص ٣١-٣٢.

(٢) الانتقاء ص ١٧١.

(٣) أحدثت هذه القبة في سنة ثلاث وخمسين وأربعمائة، قال ابن الجوزي في المنتظم: قرأت بخط أبي الوفاء ابن عقيل: كان قبر أبي حنيفة عليه التركمان سقفا، ثم قدم شرف الملك في سنة ثلاث وخمسين وأربعمائة فأحدث هذه القبة، وكان قد وضع أساس مسجد بين يدي ضريح أبي حنيفة، فهدم شرف الملك أبنية تلك، وما يحيط بالقبر وحفروا أساسات، وكانوا يطلبون الأرض الصلبة فأخرجوا أربعمائة حمل من عظام الموتى. قال ابن عقيل فقلت: وما يدريكم لعله خرجت عظامه في هذه العظام وبقيت القبة فارغة من مقصود بانيها. المنتظم ٨/ ١٤٤.

(٤) سير أعلام النبلاء (٦/ ٤٠٣).

(٥) مراقد المعارف لمحمد حرز الدين ١/ ٩٦، ط: الأولى، النجف.

الإمام أبي حنيفة رحمه الله من المدعين تعظيمه، فقد كره أن يبنى على القبر، وأن يعلّم بعلامة[١] متبعا في ذلك النص الشرعي؛ لما روى مسلم عن جابر بن عبد الله قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يجصّص القبر، وأن يُقعد عليه، وأن يبنى عليه»[٢].



(١) انظر بدائع الصنائع ١/ ٣٢٠، وتحفة الفقهاء ٢/ ٢٥٦، والعناية ص٣٣٦، وفتح الملهم ٢/ ١٢١، ومعارف السنن ٣/ ٣٠٥، ٣٠٧، وحاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ص٤٠٥، ط/ دار إحياء التراث العربي.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم ٩٧٠.



المبحث الثاني

حياته العلمية

١- نشأته العلمية:

أدرك[1] الإمام أبو حنيفة في صغره بعض الصحابة كأنس بن مالك وعبد الله ابن أبي أوفى، لكن لم يجد في حال ترعرعه من يرشده إلى الأخذ[2] عنهم، فاشتغل بالتجارة في ثياب الخز وتوسع في تكسبه حتى كان له دار كبيرة لعمل الخز، وعنده صناع وأجراء ومكث على هذه الحال إلى أن قيض الله له الإمام الشعبي، فحثه على الاشتغال بالعلم، كما حكى ذلك الإمام أبو حنيفة حيث قال:

«مررت يوما على الشعبي وهو جالس فدعاني وقال: إلى من تختلف؟ فقلت: أختلف إلى السوق، وسميت له أستاذي فقال: لم أعن الاختلاف

---

(١) حكى القاري عن السيوطي أنه قال: قال الحافظ ابن حجر: «أدرك الإمام أبو حنيفة جماعة من الصحابة، لأنه ولد بالكوفة سنة ثمانين من الهجرة وبها يومئذ من الصحابة عبد الله بن أبي أوفى، فإنه مات بعد ذلك بالاتفاق، وبالبصرة يومئذ أنس بن مالك ومات سنة تسعين أو بعدها» شرح مسند أبي حنيفة للقاري ص٥٨٣. وقال أبو إسحاق الشيرازي «كان في زمانه أربعة من الصحابة أنس بن مالك، وعبد الله بن أبي أوفى، وسهل بن سعد، وأبو الطفيل، ولم يأخذ عن أحد منهم» الطبقات السنية ١/٩٦

(٢) قال السخاوي: «والثابت في الموطأ والمسانيد في حديث الإمام أبي حنيفة [illegible] بسند غير مقبول [illegible] والمعتمد أنه لا رواية له عن أحد من الصحابة» [illegible] ٣/١١٦، وقد [illegible] القاري رواية أبي حنيفة عن الصحابة [illegible] الصحابة، [illegible] انظر شرح مسند أبي حنيفة [illegible]

إلى السوق، عنيتُ الاختلاف إلى العلماء، فقلت له: أنا قليل الاختلاف إليهم، فقال لي: لا تفعل وعليك بالنظر في العلم ومجالسة العلماء، فإني أرى فيك يقظة وحركة، قال: فوقع في قلبي من قوله فتركت الاختلاف إلى السوق، وأخذت في العلم فنفعني الله بقوله»[١].

ويظهر أنه استمر في تجاراته بعد أن أخذ في طلب العلم وأقبل عليه، فهذا قيس بن الربيع[٢] يحدث كما روى الخطيب في تاريخه[٣]: «أنه كان يبعث بالبضائع إلى بغداد، فيشتري بها الأمتعة، ويحملها إلى الكوفة ويجمع الأرباح عنده من سنة إلى سنة فيشتري بها حوائج الأشياخ المحدثين وأقواتهم وكسواتهم وجميع حوائجهم، ثم يدفع باقي الأرباح من الدنانير إليهم ويقول: أنفقوا في حوائجكم ولا تحمدوا إلا الله فإني ما أعطيتكم من مالي شيئا، لكن من فضل الله عليّ فيكم، وهذه أرباح بضاعتكم، فإنه هو والله مما يجريه الله على يدي مما في رزق الله حولٌ لغيره».

أما ما قيل عن أبي حنيفة: إنه لما أراد طلب العلم أخذ يتخير بين العلوم ويوازن بينها؛ فهذه حكاية موضوعة لا تصح، كما ذكر ذلك الذهبي في السير[٤].

---

(١) مناقب أبي حنيفة ص ٥٤.

(٢) هو قيس بن الربيع الأسدي أبو محمد الكوفي قال عنه ابن حجر: «صدوق تغير لما كبر، أدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به، من السابعة، مات سنة بضع وستين ومائة». تقريب التهذيب ٢/ ١٢٨، وانظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٨/ ٣٩١-٣٩٥.

(٣) ١٣/ ٣٦٠.

(٤) ٦/ ٣٩٦.

والقصة رواها الخطيب عن أبي يوسف قال: «لما أردت طلب العلم، جعلت أتخير العلوم، وأسأل عن عواقبها، فقيل لي: تعلم القرآن، فقلت: إذا تعلمت القرآن وحفظته، فما يكون آخره؟ قالوا: تجلس في المسجد، ويقرأ عليك الصبيان والأحداث، ثم لا تلبث أن يخرج فيهم من هو أحفظ منك - أو يساويك - في الحفظ، فتذهب رياستك، قلت: فإن سمعت الحديث وكتبته حتى لم يكن في الدنيا أحفظ مني؟ قالوا: إذا كبرت وضعفت حدثت، واجتمع عليك الأحداث والصبيان، ثم لا تأمن أن تغلط فيرموك بالكذب. فيصير عارا عليك في عقبك، فقلت: لا حاجة لي في هذا، ثم قلت: أتعلم النحو؟ فقلت: إذا حفظت النحو والعربية، ما يكون آخر أمري؟ قالوا: تقعد معلما فأكثر رزقك ديناران إلى ثلاثة، قلت: وهذا لا عاقبة له، قلت: فإن نظرت في الشعر فلم يكن أحد أشعر مني، ما يكون من أمري؟ قالوا: تمدح هذا فيهب لك، أو يحملك على دابة، أو يخلع عليك خلعة، وإن حرمك هجوته، فصرت تقذف المحصنات. قلت: لا حاجة لي في هذا، قلت: فإن نظرت في الكلام ما يكون آخر أمري؟ قالوا: لا يسلم من نظر في الكلام من مشنّعات الكلام فيرمى بالزندقة، فإما أن تؤخذ فتقتل، وإما أن تسلم، فتكون مذموما ملوما.

قلت: فإن تعلمت الفقه؟ قالوا: تسأل وتفتي الناس وتطلب للقضاء وإن كنت شاباً، قلت: ليس في العلوم شيء أنفع من هذا، فلزمت الفقه وتعلمته»[1].

---

(١) تاريخ بغداد ١٣/ ٣٣١، ٣٣٢، ورواها الذهبي من طريق الخطيب في سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٩٥-٣٩٧، بلفظ مقارب، ورواها الصيمري عن أبي يوسف مختصرة. انظر [illegible] صفحة [illegible]

هذه الحكاية تصور الإمام طالب رئاسة أو دنيا، وهذا يتنافى مع ورعه وزهده وانصرافه عنها، والصحيح في نظري أنه اتجه أول ما اتجه إلى تعلم النحو، كما روى ذلك الخطيب البغدادي في تاريخه[1] ثم تحول إلى علم الكلام وأخذ منه نصيبا وافرا، حتى بلغ فيه مبلغا يشار إليه بالبنان، ثم انتقل بعد ذلك إلى علم الفقه، وانصرف إليه بكليته، واتصل بحماد بن أبي سليمان يأخذ عنه، ولازمه ثماني عشرة سنة[2]. ولعله كان مع ملازمته لشيخه حماد يأخذ من مشايخ وقته ما امتازوا به، فأخذ علم التفسير عن عكرمة مولى ابن عباس، ومحمد بن المنكدر وسمع الحديث من هشام بن عروة، ومحارب بن دثار السدوسي الكوفي.

٢- **شيوخه:**

أدرك الإمام بعض الصحابة[3] في صغره، لكنه لم يجد في حال نشأته من يرشده لطلب العلم، والأخذ عمن كان يمكنه السماع[4] ممن أدرك منهم، فاشتغل بالبيع والشراء إلى[5] أن قيض الله تعالى له الإمام الشعبي

---

(١) تاريخ بغداد ١٣/ ٣٣٤.

(٢) تاريخ بغداد ١٣/ ٣٣٣.

(٣) ذكر ذلك ابن [illegible] تاريخ بغداد ١٣/ ٣٢٤، وقد ادعى بعض كتاب المناقب أنه رأى عدة من الصحابة وسمع منهم. انظر أخبار أبي حنيفة ص٤ [illegible]، ومناقب أبي حنيفة للمكي ص٢٧-٣٧، ومناقب أبي حنيفة للكردري ص٨/ ٢٥، وشرح مسند أبي حنيفة للقاري ص٥٨٢.

(٤) زعم بعض من كتب في مناقب الإمام أبي حنيفة - كالمكي والكردري - أن أبا حنيفة سمع من بعض الصحابة، وجمع بعضهم جزءا فيما ورد في رواية أبي حنيفة عن بعض الصحابة، لكن [illegible] أن إسنادها لا يخلو من ضعف [illegible] ص٤٠.

(٥) [illegible] ص١٦٠

فنبّهه وحثّه على الاشتغال بالعلم فأخذ من مشايخ وقته ما امتازوا به من العلوم.

ولقد ذكر المزي في تهذيب الكمال[١] طائفة من شيوخ أبي حنيفة بلغ عدد من ذكرهم خمسين شيخا هم كالآتي: «محمد بن المنكدر، وإسماعيل بن عبد الملك ابن أبي الصغيرات، وجبلة بن سحيم، وأبو هند الحارث بن عبد الرحمن الهمداني، والحسين بن عبيد الله، والحكم بن عتيبة، وحماد بن أبي سليمان، وخالد بن علقمة، وربيعة بن أبي عبد الرحمن، وزبيد اليامي، وزياد بن علاقة، وسعيد بن مسروق الثوري، وسلمة بن كهيل، وسماك بن حرب، وأبو زبوة شداد بن عبد الرحمن، وشيبان بن عبد الرحمن النحوي وهو من أقرانه، وطاووس بن كيسان فيما قيل، وظريف السعدي، وأبو سفيان طلحة بن نافع، وعاصم بن كليب، وعامر الشعبي، وعبد الله بن أبي حبيبة، وعبد الله بن دينار، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وعبد العزيز بن رفيع، وعبد الكريم بن أبي أمية البصري، وعبد الملك بن عمير، وعدي بن ثابت الأنصاري، وعطاء بن أبي رباح، وعطاء بن السائب، وعطية ابن سعيد العوفي، وعكرمة مولى ابن عباس، وعلقمة بن مرثد، وعلي بن الأقمر، وعلي ابن الحسن الزراد، وعمرو بن دينار، وعون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وقابوس بن أبي ظبيان، والقاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، وقتادة ابن دعامة، وقيس أبو مسلم، ومحارب بن دثار، ومحمد بن الزبير الحنظلي، ومحمد ابن السائب الكلبي، وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ومحمد بن قيس الهمداني، ومحمد بن مسلم بن

---

(١) ٣/ ١٤١٥، ط/ دار المأمون نسخة مصورة عن أصل خطي.

شهاب الزهري، ومحمد بن المنكدر، ومخول بن راشد، ومسلم البطين الملائي، ومعن بن عبد الرحمن، ومقسم، ومنصور بن المعتمر، وموسى بن أبي عائشة، وناصح بن عبد الله المحلي، ونافع مولى بن عمر، وهشام بن عروة، وأبو غسان الهيثم بن حبيب الصراف، والوليد بن سريع المخزومي، ويحيى ابن سعيد الأنصاري، ويحيى بن عبد الله الكندي، ويحيى بن عبد الله الجابر، ويزيد ابن صهيب الفقير، ويزيد بن عبد الرحمن الكوفي، ويونس بن عبد الله بن أبي فروة أبو إسحاق السبيعي، وأبو بكر بن عبد الله بن أبي الجهم، وأبو خباب الكلبي، وأبو حصين الأسدي، وأبو الزبير المكي، وأبو السوار ويقال أبو الأسود السلمي، وأبو عون الثقفي، وأبو فروة الجهني، وأبو معبد مولى بن عباس، وأبو يعفور العبدي».

فهؤلاء طائفة من شيوخ أبي حنيفة، ولم أستقص جميعهم، ولو شرعت في ذلك لطال بنا البحث، ثم إني أقتصر على ترجمة مجموعة من أشهر شيوخه الذين أخذ عنهم وهم كما يأتي:

التعريف بأشهر شيوخه:

١ - حماد بن أبي سليمان: هو حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري، مولاهم أبو إسماعيل الكوفي الفقيه.

قال عنه الذهبي: «العلامة الإمام فقيه العراق ... أصله من أصبهان، روى عن أنس بن مالك، وتفقه بإبراهيم النخعي، وهو أنبل أصحابه وأفقههم وأقيسهم وأبصرهم بالمناظرة والرأي ... وكان أحد العلماء الأذكياء، والكرام الأسخياء، له ثروة وحشمة وتجمل» إلى أن قال: «أفقه أهل الكوفة علي وابن مسعود، وأفقه أصحابهما علقمة، وأفقه أصحابه

إبراهيم، وأفقه أصحاب إبراهيم حماد، وأفقه أصحاب حماد أبو حنيفة، وأفقه أصحابه أبو يوسف، وانتشر أصحاب أبي يوسف في الآفاق، وأفقههم محمد، وأفقه أصحاب محمد، أبو عبد الله الشافعي، رحمهم الله تعالى»[1].

وقال ابن سعد: «قالوا: وكان حماد ضعيفا في الحديث، فاختلط في آخر أمره، وكان مرجئا، وكان كثير الحديث»[2].

وقال عنه النسائي: «ثقة إلا أنه مرجئ»[3].

وقال ابن حبان: «وكان مرجئا، وكان لا يقول بخلق القرآن، وينكر على من يقوله»[4].

وقال معمر لحماد: «كنت رأسا، وكنت إماما في أصحابك، فخالفتهم فصرت تابعا، قال: إني إن أكن تابعا في الحق، خير من أن أكون رأسا في الباطل.

قال الذهبي على أثره: يشير معمر إلى أنه كان مرجئا إرجاء الفقهاء، وهو أنهم لا يعدون الصلاة والزكاة من الإيمان، ويقولون: الإيمان إقرار باللسان، ويقين في القلب، والنزاع على هذا لفظي إن شاء الله، وإنما غلو الإرجاء من قال: لا يضر مع التوحيد ترك الفرائض. نسأل الله العافية»[5].

---

(١) السير ٥/ ٢٣١ وما بعدها.

(٢) الطبقات ٦/ ٣٣٣.

(٣) تهذيب الكمال ٧/ ٢٧٧.

(٤) الثقات ٤/ ١٦٠.

(٥) سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٣٣.

قال خليفة بن خياط: «مات حماد سنة عشرين ومائة»[١].

٢- زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، العلوي، المدني:

قال عنه الذهبي: «كان ذا علم وجلالة وصلاح، هفا وخرج فاستشهد ... خرج متأولاً وقتل شهيدا، وليته لم يخرج»[٢].

وقال عيسى بن يونس: «جاءت الرافضة زيدا، فقالوا: تبرأ من أبي بكر وعمر حتى ننصرك. قال: بل أتولاهما، قالوا: إذاً نرفضك. فمن ثم قيلت لفظة الرافضة، وأما الزيدية فقالوا بقوله وحاربوا معه»[٣].

وقال عنه ابن حجر: «ثقة من الرابعة، وهو الذي ينسب إليه الزيدية، خرج في خلافة هشام بن عبد الملك، فقتل بالكوفة سنة اثنتين وعشرين ومائة، وكان مولده سنة ثمانين»[٤].

٣- عطاء بن أبي رباح:

هو عطاء بن أبي رباح، بفتح الراء، واسم أبي رباح: أسلم القرشي مولاهم المكي مفتي أهل مكة ومحدثهم، قال عنه الذهبي: «الإمام شيخ الإسلام، مفتي الحرم، أبو محمد القرشي مولاهم المكي: يقال: ولاؤه لبني جمح»[٥].

---

(١) كتاب الطبقات لخليفة بن خياط ص ١٦٢، وانظر ترجمته في طبقات ابن سعد ٦/ ٣٣٢، والتاريخ الكبير ٣/ ١٨، وتهذيب الكمال ٧/ ٢٦٩-٢٧٩.

(٢) سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٨٩.

(٣) سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٩٠.

(٤) تقريب التهذيب ١/ ٢٧٦.

(٥) السير ٥/ ٧٩.

وقال عنه ابن حجر: «ثقة فقيه، فاضل، لكنه كثير الإرسال، من الثالثة، مات سنة أربع عشرة ومائة على المشهور»[١].

٤- **عبد الملك بن أبي المخارق**: بضم الميم وبخاء معجمة، أبو أمية المعلم المصري، واسم أبيه قيس، وقيل طارق، نزيل مكة.

قال معمر: «سألني حماد - يعني ابن أبي سليمان - عن فقهائنا، فذكرتهم، فقال: قد تركت أفقههم، يعني عبد الكريم أبا أمية.

قال أحمد بن حنبل: «كان يوافقه على الإرجاء»[٢].

وقال عنه ابن حجر: «ضعيف، له في البخاري زيادة في أول قيام الليل من طريق سفيان، عن سليمان الأحول، عن طاووس، عن ابن عباس في الذكر عند القيام ... وله ذكر في مقدمة مسلم، وما روى له النسائي إلا قليلا، من الثالثة، مات سنة ست وعشرين ومائة»[٣].

٥- عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي:

قال عنه ابن معين: «شيعي مفرط»[٤].

وقال الدار قطني: «ثقة إلا أنه كان مغاليا يعني في التشيع»[٥].

وقال أحمد: «ثقة إلا أنه كان يتشيع»[٦].

---

(١) تقريب التهذيب ٢/ ٢٢. وانظر ترجمته في طبقات ابن سعد ٥/ ٤٦٧، والتاريخ الكبير ٦/ ٤٦٣، والمعرفة والتاريخ ١/ ٧٠١.
(٢) تهذيب التهذيب ٦/ ٣٧٦.
(٣) تقريب التهذيب ١/ ٥١٦.
(٤) تهذيب التهذيب ٧/ ١٦٦، ميزان الاعتدال ٣/ ٦٢.
(٥) تهذيب التهذيب ٧/ ١٦٦.
(٦) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص١٧٧، تحقيق صبحي السامرائي، الدار السلفية.

وقال الذهبي: «عالم الشيعة وقاضيهم وإمام مسجدهم، ولو كانت الشيعة مثله لقلّ شرهم»[١].

قال ابن حجر: «ثقة، رمي بالتشيع، مات سنة ست عشرة ومائة»[٢].

٦- قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز السدوسي البصري الضرير الأكمه:

قال عنه الذهبي: «حافظ العصر، قدوة المفسرين والمحدثين ... وهو حجة بالإجماع إذا بيّن السماع، لكنه مدلس معروف بذلك، وكان يرى القدر، نسأل الله العفو، ومع هذا فما توقف أحد في صدقه وعدالته وحفظه، ولعل الله يعذر أمثاله ممن تلبس ببدعة يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه، وبذل وسعه، والله حكم عدل لطيف بعباده، ولا يسأل عما يفعل.

ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه وعرف صلاحه وورعه واتباعه يغفر له زللُه، ولا نضلله، ولا نطرحه وننسى محاسنه، نعم لا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك»[٣].

وقال علي بن المديني: «قلت ليحيى بن سعيد: إن عبد الرحمن يقول: اترك كل من كان رأسا في بدعة يدعو إليها قال: كيف تصنع بقتادة وابن أبي رواد وعمر ابن ذر وذكر قوما ثم قال يحيى: إن تركت هذا الضرب

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ٦١.

(٢) تقريب التهذيب ٢/ ١٦، وانظر ترجمته في تهذيب الكمال ٢/ ٩٢٣، ط/ المصورة عن المخطوط، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ٢/ ٢٢٣.

(٣) سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٧١.

تركت كثيرًا»[١].

وقال عنه ابن حجر: «ثقة ثبت، يقال: وُلد أكمه[٢]، وهو رأس الطبقة الرابعة، مات سنة بضع عشرة ومائة»[٣].

٧- قيس بن مسلم الجدلي الكوفي أبو عمرو:

قال عنه أبو داود: «كان مرجئًا»[٤].

وقال عنه النسائي: «ثقة وكان يرى الإرجاء»[٥].

وقال عنه الذهبي: «الإمام المحدث»[٦].

وقال ابن حبان: «مات سنة عشرين ومائة»[٧].

٨- محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو جعفر الباقر:

قال عنه الذهبي: «الإمام الثبت الهاشمي العلوي المدني أحد الأعلام ... وكان سيد بني هاشم في زمانه، اشتهر بالباقر من قولهم بقر العلم، يعني شقّه فعلم أصله وخفيّه»[٨].

---

(١) تهذيب التهذيب ٨/ ٣٥٣.

(٢) هو الذي يولد أعمى. انظر مختار الصحاح ص٥٧٩.

(٣) تقريب التهذيب ٢/ ١٢٣. وانظر ترجمته في طبقات ابن سعد ٧/ ٢٢٩، والتاريخ الكبير ٧/ ١٨٥، والجرح والتعديل ٧/ ١٣٣.

(٤) السير ٦/ ١٦٤.

(٥) تهذيب التهذيب ٨/ ٤٠٤.

(٦) السير ٥/ ١٦٤.

(٧) الثقات ٧/ ٣٢٦. وانظر ترجمته في طبقات ابن سعد ٦/ ٣١٧، والتاريخ الكبير ٥/ ١٤٥، والجرح والتعديل ٧/ ١٠٣.

(٨) تذكرة الحفاظ ١/ ١٢٤، ١٢٥.

وقال سالم بن أبي حفصة: «سألت أبا جعفر وابنه جعفر بن محمد عن أبي بكر وعمر فقالا لي: يا سالم تولهما، ابرأ من عدوهما؛ فإنهما كانا إمامي هدى.

وعنه قال: ما أدركت من أهل بيتي إلا وهو يتولاهما»[(١)].

قال عنه ابن حجر: «ثقة، مات سنة بضع عشرة ومائة»[(٢)].

٩- محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير القرشي التيمي المدني:

قال عنه الذهبي: «الإمام الحافظ القدوة شيخ الإسلام»[(٣)].

وقال عنه أبو حاتم البستي: «كان من سادات القراء»[(٤)].

وقال مالك: «كان ابن المنكدر سيد القراء»[(٥)].

وقال عنه ابن حجر: «ثقة فاضل، من الثالثة، مات سنة ثلاثين ومائة أو بعدها»[(٦)].

١٠- نافع أبو عبد الله القرشي ثم العدوي العمري مولى ابن عمر وراويته:

قال عنه الذهبي: الإمام المفتي الثبت، عالم المدينة»[(٧)].

---

(١) تهذيب التهذيب ٩/ ٣٥٠، ٣٥١.
(٢) تقريب التهذيب ٢/ ١٩١. وانظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ١/ ١٢٤، وحلية الأولياء ٣/ ١٨٠، وطبقات ابن سعد ٥/ ٢٣٥.
(٣) السير ٥/ ٣٥٣.
(٤) المرجع السابق.
(٥) السير ٢/ ٢١٠.
(٦) تقريب التهذيب ٢/ ٢١٠. وانظر ترجمته في التاريخ الكبير ١/ ٢١٩، وحلية الأولياء ٣/ ١٤٦، والجرح والتعديل ٨/ ٩٧.
(٧) السير ٥/ ٩٥.

قال عنه ابن حجر: «ثقة ثبت فقيه مشهور، من الثالثة، مات سنة سبع عشرة ومائة أو بعد ذلك»[1].

٣- تلاميذه:

أخذ العلم عن الإمام أبي حنيفة كثيرون من محدثين وفقهاء، ولقد ذكر المزّي في تهذيب الكمال[2] طائفة ممن أخذوا العلم عن أبي حنيفة، حيث بلغ عدد من ذكرهم سبعين تلميذا وهم كالآتي:

«إبراهيم بن طهمان، والأبيض بن الأغر بن الصباح، وأسباط بن محمد القرشي، وإسحاق بن يوسف الأزرق، وأسد بن عمرو القاضي، وإسماعيل بن يحيى الصيرفي، وأيوب بن هاني الجعفي، والجارود بن يزيد النيسابوري، وجعفر بن عون، والحارث بن نبهان، وحبان بن علي العنزي، والحسن بن زياد اللؤلؤي، والحسن ابن فرات القزاز، والحسين بن الحسن بن عطية العوفي، وحفص بن عبد الرحمن البلخي القاضي، وحكام بن سالم الرازي، وأبو مطيع الحكم بن عبد الله البلخي، وابنه حماد بن أبي حنيفة، وحمزة بن حبيب الزيات، وخارجة بن مصعب السرجني، وداود بن نصير الطائي، وأبو الهذيل زفر بن الهذيل التميمي، وزيد بن الحباب العكلي، وسابق الرقي، وسعد بن الصلت قاضي شيراز، وسعيد بن أبي الجهم القابوسي، وسعيد بن سلام بن أبي الهيفا العطار البصري، وسلم بن سالم البلخي، وسليمان بن عمرو النخعي، وسهل بن مزاحم، وشعيب بن إسحاق الدمشقي، والصباح بن محارب، والصلت بن

---

(١) تقريب التهذيب ٢/ ٢٩٦، وانظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٨/ ٨٤، والمعرفة والتاريخ ١/ ٦٤٥، والجرح والتعديل ٨/ ٤٥١.

(٢) ٣/ ١٤١٥، ط/ دار المأمون، نسخة مصورة عن أصل خطي.

الحجاج الكوفي، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد، وعامر بن فرات النسوي، وعايذ بن حبيب، وعباد بن العوام، وعبد الله بن المبارك، وعبد الله بن يزيد المقري، وأبو يحيى عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني، وعبد الرزاق بن همام، وعبد العزيز الترمذي، وعبد الكريم بن محمد الجرجاني، وعبد المجيد ابن عبد العزيز بن أبي رواد، وعبد الوارث بن سعيد، وعبيد الله ابن الزبير القرشي، وعبيد الله بن عمرو الرقي، وعبيد الله بن موسى، وعتاب بن محمد ابن شوذب، وعلي بن ظبيان الكوفي القاضي، وعلي بن عاصم الواسطي، وعلي ابن مسهر، وعمرو بن محمد العنقزي، وعمرو بن الهيثم القطيعي، وأبو نعيم الفضل ابن دكين، والفضل بن موسى الشيباني، والقاسم بن الحكم العرني، والقاسم ابن معن المسعودي، وقيس بن الربيع، ومحمد بن أبان العمبري الكوفي، ومحمد بن بشر العبدي، ومحمد بن الحسن بن أنس الصنعاني، ومحمد بن الحسن الشيباني، ومحمد ابن خالد الوهبي، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، ومحمد بن فضل بن عطية، ومحمد ابن القاسم الأسدي، ومحمد بن مسروق الكوفي، ومحمد بن يزيد الواسطي، ومروان بن سالم، ومصعب بن المقدام، ومعافى بن عمران الموصلي، ومكي ابن إبراهيم البلخي، وأبو سهل نصر بن عبد الكريم البلخي، ونصر بن عبد الملك العتكي، وأبو غالب النضر بن عبد الله الأزدي، والنضر بن محمد المروزي، والنعمان ابن عبد السلام الأصبهاني، ونوح بن دراج القاضي، وأبو عصمة نوح بن أبي مريم، وهشيم بن بشير، وهوذة بن خليفة، والهياج بن بسطام البرجمي، ووكيع بن الجراح، ويحيى بن أيوب المصري، ويحيى بن نصر بن حاجب، ويحيى بن يمان، ويزيد ابن زريع، ويزيد بن هارون، ويونس بن بكير الشيباني، وأبو إسحاق الفزاري، وأبو

حمزة السكري، وأبو سعد الصاغاني، وأبو شهاب الحناط، وأبو مقاتل السمرقندي، والقاضي أبو يوسف».

فهؤلاء طائفة ممن أخذوا عن أبي حنيفة، وإن كانوا أكثر من ذلك لانقطاعه للتعليم فترة طويلة قاربت ربع قرن أو أكثر.

وسأقتصر على ترجمة مجموعة من أشهر تلاميذه الذين أخذوا عنه وهم كما يأتي:

التعريف بأشهر تلامذته:

١- جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي:

قال عنه النسائي وأبو حاتم والعجلي: «ثقة».

وقال عنه أحمد: «لم يكن بالذكي، اختلط عليه حديث أشعث وعاصم الأحول».

وقال عنه ابن حجر: «الكوفي نزيل الري وقاضيها، ثقة صحيح الكتاب، قيل كان في آخر عمره يتهم في حفظه، مات سنة ثمان وثمانين ومائة، وله إحدى وسبعون سنة»[1].

٢- الحسن بن زياد اللؤلؤي مولى الأنصار:

قال عنه الخطيب: «أحد أصحاب أبي حنيفة الفقيه، حدث عن أبي حنيفة، روى عنه محمد بن سماعة القاضي، ومحمد بن شجاع الثلجي، وشعيب بن أيوب الصريفيني، وهو كوفي نزل بغداد».

---

(١) انظر ترجمته في تقريب التهذيب ١/ ١٢٧، وتهذيب التهذيب ٢/ ٧٥، والجواهر المضية في طبقات الحنفية ٢/ ١٠.

وقال عنه الذهبي: «العلامة فقيه العراق . . . كان أحد الأذكياء البارعين في الرأي، ولي القضاء بعد حفص بن غياث، ثم عزل نفسه».

قال فيه يحيى بن معين والنسائي: كذاب خبيث، وكذبه أيضا أبو داود، وأبو ثور، ويعقوب والدار قطني وغيرهم.

وقال عنه ابن المديني: «لا يكتب حديثه».

وقال أبو حاتم، وأبو داود والنسائي، وغيرهم: «ليس بثقة ولا مأمون».

وقال الدار قطني: كذاب كوفي متروك الحديث.

مات سنة أربع ومائتين[1].

٣- حفص بن غياث بن طلق بن معاوية أبو عمر الكوفي القاضي:

قال عنه الذهبي: «الإمام الحافظ أبو عمر النخعي الكوفي قاضي بغداد، ثم قاضي الكوفة».

وقال عنه ابن حجر: «القاضي ثقة فقيه، تغير حفظه قليلا في الآخر، من الثامنة، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومائة، وقد قارب الثمانين»[2].

---

(١) انظر ترجمته في تاريخ ابن معين ١/ ١١٤، ٣/ ٣٦، ومجموعة رسائل للنسائي ص٧١، وكتاب الضعفاء له ص٨٩، والضعفاء للعقيلي ١/ ٢٢٧-٢٢٨، والجرح والتعديل ٣/ ١٥، وتاريخ بغداد ٧/ ٣١٤-٣١٧، والكامل لابن عدي ٢/ ٧٣١، وسير أعلام النبلاء ٩/ ٥٤٣، وميزان الاعتدال ١/ ٤٩١، ولسان الميزان ٢/ ٢٠٨، ٢٠٩، والفوائد البهية ص٦١.

(٢) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ١/ ٢٩٧، وميزان الاعتدال ١/ ٥٦٧، والثقات ٦/ ٢٠٠، وتقريب التهذيب ١/ ١٨٩، وتهذيب التهذيب ٢/ ٤١٥.

٤- حماد بن أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي:

قال عنه الذهبي: «ضعفه ابن عدي وغيره من قبل حفظه».

وقال عنه ابن خلكان: «كان على مذهب أبيه ﷺ، وكان من الصلاح والخير على قدر عظيم».

«تفقه على أبيه وأفتى في زمانه، وتفقه عليه ابنه إسماعيل، وهو من طبقة أبي يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد، وكان الغالب عليه الورع والزهد، استقضي على الكوفة بعد القاسم بن معين الكوفي تلميذ أبي حنيفة»[١].

ولم أقف له على تاريخ وفاة.

٥- الحكم بن عبد الله بن مسلم أبو مطيع البلخي الخراساني:

قال عنه ابن معين: «ليس بشيء».

وقال عنه أبو حاتم: «تركوا حديثه، وكان جهميا».

وقال ابن حبان: «كان من رؤساء المرجئة ممن يبغض السنن ومنتحليها».

وقال عنه الذهبي: «أبو مطيع البلخي الفقيه صاحب أبي حنيفة، تفقه به أهل تلك الديار، وكان بصيرا بالرأي، علامة كبير الشأن، ولكنه واهم في ضبط الأمر . . . ولي أبو مطيع قضاء بلخ، ومات سنة تسع وتسعين ومائة

---

(١) انظر ترجمته في الجرح والتعديل ٣/ ١٤٩، والكامل لابن عدي ٢/ ٦٦٩. ووفيات الأعيان ٢/ ٢٠٥، وميزان الاعتدال ١/ ٥٩٠، ولسان الميزان ٢/ ٣٤٦-٣٤٧، والجواهر المضية ٣/ ١٥٣، والفوائد البهية ص٦٩.

عن أربع وثمانين سنة»[1].

٦ - **زفر** - بضم الزاي وفتح الفاء - بن الهذيل - بضم الهاء وفتح الذال المعجمة وسكون الياء المثناة - **بن قيس العنبري**:

قال عنه الذهبي: «الفقيه المجتهد الرباني العلامة . . . هو من بحور الفقه، تفقه بأبي حنيفة، وهو أكبر تلامذته، وكان ممن جمع بين العلم والعمل، وكان يروي الحديث ويتقنه».

وقال عنه ابن خلكان: «الفقيه الحنفي كان قد جمع بين العلم والعبادة، وكان من أصحاب الحديث، غلب عليه الرأي، وهو أقيس أصحاب أبي حنيفة رضي الله عنه، مات سنة ثمان وخمسين ومائة»[2].

٧- عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي:

قال عنه الذهبي: «الإمام شيخ الإسلام عالم زمانه وأمير الأتقياء في وقته أبو عبد الرحمن الحنظلي، مولاهم التركي، ثم المروزي الحافظ الغازي أحد الأعلام».

وقال الخطيب: «وكان من الربانيين في العلوم، الموصوفين بالحفظ، ومن المذكورين بالزهد».

وقال عنه أسود بن سالم: «كان ابن المبارك إماماً يقتدى به، وكان من

---

(١) انظر ترجمته في تاريخ ابن معين ٤/ ٣٥٦، والضعفاء للنسائي ص٢٥٩، والمجروحين لابن حبان ١/ ٢٥٠، والجرح والتعديل ٣/ ١٢٢، والكامل لابن عدي ٢/ ٦٣١، والميزان ١/ ٥٧١٤، واللسان ٢/ ٣٣٤، والفوائد البهية ص٦٨.

(٢) انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٢/ ٣١٧، وسير أعلام النبلاء ٨/ ٣٨، وشذرات الذهب ١/ ٢٤٣، والجواهر المضية ٢/ ٢٠٧، والفوائد البهية ص٧٥.

أثبت الناس في السنة، إذا رأيت رجلا يغمز ابن المبارك بشيء فاتهمه على الإسلام».

مات سنة إحدى وثمانين ومائة وهو ابن ثلاث وستين[1].

٨- محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني:

قال عنه الذهبي: «العلامة فقيه العراق أبو عبد الله الشيباني الكوفي صاحب أبي حنيفة، ولد بواسط، ونشأ بالكوفة، وأخذ عن أبي حنيفة بعض الفقه، وتمم الفقه على القاضي أبي يوسف ... ولي القضاء للرشيد بعد القاضي أبي يوسف، وكان مع تبحره في الفقه يضرب بذكائه المثل».

وقال عنه الخطيب: «أبو عبد الله الشيباني مولاهم ... صاحب أبي حنيفة وإمام أهل الرأي ... نشأ بالكوفة وطلب العلم وطلب الحديث، وجالس أبا حنيفة وسمع منه، ونظر في الرأي فغلب عليه، وعرف به ونفذ فيه، وقدم بغداد فنزلها واختلف إليه الناس. وسمعوا منه الحديث والرأي، وخرج إلى الرقة[2]، وهارون أمير المؤمنين بها، فولاه قضاء الرقة، ثم عزله فقدم بغداد، فلما خرج هارون إلى الري[3] الخرجة الأولى أمره فخرج معه؛

---

(١) انظر ترجمته في تاريخ بغداد ١٠/ ١٥٢، وسير أعلام النبلاء ٨/ ٣٧٨، والجواهر المضية ٢/ ٣٢٤، والفوائد البهية ص١٠٣.

(٢) الرقة بفتح أوله وثانيه وتشديده، وأصله كل أرض إلى جنب واد ينبسط عليها الماء وجمعها رُقاق، وهي مدينة مشهورة على الفرات معدودة في بلاد الجزيرة لأنها من جانب الفرات الشرقي.
معجم البلدان ٣/ ٥٨، ٥٩.

(٣) الري: بفتح أوله وتشديد ثانيه، وهي مدينة مشهورة بينها وبين نيسابور مائة وستون فرسخا. انظر معجم البلدان ٣/ ١١٦.

فمات بالري سنة تسع وثمانين ومائة وهو ابن ثمان وخمسين سنة»[(١)].

٩- نوح بن أبي مريم المروزي أبو عصمة القرشي مولاهم:

قال ابن المبارك: «يضع الحديث كما يضع المعلّى»[(٢)].

وقال عنه أحمد بن حنبل: «كان أبو عصمة يروي أحاديث مناكير وكان شديدا على الجهمية والرد عليهم»[(٣)].

وقال عنه البخاري: «نوح بن أبي مريم ذاهب الحديث جدا»[(٤)].

وقال: «منكر الحديث»[(٥)].

وقال مسلم وغيره: «متروك الحديث»[(٦)].

وقال عنه اللكنوي: «أبو عصمة المروزي الشهير بالجامع ... وهو وإن كان فقيها جليلا إلا أنه مقدوح فيه عند أهل الحديث»[(٧)].

وقال عنه ابن حجر: «يعرف بالجامع لجمعه العلوم، لكن كذبوه في الحديث»[(٨)].

---

(١) انظر تاريخ بغداد ٢/ ١٧٢، وسير أعلام النبلاء ٩/ ١٣٤، والجواهر المضية ٣/ ٢٢، والفوائد البهية ص١٦٣.

(٢) التاريخ الصغير ٢/ ١٦٥؛ تحقيق المرغني.

(٣) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ٣/ ٤٣٧، وتهذيب التهذيب ١٠/ ٤٨٧.

(٤) التاريخ الكبير ٨/ ١١١، وتهذيب التهذيب ١٠/ ٤٨٨.

(٥) الميزان ٤/ ٢٧٩.

(٦) الكنى لمسلم ١/ ٦٤٣، تحقيق القشقري، والميزان ٤/ ٢٧٩.

(٧) الفوائد البهية ص ٢٢١.

(٨) التقريب ٢/ ٣٠٩.

ومات سنة ثلاث وسبعين ومائة[1].

١٠- يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف القاضي:

قال عنه الخطيب: «القاضي صاحب أبي حنيفة ... سكن بغداد وولاه موسى ابن مهدي القضاء بها، ثم هارون الرشيد من بعده، وهو أول من سمي قاضي القضاة في الإسلام»[2].

وقال عنه طلحة بن محمد بن جعفر: «أبو يوسف مشهور الأمر ظاهر الفضل، وهو صاحب أبي حنيفة، وأفقه أهل عصره ولم يتقدمه أحد في زمانه، وكان النهاية في العلم والحكم والرئاسة والقدر، وأول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة وأملى المسائل ونشرها، وبث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض»[3].

وقال عنه اللكنوي: «كان صاحب حديث حافظا، ولزم أبا حنيفة وغلب عليه الرأي، وولي قضاء بغداد، فلم يزل بها حتى مات سنة ثلاث وثمانين ومائة في خلافة هارون الرشيد»[4].

٤- مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه:

أ- مكانته العلمية:

أخذ الإمام أبو حنيفة رحمه الله من العلوم الشرعية نصيبا وافرا، وكان له

---

(١) ترجمته في ميزان الاعتدال ٤/ ٢٧٩، ٢٨٠، وشذرات الذهب ١/ ٢٧٣، والجواهر المضية ٢/ ٧٢.

(٢) تاريخ بغداد ١٤/ ٢٤٢.

(٣) المرجع السابق.

(٤) الفوائد البهية ص٢٢٥، وانظر ترجمته في طبقات خليفة بن خياط ص٣٢٨، والجواهر المضية ٣/ ٦١٣.

نبوغ في العلوم الشرعية، وكثرة اشتغاله بها، وله قدرة على الإفتاء والتدريس وحل المشكلات الدقيقة التي تعرض عليه.

وكان له مع ذلك معرفة ببعض العلوم الأخرى، كعلم الكلام والجدل، وكانت معرفته تلك مرتبطة بنشأته بالكوفة؛ حيث كانت موطنا للنِّحل المختلفة، والفرق المتباينة، وإذا كان المجتمع على هذه الشاكلة كثر فيه الجدل والمناظرات حول العقائد.

لذلك انشغل الإمام أبو حنيفة ﷺ في بداية طلبه للعلم بعلم الكلام حتى برع فيه ونبغ، وبلغ فيه مبلغا يشار إليه بالبنان، وكان به يجادل وعنه يناضل، وكان يرتحل إلى البصرة لمناقشة أصحاب الخصومات.

قال الإمام أبو حنيفة ﷺ: «كنت رجلا أعطيت جدلا في الكلام، فمضى دهر فيه أتردد، وبه أخاصم، وعنه أناضل، وكان أصحاب الخصومات والجدل أكثرهم بالبصرة، فدخلت البصرة نيفا وعشرين مرة ...»[١].

وقال قبيصة بن عقبة: «كان الإمام أبو حنيفة ﷺ في أول أمره يجادل أهل الأهواء، حتى صار رأسا في ذلك، منظوراً إليه، ثم ترك الجدل ورجع إلى الفقه والسنة وصار إماماً»[٢].

هذه لمحة موجزة عن ثقافته في علم الكلام، حيث كان رأسا فيه، ثم بدا له فتركه، وتحول عنه إلى علم الفقه والسنة. وسأعرض منزلته في علمي الفقه والحديث.

---

(١) مناقب أبي حنيفة ص ٥٩.

(٢) عقود الجمان ص ١٦١.

أولاً: الفقه:

أراد الله بالإمام خيرا حين ترك علم الكلام والجدل، وأقبل على تعلم الفقه والسنة، فاتصل بالعلماء من محدثين وفقهاء، يأخذ عنهم، لذلك رأيناه يلازم حماد ابن أبي سليمان ثماني عشرة سنة، وليس معنى ذلك أنه لم يأخذ الفقه إلا عن حماد، بل الثابت أنه اتصل بالكثير من الفقهاء وأخذ عنهم مثل عطاء بن أبي رباح فقيه مكة، ونافع مولى ابن عمر، وزيد بن علي، وجعفر الصادق وغيرهم.

من أجل ذلك نرى الإمام يجيب الخليفة العباسي المنصور لما سأله: يا نعمان عمن أخذت العلم، قال: «عن أصحاب عمر عن عمر، وعن أصحاب علي عن علي، وعن أصحاب عبد الله عن عبد الله، وما كان في وقت ابن عباس على وجه الأرض أعلم منه. قال: لقد استوثقت لنفسك».

وفي رواية أخرى أنه أجاب عن سؤال المنصور بقوله: «عن حماد عن إبراهيم، عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس، فقال: بخ بخ استوثقت ما شئت يا أبا حنيفة الطيبين الطاهرين»[1].

وهؤلاء الشيوخ الأفاضل كانوا أئمة الفقه في عصره، بالإضافة إلى رغبته القوية للتحصيل العلمي، ساعده على ذلك ما فطره الله عليه من الذكاء والفطنة والسجايا الحسنة - كالصبر والحلم -، وهذه الأمور كلها ساعدت على نبوغه، ففاق أقرانه والكثير من أهل عصره في هذا العلم، فكان الناس عيالا عليه، كما قال الإمام الشافعي: «من أراد أن يعرف

(1) تاريخ بغداد ١٣/ ٣٣٤.

الفقه، فليلزم أبا حنيفة وأصحابه؛ فإن الناس كلهم عيال عليه في الفقه»[1].

وقال عبد الله بن المبارك: «أبو حنيفة أفقه الناس»[2].

فمن المسائل الفقهية الدقيقة التي عرضت على أبي حنيفة، ما ذكره الصالحي عن وكيع قال: «كنا عند أبي حنيفة فأتته امرأة فقالت: مات أخي وخلف ستمائة دينار، فأعطوني دينارا واحدا، قال: ومن قسم فريضتكم؟ قالت: داود الطائي قال: هو حقك، أليس خلف أخوك بنتين؟ قالت: بلى، قال: وأمًّا؟ قالت: بلى، قال: وزوجة؟ قالت: بلى، قال: واثني عشر أخا وأختا واحدة؟ قالت: بلى، قال: فإن للبنات الثلثين أربعمائة، وللأم السدس مائة، وللمرأة الثمن خمسة وسبعين، ويبقى خمسة وعشرون؛ للإخوة أربعة وعشرون لكل أخ ديناران، ولك دينار»[3].

لذا قال الذهبي في فقه أبي حنيفة: «الإمامة في الفقه ودقائقه مسلمة إلى هذا الإمام، وهذا أمر لا شك فيه - ثم استشهد بهذا البيت

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل»[4]

فكلام هؤلاء الأئمة في تقدير فقه الإمام أبي حنيفة ليس فيه مبالغة؛ فأثر فقه الإمام واضح على تلاميذه، وعلى من جاء بعدهم، فالمنتسبون إلى مذهبه في زماننا هذا جمع غفير من أمة الإسلام.

---

(١) المرجع السابق ١٣/ ٣٤٦.
(٢) السير ٦/ ٣٠٤.
(٣) عقود الجمان ص ٢٦١.
(٤) السير ٦/ ٤٠٣.

ومما ساعد على انتشار مذهبه الفقهي أن قيض الله لأبي حنيفة تلامذة نشروا المذهب، تأليفا[١] وتدريسا وإفتاءً.

ثم إن من هؤلاء من تولى القضاء[٢]، فصار سببا في شيوع مذهب أبي

---

(١) أول من دوّن الكتب من تلامذة أبي حنيفة تلميذه الأكبر أبو يوسف. قال اللكنوي في الفوائد ص٢٢٥: «كان أبو يوسف هو المقدم من أصحاب الإمام وأول من وضع الكتب على أبي حنيفة وأملى المسائل ونشرها وبث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض». وذكر ابن النديم في الفهرست ص٢٥٦ أسماء بعض مؤلفات أبي يوسف، ككتاب الصلاة، والزكاة، والصيام، والفرائض والبيوع، والحدود والوكالة، والوصايا، والصيد والذبائح، والغصب، والاستبراء واختلاف الأمصار، والرد على مالك بن أنس، ورسالته في الخراج، وكتاب الجوامع، ولم يصل إلينا من هذه الكتب إلا رسالته التي كتبها في الخراج وكتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، ومن الذين دونوا الكتب من تلامذة الإمام أبي حنيفة زفر ومحمد بن الحسن وأسد بن عمرو بن الفرات وغيرهم .. قال الطحاوي كما في الفوائد البهية ص٢٢٤، كان أصحاب أبي حنيفة الذين دوّنوا الكتب أربعين رجلا فكان في العشرة المتقدمين أبو يوسف وزفر ومحمد وداود الطائي وأسد بن عمرو ويوسف ابن خالد ويحيى بن زكريا».
ولم يصل إلينا من مؤلفات هؤلاء إلا بعض كتب محمد بن الحسن كالجامع الصغير، والجامع الكبير، والسير الصغير، والسير الكبير، وكتاب الآثار، وكتاب الحجة على أهل المدينة، فمن هذه الكتب وغيرها أخذت الحنفية مذهب أبي حنيفة.

(٢) الذين تولوا القضاء من تلامذة الإمام كثير، وهم على سبيل المثال لا الحصر:
١- حفص بن غياث بن طلق النخعي الكوفي ولاه هارون الرشيد قضاء بغداد وكذا تولى قضاء الكوفة، انظر الجواهر المضية ١/١٣٨، والفوائد البهية ص٦٨.
٢- حفص بن عبد الرحمن البلخي: تولى قضاء نيسابور. انظر الجواهر المضية ٢/١٣٧.
٣- أسد بن عمرو بن عامر القشيري البجلي الكوفي: تولى قضاء =

حنيفة في القرون الأولى، ثم انتشر المذهب شيئا فشيئا حتى غطى رقعة كبيرة من الأراضي الإسلامية.

قال ابن خلدون: «وأما أبو حنيفة فقلده اليوم أهل العراق، ومسلمة الهند والصين، وما وراء النهر وبلاد العجم كلها»[1].

قلت: هذا في زمن ابن خلدون أي في القرن الثامن.

وأما الذي ساعد على بقائه من زمنه إلى الآن تطبيق الدولة العثمانية لمذهب أبي حنيفة في جميع الولايات الإسلامية التي كانت تحت

= بغداد، وواسط. انظر الفوائد البهية ص٤٤.

٤- الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي: تولى قضاء الكوفة. انظر الفوائد البهية ص٦٠.

٥- زفر بن الهذيل: تولى قضاء البصرة في زمن أبي حنيفة. انظر الانتقاء ص١٧٣.

٦- علي بن ظبيان الكوفي: تولى قضاء الشرقية، ثم ولي قضاء القضاة أيام الرشيد.
انظر الجواهر المضية ٢/ ٥٧٣.

٧- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الكوفي: تولى قضاء المدينة. انظر الفوائد البهية ص٤٥.

٨- يحيى بن زكريا: ولي القضاء بعد أبي يوسف. انظر الفوائد البهية ص٤٤.

٩- محمد بن الحسن الشيباني: تولى قضاء الرقة. انظر الانتقاء ص١٧٥.

١٠- نوح بن دراج القاضي: تولى قضاء الكوفة. انظر الجواهر المضية ٣/ ٥٦٢.

١١- نوح بن أبي مريم: تولى قضاء مرو. انظر الفوائد البهية ص٢٢١.

١٢- أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم: تولى القضاء لثلاثة من خلفاء بني العباس المهدي والهادي والرشيد. انظر الانتقاء ص١٧٣.

(١) مقدمة ابن خلدون ٣/ ١٠٥٢.

سلطانها، وقد بقيت بعض البلاد العربية - كالشام ومصر وغيرهما - تعمل محاكمها الشرعية - الخاصة بالأحوال الشخصية - وفق مذهب أبي حنيفة بعد انحسار الحكم العثماني.

ثانياً - الحديث:

اشتغل الإمام أبو حنيفة بطلب علم الحديث بعد سنة مائة للهجرة[(١)]، فسمع الحديث من شيوخ أجلاء كثيرين تقدم ذكر بعضهم[(٢)]، وارتحل في سبيل ذلك[(٣)].. ومع هذا فهو مقل في رواية الحديث، ولعل السبب في ذلك تشدده في الرواية؛ فهو لا يرى الرواية إلا لمن يحفظ. قال ابن الصلاح: «شدد قوم في الرواية فأفرطوا، وتساهل فيها آخرون ففرّطوا، ومن التشدد مذهب من قال: لا حجة إلا فيما رواه الراوي من حفظه، وذلك مروي عن مالك وأبي حنيفة»[(٤)].

وذكر الصالحي سببا آخر، وهو انشغال الإمام أبي حنيفة باستنباط المسائل من الأدلة. يقول: «وإنما قَلَّتِ الرواية عنه ... لاشتغاله عن الرواية باستنباط المسائل من الأدلة كما كان أجلاء الصحابة كأبي بكر وعمر وغيرهما يشتغلون بالعمل عن الرواية، حتى قَلَّتْ رواياتهم بالنسبة إلى كثرة اطلاعهم، وكثرة رواية من دونهم بالنسبة إليهم فيما سمع وكذا الإمام مالك والشافعي لم يرويا إلا القليل بالنسبة إلى ما سمعا كل ذلك لاشتغالهما باستخراج المسائل من الأدلة ...»[(٥)].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٦/٣٩٦.

(٢) سير أعلام النبلاء ٦/٣٩٦.

(٣) أصول الدين عند أبي حنيفة ص ٧٣.

(٤) علوم الحديث ١٨٥، ١٨٦، ومع التقييد والإيضاح ص١٨٥، والانتقاء ١٣٩.

(٥) عقود الجمان ص٣١٩، ٣٢٠.

وأعتقد - والله أعلم - أنه لا يوجد للإمام أبي حنيفة رحمه الله تأليف في الحديث، وإنما هناك مسانيد[١] ألفت بعد وفاته وليست من تأليفه[٢]، كما قال الشاه عبد العزيز[٣] الدهلوي الحنفي: بل جمعها الجامعون بعد أزمنة متطاولة وألسنة كثيرة متناولة.

قال المعلمي: «غالب الجامعين لتلك المسانيد متأخرون، وجماعة

---

(١) جمع مسانيد الإمام بعض أهل العلم من الحنفية منهم:
«أ» عبد الله بن يعقوب بن الحارث الحارثي الحنفي المعروف بالأستاذ «ت ٣٤٠هـ»، وهو مسند كبير ثم اختصره صدر الدين موسى بن زكريا الحصكفي الحنفي، وشرحه الملا علي القاري وهو مطبوع، ثم قام بترتيبه على أبواب الفقه العلامة المحدث محمد بن عابد السندي وهو أيضا مطبوع، ثم تولى شرحه محمد ابن حسن السنبلي الحنفي الهندي وسماه تنسيق النظام في مسند الإمام وهو مطبوع أيضا، والحارثي هذا كذاب يضع الحديث. راجع الميزان ٢/ ٢٩٦، واللسان ٣/ ٣٤٩.
«ب» محمد بن محمود الخوارزمي المتوفى سنة ٦٥٥هـ، وسماه جامع المسانيد وهو مطبوع في مجلدين جمع، خمسة عشر مسندا منها مسند الحارثي المذكور آنفا وكان سبب تأليفه لهذا المسند أنه سمع بعض أهل الشام نسب إلى الإمام أبي حنيفة قلة الرواية في الحديث قال: «فلحقتني حمية دينية ربانية وعصبية حنفية نعمانية» جامع المسانيد ١/ ٥٠٤، وهذه شهادة من الرجل على نفسه بالتعصب وليست العصبية المذهبية بمحمودة بل هي مذمومة في الدين.

(٢) بستان المحدثين ص ٥٠.

(٣) هو عبد العزيز بن الشاه ولي الله الدهلوي الملقب بسراج الهند، ولد عام تسعة وخمسين ومائة وألف، وتوفي سنة تسع وثلاثين ومائتين وألف، من مؤلفاته كتاب بستان المحدثين، وكتاب التحفة الاثني عشرية، وله تفسير في القرآن سماه بفتح العزيز وهو في مجلدات كبار ضاع معظمها في ثورة الهند. انظر ترجمته في نزهة الخواطر ٧/ ٢٧٥، ٢٨٣، وأبجد العلوم ٣/ ٢٤٤.

منهم متهمون بالكذب، ومن لم يكن منهم متهما يكثر أن يكون في أسانيده إلى أبي حنيفة من لا يعتد بروايته»[١].

ويظهر من كلام الشاه عبد العزيز الدهلوي أن هذه المسانيد ساقطة عن مرتبة الاحتجاج؛ إذ أوردها في الطبقة الرابعة من طبقات الحديث، فقد قال: «وأصلح هذه الطبقة ما كان ضعيفا محتملا، وأسوؤها ما كان موضوعا، أو مقلوبا شديد النكارة، وهذه الطبقة مادة كتاب الموضوعات لابن الجوزي»[٢].

ولذا قال ابن حجر: «قوله - يعني الحافظ محمد بن علي حمزة الدمشقي - وكذلك مسند أبي حنيفة يوهم أنه جمع أبي حنيفة، وليس كذلك، والموجود من حديث أبي حنيفة مفردا إنما هو كتاب الآثار التي رواها محمد بن الحسن عنه، ويوجد في تصانيف محمد بن الحسن وأبي يوسف قبله من حديث أبي حنيفة أشياء أخرى»[٣].

وكذلك ليس للإمام مؤلف في الجرح والتعديل، وإنما له أقوال مبثوثة تلقاها عنه علماء هذا الفن بالقبول وعملوا بها، ومن ذلك:

١- قول أبي حنيفة: «ما رأيت أكذب من جابر الجعفي[٤]، ولا أفضل من عطاء بن أبي رباح»[٥].

---

(١) التنكيل ١/ ٢١٤.

(٢) حجة الله البالغة ١/ ١٣٥، وانظر الحطة ص١٢١؛ وقواعد الحديث ص٢٥١.

(٣) تعجيل المنفعة ص٥.

(٤) هو جابر بن يزيد الجعفي أبو عبد الله الكوفي؛ مات سنة ١٢٨. انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢/ ٢١٠، والمجروحين ١/ ٢٠٨، ٢٠٩.

(٥) العلل للترمذي، ضمن سنن الترمذي ص٧٤١، المجروحين لابن حبان ١/ ٢٠٩، شرح علل الترمذي ص٦٤.

٢- وقوله: «طلق بن حبيب[١] كان يرى القدر»[٢].

٣- وقوله: «زيد بن عياش[٣] مجهول»[٤].

٤- ولما سُئل ﷺ عن الأخذ عن الثوري، فقال لمن سأله: «اكتب عنه فإنه ثقة، ما خلا أحاديث أبي إسحاق عن الحريث وحديث جابر الجعفي»[٥].

٥- وقول سفيان بن عيينة عنه: «أول من أقعدني للحديث بالكوفة أبو حنيفة أقعدني في الجامع، وقال: هذا أقعد الناس بحديث عمرو بن دينار؛ فحدثتهم»[٦].

وكذا له أقوال وآراء في أصول الحديث، كانت موضع عناية علماء الحديث واهتمامهم، وهي مبثوثة في كتب المصطلح، ومن ذلك على سبيل المثال:

١- شرط أبي حنيفة في رواية الحديث:

قال ابن الصلاح: «شدد قوم في الرواية فأفرطوا، وتساهل فيها آخرون ففرّطوا ومن التشديد مذهب من قال: لا حجة إلا فيما رواه الراوي من

---

(١) هو طلق بن حبيب العنزي البصري، قال عنه ابن حجر: «صدوق عابد رمي بالإرجاء»، من الثالثة، مات بعد التسعين. تقرب التهذيب ١/ ٣٨٠، وانظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٥/ ٣١.

(٢) الطبقات السنية ١/ ٩٧.

(٣) هو زيد بن عياش بتحتانية ومعجم أبو عياش المدني قال عنه ابن حجر: «صدوق من الثالثة»، تقريب التهذيب ١/ ٢٧٦، وانظر ترجمة تهذيب التهذيب ٣/ ٣٦٥ ط/ دار الفكر.

(٤) تهذيب التهذيب ٣/ ٣٦٦ ط/ دار الفكر.

(٥) الطبقات السنية ١/ ٩٧.

(٦) الانتقاء ص ١٢٨.

حفظه، وذلك مروي عن مالك وأبي حنيفة»[١].

٢- رأي أبي حنيفة في رواية المبتدع:

روى الخطيب بإسناده، عن عمر بن إبراهيم، قال: «سمعت ابن المبارك يقول: سأل أبو عصمة الإمام أبا حنيفة بمن تأمرني أن أسمع الآثار؟ قال: من كل عدل في هواه إلا الشيعة، فإن أصل عقائدهم تضليل أصحاب محمد ﷺ، ومن أتى السلطان طائعا، أما إني لا أقول: إنهم يكذبونهم أو يأمرونهم بما لا ينبغي، ولكن وطأوا لهم حتى انقادت العامة بهم، فهذان لا ينبغي أن يكونا من أئمة المسلمين»[٢].

٣- رأي أبي حنيفة في رواية المستور:

قال السرخسي: «روى الحسن عن أبي حنيفة أنه - أي مستور - بمنزلة العدل في رواية الأخبار؛ لثبوت العدالة له ظاهرا بالحديث عن رسول الله ﷺ: «المسلمون عدول بعضهم على بعض»[٣][٤].

٤ - رأي أبي حنيفة بالاحتجاج بالمرسل:

قال النووي: «ثم المرسل حديث ضعيف عند جماهير المحدثين،

---

(١) علوم الحديث ١٨٥-١٨٦، ومع التقييد والإيضاح ص١٨٥.

(٢) الكفاية ص ٢٠٣.

(٣) ليس هذا حديثا مرفوعا بل هو أثر عمر، أخرجه الدارقطني في سننه كتاب الأقضية والأحكام كتاب عمر ﷺ إلى أبي موسى ٤/ ٢٠٦، ٢٠٧ من طريق عبيد الله بن أبي حميد عن أبي المليح، والبيهقي في السنن: كتاب آداب القاضي باب إنصاف الخصمين ١٠/ ١٥٥، ١٥٦ من طريق سفيان بن عيينة عن إدريس الأودي عن سعيد بن أبي بردة، وأورده الألباني في إرواء الغليل ٨/ ٢٤١، ٢٥٨، وقال عنه: صحيح.

(٤) أصول السرخسي ١/ ٣٧٠.

والشافعي، وكثير من الفقهاء، وأصحاب الأصول، وقال مالك وأبو حنيفة: في طائفة صحيح"[1].

٥- رأي أبي حنيفة في المناولة:

ذكر الحاكم وابن الصلاح عدة من الأئمة، فيهم الإمام أبو حنيفة، وذكر أنهم لم يروا المناولة سماعا[2].

وأما الاحتجاج بحديث الإمام أبي حنيفة، فقد اختلف نقاد الحديث في ذلك.

فمنهم[3] من قبل حديثه ورأى أنه حجة فيما يرويه.

ومنهم[4] من ضعفه، ولم يحتج بحديثه، وقالوا: لكثرة غلطه وعدم ضبطه.

قال الذهبي: "لم يصرف الإمام همته لضبط الألفاظ والأسانيد، وإنما كانت همته القرآن والفقه، وكذلك حال كل من أقبل على فن؛ فإنه يقصر عن غيره، ومن ثم لينوا حديث جماعة من أئمة القراء كحفص وقالون،

---

(١) التقريب مع شرحه تدريب الراوي ١/ ١٩٨.

(٢) معرفة علوم الحديث ص٢٥٩، ٢٦٠، وعلوم الحديث ص١٤٨، وانظر التقييد والإيضاح ص١٦١.

(٣) كشعبة بن الحجاج وعلي بن المديني ويحيى بن معين. انظر جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١٤٩، والانتقاء ص١٢٧.

(٤) كالبخاري ومسلم وابن سعد والنسائي وابن حبان وابن عدي. انظر التاريخ الكبير ٨/ ٨١، والكنى والأسماء ١/ ٢٧٦، والطبقات الكبرى ٦/ ٣٦٩، وكتاب الضعفاء والمتروكين ص٢٣٣، والمجروحين ٣/ ٦٣، والكامل في الضعفاء ٧/ ٢٤٧٢، ٢٤٧٩.

وحديث جماعة من الزهاد كفرقد السبخي وشقيق البلخي، وحديث جماعة من النحاة، وما ذاك لضعف في عدالة الرجل؛ بل لقلة إتقانه للحديث، ثم هو أنبل من أن يكذب»[١].

فهو قد اشتغل بالفقه أو النحو أو القرآن، ولم ينصب نفسه للتحديث وضبط الألفاظ والأسانيد[٢].

كان ذلك هو النقد الذي وجه للإمام وجعلوا ذلك قاعدة كلية للجرح.

قال ابن رجب: «قاعدة الفقهاء المعتنين بالرأي، حتى يغلب عليهم الاشتغال به، لا يكادون يحفظون الحديث كما ينبغي، ولا يقيمون أسانيده ولا متونه، ويخطئون في حفظ الأسانيد كثيرا ويروون المتون بالمعنى، ويخالفون الحفاظ في ألفاظه، وربما يأتون بألفاظ تشبه ألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم.

وقد اختصر شريك حديث رافع بن خديج في المزارعة، فأتى فيه بعبارة أخرى فقال: «من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته»[٣].

---

(١) مناقب أبي حنيفة وصاحبيه للذهبي ص ٢٨.

(٢) وكذا من المحدثين من يُعنى بضبط المتون فيخطئ بالأسانيد، ومنهم من يعنى بضبط الأسانيد فيخطئ في المتون، قال الدارقطني في العلل: «كان شعبة يخطئ في أسماء الرجال لتشاغله بحفظ المتون»، كما قال ابن حجر في تهذيب التهذيب ٤/ ٣٠٢، ولم أجده في المطبوع من العلل.

(٣) هذا الحديث بهذا اللفظ أخرجه: أحمد ٤/ ١٤١، وأبو داود في السنن برقم (٣٤٠٣) والترمذي في الجامع برقم (١٣٦٦) وابن ماجه في السنن برقم (٢٤٦٦). جميعهم من طريق عطاء بن رافع بن خديج.
قال الخطابي: «هذا الحديث لا يثبت عند أهل المعرفة بالحديث، وحدثني =

لمقالته كلام الفقهاء ... ثم قال: وكذلك فقهاء الكوفة، ورأسهم حماد بن أبي سليمان وأصحابه وأتباعهم، وكذلك الحكم بن عتيبة، وعبد الله بن نافع الصائغ صاحب مالك وغيرهم»[(١)].

ب- أقوال العلماء فيه:

الذين أثنوا على الإمام أبي حنيفة في علمه وفقهه وورعه وزهده كثيرون، منهم:

١- الفضيل بن عياض، فقد روى عنه الخطيب قوله: «كان أبو حنيفة رجلاً فقيهاً، معروفاً بالفقه، مشهوراً بالورع، واسع المال، معروفاً

= الحسن بن يحيى عن موسى بن هارون الحمال: أنه كان ينكر هذا الحديث ويضعفه ويقول: لم يروه عن أبي إسحاق غير شريك، ولا عن عطاء غير أبي إسحاق، وعطاء لم يسمع من رافع بن خديج شيئاً وضعفه البخاري أيضاً، وقال: تفرد بذلك شريك عن أبي إسحاق، وشريك يهم كثيراً أو أحياناً».

قلت: حديث المزارعة المروي عن رافع بن خديج له طرق عنه، منها رواية ابن عمر عنه، ومنها أن أبا جعفر الخطمي قال: بعثني عمي أنا وغلاماً له إلى سعيد بن المسيب قال: فقلنا له: شيء بلغنا عنك في المزارعة قال: كان ابن عمر لا يرى بها بأساً حتى بلغه عن رافع بن خديج حديث، فأتاه فأخبره رافع أن رسول الله ﷺ أتى بني حارثة فرأى زرعاً في أرض ظهير فقالوا:
ليس لظهير، قال: أليست أرض ظهير؟ قالوا: بلى، ولكنه زرع فلان، قال: فخذوا زرعكم وردوا عليه النفقة، قال رافع: فأخذنا زرعنا ورددنا إليه النفقة.
أخرجه أبو داود: كتاب البيوع والإجارات، باب في التشديد في ذلك ٣/ ٦٩٠ رقم ٣٣٩٩ من طريق أبي جعفر الخطمي عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر.
وقال الألباني في الإرواء ٥/ ٣٥٣: «فهذا الإسناد صحيح لا علة فيه. وإني أخشى أن شريكاً لم يحفظ الحديث لفظاً ولم يؤدِّ لفظه، وإنما اختصره … فأتى بعبارة أخرى لم يقلها النبي ﷺ».

(١) شرح عقيدة الطحاوي ص ٣٧٣

بالإفضال على كل من يطيف به، صبورا على تعليم العلم بالليل والنهار، كثير الصمت، قليل الكلام، حتى ترد مسألة في الحلال والحرام، فكان يحسن أن يدل على الحق، هاربا من السلطان»[١].

٢- ابن جريج، فقد روى عنه الصيمري قوله: «بلغني عن النعمان فقيه الكوفة أنه شديد الورع، صائن لدينه ولعلمه، ولا يؤثر أهل الدنيا على أهل الآخرة»[٢].

٣- أحمد بن حنبل، فقد نقل عنه الصالحي قوله: «هو من العلم والورع والزهد وإيثار الدار الآخرة بمحل، ولقد ضرب بالسياط على أن يلي القضاء لأبي جعفر المنصور فلم يفعل، فرحمة الله عليه»[٣].

٤- أبو داود السجستاني، فقد نقل عنه ابن عبد البر قوله: «رحم الله مالكا كان إماما، رحم الله الشافعي كان إماما، رحم الله أبا حنيفة كان إماما»[٤].

٥- ابن عبد البر: فقد قال عنه: «كان في الفقه إماما، حسن الرأي والقياس، لطيف الاستخراج، جيد الذهن، حاضر الفهم، ذكيا ورعا عاقلا»[٥].

٦- شيخ الإسلام ابن تيمية، قال عنه: «إن أبا حنيفة وإن كان الناس خالفوه في أشياء، وأنكروها عليه، فلا يستريب أحد في فقهه وفهمه

---

(١) تاريخ بغداد ١٣/ ٣٤٠.
(٢) أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص ٣٢.
(٣) عقود الجمان ص ١٩٣.
(٤) الانتقاء ص٣٢.
(٥) الاستغناء ١/ ٥٧٢.

وعلمه»[١].

٧- **الذهبي**، قال عنه: «كان إماما ورعا عالما متعبدا كبير الشأن، لا يقبل جوائز السلطان»[٢].

ورغم ثنائهم عليه في سعة علمه وفقهه وورعه ومجانبته السلاطين، فقد عاب عليه بعض العلماء كلاما بلغهم عنه في الإيمان، وتكلموا فيه من أجلها، كقوله: إن العمل لا يدخل في مسمى الإيمان[٣]، ومن هنا كان اتهام أبي حنيفة بالإرجاء.

قال ابن عبد البر: «كل من قال من أهل السنة: الإيمان قول وعمل؛ ينكرون قوله، ويبدعونه بذلك»[٤].

ولا شك أن هذا القول خلاف مذهب السلف، لكنه إرجاء مقيد لا يصل إلى الإرجاء الخالص المطلق الذي يزعم أصحابه أنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، فبرغم موافقته لهؤلاء في عدم إدخال الأعمال في مسمى الإيمان، لكنه يختلف معهم اختلافا جذريا؛ فهم يرون أنه لا تضر مع الإيمان معصية[٥]، وهو يرى أن مرتكب الذنب مستحق للعقاب، وأمره إلى الله، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له، قال الإمام أبو حنيفة ﷺ في رده هذا المذهب الخبيث: «ولا نقول: إن المؤمن لا تضره الذنوب، ولا نقول: إنه لا يدخل النار... ولا نقول:

(١) منهاج السنة ٢/ ٦١٩.
(٢) تذكرة الحفاظ ١/ ١٦٨.
(٣) الوصية مع شرحها ص ٢.
(٤) الانتقاء ص ١٤٩.
(٥) الفقه الأكبر ص ٣٠٤.

إن حسناتنا مقبولة وسيئاتنا مغفورة كقول المرجئة»[١].

فالمقصود أنه لا يجوز لنا أن نصف الإمام بالإرجاء المطلق الذي لا يقول به مسلم.

قال صاحب كتاب الإيمان بين السلف والمتكلمين: «وأبو حنيفة وإن خالف السلف بتأخيره العمل عن ركنيه في الإيمان، فإنه لم يدع برأيه هذا أرباب الشهوات لإشباع شهواتهم، وتحقيق رغباتهم باللعب بالمحظورات، وانتهاك أستار الشريعة الإسلامية الغراء، كما فعل المرجئة الذين رفعوا اللوم عن العصاة، وفتحوا لهم الطريق إلى هتك محارم الله دون خشية من عقاب الله تعالى؛ إذ إنّ الإنسان في حل مما يفعل، فلا تثريب عليه أبدا إذا هو اتصف بالإيمان، الذي هو عبارة عن التصديق عندهم فحسب.

وأبو حنيفة حاشاه أن يقول بهذا القول، أو يقف ذلك الموقف، فلا يجوز لنا أن نصفه بالإرجاء المطلق، لأن الإرجاء الذي يتبادر إلى الذهن هو ذلك القول الذي لا يقول به مسلم أبدا»[٢].

ومع هذا فإن أبا حنيفة لم يختص بهذا المذهب وحده، بل إنه مذهب لبعض أهل العلم[٣] ممن اشتغلوا بعلم الحديث وروايته؛ بل إن منهم من روى له الشيخان - البخاري ومسلم - في صحيحيهما.



(١) تاريخ بغداد ١٠٩/٦.
(٢) كتاب الإيمان بين السلف والمتكلمين ص ٩١.
(٣) انظر كتابي أصول الدين عند أبي حنيفة ص ١١١ وما بعدها.



المبحث الثالث

دراسة موجزة لمؤلفاته في أصول الدين

ينسب إلى الإمام أبي حنيفة الكتب الآتية:

١- الفقه الأكبر برواية حماد بن أبي حنيفة.

٢- الفقه الأكبر برواية أبي مطيع البلخي، ويسمى بالفقه الأبسط.

٣- العالم والمتعلم برواية أبي مقاتل السمرقندي.

٤- رسالة الإمام أبي حنيفة إلى عثمان البتي برواية أبي يوسف.

٥- الوصية برواية أبي يوسف.

وإليك التعريف بأشهر هذه الكتب، مع بيان نسبته[1] إلى مؤلفه لنستخرج منه النتيجة، وهل هي صحيحة النسبة إلى أبي حنيفة، أم هي باطلة غير صحيحة:

---

(١) ممن تكلم في نسبة هذه الكتب إلى الإمام أبي حنيفة من الكتاب المعاصرين كارل بروكلمان، فقد نفى نسبة هذه الكتب كلها إلى أبي حنيفة، وتبعه على ذلك فؤاد سزكين، حيث يرى أن هذه الكتب من عمل تلامذة الإمام أبي حنيفة رحمه الله سوى رسالته إلى عثمان البتي، فإنها من عمل يده؛ أما أرندجان ونسنك فقد نفى صحة كتاب الفقه الأكبر وصحح نسبة الفقه الأبسط إليه، وتابعه محمد أبو زهرة في التشكيك في نسبة الفقه الأكبر إلى الإمام أبي حنيفة؛ أما أحمد أمين فيرى أن الفقه الأكبر الذي بين أيدينا أساسه صحيح النسبة إلى أبي حنيفة وأنه زيد عليه.
انظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣/ ٢٣٧؛ وتاريخ التراث لفؤاد سزكين ٢/ ٣١-٣٢، وعقيدة الإسلام ص١١٦، ١٢٣، وكتاب «أبو حنيفة وآراؤه الفقهية» لأبي زهرة ص١٨٦، ١٨٧؛ وضحى الإسلام لأحمد أمين ٢/ ١٩٨.

١- الفقه الأكبر برواية حماد بن أبي حنيفة:

وهي رسالة تشتمل على أصول الدين، كمسائل الصفات والإيمان والقدر والنبوة والمعاد، بعبارات سهلة وجيزة، من غير أدلة تفصيلية إلا في موضعين:

الأول: في صفة الكلام؛ حيث استدل بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ۝١٦٤﴾ [النساء: ١٦٤].

والثاني في بيان أن صفاته ليست مثل صفات المخلوقين، فاستدل بقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى: ١١].

ونالت هذه الرسالة شهرة واسعة، وتصدى لشرحها غير واحد من أهل العلم، حتى بلغ عدد شروحها خمسة عشر شرحا[1]، لا زال كثير منها مخطوطا ما عدا شرحي الملا علي القاري والمغنساوي فهما مطبوعان.

من ذكر هذا المؤلف من المصنفين:

١- ابن النديم في الفهرست ص٢٥٦.
٢- البغدادي في الفرق بين الفرق ص٢٢٠، وأصول الدين ص٣٠٨.
٣- أبو المظفر الإسفراييني في كتاب التبصير في الدين ص١١٣-١١٤.
٤- علي بن محمد البزدوي في كتاب أصول البزدوي كما في كشف الأسرار في شرح أصول البزدوي ١/٧، ٨.
٥- ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٥/٤٦.
٦- ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص١٣٨.

---

(١) انظر أسماء هذه الشروح في كشف الظنون ٢/١٢٨٧، وشرح الإحياء للزبيدي ٢/٣، وتاريخ الأدب العربي ٣/٢٣٧، وتاريخ التراث ٢/٣١.

٧- الذهبي في المشتبه ١/ ١٣٧.

٨- ابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية ص٣.

٩- إسماعيل البغدادي في هداية العارفين ٢/ ٤٩٥.

١٠- الحاجي خليفة في كشف الظنون ٢/ ١٢٨٧.

١١- محمود شكري الألوسي في غاية الأماني ١/ ٤٤٨.

دراسة إسناد هذا المؤلف:

وقفت على إسناد هذا المؤلف في نسخة خطية محفوظة ضمن المجموعة رقم ٢٣٤ بمكتبة الشيخ عارف حكمت بالمدينة المنورة، وهي من رواية نصر بن يحيى، عن ابن مقاتل، عن عصام بن يوسف، عن حماد بن أبي حنيفة، عن أبيه. وإليك التعريف بهم.

١- نصر بن يحيى: هو نصر بن يحيى البلخي، تفقه على أبي سليمان الجوزجاني، وروى عنه أبو غياث البلخي. مات سنة ٢٦٨هـ[1].

٢- **محمد بن مقاتل**: هو محمد بن مقاتل الرازي كان من أصحاب الرأي مقدما في الفقه، روى عن سفيان بن عيينة ووكيع وسلم بن الفضل، وروى عنه محمد بن أيوب وحمد بن حكيم الترمذي والحسين بن أحمد.

قال عنه الذهبي في المغني: «ضعيف»، وفي الميزان: «تكلم فيه ولم يترك». مات سنة ٢٤٨هـ[2].

٣- **عصام بن يوسف**: هو عصام بن يوسف البلخي[3]، روى عن

---

(١) انظر الجواهر المضية ٣/ ٥٤٦، والفوائد البهية ص٢٢٦، ولم يذكر فيه جرح أو توثيق ولم أقف له على ترجمة عند غيرهما.

(٢) انظر المغني في الضعفاء ٢/ ٦٣٥، وميزان الاعتدال ٥/ ٣٨٨.

(٣) نسبة إلى بلخ مدينة مشهور بخراسان وأشهرها ذكرا وأكثرها خيرا وبينها وبين =

سفيان وشعبة، وحدث عنه عبد الصمد بن سليمان وغيره، قال عنه ابن سعد: «كان عندهم ضعيفا في الحديث»، وقال ابن عدي في الكامل: «روى عن الثوري وعن غيره أحاديث لا يتابع عليها»، وقال الخليلي: «هو صدوق»، مات سنة ٢١٥هـ[1].

٤- **حماد بن أبي حنيفة**: هو حماد بن أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، قال عنه ابن خلكان: «إنه كان على مذهب أبيه وإنه كان صالحا خيرا»، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ولم يذكر فيه جرحا، وذكره ابن عدي في الكامل، فقال عنه: «لا أعلم له رواية مستوية». وقال عنه الذهبي في الميزان: «ضعفه ابن عدي وغيره من قبل حفظه» مات سنة ١٧٦هـ[2].

٢ الفقه الأكبر[3] برواية أبي مطيع البلخي:

وهو رسالة يجيب فيها الإمام أبو حنيفة، عن أسئلة تلميذه أبي مطيع البلخي، وهي مغايرة تماما لرواية حماد بن أبي حنيفة، حيث إن هذه

= ترمذ اثنا عشر فرسخا، ويقال لنهر جيحون نهر بلخ، انظر معجم البلدان ١/ ٤٧٩-٤٨٠، ومراصد الاطلاع ١/ ٢١٧.

(١) الكامل لابن عدي ٥/ ٢٠٠٨، وميزان الاعتدال ٣/ ٦٧، ولسان الميزان ٤/ ١٦٨.

(٢) الجرح والتعديل ٣/ ١٤٩، والكامل لابن عدي ٢/ ٦٦٩، وتاريخ بغداد ٦/ ٢٤٣، ووفيات الأعيان ٢/ ٢٠٥، وميزان الاعتدال ١/ ٥٩٠، ولسان الميزان ٢/ ٣٤٦.

(٣) وهو المطبوع باسم الفقه الأبسط، تمييزا له عن الفقه الأكبر برواية حماد بن أبي حنيفة.

ولم يعرف باسم الفقه الأبسط إلا عند بعض الحنفية المتأخرين كالبياضي في إشارات المرام ص٢٨، والزبيدي في إتحاف السادة المتقين ٢/ ١٤. وقد نقل منه ابن تيمية في الحموية ضمن مجموع الفتاوى ٥/ ٤٦، وابن قدامة في العلو ص١١٦، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص٧٣.

الرسالة عبارة عن أجوبة مفصلة لأسئلة أبي مطيع، بخلاف رواية حماد بن أبي حنيفة فهي عبارة عن عرض مجمل ومسهل لمسائل أصول الدين، والآراء التي تحتويها هذه الرسالة لا تختلف غالبًا عن الآراء الموجودة في رسائله الأخرى المنسوبة إليه، غير أنه أسهب في مسائل القضاء والقدر وبعض مسائل الإيمان، ويظهر - والله أعلم - أنها ليست من تأليف الإمام مباشرة، بل من تأليف تلميذه أبي مطيع البلخي، جمع فيها أمالي الإمام وأقواله.

لذا يقول الذهبي عن أبي مطيع البلخي: «صاحب كتاب الفقه الأكبر»[1]. فهذه إشارة منه إلى أن الكتاب ليس من تأليف الإمام [illegible] وإنما هو من تأليف أبي مطيع البلخي.

وكذا قال اللكنوي: «أبو مطيع البلخي صاحب أبي حنيفة، وصاحب كتاب الفقه الأكبر»[2].

دراسة إسناد هذا المؤلف:

وقفت على إسناد هذا المؤلف في نسخة خطية محفوظة بدار الكتب ضمن المجموعة ٦٤-٢١٥ وهي من رواية[3] الشيخ أبي بكر

والذهبي في العلو ص١٠١، ومسودة الفقه الأكبر، هذا وقد نشره محمد زاهد الكوثري في القاهرة سنة ١٣٦٨هـ وطبع في الهند مع شرح محمد بن محمود الحنفي السمرقندي سنة ١٣٢١هـ وله كذلك شرح آخر بعنوان [illegible] في شرح الفقه الأكبر تأليف عبد الله المغني، طبع سنة ١٤٠٤هـ.

(١) العلو ص١٠١.

(٢) الفوائد البهية ص٦٩.

(٣) هذا الإسناد وقفت عليه بواسطة الإمام [illegible] في مقدمة [illegible] ص١، وكذا شارح الفقه الأكبر عبد الله المغني في نظم الدرر ص٨٧-٨٨.

الكاساني[1]، عن العلاء السمرقندي، عن أبي المعين النسفي، عن أبي عبد الله الحسين بن علي المعروف بالفضل، عن أبي مالك نصران بن نصر الختلي[2]، عن أبي الحسن علي بن أحمد الفارسي، عن نصر بن يحيى، عن أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي، عن الإمام أبي حنيفة.

وإليك التعريف برجال إسناد هذه النسخة:

١- أبو بكر الكاساني: هو أبو بكر بن مسعود بن أحمد علاء الدين الكاساني، صاحب كتاب بدائع الصنائع، تفقه على علاء الدين محمد السمرقندي، وتزوج ابنته فاطمة الفقيهة، من أجل أنه شرح كتاب التحفة للسمرقندي، وسماه البدائع، فجعله مهرا لابنته، وله من التصانيف كتاب السلطان المبين في أصول الدين، مات سنة ٥٨٧هـ[3].

٢- العلاء السمرقندي: هو محمد بن أحمد بن أبي أحمد علاء الدين السمرقندي، تفقه على أبي المعين ميمون المكحولي، وعلى أبي اليسر البزدوي، وتفقه عليه أبو بكر بن مسعود الكاساني وغيره، ولم أقف على تاريخ وفاته[4].

---

(١) نسبة إلى كاسان مدينة كبيرة في أول بلاد تركستان وراء نهر سيحون والشاش لها قلعة حصينة. على بابها وادي أخسيكث. انظر مراصد الاطلاع ٣/ ١١٤٣.

(٢) في النسخة المحفوظة في مكتبة عارف حكمت: يروي نصران بن نصر الختلي عن الحسن بن علي ابن الحسين الغزال عن علي بن أحمد الفارسي.

(٣) تاج التراجم ص٨٤، ٨٥. وانظر ترجمته في الجواهر المضية ٤/ ٢٥-٢٨، والفوائد البهية ص٥٣، وطبقات الفقهاء لطاش كبري زاده ص١٠٢، ١٠٣. ولم يذكروا فيه جرحا أو تعديلا.

(٤) تاج التراجم ص٦٠، والجواهر المضية ٣/ ١٨، والفوائد البهية ص١٥٨، وطبقات الفقهاء لطاش كبري زاده ص٩٥. وجميعهم لم يذكروا فيه جرحا أو توثيقا.

٣- **أبو المعين النسفي**: هو ميمون بن محمد بن محمد معتمد بن مكحول ابن أبي الفضل أبو المعين النسفي المكحولي، صاحب كتاب تبصرة الأدلة، والتمهيد لقواعد التوحيد. مات سنة ٥٠٨هـ[١].

٤- **أبو عبد الله الحسين بن علي**: هو الحسين بن علي الألمعي الكاشغري[٢]: قال عنه الذهبي: «متهم بالكذب»، وقال السمعاني: «شيخ فاضل واعظ ولكن أكثر رواياته وأحاديثه مناكير واسمه الحسين، غير أنه عرف بالفضل، صنف التصانيف الكثيرة في الحديث، لعلها تربو على المائة والعشرين مصنفا وعامتها مناكير، روى الحديث عن أبي عبد الله محمد بن علي الصوري ومحمد بن محمد الغيلاني، وحدث عنه محمد بن محمود الشجاعي، مات بعد سنة ٤٨٤هـ»[٣].

٥- **أبو مالك نصران بن نصر الختلي**: ذكره الذهبي في المشتبه، وقال عنه: «أبو مالك نصران بن نصر الختلي، روى الفقه الأكبر عن علي بن الحسين الغزال وعنه أبو عبد الله الحسين الكاشغري».

٦- **أبو الحسن علي بن أحمد الفارس**: لم أقف على ترجمته.

٧- **أبو مطيع البلخي**: هو الحكم بن عبد الله بن مسلم أبو مطيع البلخي الخراساني[٤]، صاحب أبي حنيفة رحمه الله، روى عن هشام بن حسان

---

(١) تاج التراجم ص٧٨، والجواهر المضية ٣/ ٥٢٧، والفوائد البهية ص٢١٦، وجميعهم لم يذكروا فيه جرحا أو توثيقا.

(٢) نسبة إلى كاشغر، بالتقاء الساكنين والشين والعين المعجمتين والراء المهملة، قرى ورساتيق يسافر إليها من سمرقند، وهي في وسط بلاد الترك. مراصد الاطلاع ٣/ ١١٤٣.

(٣) الأنساب ١١/ ٢٢، واللباب في تهذيب الأنساب ٣/ ٧٦، والميزان ١/ ٥٤٤.

(٤) نسبة إلى خراسان، وهي بلاد واسعة وأول حدودها مما يلي العراق وآخر حدودها مما يلي الهند، ومن أمهات مدنها نيسابور وهرات وبلخ وطالقان ونسا ومرخس.

وابن عون، وروى عنه أحمد بن منيع وخلاد بن أسلم الصفار، مات سنة ١٩٩هـ.

قال عنه ابن معين: «ليس بشيء».

وقال أحمد بن حنبل: «لا ينبغي أن يروى عنه شيء»، وقال أبو داود: «تركوا حديثه وكان جهميا»، وقال أبو حاتم: «كان مرجئا ضعيف الحديث، وضعفه البخاري والنسائي»، وقال ابن حبان: «كان من رؤساء المرجئة ممن يبغض السنن ومنتحليها»، وقال ابن عدي: «هو بيّن الضعف، عامة ما يرويه لا يتابع عليه»، وقال الذهبي، وابن حجر: «كان ابن المبارك يعظّمه ويجلّه لدينه وعلمه»[1].

قلت: فقوله لدينه أي لعبادته وزهده، وأما قوله: «لعلمه» فالظاهر أنه يعني فقهه، وإلا فأهل العلم متفقون على أنه لا يحتج به في الرواية لكونه متهما، بل كذبه أبو حاتم، وتتابع أهل العلم على تضعيفه، فمثله لا يعتمد عليه، لذا لم أعرج على كتابه إلا حيث خالف بدعته في التجهم والإرجاء، أو أجد شاهدا لكلامه في سائر كتب أبي حنيفة، أو بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه للطحاوي فأورده استئناسا واستشهادا.

٣- وصية أبي حنيفة:

رسالة صغيرة اشتملت على بعض مسائل أصول الدين كالإيمان والقدر والقرآن، وأنه كلام الله غير مخلوق، إلى غير ذلك.

---

(١) التحقيق في مسائل الخلاف لابن الجوزي (٢/ ٣٦)، الضعفاء والمتروكون (١/ ٢٢٧) لسان الميزان (٢/ ٣٣٤).

من ذكر هذا المؤلف من المصنفين:

١- البياضي في إشارات المرام ص٢١.

٢- الزبيدي في إتحاف السادة المتقين ٢/١٣، ١٤.

قال الزبيدي: «وذكر الوصية بتمامها الإمام صارم المصري في نظم الجمان، ومن المتأخرين تقي الدين التميمي في الطبقات السنية، والقاضي أبو الفضل محمد ابن الشحنة الحلبي في أوائل شرح الهداية»[1].

دراسة إسناد هذا المؤلف:

وقفت على إسناد هذا المؤلف في نسخة خطية محفوظة ضمن المجموعة رقم ٢٣٤ بمكتبة الشيخ عارف حكمت بالمدينة المنورة، وهي من رواية حسام الدين حسين بن علي السغناقي عن محمد بن محمد بن نصر البخاري، عن محمد بن عبد الستار الكردري، عن برهان الدين المرغيناني، عن محمد بن الحسين التوسوخي، عن علاء الدين أبي محمد بن أحمد السمرقندي، عن الإمام سيف الحق أبي المعين ميمون ابن محمد المكحولي النسفي، عن الإمام أبي طاهر محمد بن المهدي الحسيني عن إسحاق بن منصور المساري، عن أحمد بن علي السليماني، عن حاتم بن عقيل الجوهري، عن أبي عبد الله محمد التميمي، عن أبي يوسف، عن الإمام أبي حنيفة.

ويتضح لنا من استعراض بعض الكتب التي تنسب إلى الإمام أبي حنيفة نتيجة نلخصها فيما يأتي:

إن هذه الكتب وغيرها من الكتب المنسوبة إليه -كرسالة العالم

(١) إتحاف السادة المتقين ٢/١٤.

والمتعلم، ورسالة الإمام إلى عثمان البتي- من ناحية الرواية ووفق منهج المحدثين في النقد لا تثبت للإمام أبي حنيفة، ولم أقف على رواية صحيحة أو سند معتمدة حتى نقطع أنها للإمام أبي حنيفة.

ولا سيما وقد صرح بعض الحنفية كالزبيدي وأبي الخير الحنفي، بأن هذه الكتب ليست من تأليف الإمام مباشرة، بل هي أماليه وأقواله التي قام تلاميذه بجمعها وتأليفها.

ومن المعلوم أن بعض المبتدعة من أتباع أبي حنيفة يزيدون وينقصون؛ نصرة للمذهب، ويحرفون، بل إن بعضهم كان يضع الأحاديث على النبي ﷺ كأسيد بن عمرو أبي المنذر البجلي.

قال ابن حبان عنه: روى عنه أصحاب أبي حنيفة، كان يسوي الحديث على مذهبهم»[1].

لذا قال أبو العباس القرطبي: «استجاز بعض فقهاء أصحاب الرأي نسبة الحكم الذي دل عليه القياس إلى رسول الله ﷺ نسبة قولية؛ فيقول في ذلك: قال رسول الله ﷺ: كذا؛ ولهذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة لأنها تشبه فتاوى الفقهاء، ولأنهم لا يقيمون لها سندًا»[2]، وبه قال العلائي[3].

وكذا إبان بن جعفر النجيرمي قال ابن حبان عنه: «كذاب، ووضع

---

(١) المجروحين ١/ ١٨٠.
(٢) نقله عن القرطبي كل من الحافظ ابن حجر في كتاب النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٨٤٢، وابن عراق في تنزيه الشريعة ١/ ١١.
(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٨٤٧.

على أبي حنيفة أكثر من ثلاثمائة حديث»[١] وغيرهم[٢].

وقد تقدم ذكر أمثلة لتحريفهم كلام أبي حنيفة رحمه الله، ولا بأس أن أذكر مثالا واحدا، وهو ما ذكره صاحب كتاب قلائد عقود العقيان «ق-٩٧-ب» أن بعض الناس زعم أن الإمام أبا حنيفة يقول: إن الرب تبارك وتعالى لا ينظر إليه أهل الجنة، فكتب إليه الإمام أبو حنيفة رسالة يعاتبه على تحريفه قوله، وفيها: «وأما ما قيل لك بأني أزعم أن الرب تبارك وتعالى لا ينظر إليه أهل الجنة؛ سبحان الله العظيم كيف تأتي بما لست من قائليه، والله تعالى يقول: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣].

ولو قلت لا ينظرون لكنت بقول الله عزّ وجلّ من المكذبين، ولكنك حرفت علي قولي».

وبعد: فهذه نبذة موجزة عن حياة أبي حنيفة وسيرته الشخصية ومكانته العلمية وثناء العلماء عليه، مع الكلام على بعض المؤلفات المنسوبة إليه.

وأنتقل بعد ذلك إلى بيان منهجه في تقريره لأصول الدين ومسائل الاعتقاد في الصفحات القادمة بإذن الله تعالى.



---

(١) تنزيه الشريعة ١/ ١٩.

(٢) كأمثال الحكم بن عبد الله البلخي فقد ذكر ابن الجوزي حديثا في كتاب الموضوعات في باب «الإيمان لا يزيد ولا ينقص» ١/ ١٣١، ثم قال: «فيها ولا شك من وضع أبي مطيع»، وكذا محمد ابن شجاع الثلجي قال عنه ابن عدي: «كان يضع الأحاديث التي ظاهرها التجسيم وينسبها إلى أهل الحديث بقصد الشناعة عليهم لما بينه وبينهم من العداوة المذهبية». انظر الكامل ٦/ ٢٢٩٢، والنكت لابن حجر ٢/ ٨٥٢، وتنزيه الشريعة ١/ ١١.



المبحث الرابع

مصادر العقيدة عند الإمام أبي حنيفة

إن مسائل أصول الدين قد بينها الله ورسوله بيانا شافيا قاطعا للعذر؛ إذ إن أمور الاعتقاد من أعظم ما بلّغه الرسول ﷺ البلاغ المبين وبينه للناس، بل هو أعظم ما أقام الله به الحجة على عباده بالرسل الذين بينوه وبلغوه.

وعلى هذا جرى الصحابة على اتباع كلام الله المنزل، والاقتداء بهدي الرسول ﷺ والاقتداء بأقواله وأفعاله.

فلم يكن عند أحد منهم ما يستدل به على مسائل العقيدة سوى كتاب الله، ثم بحديث رسول الله ﷺ.

قال المقريزي: «لم يكن عند أحد منهم ما يستدل به على وحدانية الله تعالى وعلى إثبات نبوة محمد ﷺ سوى كتاب الله . . .»[1].

فمنه استمدوا معلوماتهم عن الله، والملائكة، والكتب، والرسل، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، إلى غير ذلك من القضايا التي تشكل أصول الإيمان وأركانه، وكلها جميعا في القرآن والسنة، وعلى هذا المنهج جرى التابعون وتابعوهم، ومنهم الإمام أبو حنيفة، فالكتاب والسنة الصحيحة هما المصدران الأساسيان في قضايا الدين عامة والاعتقاد خاصة.

روى ابن عبد البر في الانتقاء عن أبي حنيفة قال: «سمعت أبا حنيفة

---

(١) خطط المقريزي ٢/٣٥٦.

يقول: «آخذ بكتاب الله فما لم أجد فبسنة رسول الله ﷺ فما لم أجد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله أخذت بقول أصحابه»[1].

وفي رواية أخرى قال: قال أبو حنيفة: «إذا لم يكن في كتاب الله، ولا في سنة رسول الله ﷺ، نظرت في أقاويل أصحابه، ولا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم، فإذا انتهى الأمر أو جاء الأمر إلى إبراهيم والشعبي وابن سيرين والحسن وعطاء وسعيد بن جبير وعدّد رجالا، فهم قوم اجتهدوا فأجتهد كما اجتهدوا»[2].

فالحاصل أن ترتيب الأدلة عند الإمام على الترتيب كالآتي:

الكتاب ثم السنة الصحيحة، ثم الأخذ بما ورد عن الصحابة في بيان قضايا الدين عامة وفي قضايا العقيدة خاصة، ولا يخرج عن أقوالهم إلى قول غيرهم، وذلك لسلامتهم من الأهواء والبدع، ولصفاء سرائرهم ونياتهم مع ما فضلوا به من مشاهدة التنزيل ومعاصرة الوحي.

هذا وقد أشيع عن الإمام أنه يخالف حديث رسول الله ﷺ فيقدم الرأي والقياس على السنة والآثار، والمعقول على المنقول.

فنفى الإمام عن نفسه هذه التهمة حيث قال: «كذب والله وافترى علينا من يقول: إننا نقدم القياس على النص، وهل يحتاج بعد النص إلى قياس»[3].

وقال: «ليس لأحد أن يقول برأيه مع كتاب الله تعالى، ولا مع سنة

---

(١) الانتقاء ص ١٤٢.

(٢) الانتقاء ص ١٤٣.

(٣) الميزان الكبرى ١/ ٦٥.

رسول الله ﷺ، ولا مع ما أجمع عليه الصحابة»[1].

وقال لمحمد بن علي بن الحسين ﷺ محييا عن هذه التهمة: معاذ الله أن أفعل ذلك. فقال له محمد: بل حولت دين جدي وأحاديثه بالقياس. فقام أبو حنيفة بين يديه، ثم قال لأبي جعفر: اجلس مكانك كما يحق لك حتى أجلس كما يحق لي، فإن لك عندي حرمة كحرمة جدك ﷺ في حياته على أصحابه. فجلس أبو جعفر، ثم جثا أبو حنيفة بين يديه ثم قـــال لأبي جعفر: إني أسألك ثلاث كلمات فأجبني.

فقال له أبو حنيفة: الرجل أضعف أم المرأة؟

قال: بل المرأة.

فقال أبو حنيفة: كم سهماً للرجل وكم سهماً للمرأة؟

فقال أبو جعفر: للرجل سهمان وللمرأة سهم.

فقال أبو حنيفة: هذا قول جدك، ولو حولت دين جدك لكان ينبغي في القياس أن يكون للرجل سهم وللمرأة سهمان، لأن المرأة أضعف من الرجل.

ثم قال: الصلاة أفضل أم الصوم؟

فقال: الصلاة أفضل.

قال: هذا قول جدك، ولو حولت دين جدك فالقياس أن المرأة إذا طهرت من الحيض أمرتها أن تقضي الصلاة ولا تقضي الصوم.

ثم قال: البول أنجس أم النطفة؟

(١) عقود الجمان ص ١٧٥.

قال أبو جعفر: البول أنجس.

قال: فلو كنت حولت دين جدك بالقياس، لكنتَ أمرت أن تغتسل من البول وتتوضأ من النطفة؛ لأن البول أقذر من النطفة.

ولكن معاذ الله أن أحول دين جدك بالقياس. فقام أبو جعفر فعانقه»[١].

بل إنه يقدم على القياس الحديث المرسل والضعيف عن رسول الله ﷺ، ولا يرى جواز القياس مع وجود أحدهما.

ذكر ابن حزم في الأحكام أن أبا حنيفة قال: «الخبر المرسل والضعيف عن رسول الله ﷺ أولى من القياس، ولا يحل القياس مع وجوده»[٢].

بل ذم القياس مع وجود النص أو القياس على غير الأصل من كتاب أو سنة صحيحة، روى الصيمري عن وكيع بن الجراح[٣] أنه قال: سمعت أبا حنيفة يقول: «البول في المسجد أحسن من بعض القياس»[٤].

ولقد نفى عنه بعض الأئمة هذه التهمة، منهم المعاصرون ومنهم المتأخرون، وأولئك كثير، وأكتفي بذكر بعض الأقوال.

فمن المعاصرين له سفيان الثوري حيث قال: «كان أبو حنيفة شديد

---

(١) مناقب أبي حنيفة للمكي ص١٤٣.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ٧/ ٥٤، تحقيق أحمد شاكر الطبعة المنيرية سنة ١٣٤٧هـ.

(٣) هو وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، بضم الراء وهمزة ثم مهملة، أبو سفيان الكوفي. قال عنه ابن حجر: «ثقة حافظ عابد، من كبار التاسعة» مات في آخر سنة ١٩٦هـ أو أول سنة ١٩٧هـ، وله سبعون سنة، تقريب التهذيب ٢/ ٣٣١، وانظر ترجمته في تهذيب التهذيب ١١/ ١٢٣.

(٤) أخبار أبي حنيفة ص١٣، والكامل لابن عدي ٧/ ٢٤٧٦.

الأخذ للعلم، ذابا عن حرم الله أن تستحل، يأخذ بما صح عنده من الأحاديث التي كان يحملها الثقات وبالآخر من فعل رسول الله ﷺ وبما أدرك عليه علماء الكوفة، ثم شنّع عليه قوم يغفر الله لنا ولهم»[١].

ويقول زفر بن الهذيل تلميذ أبي حنيفة: «لا تلتفتوا إلى كلام المخالفين؛ فإن أبا حنيفة وأصحابنا لم يقولوا في مسألة إلا من الكتاب والسنة والأقاويل الصحيحة، ثم قاسوا بعد عليها»[٢].

ويقول الحسن بن صالح[٣]: «كان أبو حنيفة شديد الفحص عن الناسخ من الحديث والمنسوخ، فيعمل بالحديث إذا ثبت عنده عن النبي ﷺ»[٤].

ومن المتأخرين ابن تيمية حيث قال عنه: «من ظن بأبي حنيفة أو غيره من أئمة المسلمين أنهم يتعمدون مخالفة الحديث الصحيح لقياس أو غيره، فقد أخطأ عليهم، وتكلّم إما بظن وإما بهوى، فهذا أبو حنيفة يعمل بحديث التوضؤ بالنبيذ في السفر مخالفة للقياس، وبحديث القهقهة في الصلاة مع مخالفته للقياس لاعتقاده صحتهما، وإن كان أئمة الحديث لم يصححوهما»[٥].

وابن القيم حيث قال: «وأصحاب أبي حنيفة ﷺ مجمعون على أن مذهب أبي حنيفة، أن ضعيف الحديث عنده أولى من القياس والرأي،

---

(١) الانتقاء ص١٤٢.

(٢) مناقب أبي حنيفة للمكي ص٧٥.

(٣) هو الحسن بن صالح بن حي وهو حيان بن شفي، بضم المعجمة والفاء مصغرا، الهمداني بسكون الميم قال عنه ابن حجر: «ثقة فقيه عابد، رمي بالتشيع، من السابعة» ولد سنة ١٠٠هـ ومات سنة ١٩٩هـ. تقريب التهذيب ١/ ١٦٧، وانظر تهذيب التهذيب ٢/ ٢٨٥.

(٤) أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص ١١.

(٥) مجموع الفتاوى ٢٠/ ٣٠٤.

وعلى ذلك بنى مذهبه، ثم ذكر أمثلة على ذلك، منها: أنه منع قطع يد السارق بسرقة أقل من عشرة دراهم، والحديث فيه ضعف، وجعل الحيض عشرة أيام والحديث فيه ضعف، وشرط في إقامة الجمعة المصر، والحديث فيه ضعف، وترك القياس المحض في مسائل الآبار لآثار فيه غير مرفوعة. فيقدم الحديث الضعيف وآثار الصحابة على القياس والرأي؛ قوله وقول الإمام أحمد وليس المراد بالحديث الضعيف في اصطلاح السلف هو الضعيف في اصطلاح المتأخرين، بل ما يسميه المتأخرون حسنا قد يسميه المتقدمون ضعيفا»[1].

ونختم رد هذه التهمة بقول ابن أبي العز: «والواجب أن يقال لمن قال: إن أبا حنيفة خالف سيد المرسلين: هذا القول كذب وبهتان، وسب لهذا الإمام الجليل يستحق قائله الردع والزجر عن هذه المقالة الباطلة، إن أراد أنه خالفه عن قصد، وإن أراد به أنه خالف عن تأويل أو ذم القول، ولم يذكر قائله، فهو هين كما يوجد في كلام المختلفين في مسائل الاجتهاد ...».

إلى أن قال: «مخالفة النص إذا كانت عن قصد فهي كفر، وإن كانت عن اجتهاد فهي من الخطأ المغفور؛ فلا يجوز أن يقال عن أبي حنيفة ولا عمن دونه من أهل العلم فيما يوجد من أقواله مخالفا للنص أنه خالف الرسول ﷺ قصدا، بل إما أن يقال: النص لم يبلغه[2]. أو لم يظهر له

---

(١) أعلام الموقعين ١/ ٧٧.

(٢) عاش الإمام أبو حنيفة رحمه الله في عصر لم يكتمل فيه جمع السنة، وفي ذلك يقول البيهقي: «وهذا الخلاف إنما هو لقربه من عهد رسول الله ﷺ قبل انتشار السنن في البلدان ووقوع جميعها أو أكثرها إليه بلوغا ظاهرا يقع له بها هذا الإتقان في تركها، وقد رجع أبو يوسف ومحمد إلى السنة في مسائل معدودة، منها =

على ذلك الحكم، أو عارضه عنده دليل آخر، أو غير ذلك من الأعذار»[١]، وكان ﷺ متثبتا في علمه، فإذا صح الخبر عن رسول الله ﷺ لم يعْدُه إلى غيره.

روى ابن عبد البر بإسناده عن أبي حمزة السكري أنه قال: سمعت أبا حنيفة يقول: «إذا جاء الحديث الصحيح الإسناد عن النبي ﷺ أخذنا به، ولم نعده»[٢].

فدل هذا النص على أن الإمام إذا جاءه الحديث الصحيح الإسناد عن رسول الله ﷺ آمن به وصدق، وأخذ به بدون تفرقة بين الخبر المتواتر وخبر الآحاد؛ فيثبت العقائد بهما من غير تفريق، فكيف لا وهو القائل: إذا صح الحديث فهو مذهبي»[٣]

وهو القائل: «وخروج الدجال ويأجوج ومأجوج وطلوع الشمس من مغربها، ونزول عيسى ﷺ من السماء، وسائر علامات يوم القيامة هي على ما وردت به الأخبار[٤] الصحيحة حق كائن»[٥].

= مسألة الوقف، والتكبير في العيدين، ونصاب الحبوب والثمار، وسهم الفارس، وغير ذلك» قال أبو يوسف لما رجع عن هذه المسائل: «لو رأى صاحبي مثل ما رأيت لرجع مثل ما رجعت» انظر مناقب الشافعي للبيهقي ١/ ١٧٢، ومجموع الفتاوى ٢٠/ ٣٠٤.

(١) الاتباع ص ٢٨، ٢٩، ٣٠.

(٢) الانتقاء ص ١٤٤.

(٣) حاشية ابن عابدين ١/ ٦٧، ورسم المفتي ضمن مجموعة رسائل ابن عابدين ١/ ٤.

(٤) أثبت أبو حنيفة ﷺ هذه العقائد المذكورة آنفا عن طريق الحديث الصحيح الواحد، وإن كانت تلك الأحاديث بعد تدوين السنة وتتبع الطرق وجمعها صارت من المتواترات.

(٥) الفقه الأكبر ص ٣٠٦.

وسئل الإمام أبو حنيفة: هل تشهد لأحد من أهل الجنة سوى الأنبياء؟ قال: «كل من شهد له النبي ﷺ أنه في الجنة بخبر صحيح»[1].

وهذا هو ما قرره الطحاوي في العقيدة التي كتبها في بيان عقيدة الإمام وصاحبيه حيث يقول: «وجميع ما صح عن رسول الله ﷺ من الشرع والبيان حق. وقال في موضع آخر: وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن الرسول فهو كما قال ... وقال ... نؤمن بما جاء من كراماتهم وصح عن الثقات من رواتهم»[2].

وهذا هو ما كان عليه الصاحبان أبو يوسف ومحمد بن الحسن، دل على هذا قول أبي يوسف: «وقد أمرك الله أن تؤمن بكل ما أتى به نبيه ﷺ فقال: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [الأعراف: ١٥٨].

فقد أمرك الله بأن تكون تابعا سامعا مطيعا»[3].

فهذا النص صريح في الإيمان بكل ما ورد عن النبي ﷺ بدون قيد التواتر.

وقال محمد بن الحسن: «هذه الأحاديث قد روتها الثقات فنحن نرويها ونؤمن بها»[4]. فدل هذا النص على إثبات الصفات بالأحاديث الصحيحة، دون فرق بين أن تكون متواترة أو مشهورة، أو أخبار آحاد، بعد أن كانت مروية عن الثقات.

---

(١) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص٢٦، ٢٧، ٤٣، ٥٩.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الحجة في بيان المحجة للتيمي ص٣٢١.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣/ ٤٣٣.

ثم ذكر إجماع الفقهاء على ذلك حيث قال: «اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على أن الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاءت بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب عزَّ وجلَّ، من غير تغيير ولا وصف ولا تشبيه . . .»[1].

هذا هو ما كان عليه السلف[2] الصالح، وهو الحق لا ريب فيه؛ إذ التفرقة بين المتواتر والآحاد بدعة[3] دخيلة على الإسلام.

وكذلك من مصادر التلقي عند الإمام أبي حنيفة الفطرة؛ فقد استدل

---

(١) المرجع السابق ٣/ ٤٣٢.

(٢) ذكر الشافعي إجماع السلف على حجية خبر الواحد فقد قال في كتابه الرسالة ص٤٥٣، ٤٥٧: «أجمع المسلمون قديما وحديثا على تثبيت خبر الواحد والانتهاء إليه بأنه لم يعلم من فقهاء المسلمين أحد إلا وقد ثبته» وقال قبل ذلك: «ولم يزل سبيل سلفنا والقرون بعدهم إلى من شاهدنا هذه السبيل».

(٣) أحدث هذه البدعة طائفة من المتكلمين، ثم دبَّ إلى بعض الفقهاء والأصوليين، قال أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني في كتابه الانتصار كما في مختصر الصواعق: «قولهم: إن أخبار الآحاد لا تقبل. . رأي سمعت به المبتدعة في رد الأخبار، إذ إن الخبر إذا صح ورواته ثقات وتلقته الأمة بالقبول فإنه يوجب العلم، وهذا قول عامة أهل الحديث. . وأما هذا القول المبتدع فقول القدرية والمعتزلة. . ، وتلقفه عنهم بعض الفقهاء الذين لم يكن لهم في العلم قدم ثابتة، ولم يقفوا على مقصودهم من هذا القول. . .».
قال ابن القيم في الرد عليهم: «ونحن نشهد بالله ولله شهادة على البت والقطع أن الصحابة ﷺ كانوا يجزمون لما يحدث به عن رسول الله ﷺ ولم يكن أحد من الصحابة ولا أحد من أهل الإسلام بعدهم يشك فيما أخبر به أبو بكر الصديق ولا عمر ولا عثمان ولا علي ولا عبد الله بن مسعود ولا غيرهم عن رسول الله ﷺ بل كانوا لا يشكون في خبر أبي هريرة مع تفرده بكثير من الحديث ولم يقل أحد منهم يوما واحدا من الدهر خبرك هذا خبر واحد لا يفيد العلم. وكان =

أبو حنيفة بالفطرة على علو الله تعالى فقال: «إن الله تعالى يدعى من أعلى لا من أسفل لأن الأسفل ليس من وصف الربوبية والألوهية في شيء»[1].

فالشرع والفطرة هما ما سلكه السلف في الاستدلال على العقائد قال العلامة المعلمي: «ومن تدبر القرآن وتصفح السنة والتاريخ، علم يقينا أنه لم يكن بين يدي السلف مأخذ يأخذون منه عقائدهم غير المأخذين السالفين، وأنهم كانوا بغاية الثقة بهما والرغبة عما عداهما، وإلى ذلك دعاهم الشرع حتى لا تكاد تخلو آية من آيات القرآن من الحض على ذلك.

وهذا يقضي قضاء باتا بأن عقائدهم هي العقائد التي يثمرها المأخذان السلفيان، يقطعون بما يفيد أن فيه عندهم القطع، ويظنون ما لا يفيد أن فيه إلا الظن، ويقفون عما عدا ذلك، وهذا هو الذي تبيّنه الأخبار المنقولة عنهم كما تراها في التفاسير السلفية وكتب السنة، وهو الذي نقله أصاغر الصحابة عن أكابرهم، ثم نقله صغار التابعين عن كبارهم، وهكذا نقله عن التابعين أعلم أتباعهم بهم، وأتبعهم لهم، وهلمّ جراً.

وهذا هو قول السلفيين في عقيدة السلف ويوافقهم عليه أكابر النُّظار . . .»[2].

= حديث رسول الله ﷺ أجل في صدورهم من أن يقال فيه ذلك، وكان أحدهم إذا روى لغيره حديثا عن رسول الله ﷺ في الصفات تلقاه بالقبول واعتقد تلك الصفة به على القطع واليقين...» إلى أن قال: «فهذا الذي اعتمده نفاة العلم عن أخبار رسول الله ﷺ خرقوا به إجماع الصحابة المعلوم بالضرورة وإجماع التابعين وإجماع أئمة الإسلام ووافقوا به المعتزلة والجهمية الرافضة والخوارج الذين انتهكوا هذه الحرمة وتبعهم بعض الأصوليين والفقهاء، وإلا فلا يعرف لهم سلف في الأمة بذلك».
انظر مختصر الصواعق ٢/ ٥٠٤-٥٢٠٤، ٢/ ٤٧٣-٤٧٥ بتصرف.

(1) الفقه الأبسط ص ٥١.
(2) التنكيل ٢/ ٣٤٤.

المبحث الخامس

موقف أبي حنيفة من علم الكلام

عاش الإمام أبو حنيفة في بيئة يغلب عليها الجدل؛ حيث كانت الكوفة يومذاك موطنا للفرق والنحل المختلفة، لذلك اشتغل الإمام في بداية طلبه للعلم بعلم الكلام، وكان به يجادل، وعنه يناضل، ولم يكن قد طلب الفقه بعد.

قال أبو بكر بن عياش: «أدركناه وهو صاحب خصومات، لم يكن يتفقه»[١].

وقال شريك بن عبد الله النخعي: «أدركنا أبا حنيفة وهو صاحب خصومات»[٢].

وقال الحسن بن صالح: «أدركناه وهو يخاصم»[٣].

فكان يخاصم أهل الأهواء بالجدل، ورحل في سبيل ذلك إلى البصرة عشرين مرة ونيفا لمناقشة أصحاب الخصومات، وكان يأمر ابنه حمادا بطلب الكلام ويلح عليه في ذلك، قال حماد: «كان أبو حنيفة يأمرني بطلب الكلام يحدوني كثيرا عليه ويقول: يا بني تعلم الكلام فإنه الفقه الأكبر»[٤].

---

(١) ذم الكلام للهروي (ق ١٩٤-ب).

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) مذهب أبي حنيفة للسكي ص ١٨٣

فعلم الكلام كان هو الفقه الأكبر في نظر الإمام، بل هو أجل العلوم وأعلاها عنده، قال الإمام أبو حنيفة: «أصحاب الأهواء في البصرة كثير، فدخلتها عشرين مرة ونيفا، وربما أقمت بها سنة أو أكثر أو أقل؛ ظنا أن علم الكلام أجل العلوم»(١).

واستمر في مجادلة أهل الأهواء حتى صار رأسا في ذلك يشار إليه بالبنان، ثم ترك الكلام والجدل، وأقبل على الفقه والسنة.

قال قبيصة بن عقبة الكوفي: «كان الإمام أبو حنيفة رحمه الله في أول أمره يجادل أهل الأهواء حتى صار رأسا في ذلك منظورا إليه، ثم ترك الجدل ورجع إلى الفقه والسنة وصار إماما»(٢).

وأما تحوله إلى الفقه والسنة فيحدثنا الإمام عن أسباب ذلك فيقول: «وكنت أعد الكلام أفضل العلوم، وكنت أقول هذا الكلام في أصل الدين، فراجعت نفسي بعد ما مضى لي فيه عمر، وتدبرت فقلت: إن المتقدمين من أصحاب النبي ﷺ والتابعين وأتباعهم لم يكونوا يفوتهم شيء مما ندركه نحن، وكانوا عليه أقدر، وبه أعرف، وأعلم بحقائق الأمور، ثم لم ينتصبوا فيه منازعين ولا مجادلين، ولم يخوضوا فيه بل أمسكوا عن ذلك، ونهوا عنه أشد النهي، ورأيت خوضهم في الشرائع وأبواب الفقه وكلامهم فيه»، إلى أن قال: «فلما ظهر لنا في أمورهم هذا الذي وصفناه، تركنا المنازعة والمجادلة والخوض في الكلام، ورجعنا إلى ما كان عليه السلف»(٣).

---

(١) مناقب أبي حنيفة للكردري ص ١٣٧.
(٢) عقود الجمان ص ١٦١.
(٣) مناقب أبي حنيفة للمكي ص ٥٤، ٥٥.

وفي رواية أخرى قال: «فلما مضى مدة من عمري تفكرت وقلت: السلف أعلم بالحقائق ولم ينتصبوا مجادلين، بل أمسكوا عنه وخاضوا في علم الشريعة، ورغبوا فيه وعلموا وتعلموا وتناظروا عليه، فتركت الكلام واشتغلت بالفقه، ورأيت المشتغلين بالكلام وليس سيماهم سيَم الصالحين، قاسيةً قلوبهم، غليظة أفئدتهم، لا يبالون بمخالفة الكتاب والسنة والسلف الصالح، ولو كان خيرا لاشتغل به السلف الصالحون . . .»[1].

هذا هو حال المتكلمين فبتعلقهم بالكلام واشتغالهم به ابتعدوا عن كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ فأورثهم ذلك الشك والحيرة والاضطراب[2].

---

(١) مناقب أبي حنيفة للكردري ص ١٣٧.

(٢) وإليك أمثلة على شك المتكلمين وحيرتهم وشدة اضطرابهم، يقول الرازي:

نهاية إقدام العقول عقالُ ... وأكثر سعي العالمين ضلالُ
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا ... سوى أن جمعنا فيه قيلَ وقالوا
وأرواحنا في وحشة من جسومنا ... وغاية دنيانا أذى ووبالُ

ويقول الشهرستاني:

لعمري لقد طفت المعاهد كلها ... وسيّرت طرفي بين تلك المعالمِ
فلم أر إلا واضعا كف حائر ... على ذقنه أو قارعا سن نادمِ

لذا قال ابن عقيل في وصف حال المتكلمين وشدة حيرتهم: «لقد أفضى الكلام بأهله إلى الشكوك، وكثير منهم إلى الإلحاد، تشم رائحة الإلحاد من فلتات المتكلمين، وأصل ذلك أنهم ما قنعوا بما قنعت به الشرائع...».

وهذا ما وصفهم به القرطبي حيث قال: «وقد أفضى الكلام بكثير من أهله إلى الشك، وببعضهم إلى الإلحاد، وببعضهم إلى التهاون بوظائف العبادات، وسبب ذلك إعراضهم عن نصوص الشارع وتطلبهم حقائق الأمور من غيره...».

انظر كتاب نهاية الإقدام ص٣، والحموية ص٩١، وكتاب تلبيس إبليس ص٩٣.

وهناك سبب قد يكون رئيسا في تحوله من علم الكلام إلى الفقه، وهو ما رواه الخطيب البغدادي عن زفر بن الهذيل قال: سمعت أبا حنيفة يقول:

«كنت أنظر في الكلام حتى بلغت مبلغا يشار إلي فيه بالأصابع، وكنا نجلس بالقرب من حلقة حماد بن أبي سليمان، فجاءتني امرأة فقالت: رجل له امرأة أمة أراد أن يطلقها للسنة كم يطلقها؟ فلم أدر ما أقول، فأمرتها أن تسأل حمادا فترجع فتخبرني، فسألت حمادا فقال: يطلقها وهي طاهر من الحيض والجماع تطليقة، ثم يتركها حتى تحيض حيضتين، فإذا اغتسلت فقد حلت للأزواج. فرجعت فأخبرتني فقلت: لا حاجة لي في الكلام، وأخذت نعلي فجلست إلى حماد ...»[1].

فبعد أن كان الإمام أبو حنيفة في الكلام رأسا فيه، وصاحب حلقة مشهودة في المسجد بقرب حلقة حماد بن أبي سليمان تحول إلى تلميذ من تلامذته يطلب الفقه والسنة، من مادح لعلم الكلام، وحاثّ على تعلُّمه وتعليمه، إلى ذام وقادح فيه وناهٍ عن تعلُّمه وتعليمه، وبعد أن كان يأمر ابنه حمادا بتعلم علم الكلام، ويلح عليه في سبيل تحصيله أصبح ينهاه ويأمره بترك الاشتغال بالكلام والجدل.

يحدثنا حماد عن ذلك فيقول: «دخل عليّ أبي رحمه الله يوما وعندي جماعة من أصحاب الكلام ونحن نتناظر في باب ... قد علت أصواتنا فلما سمعت حسه في الدار خرجت إليه فقال لي: يا حماد من عندك؟ قلت: فلان وفلان، سميت من كان عندي. قال: وفيم أنتم؟ قلت: في باب كذا وكذا، فقال لي: يا حماد دع الكلام -قال: ولم أعهد أبي

(١) تاريخ بغداد ١٣/ ٣٣٣.

صاحب تخليط، ولا ممن يأمر بالشيء ثم ينهى عنه-فقلت له: يا أبت ألست كنت تأمرني به؟ قال: بلى يا بني وأنا اليوم أنهاك عنه. قلت: ولم ذاك؟ فقال: يا بني إن هؤلاء المختلفين في أبواب الكلام ممن ترى كانوا على قول واحد ودين واحد حتى نزغ الشيطان بينهم، فألقى بينهم العداوة والاختلاف فتباينوا..»[1].

وبعد ما كان يرى الكلام هو الفقه الأكبر، وأجل العلوم، أصبح يرى مسائل الكلام ما هي إلا مقالات الفلاسفة، وهي من الأمور المحدثة التي لم يتكلم فيها السلف، وكل أمر محدث في الدين بدعة.

وصية أبي حنيفة لأصحابه:

وأختم هذا المبحث بوصية الإمام لأصحابه يحثهم فيها على تعلم الفقه، وينهاهم عن الكلام والخصومات في الدين.

قال محمد بن الحسن«كان أبو حنيفة يحثنا على الفقه وينهانا عن الكلام»[2].

وقال ﷺ لأبي يوسف: «إياك أن تكلم العامة في أصول الدين من الكلام؛ فإنهم قوم يقلدونك فيشتغلون بذلك»[3].

وقد وفى أصحاب الإمام أبي حنيفة بهذه الوصية فقال أبو يوسف: «ذروا الخصومة في الدين، والمراء فيه والجدال، فإن الدين واضح بين، قد فرض الله - عز وجل - فرائضه، وشرع سننه، وحد حدوده، وأحل

---

(١) مناقب أبي حنيفة للمكي ص١٨٣، ١٨٤.

(٢) ذم الكلام ق ١٩٦-ب.

(٣) مناقب أبي حنيفة للمكي ص ٣٧٣.

حلاله وحرم حرامه، فقال: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فأحلوا حلال القرآن وحرموا حرامه، واعملوا بمحكمه وآمنوا بالمتشابه، واعتبروا بالأمثال فيه، فلو كانت الخصومة في الدين تقوى عند الله لسبق إليها الرسول ﷺ وأصحابه بعده، فهل اختصموا في الدين أو تنازعوا فيه؟

وقد اختصموا في الفقه وتكلموا فيه، واختلفوا[1] في الفرائض، والصلاة، والحج، والطلاق، والحلال والحرام، ولم يختصموا في الدين ولم يتنازعوا فيه، فاقتصروا على تقوى الله وطاعته، والزموا ما جرت به السنة، وكفيتم فيه المؤنة، ودعوا ما أحدثه المحدثون من التنازع في الدين والجدال فيه والمراء؛ فإن لزوم السنة عصمة بإذن الله تعالى لمن لزمها، والذي سنها كان أعلم بما في خلافها من الأخطاء والزلل، وقد أنزل الله -عز وجل- في كتابه: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦٨].

ولو شاء أنزل في ذلك جدالا وحجاجا، ولكنه أبى ذلك ونهاهم، فقال تعالى: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠].

وقال تعالى: ﴿فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ﴾ [آل عمران: ٢٠]، ولم يقل: وحاجهم»[2].

---

(١) لعله يريد أنهم اختلفوا في هذه المسائل من مسائل الدين، ولم يكن اختلافهم موجبا للخصومة والتفرق بينهم. أو أنه أراد أنهم اختلفوا في مسائل فرعية في الدين، ولم يختلفوا في الأصول.

(٢) فضائل أبي حنيفة وأصحابه لابن العوام ص ٨٨.

وقال رحمه الله أيضا محذرا من خطر علم الكلام: «العلم بالكلام يدعو إلى الزندقة»[١].

وقال أيضا في ذلك: «لا تطلبن ثلاثا بثلاث: لا تطلبن الدين بالخصومات؛ فإنه لم يمعن فيه أحد إلا قيل زنديق. ولا تطلب المال بالكيمياء؛ فإنه لم يمعن فيه أحد إلا أفلس. ولا تطلب الحديث بكثرة الرواية حتى تأتي بما لا يعرف، فيقال كذاب»[٢].

وفي رواية أخرى قال: «من طلب الدين بالكلام تزندق ... »[٣].

وقال: «المعرفة في الكلام هو الجهل»[٤].



---

(١) الإبانة الكبرى ص ٥٨٣.

(٢) الحجة في بيان المحجة ص ٢٣.

(٣) الحجة في بيان المحجة ص ٢٣، والإبانة الكبرى لابن بطة ص ٥٣٧-٥٣٨.

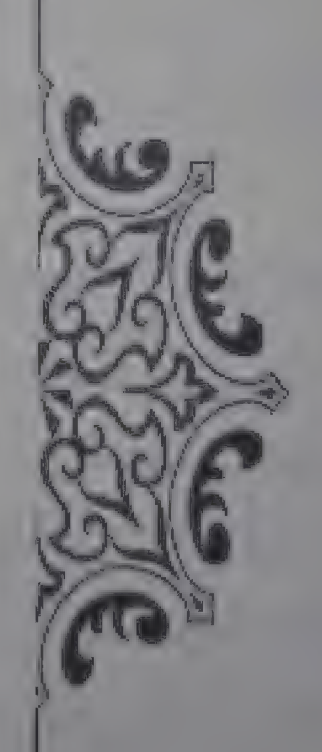
(٤) الحجة في بيان المحجة ص ٢٣.



الجزء الأول

شرح الفقه الأكبر

للإمام أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ)
برواية: حماد بن أبي حنيفة




www.youtube.com/ABDUALIMZOOA

بيان أصول الإيمان

قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: «أصلُ التوحيد، وما يصحُّ الاعتقاد عليه، يجب أن يقولَ: آمنتُ بالله وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت، والقدر خيره وشره من الله تعالى».

اللغة: (أصل) أصل الشيء أساسه الذي يقوم عليه، ومنشؤه الذي ينشأ منه.

الشرح: بدأ الإمام أبو حنيفة رحمه الله كتابه (الفقه الأكبر) ببيان أهم ما يجب على المسلم اعتقاده وإقراره في دينه، وهي أركان الإيمان الستة التي ورد ذكرها مجموعة في حديث جبريل المشهور، ومما جاء فيه: «ما الإيمان؟ قال: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره»[1].

قال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله: «فهذه الأصول - يقصد أركان الإيمان - التي اتفقت عليها الأنبياء والرسل - صلوات الله عليهم وسلامه - ...»[2].

ومعنى التلفظ بهذه الأركان: أن القائل يقرُّ ويعترف بإيمانه بهذه الأركان العظام علماً وعملاً وانقياداً.

---

(1) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه برقم(1).

(2) شرح الطحاوية 2/706.

وقد قدم أبو حنيفة رحمه الله الإيمان بالله تعالى؛ لأنه هو الأصل الأصيل والركن الأعظم الذي تبنى عليه سائر الأركان وجميع واجبات الدين، وهو التوحيد الذي بعث الله به الرسل والأنبياء وأنزل لأجله الكتب، بل وما خلق الخليقة إلا لأجل ذلك، قال الإمام العلامة ابن أبي العز الحنفي رحمه الله: «اعلم أن التوحيد أول دعوة الرسل، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى الله -عز وجل- قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩].

﴿قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٦٥].

﴿قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف: ٧٣].

﴿قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف: ٨٥] ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وقال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله»[١]، ولهذا كان الصحيح أن أول واجب يجب على المكلف: شهادة أن لا إله إلا الله . . . »[٢].

وهذا الركن - أعني الإيمان بالله تعالى - له ثلاثة أنواع:

النوع الأول: توحيد الربوبية، وهو أن يؤمن بأن الله تعالى هو المتفرد بالخلق والملك والرزق والتدبير والتصرف في الكون، وهذا النوع من

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٢٨).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٧٦-٧٧.

التوحيد أقر به جميع طوائف بني آدم، وفي ذلك قال ابن أبي العز الحنفي: «وهذا التوحيد لم يذهب إلى نقيضه طائفة معروفة من بني آدم، بل القلوب مفطورة على الإقرار به أعظم من كونها مفطورة على الإقرار بغيره من الموجودات، كما قالت الرسل فيما حكى الله عنهم: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

وأشهر من عرف تجاهله وتظاهره بإنكار الصانع فرعون، وقد كان مستيقنا به في الباطن، كما قال له موسى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢].

وقال تعالى عنه وعن قومه: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

ولهذا لما قال: وما رب العالمين؟ على وجه الإنكار له تجاهل العارف، قال له موسى: ﴿قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ (٢٤) قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ (٢٥) قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ (٢٦) قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ (٢٧) قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ (٢٨)﴾ [الشعراء: ٢٤-٢٨]»[1].

وقد أخطأ أهل الكلام حينما أتعبوا أنفسهم وكدوا أذهانهم في تقرير هذا النوع من التوحيد، الذي أقر به جميع بني آدم، ولذلك حكى الله عن المشركين بأنهم كانوا يقرون بأن الخلق والأمر والتدبير كله بيد الله، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ (٢٥)﴾ [لقمان: ٢٥].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٧٩.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ (٣١)﴾ [يونس: ٣١].

ويحكى عن أبي حنيفة رحمه الله: أن قوماً من أهل الكلام أرادوا البحث معه في تقرير توحيد الربوبية، فقال لهم: أخبروني قبل أن نتكلم في هذه المسألة عن سفينة في دجلة، تذهب فتمتلئ من الطعام والمتاع وغيره بنفسها، وتعود بنفسها فترسو بنفسها، وتفرغ وترجع، كل ذلك من غير أن يدبرها أحد؟! فقالوا: هذا محال لا يمكن أبدا!، فقال لهم: إذا كان هذا محالاً في سفينة فكيف في هذا العالم كله علوه وسفله؟!(١).

والغرض من تقرير توحيد الربوبية في الآيات القرآنية والسنة هو الإقرار بتوحيد الألوهية، لأن توحيد الربوبية هو دليل على توحيد الألوهية؛ وذلك لأن من تفرد بالخلق والرزق والملك والتدبير؛ فهو الذي يستحق أن يفرد بالعبادة وحـــده لا شريك له، ولذلك قال أهل العلم: إن توحيد الربوبية مستلزم لتوحيد الألوهية، وتوحيد الألوهية هو متضمن لتوحيد الربوبية(٢).

النوع الثاني: توحيد الأسماء والصفات، ومعناه الإقرار والاعتراف بأن الله تعالى واحد في أسمائه وصفاته، فنثبت له كل ما أثبته لنفسه من الأسماء الحسنى والصفات العلى أو أثبتها له رسوله ﷺ من غير أن نكيفها بكيفية معينة لقوله تعالى: [طه:]، ومن غير أن نمثلها بصفات المخلوقين، ومن غير أن نلحد فيها بتحريف في معناها، أو تأويل يخرجها عن معناها الحقيقي، وذلك كله مع إثبات التنزيه لله تعالى إذ قال في

---

(١) شرح الطحاوية لابن أبي العز ١/ ٨٦.

(٢) انظر شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٧٩، ٨٢.

محكم كتابه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١].

فهو إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل، وقطع الطمع عن إدراك كنه الصفات وحقائقها، وهذه القواعد الثلاث هي التي يدور عليها منهج أهل السنة والجماعة في باب أسماء الله وصفاته.

النوع الثالث: توحيد الألوهية، أو توحيد العبادة:[1] وهو إفراد الله وحده بالعبادة لا شريك له[2] من صلاة وزكاة وصوم وحج ونذر ونحر ورغبة ورهبة وخوف ورجاء وتوكل وغير ذلك من أنواع العبادات، وهو مقتضى لا إله إلا الله؛ لقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الحج: ٦٢].

وهذا التوحيد هو الذي وقعت الخصومة فيه بين الرسل وأتباعهم، وهو الغاية من خلق الثقلين الجن والإنس، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات: ٥٦]، وبه افترق الخلق إلى سعيد وشقي، وبه قام سوق الجنة والنار.

ومن أهميته أيضًا: أن الشارع الحكيم احتاط لهذا التوحيد أعظم الحيطة من كل قول وفعل وقصد يكون شركًا أو وسيلة إلى الشرك، كالتوسل، والرياء، والحلف بغير الله، والطيرة، والبناء على القبور، أو العكوف عندها، أو شد الرحال إليها، أو الغلو في أصحابها ... إلى غير ذلك من الوسائل المفضية إلى نقض هذا النوع من التوحيد.

---

(١) يسمى توحيد الألوهية باعتبار نسبته إلى الله تعالى، ويسمى توحيد العبادة باعتبار نسبته إلى العبد.

(٢) انظر شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٧٧.

وقد دل على تقسيم التوحيد إلى هذه الأنواع الثلاثة نصوص الشرع وأقوال أهل العلم.

ومن تلك النصوص التي دلت على هذا التقسيم قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ٢]، وقوله سبحانه: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ۝٦٥﴾ [مريم: ٦٥]، وغير ذلك من النصوص.

ومن أقوال أهل العلم المتقدمين الدالة على هذا التقسيم ما يأتي:

- قول الإمام أبي حنيفة رحمه الله: «والله يدعى من أعلى لا من أسفل؛ لأن الأسفل ليس من وصف الربوبية والألوهية في شيء».
- وقول الإمام أبي عبد الله بن بطة العكبري المتوفى سنة (٣٨٧هـ) حيث قال رحمه الله ما نصه: «... وذلك أن أصل الإيمان بالله الذي يجب على الخلق اعتقاده في إثبات الإيمان به ثلاثة أشياء:

أحدها: أن يعتقد العبد ربانيته ليكون بذلك مباينا لمذهب أهل التعطيل الذين لا يثبتون صانعا.

والثاني: أن يعتقد وحدانيته ليكون مباينا بذلك مذاهب أهل الشرك الذين أقروا بالصانع وأشركوا معه في العبادة غيره.

والثالث: أن يعتقده موصوفا بالصفات التي لا يجوز إلا أن يكون موصوفا بها من العلم والقدرة والحكمة وسائر ما وصف به نفسه في كتابه.

إذ قد علمنا أن كثيرا ممن يقر به ويوحده بالقول المطلق قد يلحد في

صفاته، فيكون إلحاده في صفاته قادحا في توحيده.

ولأنا نجد الله تعالى قد خاطب عباده بدعائهم إلى اعتقاد كل واحدة من هذه الثلاث والإيمان بها ...»[1].

* وقول الإمام ابن العز الحنفي، ونقله عنه الملا علي القاري حيث قال: «غالب سور القرآن وآياته متضمنة لنوعي التوحيد[2] بل كل سورة في القرآن؛ فالقرآن إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته وهو التوحيد العلمي الخبري، وإما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له وخلع ما يعبد من دونه فهو التوحيد الإرادي الطلبي، وإما أمر ونهي وإلزام بطاعته فذلك من حقوق التوحيد ومكملاته، وإما خبر عن إكرامه لأهل توحيده وما فعل بهم في الدنيا وما يكرمهم به في الآخرة فهو جزاء توحيده، وإما خبر عن أهل الشرك وما فعل بهم في الدنيا من النكال وما يحل بهم في العقبى من العذاب فهو جزاء من خرج عن حكم التوحيد»[3].

المناقشة:

س١/ اذكر أركان الإيمان، وكيف يكون التلفظ بها؟

س٢/ اذكر الركن الأول من أركان الإيمان؟

س٣/ اذكر أقسام التوحيد، وما جواب من يقول إن تقسيم التوحيد محدَث؟

---

(١) الإبانة لابن بطة (٦٩٣-٦٩٤) من النسخة الخطية.

(٢) يقصد بنوعي التوحيد: توحيد الطلب والقصد -وهو توحيد الألوهية- والتوحيد المعرفة والإثبات -وهو توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات-.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٨٩، وشرح الفقه الأكبر للقاري ص ٣٩.

س٤/ عرف توحيد الألوهية، وما هي منزلته في الدين؟

س٥/ عرف توحيد الربوبية، وما الغرض من تقريره في القرآن الكريم؟

س٦/ عرف توحيد الأسماء والصفات، واذكر القواعد التي يدور عليها معتقد أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات؟



ومـلائكتـــه ....

اللغة: (ملائكة) جمع مَلَك، وهو خلق نوراني لطيف قائم بأمر الله تعـالى، لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون.

الشرح: ومن أركان الإيمان، الإيمان بالملائكة، وهم خلقٌ خلقهم الله لعبادته، والقيام على إنفاذ أمره، وهم متنوعون، ولكل منهم عمله ووظيفته، فيجب الإيمان بهم إجمالاً، ثم يجب الإيمان تفصيلاً بمن ورد فيه نصٌّ، كخزنة الجنة، وخزنة النار، وحملة العرش، والحفظة، والكرام الكاتبين، وجبريل، وميكائيل، وإسرافيل، ومنكر ونكير، ومالك خازن النار، ورقيب وعتيد وغيرهم، فكل هؤلاء يجب الإيمان بهم تفصيلاً.

قال الملا علي القاري رحمه الله شارحاً قول الإمام أبي حنيفة رحمه الله المتقدم [وملائكته]: «بأنهم عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون، وأنهم معصومون ولا يعصون ... وقد أنكر الله في كتابه على من قال إنهم بنات الله حيث قال: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩]، وقـال: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ۝ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [الصافات: ١٥٣-١٥٤]»[(١)].

وقال الشيخ صنع الله الحلبي الحنفي: «والإيمان بالملائكة: أن تصدق بوجودهم، وأنهم أجسامٌ نورانيةٌ لطيفةٌ قادرةٌ على التشكلات المختلفة، لا

(١) شرح الفقه الأكبر ص ٤٤، وانظر شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ١٠، وشرح العقائد النسفية ص ١٢٨.

تُذكَّر ولا تؤنَّث . . . وأنهم كما وصفهم الله عباد مكرمون: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفۡتُرُونَ ۝٢٠﴾ [الأنبياء: ٢٠]، وهم معصومون بعموم وصف الإكرام، وأنهم لا يفترون عن عبادته ولا يستحسرون، و﴿لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ ۝٦﴾ [التحريم: ٦]، ومن ثبت تعيينه كجبريل ونحوه، وجب الإيمان به، ومن لم نعرف اسمه آمنا به إجمالا»[١].

وقد فصّل الإمام ابن أبي العز الحنفي معتقد أهل السنة في الملائكة فقال - ما مختصره -: وأما الملائكة فهم الموكّلون بالسماوات والأرض، وقد دلّ الكتاب والسنة على أصناف الملائكة، وأنها موكّلة بأصناف المخلوقات، وأنه سبحانه وكّل بالجبال ملائكة، ووكّل بالسحاب والمطر ملائكة، ووكل بالرّحِم ملائكة تدبّر أمر النطفة حتى يتمّ خلقها، ثم وكّل بالعبد ملائكة لحفظ ما يعمله وإحصائه وكتابته، ووكّل بالموت ملائكة، ووكّل بالسؤال في القبر ملائكة، ووكل بالأفلاك ملائكة يحرّكونها، ووكّل بالشمس والقمر ملائكة، ووكّل بالنار وإيقادها وتعذيب أهلها وعمارتها ملائكة، ووكل بالجنة وعمارتها وغرسها وعمل آلاتها ملائكة، فالملائكة أعظم جنود الله، ومنهم المرسلات عرفاً، والناشرات نشراً، والفارقات فرقاً، والملقيات ذكراً، ومنهم النازعات غرقاً، والناشطات نشطاً، والسابحات سبحاً، فالسابقات سبقاً، ومنهم الصافات صفّاً، فالزاجرات زجراً، فالتاليات ذكراً، ومنهم ملائكة الرحمة، وملائكة العذاب، وملائكة قد وُكّلوا بحمل العرش، وملائكة قد وُكّلوا بعمارة السماوات بالصلاة والتسبيح والتقديس، إلى غير ذلك من أصناف الملائكة التي لا يحصيها إلا الله.

---

(١) سيف الله على من كذب على أولياء الله ص ١٠٦-١٠٧.

فهم رسل الله في خلقه وأمره، وسفراؤه بينه وبين عباده، ينزلون بالأمر من عنده في أقطار العالم، ويصعدون إليه بالأمر، قد أطّت السموات بهم، وحُقَّ أن تئط، ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك قائم أو راكع أو ساجد لله، ويدخل البيت المعمور منهم كل يوم سبعون ألفاً، لا يعودون إلى آخر ما عليهم.

والقرآن مملوء بذكر الملائكة وأصنافهم ومراتبهم، فتارة يقرن الله تعالى اسمه باسمهم، وصلاته بصلاتهم، ويضيفهم إليه في مواضع التشريف، وتارة يذكر حفهم بالعرش وحملهم له، ومراتبهم من الدنو، وتارة يصفهم بالإكرام والكرم، والتقريب والعلو والطهارة، والقوة والإخلاص ...

وكذلك الأحاديث النبوية طافحة بذكرهم، فلهذا كان الإيمان بالملائكة أحد الأصول الخمسة[1] التي هي أركان الإيمان[2].

المناقشة:

س١/ عرف الملائكة في اللغة والاصطلاح؟

س٢/ اذكر بعض وظائف الملائكة؟

س٣/ كيف يكون الإيمان بالملائكة؟

---

(١) كذا في الأصل! وأركان الإيمان ستة، كما في حديث جبريل.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ٢/٤٠٩-٤١٢.

وكتبه.................................

ومن أركان الإيمان: الإيمان بالكتب التي أنزلها الله تعالى على بعض رسله، وفيها شرع الله تعالى، والمواعظ لعباده، فنؤمن بما سمى الله تعالى منها في كتابه، من التوراة والإنجيل والزبور والقرآن الكريم، وصحف إبراهيم وموسى، ونؤمن بأن لله تعالى سوى ذلك كتباً أنزلها على أنبيائــه لا يعرف أسماءها وعددها إلا الله تعالى.

قال تعالى: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ﴾ [البَقَرَة: ١٣٦].

وقال - سبحانه -: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴿٢﴾ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٣﴾ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ١-٤].

وقال - سبحانه -: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

والقرآن الكريم هو خير هذه الكتب وخاتمها، والمصدق لها والمهيمن عليها؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]، وهي المعجزة الخالدة، وحبل الله المتين وصراطه المستقيم، وهو مصدر العز والكرامة والتمكين، وهو الهداية للبشرية جمعاء إنسهم وجنهم، أنزله الله بواسطة أمين السماء إلى أمين الأرض، ووعد بالحفاظ عليه من كيد الكائدين وتحريف المحرفين وعبث العابثين، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر:

٩»، فهو كلامه سبحانه بألفاظه وحروفه ومعانيه، وهو الموجود بين دفتي المصحف، والمنقول إلينا نقلاً متواترا من غير زيادة ولا نقصان، من حكم به عدل وأجر، ومن دعا إليه هُدي إلى صراط مستقيم، ومن تركه قصمه الله وحشره يوم القيامة أعمى، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، ومن تعرض له بطعن أذلّه الله.

قال أبو البركات النسفي: في تفسير قول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝﴾ [الحجر: ٩] «وهو حافظه في كل وقت من الزيادة والنقصان والتحريف والتبديل بخلاف الكتب المتقدمة؛ فإنه لم يتول حفظها وإنما استحفظها الربانيين والأحبار فاختلفوا فيما بينهم بغيا فوقع التحريف . . .»[١].

وقال العلامة المفسر أبو الثناء الألوسي حول تفسير الآية السابقة: «أي نحفظه من كلّ ما يقدح فيه كالتحريف والزيادة والنقصان وغير ذلك . . . ولم يحفظ سبحانه كتابا من الكتب كذلك، بل استحفظها - جل وعلا - الربانيين والأحبار فوقع فيها ما وقع، وتولى حفظ القرآن بنفسه سبحانه فلم يزل محفوظا أوّلاً وآخرا . . .»[٢].

وقال الشيخ عبد العزيز الدهلوي الملقب بسراج الهند: «القرآن المجيد هو كلام الله، ولم يتطرق إليه تحريف ولا تبديل ولا زيادة ولا نقصان قط، ولن يكون لهذه الأمور إليه سبيل أصلاً أبدا»[٣].

وقال الشيخ محمد عبد الستار التونسوي الحنفي: «واتفق المسلمون

---

(١) تفسير المدارك ٢/٢٦٩.

(٢) روح المعاني ١٤/١٦.

(٣) المرجع السابق ١/٥٢.

قاطبة على أن القرآن الذي في المصاحف بأيدي المسلمين شرقا وغربا فما بين ذلك، من أول القرآن إلى آخر المعوذتين كلام الله تعالى ووحيه أنزله على نبيه محمد ﷺ، من كفر بحرف منه فقد كفر»[١].

ولذا فإن المسلمين أولوه اهتمامهم البالغ، وعنايتهم الفائقة، وأنزلوه المنزلة اللائقة به بحيث لم يحظ أي كتاب سماوي مثل ما حظي به القرآن الكريم.

المناقشة:

س١/ كيف يكون الإيمان بالكتب السماوية المنزلة من عند الله؟

س٢/ اذكر منزلة القرآن الكريم باختصار؟

س٣/ هل وقع التحريف والتبديل في القرآن الكريم كما وقع في التوراة والإنجيل، ولماذا؟

---

(١) بطلان عقائد الشيعة ص ٤٦، وانظر الإجماع على ذلك في الشفا للقاضي عياض ٢/١١٠٤.

ورسلــــه................................

ومن أركان الإيمان: الإيمان بالرسل والأنبياء، ومعناه الإيمان بأن الله تعالى اختار من الناس رسلاً لإبلاغ شرعه ووحيه، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥]، وقال -عز وجل-: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] وهؤلاء هم خير بني آدم على الإطلاق، ومنهم من نعرفه ومنهم من لا نعرفه، كما قال -عز وجل-: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا (١٦٤)﴾ [النساء: ١٦٤].

وأول الرسل نوح ﷺ وآخرهم وخيرهم محمد ﷺ، ومن سماه الله منهم خمسة وعشرون في القرآن نؤمن بهم تفصيلا، ومن لم يسمّه نؤمن به إجمالاً، ومن أنكر نبوة أحد منهم كفر إجماعا.

قال العلامة ابن أبي العز الحنفي مبيناً اعتقاد أهل السنة في الرسل والأنبياء: «وأما الأنبياء والمرسلون[1]، فعلينا الإيمان بمن سمى الله تعالى

---

(١) النبي لغة: مشتق من النبأ فهو منبئ عن الله أي مخبر، وقيل: مشتق من النبوة وهو ما ارتفع من الأرض (الصحاح ١/ ٧٤، ولسان العرب ١/ ١٦٢).

(٢) والرسول لغة: مشتق من رَسَل، وأصل الرسل الانبعاث على التؤدة، يقال: ناقة رَسْلة أي سهلة السير، وإبل مراسيل منبعثة انبعاثا سهلاً، ومنه الرسول المنبعث (الصحاح ٤/ ١٢٠٨، والمفردات للراغب ص ١٩٥).
وفي الفرق بينهما في الاصطلاح اختلف العلماء إلى عدة أقوال لا تخلو من الاعتراضات عليها، انظرها في كتابي: (أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة ص ٤٦٧)، ومن أحسن الوجوه في الفرق بينهما ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية ...

في كتابه من رسله، والإيمان بأن الله تعالى أرسل رسلاً سواهم وأنبياء . . . قال تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].

وعلينا الإيمان بأنهم بلّغوا جميع ما أرسلوا به على ما أمرهم الله به، وأنهم بينوه بيانا لا يسع أحدا ممن أرسلوا إليه جهله، ولا يحل خلافه، قال تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿٣٥﴾﴾ [النحل: ٣٥]، وقال سبحانه: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿٨٢﴾﴾ [النحل: ٨٢]»[1].

وقال الشيخ صنع الله الحلبي الحنفي: «والإيمان بالرسل: أن نصدّق بأنهم صادقون فيما أخبروا به عن الله تعالى، وأن الله تعالى أيدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم، وأنهم بلّغوا عن الله رسالته، وبينوا

= في كتاب النبوات ص ٢٥٥-٢٥٧) حيث قال: «فالنبي هو الذي ينبّئه الله، وهو ينبئ بما أنبأه الله به، فإن أرسل مع ذلك إلى من خالف الله ليبلغه رسالة من الله إليه فهو رسول، وأما إذا كان إنما يعمل بشريعة من قبله ولم يرسله هو إلى أحد يبلغه عن الله رسالة فهو نبي ليس برسول. .فالأنبياء ينبئهم الله فيخبرهم بأمره ونهيه وخبره، وهم ينبئون المؤمنين بهم ما أنبأهم الله به من الخبر والأمر والنهي، فإن أرسلوا إلى كفار يدعونهم إلى توحيد الله وعبادته وحده لا شريك له، ولا بد أن يكذب الرسل قوم، قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴿٥٢﴾﴾ [الذاريات: ٥٢]، وقال: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ﴾ [فصلت: ٤٣] فإن الرسل ترسل إلى مخالفين، فيكذبهم بعضهم . . . وليس من شرط الرسول أن يأتي بشريعة جديدة، فإن يوسف ﷺ كان رسولا وكان على ملة إبراهيم ﷺ...» وهذا الضابط من أحسن ما قيل في الفرق بين النبي والرسول، والله أعلم.

(١) شرح الطحاوية ٢/ ٢٣-٢٤، وانظر التمهيد في أصول الدين للنسفي ص ٦٨.

للمكلفين ما أمرهم ببيانه، وأنه يجب احترامهم، وأن لا نُفرّق بين أحد منهم من لدن آدم - وهو أولهم - إلى نبينا محمد ﷺ - وهو آخرهم - ختم الله به الأنبياء والمرسلين، كما أفصح قوله جل ذكره: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ۝٤٠﴾ [الأحزاب: ٤٠]، ولم تنقطع نبوتهم بموتهم، بل نُسخت شرائعهم شريعتُنا، وهي الباقية إلى يوم القيامة، وكلهم متبرئون عن الكبائر مطلقا، وعن تعمد الصغائر بعد البعثة[١] ....»[٢].

فأرسلهم الله مبشرين ومنذرين قطعاً للعذر وإقامة لحجته على عباده ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

والإيمان بنبينا محمد ﷺ يكون بتصديقه فيما أخبر، واتباعه فيما أمر، واجتناب ما نهى عنه وزجر، وألا يُعبد الله إلا بما شرع[٣] فهو «عبده

---

(١) اختلف العلماء في تحديد عصمة الأنبياء من الذنوب -بعد اتفاقهم على عصمتهم في التبليغ، وعصمتهم من الكفر والكذب وعن كل ما يخل بالمروءة - والقول الذي عليه جمهور أهل العلم، هو القول بأنهم معصومون عن الكبائر والإقرار على الصغائر، وقد تقع منهم الصغائر من غير عمد ولكنهم سرعان ما يتوبون منها. انظر مجموع الفتاوى ٤/ ٣، و٣٢٠.
قلت: ومن الحكم الموجودة في وقوع الصغائر عن الأنبياء، هو أن ينالوا فضل عبادة التوبة، وذلك لأن التوبة من أحب العبادات إلى الله سبحانه، فإذا كانت التوبة مطلوبة من أتباع الأنبياء والرسل ففي حق الأنبياء والرسل أولى.
ولأن الأنبياء أسوة لأقوامهم، فيقتدون بهم وذلك بالتسارع إلى التوبة من ذنوبهم، كما أن في وقوع بعض الصغائر منهم تأكيداً لبشريتهم، وأنهم مهما كانوا في الفضل والمنزلة فإنهم مع ذلك بشر لا يشركون مع الله في شيء.

(٢) سيف الله على من كذب على أولياء الله ص ١٠٧-١٠٨.

(٣) انظر شرح الطحاوية ٢/ ٢٣-٢٤، وانظر التمهيد في أصول الدين للنسفي ص ٦٨.

المصطفى، ونبيه المجتبى، ورسوله المرتضى، وأنه خاتم الأنبياء، وإمام الأتقياء، وسيد المرسلين، وحبيب رب العالمين، وكل دعوى النبوة بعده فغيٌّ وهوى، وهو المبعوث إلى عامة الجن وكافة الورى، بالحق والهدى، وبالنور والضياء»[1].

وإرسال الرسل من أعظم نعم الله على خلقه، وخصوصا محمد ﷺ كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾﴾ [آل عمران: ١٦٤] وقال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

المناقشة:

س١/ ما معنى الإيمان بالرسل والأنبياء؟

س٢/ من هو أول الرسل ومن هو آخرهم؟

س٣/ هل الأنبياء معصومون من الذنوب، وما هو القول الصحيح في تحديد معنى العصمة؟

س٤/ ما الفرق بين النبي والرسول على الصحيح من أقوال أهل العلم؟

س٥/ لماذا أرسل الله الرسل مبشرين ومنذرين؟

س٦/ كيف يكون الإيمان بنبيّنا محمد ﷺ؟

---

(١) العقيدة الطحاوية شرح ابن أبي العز ١/ ١٧٧.

والبعث بعد الموت..................

اللغة: (البعث) الإحياء بعد الموت.

الشرح: ويجب الإيمان بالبعث بعد الموت، وذلك يعني الإيمان بأن الله تعالى يبعث الناس بعد موتهم، أي يحييهم بعد الموت، فيحاسبهم على ما قدموا في الدنيا، ويجازيهم على أعمالهم، والبعث يكون للأرواح وللأجساد معاً، يركب الله الإنسان مرة أخرى كما ركبه في أول خلقه، فيحييه وذلك على الله يسير، قال الله تعالى: ﴿فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [الأعراف: ٢٥].

وقال سبحانه: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى ﴿٥٥﴾﴾ [طه: ٥٥].

وقال سبحانه: ﴿وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي الْقُبُورِ ﴿٧﴾﴾ [الحج: ٧].

وقال سبحانه في الرد على من استغرب البعث: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ ﴿٣﴾ بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴿٤﴾﴾ [القيامة: ٣-٤]، وقال حاكماً بكفر من أنكر البعث: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ ۚ وَذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧﴾﴾ [التغابن: ٧] إلى غير ذلك من الآيات القاطعة والأدلة اللامعة التي تؤكد وجوب البعث والنشر من القبور[1].

---

(١) انظر هذه الآيات وغيرها في: لوامع الأنوار ٢/ ١٥٧، وشرح العقيدة الطحاوية ٢/ ١٤٤، ١٤٩، وأصول الدين للبزدوي ص ١٦٠، وشرح الفقه الأكبر للقاري ص ٤٥، والمسايرة مع شرحها المسامرة ٢/ ٩٨، والتمهيد لقواعد التوحيد للامشي ص ١٢٠.

قال الإمام الطحاوي رحمه الله: «ونؤمن بالبعث وجزاء الأعمال يوم القيامة ...»[1].

وقال أبو اليسر البزدوي: «قال جميع أهل القبلة: إن البعث حق ... والدليل على أن البعث حق نصوص كثيرة، منها: ﴿وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي ٱلْقُبُورِ ۝٧﴾ [الحج: ٧]، وقوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۝٧٨ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ۝٧٩﴾ [يس: ٧٨-٧٩] ... فلا بدّ من زمان يُنصف المظلوم من الظالم فيه، ويهذّب من اشتغل بأعمال خسيسة، وليس ذلك إلا الدار الآخرة ...»[2].

وقال الكمال بن الهمام بعد أن أورد بعض الآيات في إثبات البعث والحشر: «وتكرر ذكر ذلك كثيرا حتى صار مما علم بالضرورة، وانعقد الإجماع على كفر من أنكرهما - أي البعث والحشر - جوازا أو وقوعا»[3].

وقال العلامة ابن أبي العز الحنفي: الإيمان بالمعاد مما دل عليه الكتاب، والسنة، والعقل والفطرة السليمة، فأخبر الله سبحانه عنه في كتابه، وأقام الدليل عليه، ورد على المنكرين في غالب سور القرآن، ثم فصل القول في ذلك، وأورد أدلة كثيرة متنوعة الدلالة والأسلوب في تقرير هذا الأمر العظيم[4].

---

(١) الطحاوية مع شرح ابن أبي العز ٢/ ١٤٦.
(٢) أصول الدين ص ١٦٠ بتصرف يسير.
(٣) المسايرة مع شرحها المسامرة ٢/ ٩٩-١٠٠، وانظر شرح الفقه الأكبر للقاري، ص ٤٦.
(٤) انظر المرجع السابق ٢/ ١٤٦ وما بعدها.

وقال الشيخ صنع الله الحلبي: «والإيمان بالبعث: أن تصدّق بالإحياء بعد الموت، وما فيه من الحساب، والصراط، والميزان، وقراءة الكتب، وشهادة الأعضاء، والحوض، والجنة والنار وأنهما موجودتان الآن، لا يفنيان، وعذاب القبر وثوابه، وسؤال منكر ونكير، وكل ذلك ثابت بالنصوص الواردة القاطعة بذلك»[1].

والإيمان بالبعث جزء من عقيدة الإيمان باليوم الآخر[2]، والذي يعدّ أحد أركان الإيمان؛ وذلك لأن الإيمان باليوم الآخر شامل لعذاب القبر ونعيمه، لكونه أول منازل الآخرة، وكذلك يشمل البعث، والحشر، والعرض والميزان، والحوض، والحساب، والصراط، والثواب والعقاب، والجنة والنار وبقاءهما إلى أبد الآبدين.

المناقشة:

س١/ عرف البعث، واذكر بعض الأدلة وأقوال العلماء على وجوب الإيمان به؟

س٢/ هل الإيمان بالبعث جزء من الإيمان باليوم الآخر، وما هو حكم من ينكره؟

---

(١) سيف الله ص ١٠٩.

(٢) ذكر الملا علي القاري أنه رأى في نسخة صحيحة للفقه الأكبر أن الإمام أبا حنيفة جمع بين قوله: «واليوم الآخر والبعث بعد الموت»، فيكون ذلك من تخصيص الشيء بعد العام. انظر شرح الفقه الأكبر للقاري ص ٤٨.

والقدر خيره وشرّه من الله تعالى.................

لغةً: القدر مصدر قَدَر يقْدُر قدَراً، والقاف والدال والراء أصل صحيح يدل على مبلغ الشيء وكنهه ونهايته، والقدْر بالسكون هو مبلغ كل شيء، يقال: قدْرُه كذا أي مبلغه، والقدَر هو القضاء والحكم وهو ما يقدره الله -عز وجل من القضاء ويحكم به من الأمور[١].

اصطلاحاً: هو علم الله، وكتابته للأشياء، ومشيئته، وخلقه لها.

وقد عرفه السفاريني رحمه الله بشيء من التفصيل فقال: «هو ما سبق به العلم، وجرى به القلم، مما هو كائن إلى الأبد، وأنه - عز وجل - قدّر مقادير الخلائق، وما يكون من الأشياء قبل أن تكون في الأزل، وعلم - سبحانه وتعالى - أنها ستقع في أوقات معلومة عنده - تعالى - وعلى صفات مخصوصة، فهي تقع على حسب ما قدرها»[٢].

الشرح: الإيمان بالقدر خيره وشره هو الركن السادس من أركان الإيمان، كما دل عليه حديث جبريل المشهور، ودل على وجوبه أيضا آيات كثيرة ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩].

وقوله سبحانه: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [الحديد: ٢٢].

وغير ذلك من الآيات الكثيرة الدالة على وجوب الإيمان بقدر الله وقضائه.

---

(١) انظر النهاية في غريب الحديث ٤/ ٢٣، والقاموس المحيط ص ٥٩١.

(٢) لوامع الأنوار البهية ١/ ٣٨٤.

قال الإمام صنع الله الحلبي: «والإيمان بالقدر خيره وشره: بأن كلاً منهما خلقه تعالى وإرادته، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن. فالكفر والمعاصي بخلقه تعالى، وإرادته، وكذا الطاعات وفعل الخيرات؛ إذ لا خالق غيره، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٦]، و﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، و﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩]: أي كل شيء هو مخلوق بتقديرنا، وتكويننا، وإرادتنا؛ لأن إرادته[1] تعالى شاملة لجميع الكائنات؛ لأنه تعالى موجد لها، فيكون مريدا لها»[2].

والإيمان بالقدر يقوم على أصول ومراتب يقينية تقوم عليها معاني القضاء والقدر، وهي أربع مراتب:

المرتبة الأولى: الإيمان بعلم الله المحيط بكل شيء، والسابق لكل شيء.

وقد دلت على إثبات هذه المرتبة نصوص كثيرة ومنها قول الله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ﴿٧٠﴾﴾ [الحج: ٧٠].

وقوله: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۚ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا وَلَا حَبَّةٖ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ وَلَا رَطۡبٖ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ﴿٥٩﴾﴾ [الأنعام: ٥٩].

قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله في إثبات هذه المرتبة: «وكان الله عالما في الأزل بالأشياء قبل كونها»[3].

---

(١) أي الإرادة الكونية التي ترادف المشيئة.

(٢) سيف الله ص ١٠٩-١١٠.

(٣) الفقه الأكبر ص ٣٠٢-٣٠٣.

وقال أيضاً: «ويعلم الله تعالى المعدوم في حال عدمه معدوما، ويعلم أنه كيف يكون إذا أوجده، ويعلم الله تعالى الموجود في حال وجوده موجودا، ويعلم كيف يكون فناؤه»[1].

وقال أيضاً: «ويعلم تعالى من يكفر في حال كفره كافرا، فإذا آمن بعد ذلك فإذا علمه مؤمنا أحبه من غير أن يتغير علمه»[2].

وقرر الإمام الطحاوي هذا في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه حيث قال: «ولم يخف عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم»[3].

وقال أيضاً: «وقد علم الله تعالى فيما لم يزل عدد من يدخل الجنة، وعدد من يدخل النار جملة واحدة، فلا يزاد في ذلك العدد ولا ينقص منه»[4].

وقال: «وعلى العبد أن يعلم أن الله قد سبق علمه في كل كائن من خلقه، فقدر ذلك تقديرا محكما مبرما، ليس فيه ناقض ولا معقب، ولا مزيل ولا مغير ولا ناقص ولا زائد من خلقه في سماواته وأرضه»[5].

المرتبة الثانية: وهي الإيمان بأن الله كتب كل ما هو كائن في اللوح المحفوظ، وقد دل على ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ (١٢)﴾ [يس: ١٢].

---

(١) الفقه الأكبر ص ٣٠٢-٣٠٣.
(٢) المرجع السابق ص ٣٠٣.
(٣) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٢١.
(٤) المرجع السابق ص ٣١.
(٥) المرجع السابق ص ٣٥.

وقوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧٠﴾﴾ [الحج: ٧٠]..

وقوله - عليه الصلاة والسلام -: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة»[(١)].

قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله في تقرير هذه المرتبة: «ونقر بأن الله تعالى أمر القلم أن يكتب، فقال القلم، ماذا أكتب يا رب؟ فقال الله تعالى: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة لقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴿٥٢﴾ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ ﴿٥٣﴾﴾ [القمر: ٥٢-٥٣]»[(٢)].

وقال أيضاً: «وقدره في اللوح المحفوظ»[(٣)].

وقرر ذلك الطحاوي في عقيدته حيث قال: «ونؤمن باللوح والقلم، وبجميع ما فيه قد رقم، فلو اجتمع الخلق كلهم على شيء كتبه الله تعالى فيه أنه كائن ليجعلوه غير كائن، لم يقدروا عليه، ولو اجتمعوا كلهم على شيء لم يكتبه الله تعالى فيه كائناً، لم يقدروا عليه، جف القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة، وما أخطأ العبدَ لم يكن ليصيبه، وما أصابه لم يكن ليخطئه»[(٤)].

المرتبة الثالثة: وهي الإيمان بمشيئة الله النافذة وقدرته الشاملة؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: ٨٢]

---

(١) سيأتي تخريجه.

(٢) الفقه الأكبر ص ٣٠٢-٣٠٣.

(٣) المرجع السابق ص ٣٠٢.

(٤) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٣٥.

وقوله سبحانه: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩].

وقد نصّ على هذه المرتبة الإمام أبو حنيفة بقوله: «ولا يكون في الدنيا ولا في الآخرة شيء إلا بمشيئته»[(١)].

وقال أيضا: «وهو الذي قدر الأشياء وقضاها ولا يكون في الدنيا ولا في الآخرة شيء إلا بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره وكتبه في اللوح المحفوظ»[(٢)].

وقرر ذلك الطحاوي في عقيدته حيث قال: «وكل شيء يجري بتقديره ومشيئته، ومشيئته تنفذ، لا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان، وما لم يشأ لم يكن»[(٣)].

وقد استدل الكمال بن الهمام لتقرير هذه المرتبة ببعض الآيات القرآنية، وإجماع السلف، فقال: ولنا في الاستدلال على أن إرادته تعالى متعلقة بكل كائن، وغير متعلقة بما ليس بكائن: إطباق الأمة من عهد النبوة على هذه الكلمة، وهي قولهم: (ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فانعقد إجماع السلف على قولنا)، ولنا قول الله تعالى: ﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١] أي لكنه شاء هداية بعض وإضلال بعض، كما دل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة: ١٣][(٤)].

---

(١) الفقه الأكبر ص ٣٠٢.

(٢) المرجع السابق ص ٣٠٢.

(٣) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٢١.

(٤) المسايرة مع شرحها المسامرة ٢/ ٥ بتصرف في النص، وانظر إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان لكمال الدين البياضي الحنفي ص ١٥٥.

وقال الشيخ صنع الله الحلبي: «والإيمان بالقدر خيره وشره: بأن كلاً منهما خلقه تعالى وإرادته، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن . . . »[١].

ومن فروع هذه العقيدة أن للعبد قدرة وإرادة ومشيئة، ولكنها تابعة لمشيئة الله تعالى؛ لقوله تعالى: : ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٩].

فإن قيل: كيف شاء الله وقوع الشر والكفر والفساد من بعض عباده، مع أنه لا يرضى لعباده الكفر، كما قال: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]؟

فالجواب: كما قال ابن الهمام الحنفي وغيره: إنه تعالى كلّف من علم منه عدم الامتثال فوقع منه ما علمه كسائر الكفرة، فلم يبطل ذلك معنى التكليف، ولم يكن ظلما اتفاقا؛ لعدم تأثير العلم في إيجاد ذلك الكفر المعلوم، وفي سلب اختيار المكلف في إتيانه، وإن كان لا يقع إلا معلومه تعالى، فكذا التكليف بما تعلقت الإرادة بخلافه إذ كانت لا أثر لها في الإيجاد كالعلم»[٢].

وقال القاضي كمال الدين البياضي الحنفي شارحا كلام الإمام أبي حنيفة **[وشاء الكفر للكافر ولم يأمر به]** أي لما علم في الأزل من سوء اختيار الكافر فيما لا يزال، ولم يأمر بالكفر؛ لأنه حكيم لا يأمر إلا بما فيه مصلحة وعاقبة حميدة . . . »[٣].

وقال أيضاً: وتعلق إرادة الله بمعصية العبد لم يوجبها منه بحيث يسلب اختياره فيها، ولم يجبره على فعلها، بل لا أثر للإرادة في شيء من

---

(١) سيف الله ص ١٠٩-١١٠.

(٢) نقلا عن إشارات المرام ص ١٦٣.

(٣) إشارات المرام ص ١٦٣.

ذلك»[١].

إذاً، فيزول هذا الإشكال بمعرفة التفريق بين إرادة الله الكونية (المشيئة)، وإرادته الشرعية، وذلك لأن الله تعالى أراد وقوع الكائنات كونا وقدرا - بما في ذلك الشرور والفساد والكفر والمعاصي - ولكنه لم يرد وقوع الكفر والمعاصي والشر والفساد شرعا ودينا؛ لأن الإرادة الشرعية تستلزم محبة المراد، والله تعالى لا يرضى الكفر والشر والفساد، بخلاف الإرادة الكونية؛ إذ إنها لا تستلزم محبة المراد، ولكنها تستلزم وقوعه.

وقال أكمل الدين البابرتي في شرحه لوصية الإمام أبي حنيفة: «الحاصل في المذهب أن كل حادث كان بإرادة الله على أي وصف كان، إلا أن الطاعة بمشيئته وإرادته ورضاه ومحبته وأمره وقضائه وقدره؛ والمعصية بقضائه وقدرته وإرادته ومشيئته، وليس بأمره ورضاه ومحبته؛ لأن محبته ورضاه يرجعان إلى كون الشيء مستحسنا، وذا يليق بالطاعات دون المعاصي»[٢].

وقال الشيخ جمال الدين الغزنوي: «المعاصي بإرادة الله تعالى ومشيئته، وكل فعل من أفعال العباد إذا وجد على أي صفة وجد، فإن كان طاعة فهو بمشيئة الله تعالى وإرادته وقضائه وقدره ورضائه ومحبته، وإن كان معصية فهو بمشيئته وإرادته وقضائه وقدره وليس برضاه ولا محبته؛ لأن رضاه ومحبته ترجعان إلى كون الشيء مستحسنا عنده، وذلك يليق بالطاعة دون المعاصي، ولأن أفعال العباد كلها مخلوقة بخلق الله تعالى

---

(١) المرجع السابق.
(٢) شرح الوصية ص ٩٦، وانظر إشارات المرام من عبارات الإمام ص ١٥٥.

فإذا كانت مخلوقة بخلقه كانت بإرادته؛ إذ لو لم يكن بإرادته لم يكن مختارا في خلقها بل يكون مضطرا، وإنه كفر وضلال»[١].

وأيضاً فإن الإرادة الشرعية مقصودة لذاتها، فالله أراد الطاعة وأحبها، وشرعها ورضيها لذاتها، أما الإرادة الكونية فقد تكون مقصودة لغيرها كخلق إبليس وسائر الشرور؛ لتحصل بسببها محابُّ كثيرة، كالتوبة، والمجاهدة، والاستغفار.

قال الإمام ابن أبي العز الحنفي: «وأما السيئة فهو إنما يخلقها -سبحانه- لحكمة، وهي باعتبار تلك الحكمة من إحسانه؛ فإن الرب لا يفعل سيئة قط، بل فعله كله حسن وخير، ولهذا كان النبي ﷺ يقول في الاستفتاح: «والخير كله بيديك، والشر ليس إليك»[٢] أي: فإنك لا تخلق شرا محضا، بل كل ما يخلقه ففيه حكمة، هو باعتبارها خير، ولكن قد يكون فيه شرٌّ لبعض الناس، فهذا شرٌّ جزئي إضافي، فأما الشر المطلق أو الشر الكلي فالرب سبحانه وتعالى منزه عنه، وهذا هو الشر الذي ليس إليه. ولهذا لا يضاف الشر إليه مفردا قط، بل إما أن يدخل في عموم المخلوقات. كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وإما أن يضاف إلى السبب، كقوله: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ [الفلق: ٢]، وإما أن يحذف فاعله، كقول الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ۝١٠﴾ [الجن: ١٠].

وليس إذا خلق ما يتأذى به بعض الحيوان لا يكون فيه حكمة؛ بل لله من الرحمة والحكمة ما لا يقدر قدره إلا الله تعالى، وليس إذا وقع في

---

(١) أصول الدين للغزنوي ص ١٧٨.
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥٩١٥).

المخلوقات ما هو شر جزئي بالإضافة يكون شرا كليا عاما، بل الأمور العامة الكلية لا تكون إلا خيرا أو مصلحة للعباد ... »[١].

ثم إن الإرادة الكونية والشرعية تجتمعان في حق المطيع، فالذي أدى الصلاة مثلاً جمع بينهما؛ وذلك لأن الصلاة محبوبة لله، وقد أمر بها ورضيها وأحبها، فهي شرعية من هذا الوجه، وكونها وقعت دل على أن الله أرادها كونا، فهي كونية من هذا الوجه؛ فمن هنا اجتمعت الإرادتان في حق المطيع.

وتنفرد الإرادة الكونية في مثل كفر الكافر، ومعصية العاصي، فوقوعها يدل على أن الله شاءها؛ لأنه لا يقع شيء إلا بمشيئته، وكونها غير محبوبة ولا مرضية لله تعالى دليل أنها كونية لا شرعية.

وتنفرد الإرادة الشرعية في مثل إيمان الكافر، وطاعة العاصي، فكونها محبوبة لله فهي شرعية، وكونها لم تقع -مع أمر الله بها ومحبته لها- هذا دليل على أنها شرعية فحسب؛ إذ هي مرادة محبوبة لم تقع، فاعرف هذا التفريق فإنه بسبب عدم معرفته ضل من ضل في القدر من القدرية والجبرية.

وقد أشار أبو حنيفة رحمه الله إلى التفريق بين الإرادتين بقوله: «والطاعات كلها كانت واجبة بأمر الله تعالى وبمحبته وبرضاه وعلمه ومشيئته وقضائه وتقديره، والمعاصي كلها بعلمه وقضائه وتقديره ومشيئته؛ لا بمحبته ولا برضائه»[٢].

(١) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٩٤.
(٢) الفقه الأكبر ص ٣٠٣.

المرتبة الرابعة: وهي الإيمان بأن الله خالق كل شيء، لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ وَكِيلٞ ۝٦٢﴾ [الزمر: ٦٢]، وقوله سبحانه: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [فاطر: ٣].

قال الإمام أبو حنيفة في إثبات هذه المرتبة: «خلق الله الأشياء لا من شيء»[١].

وقال أيضا: «وكان الله تعالى خالقاً قبل أن يخلق»[٢].

وقرر ذلك الطحاوي في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه حيث قال: «خالق بلا حاجة ... خلق الخلق بعلمه»

وقال أيضا: «ولم يخف عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم»[٣].

وقال الشيخ صنع الله الحلبي: «والإيمان بالقدر خيره وشره: بأن كلًا منهما خَلْقُهُ تعالى وإرادته، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فالكفر والمعاصي بخلقه تعالى وإرادته، وكذا الطاعات وفعل الخيرات؛ إذ لا خالق غيره، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٖ﴾ [الزمر: ٦٢]، و﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، و﴿كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٖ ۝٤٩﴾ [القمر: ٤٩].

ومن فروع هذه العقيدة أن الله خالق لأفعال العباد، وقد خلقها الله تعالى في الفاعلين لها، لقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾

---

(١) الفقه الأكبر ص ٣٠٢.

(٢) المرجع السابق ص ٣٠٤.

(٣) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٢٠-٢١.

[الصافات: ٩٦]، وقوله ﷺ: «الله يصنع كل صانع وصنعته»[1].

وصح عن عبد الله بن عمر قوله: «كل شيء بقدر حتى العجز والكيس»[2].

وقال الإمام اللالكائي: «إن أفعال العباد كلها مخلوقة لله تعالى طاعتها ومعاصيها»[3].

وقرر هذا الأمر الإمام أبو حنيفة فقال: «نقر بأن العبد مع أعماله وإقراره ومعرفته مخلوق. فلما كان الفاعل مخلوقًا، فأفعاله أولى أن تكون مخلوقة»[4].

وقال أيضًا: «وجميع أفعال العباد من الحركة والسكون كسبهم، والله تعالى خالقها، وهي كلها بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره»[5].

وقال الإمام الطحاوي في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه محمد بن الحسن وأبي يوسف فقال: «وأفعال العباد خلق الله وكسب من العباد»[6].

وقال أبو اليسر البزدوي: «قال أهل السنة والجماعة: أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ومفعولة، والله تعالى هو موجدها ومحدثها ومنشئها،

---

(١) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد ص ٣٩، ٤٠، وابن أبي عاصم في السنة ١/ ١٥٨، وقال الألباني فإسناده جيد كما في ظلال الجنة (١٥٨)، وصححه في السلسلة الصحيحة ٤/ ١٨١.

(٢) خلق أفعال العباد ص ٤١.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/ ٥٣٤-٥٣٧.

(٤) الوصية مع شرحها ص ١٤.

(٥) الفقه الأكبر ص ٣٠٢.

(٦) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٥٣.

والعبد فاعل على الحقيقة، وهو ما يحصل منه باختيار وقدرة حادثَيْن، هذا هو فعل العبد، وفعله غير فعل الله تعالى، وفعل الله تعالى هو الإيجاد والإحداث، كإيجاد العين، وللعبد فعل وليس منه إيجاد»[١].

وقال أبو المعين النسفي: بعد أن عقد فصلا بعنوان: (إثبات خلق أفعال العباد) وذكر عقيدة القدرية والجبرية في المسألة: «وقال أهل الحق: للخلق أفعال بها صاروا عصاة مطيعين، وهي مخلوقة لله تعالى، فيتعلق الثواب والعقاب بفعلهم دون تخليق الله تعالى»[٢].

وقال العلامة ابن أبي العز الحنفي قريبا من كلام النسفي بعد ذكره لعقيدة المعتزلة والجبرية في المسألة، ما نص كلامه: «وقال أهل الحق: أفعال العباد بها صاروا مطيعين وعصاة، وهي مخلوقة لله تعالى، والحق سبحانه وتعالى منفرد بخلق المخلوقات، لا خالق سواه..»[٣].

فهذه هي المراتب الأربعة للقدر والتي دلت عليها نصوص الشرع، وقررها علماء الحنفية.

ومما يجدر بالذكر أنه يمنع عن الخوض في القدر والكلام فيه بغير علم؛ امتثالا لقول النبي ﷺ: «وإذا ذكر القدر فأمسكوا»[٤]، وقوله للصحابة ﷺ لما تنازعوا في القدر: «عزمت عليكم ألا تنازعوا فيه»[٥].

---

(١) أصول الدين ص ١٠٤.

(٢) التمهيد في أصول الدين ص ١٠٤.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ١٧٩.

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١٠/ ٢٤٣-٢٤٤، وحسنه الألباني في الصحيحة (١/ ٤٢-٤٦).

(٥) أخرجه الترمذي برقم(٢١٣٣) والحديث حسن بشواهده كما ذكر الشيخ الألباني في تعليقه على المشكاة ١/ ٣٦.

وقد جاء رجل إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله يجادله في القدر، فقال له الإمام: «أما علمت أن الناظر في القدر كالناظر في عين الشمس كلما ازداد نظراً ازداد تحيّراً»[١].

وقرر الإمام الطحاوي هذا في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه حيث قال: «وأصل القدر سرّ الله في خلقه، لم يطّلع على ذلك ملك مقرب ولا نبي مرسل، والتعمّق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسُلّم الحرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر كل الحذر من ذلك نظرا وفكرا ووسوسة؛ فإن الله تعالى طوى علم القدر على أنامه، ونهاهم عن مرامه كما قال تعالى في كتابه: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء: ٢٣]، فمن سأل: لِمَ فعل؟ فقد ردّ حكم الكتاب، ومن ردّ حكم الكتاب كان من الكافرين»[٢].

وقال العلامة ابن أبي العز الحنفي شارحا كلام الطحاوي السابق: «وأكبر المسائل التي وقع فيها خلاف بين الأمة مسألة القدر، وقد اتسع الكلام فيها غاية الاتساع، [وقوله] (فمن سأل: لم فعلت؟ فقد رد حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين)، اعلم أن مبنى العبودية والإيمان بالله وكتبه ورسله على التسليم وعدم الأسئلة عن تفاصيل الحكمة في الأوامر والنواهي والشرائع ... ولهذا كان سلف هذه الأمة التي هي أكمل الأمم عقولاً ومعارف وعلوما لا تسأل نبيها: لم أمر الله بكذا؟ ولم نهى عن كذا؟ ولم قدّر كذا، ولم فعل كذا؟ لعلمهم أن ذلك مضاد للإيمان والاستسلام، وإن قدم الإسلام لا تثبت إلا على درجة التسليم»[٣].

---

(١) قلائد عقود العقيان (ق ٧٧ ب).

(٢) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٣٢، ٣٣.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٦٦.

ومما تنبغي الإشارة إليه أن علماء الحنفية نبهوا على إبطال الاحتجاج بالقدر على فعل المعاصي والذنوب، وفي ذلك قال الإمام ابن أبي العز الحنفي: «فإن قيل: يشكل على هذا قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ﴾ [النحل: ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَاهُم مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ (٢٠)﴾ [الزخرف: ٢٠] فقد ذمهم الله تعالى حيث جعلوا الشرك كائنًا منهم بمشيئة الله، وكذلك ذم إبليس حيث أضاف الإغواء إلى الله تعالى إذ قال: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (٣٩)﴾ [الحجر: ٣٩].

قيل: قد أجيب على هذا بأجوبة من أحسنها: أنه أنكر عليهم ذلك لأنهم احتجوا بمشيئته على رضاه ومحبته وقالوا: لو [كره] ذلك وسخطه لما شاءه فجعلوا مشيئته دليل رضاه، فرد الله عليهم ذلك، أو أنه أنكر عليهم اعتقادهم أن مشيئة الله دليل على أمره به، أو أنه أنكر عليهم معارضته شرعه وأمره الذي أرسل به رسله وأنزل به كتبه بقضائه وقدره، فجعلوا المشيئة العامة دافعة للأمر، فلم يذكروا المشيئة على جهة التوحيد وإنما ذكروها معارضين بها لأمره دافعين بها لشرعه، كفعل الزنادقة والجهال إذا أمروا أو نهوا احتجوا بالقدر.

وقد احتج سارق على عمر رضي الله عنه بالقدر فقال: وأنا أقطع يدك بقضاء الله وقدره».

ويشهد لذلك قوله تعالى في الآية: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] فعلم أن مرادهم التكذيب فهو من قبل

الفعل من أين له أن الله لم يقدره؟ أطلع الغيب؟ فإن قيل: فما تقولون في احتجاج آدم على موسى عليهما السلام بالقدر إذ قال له: أتلومني على أمر قد كتبه الله علي قبل أن أخلق بأربعين عاما؟ وشهد النبي ﷺ أن آدم حج موسى، أي: غلب عليه بالحجة؟.

قيل: نتلقاه بالقبول والسمع والطاعة لصحته عن رسول الله ﷺ ولا نتلقاه بالرد والتكذيب لراويه كما فعلت القدرية، ولا بالتأويلات الباردة، بل الصحيح أن آدم لم يحتج بالقضاء والقدر على الذنب وهو كان أعلم بربه وذنبه، بل آحاد بنيه من المؤمنين لا يحتج بالقدر؛ فإنه باطل، وموسى ﷺ كان أعلم بأبيه وبذنبه من أن يلومه على ذنب، قد تاب منه وتاب الله عليه واجتباه وهداه، وإنما وقع اللوم على المصيبة التي أخرجت أولاده من الجنة، فاحتج آدم بالقدر على المصيبة لا على الخطيئة؛ فإن القدر يحتج به عند المصائب لا عند المعائب. وهذا المعنى أحسن ما قيل في الحديث.

فما قدر من المصائب يجب الاستسلام له؛ فإنه من تمام الرضى بالله ربًا، وأما الذنوب فليس للعبد أن يذنب، وإذا أذنب فعليه أن يستغفر ويتوب، فيتوب من المعائب ويصبر على المصائب، قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴿٥٥﴾﴾ [غافر: ٥٥].

وأما قول إبليس: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾ إنما ذم على احتجاجه بالقدر لا على اعترافه بالمقدر وإثباته له، ألم تسمع قول نوح ﷺ: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [هود: ٣٤][1].

---

(١) شرح الطحاوية ١/١٤٥ وما بعدها.

وممن نص على إبطال الاحتجاج بالقدر على المعاصي الكمال بن الهمام حيث قال - بعد أن ذكر أن العبد هو الفاعل باختياره وإرادته -: «ومما ذكرنا يبطل احتجاج كثير من الفساق بالقضاء والقدر مما يسلب قدرة العزم عند خلق الاختيار فيكون جبرا ليصح الاحتجاج به على ما أوقع نفسه فيه، كما قال علي رضي الله عنه لذلك الرجل الذي سأله بعد انصرافه من صفين، فقال: أخبرنا عن مسيرنا إلى الشام أكان بقضاء الله تعالى وقدرته؟ فقال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما وطئنا موطئا ولا هبطنا واديا ولا علونا تلعة إلا بقضاء وقدر، فقال الرجل: عند الله أحتسب خطاي، ما أرى لي من الأجر شيئا، فقال له: مهْ أيها الشيخ، عظم الله أجركم في مسيركم وأنتم سائرون، وفي منصرفكم وأنتم منصرفون، ولم تكونوا في شيء من حالاتكم مكرهين، ولا إليها مضطرين، فقال الرجل: كيف والقضاء والقدر ساقانا فقال: ويحك!؟ لعلك ظننت قضاء لازما وقدرا حتما، لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب»[1].

وقال الملا علي القاري في شرحه لكتاب ألفاظ الكفر للعلامة بدر الرشيد الحنفي: ما نصه: «لا يجوز للعاصي حال ارتكاب المعصية أن يعتذر بالقضاء والقدر والمشيئة، وإن كان حقا في نفس الأمر، ولهذا ذم الله سبحانه الكفار بقوله: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ (١٤٨)﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وهذا معنى قوله عليه الصلاة والسلام: «حج آدم موسى»[2][3].

---

(١) المسايرة مع شرحها المسامرة ١/ ١٥-١٦.

(٢) جزء من حديث طويل أخرجه البخاري في صحيحه مع الفتح: ٨/ ٤٣٤.

(٣) شرح كتاب ألفاظ الكفر للقاري ص ٢١٨.

المناقشة:

س١/ عرف القدر لغة واصطلاحا، واذكر بعض الأدلة على وجوب الإيمان به؟

س٢/ اذكر مراتب القدر الأربع مبيناً معنى كل مرتبة، ومستدلاً لها بدليل واحد من الكتاب أو السنة؟

س٣/ هل يجوز الخوض في القدر؟ وضح ذلك مع الدليل؟

س٤/ هل يجوز الاحتجاج بالقدر؟ وهل يحتج به على ارتكاب المعاصي؟ وما الجواب على من يحتج به؟ وضح ذلك بالدليل؟

س٥/ ما الفرق بين الإرادة الكونية(المشيئة) والإرادة الشرعية؟

والحساب والميزان، ....

اللغة: الحساب مصدر حاسب، أي ناقش وجزى.

والميزان مفعال من وزن، وهو ما يوزن به.

الشرح: ويؤمن أهل السنة والجماعة بالحساب، فالله تعالى يبعث الناس يوم القيامة، فيحاسبهم بأعمالهم ويجازيهم بها، وهذا من أعظم الأمور التي ستكون يوم القيامة، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾﴾ [الانشقاق: ٧-٨]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴿٢٦﴾﴾ [الغاشية: ٢٥-٢٦]، وقال سبحانه مخاطبا نبيه ﷺ: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ ﴿٤٠﴾﴾ [الرعد: ٤٠]، وغير ذلك من الآيات الدالة في هذا الشأن.

ويؤمن أهل السنة والجماعة أيضاً بالميزان، وهو ميزان عظيم له كفتان حقيقيتان[١]، توزن به أعمال العباد يوم القيامة، فمن رجحت حسناته فقد فاز، ومن رجحت سيئاته فقد خسر، قال الله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وقال سبحانه: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴿٦﴾ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴿٨﴾ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ﴿٩﴾﴾ [القارعة: ٦-٩] وغير ذلك من الآيات الواضحات في هذا الشأن.

قال الإمام أبو حنيفة ﷺ: « ... والميزان حقٌ لقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ

---

(١) انظر تفسير بحر العلوم لأبي الليث السمرقندي ٢/ ٣٦٩.

الْمَوَٰزِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وقراءة الكتب حق لقوله تعالى: ﴿اقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾﴾ [الإسراء: ١٤]»[١].

قال البابرتي في شرح كلام الإمام أبي حنيفة رحمه الله: «(والميزان حق) للكفار والمسلمين، وهو عبارة عما يعرف به مقادير الأعمال، ويُوزن أعمالهم خيرا كان أو شرا، ويُتوقَّف في كيفيته، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَٰزِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وقوله: (والوزن) أي وزن الأعمال ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُ فَأُولَٰٓئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾﴾ [الأعراف: ٨]، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُ ﴿٦﴾ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُ ﴿٨﴾ فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ ﴿٩﴾﴾ [القارعة: ٦-٩] ... »[٢].

وقال الإمام الطحاوي رحمه الله: «ونؤمن بالبعث وجزاء الأعمال يوم القيامة، والعرض والحساب، وقراءة الكتاب، والثواب والعقاب، والصراط والميزان»[٣].

وقال نجم الدين النسفي السمرقندي: « ... والبعث حق، والوزن حق، والكتاب حق، والسؤال حق، والحوض حق، والصراط حق ... »[٤].

---

(١) الوصية بشرح البابرتي ص ١٣٠-١٣١.

(٢) المرجع السابق ص ١٣٧.

(٣) الطحاوية مع شرح ابن أبي العز ٢/ ١٤٢.

(٤) العقائد النسفية مع شرح التفتازاني ص ٩٦-١٠٣.

وقال الإمام علي بن عثمان الأوشي الحنفي في منظومته المسماة (بدء الأمالي):

حسابُ الناسِ بعد البعث حقٌّ فكونوا بالتحرز عن وبالِ

ويُعطى الكتبُ بعضاً نحو يمنى وبعضاً نحو ظهرٍ والشمالِ

وحقٌّ وزنُ أعمالٍ، وجري على متن الصراط بلا اعتبالِ[1].

وقال أبو اليسر البزدوي: قال أهل السنة والجماعة: الميزان حق توزن به الأعمال يوم القيامة على ما يريد الله تعالى . . . ومن النصوص الدالة على ذلك قول الله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وقال ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾﴾ [الأعراف: ٨] . . .»[2].

وقال أيضا: «الحساب يوم القيامة حق، وقراءة الكتب حق، وإن الملائكة يكتبون حسنات العباد وسيئاتهم على الكتب فتقرأ عليهم يوم القيامة، ويدل لذلك قول الله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُوا۟ ثُبُورًا ﴿١١﴾﴾ [الانشقاق: ١٠-١١] - فثبت بهذه النصوص أن الكتاب والحساب حق . . .»[3].

وقال الشيخ صنع الله الحلبي: «والإيمان بالبعث: أي التصديق بالإحياء بعد الموت، وما فيه من الحساب، والصراط، والميزان، وقراءة الكتب، وشهادة الأعضاء . . . وكل ذلك ثابت بالنصوص الواردة القاطعة

(١) بدء الأمالي مع شرحه ضوء المعالي للملا القاري ص ٢٩.

(٢) أصول الدين ص ١٦٣ باختصار.

(٣) المرجع السابق ص ١٦٥ باختصار.

بذلك»[1].

المناقشة:

س١/ اذكر عقيدة أهل السنة والجماعة في الحساب والميزان؟

س٢/ اذكر بعض النصوص الدالة على وجود الحساب والميزان يوم القيامة؟

س٣/ ماذا يوزن في الميزان يوم القيامة؟

س٤/ ما الحكمة من حساب الخلائق يوم القيامة؟

(١) سيف الله على من كذب على أولياء الله ص ١٠٩.

والجنة، والنار، وذلك كله حق. . . . .

الشرح: ومن أعظم الأمور التي يؤمن بها أهل السنة مما يتعلق باليوم الآخر: الجنة والنار، فالجنة دار المتقين الصالحين ودار الطيبين، فيها النعيم المقيم، وهي دار الثواب والنعمة والرحمة.

والنار دار الكافرين والمنافقين والفاسقين، فيها العذاب الأليم، وهي دار العقوبة والنقمة، ليس فيها خير أبدا.

والآيات في ذكرهما كثيرة، ومنها: قول الله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٣﴾﴾ [النساء: ١٣]، وقوله سبحانه: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣] وقوله تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧١] فكل ذلك حق يجب الإيمان به، ومن كذب بشيء من ذلك فهو كافر بالله تعالى.

قال الإمام أبو حنيفة ﷺ: «. . . والجنة والنار حق، وهما مخلوقتان لأهلهما؛ لقوله تعالى في حق المؤمنين: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وفي حق الكفرة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [البقرة: ٢٤]، خلقهما الله للثواب والعقاب . .»[١].

وقال نجم الدين النسفي السمرقندي: «. . . والجنة حق، والنار حق، وهما مخلوقتان موجودتان باقيتان لا تفنيان، ولا يفنى أهلهما»[٢].

---

(١) الوصية بشرح البابرتي ص ١٣٠.

(٢) العقائد النسفية مع شرح التفتازاني ص ٩٦-١٠٣.

وقال أبو اليسر البزدوي: «إن الجنة والنار لا تبيدان، فأهل الجنة ينعمون أبدا، وأهل النار يعاقبون أبدا ... قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴿١٠٧﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴿١٠٨﴾﴾ [الكهف: ١٠٧-١٠٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ ۚ نِعْمَ ٱلثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴿٣١﴾﴾ [الكهف: ٣٠-٣١] فدلّتنا هذه النصوص ونصوص أخر في القرآن على أن أهل الجنة ينعمون في الجنة مخلّدين»[1].

وقال الشيخ صنع الله الحلبي: «والإيمان بالبعث: أن تصدق بالإحياء بعد الموت، وما فيه من الحساب، والصراط، والميزان، والحوض، والجنة والنار، وأنهما موجودتان الآن، لا تفنيان... وكل ذلك ثابت بالنصوص الواردة القاطعة بذلك»[2]

فهذه النصوص وأقوال أهل العلم فيها ردٌّ على من زعم أن الجنة والنار تبيدان، كالجهم بن صفوان ومن تبعه.

ومن الأمور التي ينبغي معرفتها في هذا الباب هو أن الجنة والنار مخلوقتان الآن خلافا للمعتزلة الذين قالوا بأنه لا فائدة في وجودهما قبل يوم القيامة، وهذا الذي أشار إليه أهل العلم في أقوالهم بأنهما مخلوقتان.

قال أبو اليسر البزدوي: «والجنة والنار مخلوقتان ... والدليل على أنهما مخلوقتان: قول الله تعالى: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ

---

(١) أصول الدين ص ١٧١.

(٢) سيف الله ص ١٠٩.

لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿١٣١﴾﴾ [آل عمران: ١٣١]، فأخبر أن الجنة والنار أعدّتا، والإعداد هو الادخار، وهو تهيئة الشيء لأمر، وكذلك قال تعالى: ﴿فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ ﴿١١٧﴾ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴿١١٩﴾﴾ [طه: ١١٧-١١٩] فأخبر أنه لو خرج من الجنة يشقى، وأنه في الجنة لا يجوع ولا يعرى، ولا يظمأ ولا يضحى، وهذا من صفات جنات عدن لا من صفات جنات الدنيا، فدلّتنا هذه الآيات أن آدم عليه السلام كان في جنات عدن . . . »[١].

وقال أكمل الدين البابرتي في معرض رده على المعتزلة في قولهم بأن الجنة والنار غير مخلوقتين الآن، فقال ما نصه: «ولنا قوله تعالى: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وقوله تعالى: ﴿أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [الحديد: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿١٣١﴾﴾ [آل عمران: ١٣١]، وما لم يكن مخلوقاً لم يكن مُعَدّاً حقيقة؛ لأن أهل اللغة اتفقوا على أن إعداد الشيء ينبئ عن وجوده وثبوته والفراغ منه. . . . وكذلك قوله تعالى في الحديث القدسي: «أعددتُ لعبادي الصالحين ما لا عينٌ رأتْ، ولا أذنٌ سمعتْ، ولا خطر على قلب بشر»[٢]، وقوله ﷺ: «رأيتُ عمرو بن عامر الخزاعيّ في النار»[٣] وأمثاله كثيرة»[٤].

---

(١) أصول الدين ص ١٧٠.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٢٤٤).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٥٢١).

(٤) شرح الوصية ص ١٣٦-١٣٧.

المناقشة:

س١/ ما الحكمة في خلق الجنة والنار؟

س٢/ اذكر بعض الأدلة على عدم فناء الجنة والنار.

س٣/ اذكر بعض الأدلة على أن الجنة والنار مخلوقتان الآن.

س٤/ هل الإيمان بالجنة والنار من أصول الإيمان؟ وضح ذلك بالدليل؟

وحدانية الله واتصافه بالأسماء والصفات من غير تمثيل ولا تعطيل، ونفي النظير عنه في شيء من خصائصه

والله تعالى واحدٌ، لا من طريق العدد، ولكن من طريق أنه لا شريك له، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، لا يشبه شيئاً من الأشياء من خلقه، ولا يشبهه شيء من خلقه. . . .

اللغة: (الكفو والكفء) هو النظير والمساوي والندّ[(١)].

(الاسم) هو اللفظ أو القول الدال على المسمّى[(٢)].

(الصفة) من وصَفَ يصِف وصفاً وصفةً، ووصفتُه وصفاً: أي نعتُّه بما فيه، فالصفة أو الوصف هو المعنى القائم بالموصوف[(٣)].

الشرح: والله تعالى واحد ليس بمعنى الواحد الذي هو نصف الاثنين، ولكن بمعنى أنه واحد لا شريك له، لا في ربوبيته، ولا في ألوهيته، ولا في أسمائه وصفاته، كما قال نعيم بن حماد[(٤)]: «من شبّه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر»، وكما قال

---

(١) النهاية في غريب الحديث ص ٧٩٢ مادة(كفأ)

(٢) مجموع الفتاوى ٦/ ١٩٢، وبدائع الفوائد ١/ ١٦.

(٣) المصباح المنير ص ٥٤٣ مادة: (وصف).

(٤) نعيم بن حماد أبو عبد الله، من شيوخ الإمام أبي حنيفة، أول من جمع المسند في الحديث، ابتلي بفتنة خلق القرآن وحبس في سامراء، ومات في سجنه عام (٢٢٨هـ). الأعلام ٨/ ٤٠.

إسحاق بن راهويه[(١)]: من وصف الله فشبّه صفاته بصفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم . . . »[(٢)].

وقال الطحاوي في عقيدته: «نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله: إن الله واحد لا شريك له، ولا شيء مثله، ولا شيء يعجزه، ولا إله غيره . . . لا تبلغه الأوهام، ولا تدركه الأفهام، ولا يشبه الأنام»[(٣)].

والله تعالى من صفته أنه تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٣-٤]، فهو سبحانه متنزه عن أن يكون له ولد، ومتنزه عن أن يكون له والد، فإن ذلك يستلزم الحدوث، وهذا متصور في حق المخلوقات، وفي حق الخالق سبحانه مستحيل؛ لأن الله لا يشبه أحداً من خلقه، ولا يشبهه أحد من خلقه.

قال الملا علي القاري: «وفي الآية ردٌّ على كفار مكة حيث قالوا: الملائكة بنات الله، وعلى اليهود حيث قالوا: عزير ابن الله، وعلى النصارى حيث قالوا: المسيح ابن الله، وأن أمه صاحبة له»[(٤)].

وقال حافظ الدين أبو البركات النسفي: إن مشركي العرب قالوا: إن الملائكة بنات الله، وقالت اليهود في عزير: إنه ابن الله وقالت النصارى في المسيح مثل ذلك، فكذّبهم الله تعالى وبرّأ نفسه مما قالوا فقال: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٣-٤][(٥)].

---

(١) إسحاق بن راهويه، أبو يعقوب، عالم خراسان في عصره وأحد كبار الحفاظ، توفي عام (١٦١هـ) في نيسابور. الأعلام ١/ ٢٩٢.

(٢) شرح الفقه الأكبر ص ٤٨ وما بعدها.

(٣) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ١/ ٧٥ وما بعدها.

(٤) شرح الفقه الأكبر ص ٥١.

(٥) تفسير بحر العلوم ٣/ ٥٢٥.

والتشبيه الذي ضلّ به من ضلّ من الناس على نوعين:

أحدهما: تشبيه المخلوق بالخالق.

والثاني: تشبيه الخالق بالمخلوق.

فأما تشبيه المخلوق بالخالق، فمعناه: إثبات شيء للمخلوق مما يختص به الخالق من الأفعال والحقوق والصفات.

الأول: كفعل من أشرك في الربوبية ممن زعم أن مع الله خالقًا.

الثاني: كفعل المشركين بأصنامهم، حيث زعموا أن لها حقًا في الألوهية، فعبدوها مع الله.

الثالث: كفعل الغلاة في مدح النبي ﷺ أو غيره، مثل قول المتنبي يمدح عبد الله بن يحيى البحتري:

فكن كما شئتَ يا منْ لا شبيه له ... وكيف شئتَ فما خلقٌ يدانيكَ

وأما تشبيه الخالق بالمخلوق فمعناه: أن يثبت لله تعالى في ذاته أو صفاته من الخصائص مثل ما يثبت للمخلوق من ذلك، كقول القائل: إن يدي الله مثل أيدي المخلوقين، واستواءه على عرشه كاستوائهم، ونحو ذلك[1].

وأما ما ورد من اشتراك في صفة أو اسم بين الله تعالى وبين خلقه، فالاشتراك في اللفظ وفي المعنى الكلي، وأما حقيقة الاسم والصفة فإنها تختلف كاختلاف ذات الله عن ذات المخلوق، قال ابن أبي العز الحنفي في تقرير ذلك: «اتفق أهل السنة على أن الله ليس كمثله شيء في ذاته،

---

(١) فتح رب البرية بتلخيص الحموية للشيخ ابن عثيمين ص ١٨.

ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ولكن لفظ التشبيه قد صار في كلام الناس لفظا مجملا يراد به المعنى الصحيح، وهو ما نفاه القرآن ودل عليه العقل، من أن خصائص الرب سبحانه وتعالى لا يوصف بها شيء من المخلوقات، ولا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ردٌّ على الممثلة المشبهة، و﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١] ردٌّ على النفاة المعطلة. فمن جعل صفات الخالق مثل صفات المخلوق فهو المشبه المبطل المذموم، ومن جعل صفات المخلوق مثل صفات الخالق فهو نظير النصارى في كفرهم. ويراد به أنه لا يثبت لله شيء من الصفات، فلا يقال: له قدرة ولا علم ولا حياة؛ لأن العبد موصوف بهذه الصفات، ولازم هذا القول أنه لا يقال له: حي، عليم، قدير، لأن العبد يسمى بهذه الأسماء، وكذلك كلامه وسمعه وبصره وإرادته وغير ذلك، وهم يوافقون أهل السنة على أنه موجود، عليم، قدير، حي، والمخلوق يقال له: موجود، حي، عليم، قدير، ولا يقال هذا تشبيه يجب نفيه، وهذا مما دل عليه الكتاب والسنة وصريح العقل، ولا يخالف فيه عاقل، فإن الله سمى نفسه بأسماء، وسمى بعض عباده بها، وكذلك سمى صفاته بأسماء، وسمى ببعضها صفات خلقه، وليس المسمّى كالمسمّى، فسمّى نفسه: حيا، عليما، قديرا، رؤوفا، رحيما، عزيزا، حكيما، سميعا، بصيرا، ملكا، مؤمنا، جبارا، متكبرا، وقد سمى بعض عباده بهذه الأسماء فقال: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: ٩٥]، ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ ﴿٢٨﴾﴾ [الذاريات: ٢٨]، ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ [الصافات: ١٠١]، ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾ [التوبة: ١٢٨]، ﴿فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٢﴾﴾ [الإنسان: ٢]، ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١]، ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩]، ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا﴾ [السجدة: ١٨]، ﴿كَذَٰلِكَ

يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴿٣٥﴾ [غافر: ٣٥]، ومعلوم أنه لا يماثل الحي الحي، ولا العليم العليم، ولا العزيز العزيز، وكذلك سائر الأسماء.

وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦]، ﴿وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ﴾ [فصلت: ١٥]، وعن جابر ﷺ قال: «كان يعلمنا رسول الله ﷺ الاستخارة في الأمور كلها . . . يقول: اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب . . . ».

فقد سمى الله ورسوله صفات الله علماً وقدرة وقوة، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ﴾ [الروم: ٥٤]، ﴿وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَاهُ وَلَٰكِنَّ﴾ [يوسف ٦٨]، ومعلوم أنه ليس العلم كالعلم، ولا القوة كالقوة، ونظائر هذا كثيرة، وهذا لازم لجميع العقلاء، فإن من نفى صفة من صفاته التي وصف بها نفسه، كالرضى والغضب، والحب والبغض، ونحو ذلك، وزعم أن ذلك يستلزم التشبيه والتجسيم، وقيل له: فأنت تثبت له الإرادة والكلام والسمع والبصر، مع أن ما تثبته له ليس مثل صفات المخلوقين، فقل فيما نفيته وأثبته الله ورسوله مثل قولك فيما أثبته؛ إذ لا فرق بينهما.

فإن قال: أنا لا أثبت له الأسماء الحسنى، مثل: عليم، حي، قادر، والعبد يسمى بهذه الأسماء، وليس ما يثبت للرب من هذه الأسماء مماثلاً لما يثبت للعبد، فقل في صفاته نظير قولك في مسمى أسمائه . . . »[1].

ويقوم معتقد أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات من حيث

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١٠٤ وما بعدها.

الإجمال على ثلاث قواعد رئيسية، وهي:

القاعدة الأولى: إثبات الأسماء والصفات بلا تمثيل.

والقاعدة الثانية: تنزيه الله عن النقائص والعيوب بدون تعطيل لاسمه أو صفة من صفاته.

والقاعدة الثالثة: تفويض العلم إلى الله بكيفية أسمائه وصفاته.

ودل على هذه القواعد الثلاث قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١] وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾﴾ [طه: ١١٠].

قال العلامة ابن أبي العز الحنفي: «فالواجب أن ينظر في هذا الباب، أعني باب الصفات، فما أثبته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفيناه، والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني، وننفي ما نفته نصوصهما من الألفاظ والمعاني، وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها فلا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها: فإن كان معنى صحيحا قبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص دون الألفاظ المجملة إلا عند الحاجة مع قرائن تبين المراد والحاجة، مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها ونحو ذلك»(١).

وقال الملا علي القاري: «والعصمة النافعة من هذا الباب أن يصف الله بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل يثبت له الأسماء والصفات، وينفى عنه

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٨٣.

مشابهة المخلوقات، فيكون إثباتك منزها عن التشبيه، ونفيك منزها عن التعطيل، فمن نفى حقيقة الاستواء فهو معطل، ومن شبهه باستواء المخلوقات على المخلوق فهو مشبِّه، ومن قال استواء ليس كمثله، فهو الموحِّد المنزِّه»[(١)].

وقد أنكر أهل العلم على من جعل أصله في إثبات هذا الباب العقل أو الرأي المجرد، كما قال الإمام أبو حنيفة: «لا ينبغي لأحد أن ينطق في ذات الله بشيء، بل يصفه بما وصفه به نفسه، ولا يقول فيه برأيه شيئًا تبارك الله وتعالى رب العالمين»[(٢)].

وقال الملا علي القاري: «... القول بالرأي والعقل المجرد في الفقه والشريعة بدعة وضلالة، فأولى أن يكون ذلك في التوحيد والصفات بدعة وضلالة»[(٣)].

وقال الإمام صنع الله الحلبي: «والأصل في ذلك - أي باب الأسماء والصفات - الكتاب والسنة، والتجانب عن الهوى والبدعة، كما عليه الصحابة والتابعون والسلف الصالحون والأئمة الكبار من أرباب المذاهب الأخيار»[(٤)].

ومما يجدر التنبيه عليه في الإثبات والنفي في باب الأسماء والصفات هو الإثبات المفصل والنفي المجمل، وذلك لأن الإثبات هو الأصل، والنفي مكمِّل له، والإثبات المفصل هو الأبلغ في المدح والكمال، وذلك

---

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ٨/ ٢٥١.

(٢) شرح الطحاوية لابن أبي العز ٢/ ٤٢٧، وجلاء العينين ص ٣٨٦.

(٣) شرح الفقه الأكبر ص ١٢.

(٤) سيف الله على من كذب على أولياء الله ص ٧٦.

بخلاف النفي؛ فإنه كلما كان مجملا كان أبلغ في تعظيم الموصوف وأكمل في التنزيه. والأصل في هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١] فهو إثبات مفصل ونفي مجمل.

ولله تعالى أخبر في القرآن الكريم بأنه بكل شيء عليم، وعلى كل شي قدير، وأنه السميع البصير، وهو الملك، القدوس، السلام، المؤمن، المهيمن، العزيز، الجبار، المتكبر، الخالق، البارئ، المصور، العلي، الأعلى . . . وأخبر أن له يدا، وسمعا، وبصرا، وقدماً، وساقاً، وأنه يحب، ويغضب، ويفرح، ويضحك، ويعجب، وينزل، وأنه مستوٍ على عرشه، وغير ذلك من أسمائه الحسنى وصفاته العلى كما تليق بجلاله وعظمة سطانه.

وقال في نفي النقائص عنه سبحانه: ليس كمثله شيء، وهل تعلم له سميا، ولم يكن له كفوا أحد، وأشباه ذلك من الأوصاف، وهذا بخلاف طريقة أهل الكلام الذين فصلوا في النفي وأجملوا في الإثبات، قال ابن أبي العز الحنفي: «ولهذا يأتي الإثبات للصفات في كتاب الله، والنفي مجملا، عكس طريقة أهل الكلام المذموم، فإنهم يأتون بالنفي المفصل والإثبات المجمل، يقولون: ليس بجسم، ولا شبح، ولا جثة، ولا صورة، ولا لحم، ولا شخص، ولا جوهر، ولا عرض. . . وهذا النفي المجرد مع كونه لا مدح فيه، فيه إساءة أدب، فإنك لو قلت للسلطان: أنت لست بزبال، ولا كساح، ولا حجام، ولا حائك! لأدبك على هذا الوصف وإن كنت صادقا، وإنما تكون مادحا إذا أجملت النفي فقلت: أنت لست مثل أحد من رعيتك، أنت أعلى منهم وأشرف وأجل،

فإذا أجملت في النفي أجملت في الأدب»[١].

وقد يأتي النفي في الشرع مفصلا وذلك لسببين:

أولاهما: لنفي ما ادعاه في حقه الكاذبون المفترون، كما في قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾﴾ [المؤمنون: ٩١] وذلك لأن المشركين ادعوا لله الولد، فرد الله فريتهم بأنه لم يتخذ ولدا ولا ندا؛ لأنه ليس محتاجا إلى أحد، بل الخلق كلهم محتاجون مفتقرون إليه.

الثاني: لدفع توهم نقص في كماله، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾﴾ [ق: ٣٨] وذلك لأن اليهود زعموا أن الله خلق السماوات والأرضين في ستة أيام، ثم استراح في اليوم السابع، فرد الله عليهم إفكهم بأن لم يمسه لغوب ولا فتور لكمال قدرته سبحانه، ويقاس على هذا بقية الآيات التي ورد النفي فيها مفصلا.

أما ورود الإثبات مجملا كما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠] و﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠] فإن السر في ذلك -والعلم عند الله- أن المؤمن مهما علم من أسماء الله وصفاته ومدائحه وكمالاته، فإن هنالك ما لا يعلمه ولا يمكنه الوصول إليه من الأسماء والصفات، لقوله -عليه الصلاة والسلام-: كما في حديث الشفاعة: «فأحمده بمحامد لا أحصيها الآن»[٢]، وإذا نظر المؤمن إلى الإثبات المجمل بهذه الصورة كان أقوى في مدح الله جلا جلاله.

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١١٥، وانظر التدمرية لابن تيمية ص ٥٧.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥٧١٠).

المناقشة:

س١/ اذكر معنى الكفو، والاسم، والصفة.

س٢/ ما معنى التشبيه الذي ضلّ به من ضلّ من الناس، واذكر أقسامه؟

س٣/ هل يلزم من الاشتراك في الاسم والصفة التماثل في المسميات والموصوفات، بيّن ذلك على ضوء ما تقدم؟

س٤/ اذكر القواعد التي يقوم عليها معتقد أهل السنة في باب الأسماء والصفات؟

س٥/ هل يجوز أن يجعل الإنسان أصله في باب الأسماء والصفات العقل أو الرأي المجرد؟ وضح ذلك بالدليل؟

س٦/ ما هو طريقة القرآن في الإثبات والنفي؟

س٧/ هل النفي المجرد يكون مدحا كما هو طريقة أهل الكلام؟ وضح ذلك بالدليل؟

س٨/ الأصل في النفي أن يكون مجملا، وقد يأتي مفصلا لسببين أذكرهما؟

س٩/ الأصل في الإثبات هو التفصيل، وقد يأتي مجملا، فما السرّ في ذلك؟

الصفات الذاتية والفعلية

لم يزل ولا يزال بأسمائه، وصفاته الذاتية والفعلية، أما الذاتية: فالحياة والقدرة والعلم والكلام والسمع والبصر والإرادة، وأما الفعلية فالتخليق والترزيق والإنشاء والإبداع والصنع وغير ذلك من صفات الفعل . . .

اللغة: (التخليق): خلق الأشياء، و(الترزيق) رزق الكائنات، و(الإنشاء) الابتداء، و(الإبداع) هو الخلق على غير مثال سابق.

الشرح: (الصفات الذاتية) هي الصفات التي لم يزل الله تعالى ولا يزال متصفاً بها، كالعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والعزة، والحكمة، والعلو، والعظمة وغيرها، فهي صفات لازمة للذات لا تنفك عنها بحال من الأحوال[1].

(الصفات الفعلية) هي التي تتعلق بمشيئته سبحانه إن شاء فعلها، وإن شاء لم يفعلها، فهي تنفك عن ذاته بحيث إنها ليست ملازمة له، كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والخلق، والرزق وغيرها من الصفات[2].

---

(١) انظر القواعد المثلى ص ٦٣، وشرح الواسطية كلاهما للشيخ ابن عثيمين ١/ ٧٨، والصفات الإلهية للجامي ص ٢٠٣.

(٢) انظر القواعد المثلى ص ٦٣، وشرح الواسطية ١/ ٧٨ والصفات الإلهية ص ٢٠٦.

فالله سبحانه وتعالى أول بلا ابتداء، وآخر بلا انتهاء ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، وهو أول وآخر بأسمائه الحسنى وصفاته العلى الذاتية منها والفعلية، كما قال الطحاوي رحمه الله: «وما زال بصفاته قديما قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئا لم يكن قبلهم من صفته، وكما كان بصفاته أزلياً، كذلك لا يزال عليها أبدياً، ليس منذ خلق الخلق استفاد اسم الخالق ولا بإحداثه البرية استفاد اسم الباري»[1].

قال ابن أبي العز الحنفي: «الله تعالى لم يزل متصفا بصفات الكمال: صفات الذات وصفات الفعل، ولا يجوز أن يعتقد أن الله وصف بصفة بعد أن لم يكن متصفاً بها، لأن صفاته سبحانه صفات كمال وفقدها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفاً بضده، ولا يرد على هذه صفات الفعل والصفات الاختيارية كالخلق والتصوير، والإماتة والإحياء، والقبض والبسط، والاستواء والإتيان والمجيء والنزول، والغضب والرضى، ونحو ذلك مما وصف به نفسه ووصفه به رسوله، وإن كنّا لا ندرك كنهه وحقيقته التي هي تأويله، ولا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، ولكن أصل معناه معلوم لنا، كما قال الإمام مالك لـمّا سُئل عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟ فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول. وإن كانت هذه الأحوال تحدث في وقت دون وقت ... »[2].

وفي هذا ردٌّ على من اعتقد أن بعض صفاته حادثة بعد أن لم تكن

---

(١) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ١/ ١٤٠.
(٢) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١٤١.

كالكرامية[١] والرافضة الذين اعتقدوا البداء[٢] في حق الله تعالى.

وأما إنكار الصفات الاختيارية بحجة حلول الحوادث كما زعم المتكلمون، فإن هذا من تلبيس إبليس، قال الإمام ابن أبي العز الحنفي: «وحلول الحوادث بالرب تعالى، المنفي في علم الكلام المذموم لم يرد نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنة. وفيه إجمال، فإن أريد بالنفي أنه سبحانه لا يحلُّ في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثة، ولا يحدث له وصف متجدد لم يكن، فهذا نفي صحيح، وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية، من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى لا كأحد من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته، فهذا نفي باطل، وأهل الكلام المذموم يطلقون نفي حلول الحوادث فيسلم السّني للمتكلم ذلك على ظنّ أنه نفى عنه سبحانه ما لا يليق بجلاله، فإذا سلّم له هذا النفي ألزمه نفي الصفات الاختيارية وصفات الفعل، وهو غير لازم له، وإنما أتى السّنيّ من تسليم هذا النفي المجمل، وإلا فلو استفسر واستفصل لم ينقطع معه»[٣].

---

(١) الكرامية أتباع أبي عبد الله محمد بن كرام، وهم زعموا في كلام الله تعالى أنه حادث بعد أن لم يكن. انظر الملل والنحل ص ٤٦، والفرق بين الفرق ص ٢١٠، ومختصر الصواعق المرسلة ص ٤١١، وشرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٢٠٦.

(٢) عقيدة البداء عند الرافضة: هي أن يخبر الله بشيء ثم يظهر له خلافه فيأمر به، وهكذا قد يحكم بشيء ثم يبدو له خلافه فيأمر به؛ ولا شك أن هذا الادعاء يستلزم حدوث العلم وسبق الجهل في حق الله سبحانه، -تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا-.

(٣) شرح الطحاوية ١/ ١٤١-١٤٢.

ولخص ابن أبي العز الحنفي رحمه الله موقف أهل السنة تجاه الألفاظ المجملة التي لم يرد استخدامها في الكتاب والسنة وأقوال السلف، فقال: «وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها فلا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها: فإن كان معنى صحيحا قبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص دون الألفاظ المجملة إلا عند الحاجة مع قرائن تبين المراد والحاجة، مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها ونحو ذلك»[1].

وقال أيضاً بعد أن ذكر أن الناس في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة، فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصل، فقال: «وهم المتبعون للسلف، فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا تبين، ما أثبت بها فهو ثابت،وما نفي بها فهو منفي، لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في اصطلاحهم فيها إجمال وإبهام، كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية، فليس كلهم يستعملها في نفس معناها اللغوي، ولهذا كان النفاة ينفون بها حقا وباطلا، ويذكرون عن مثبتها ما لا يقولون به، وبعض المثبتين لها يدخل لها معنى باطلا مخالفا لقول السلف ولما دل عليه الكتاب والميزان، ولم يرد نصٌ من الكتاب ولا من السنة بنفيها ولا إثباتها،وليس لنا أن نصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه ولا وصفه به رسوله نفيا ولا إثباتا، وإنما نحن متبعون لا مبتدعون»[2].

وبعد أن بيّن الإمام أبو حنيفة رحمه الله أن الله تعالى لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته، ذكر بعضاً من الصفات الذاتية والفعلية، فمن الصفات

(١) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٨٣.

(٢) المرجع السابق ١/ ٢٨٢.

الذاتية التي ذكرها: صفة الحياة، لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: 255] ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: 58].

ومنها: صفة العلم، لقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ [البقرة: 255] ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 29].

ومنها: صفة الكلام، لقوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى﴾ [الأعراف: 144] ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: 164].

ومنها: صفة القدرة، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: 20] ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: 4].

ومنها: صفتا السمع والبصر، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: 58] ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11].

ومنها: صفة الإرادة، لقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: 125].

وإرادة الله نوعان[1]: إرادة قدرية كونية، وإرادة دينية شرعية؛ فالإرادة الشرعية هي المتضمنة للمحبة والرضى، والكونية هي المشيئة الشاملة لجميع الموجودات.

مثال الإرادة الأولى كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [هود: 34]، وقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: 125]، وكما في قولنا: «ما شاء

(1) انظر شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز 1/127، وشرح الفقه الأكبر للقاري ص 61.

الله كان وما لم يشأ لم يكن.

ومثال الإرادة الشرعية كما في قوله تعالى: [البقرة: وقوله: [النساء: ، وهذه الإرادة هي المذكورة في مثل قول الناس لمن يفعل القبائح: هذا يفعل ما لا يريده الله، أي: لا يحبه ولا يرضاه ولا يأمر به.

وتجتمع الإرادتان في حق المطيع، فالذي أدى الصلاة مثلاً جمع بينهما؛ وذلك لأن الصلاة محبوبة لله، وقد أمر بها ورضيها وأحبها، فهي شرعية من هذا الوجه، وكونها وقعت منه دل على أن الله أرادها كونا فهي كونية من هذا الوجه؛ فمن هنا اجتمعت الإرادتان في حق المطيع.

وتنفرد الإرادة الكونية في مثل كفر الكافر، ومعصية العاصي، فوقوعها يدل على أن الله شاءها؛ لأنه لا يقع شيء إلا بمشيئته، وكونها غير محبوبة ولا مرضية لله تعالى دليل أنها كونية لا شرعية.

وتنفرد الإرادة الشرعية في مثل إيمان الكافر، وطاعة العاصي، فكونها محبوبة لله فهي شرعية، وكونها لم تقع -مع أمر الله بها ومحبته لها- هذا دليل على أنها شرعية فحسب؛ إذ هي مرادة محبوبة لم تقع، فاعرف هذا التفريق فإنه بسبب عدم معرفته ضل من ضل في القدر من القدرية والجبرية.

وقد أشار أبو حنيفة رحمه الله إلى التفريق بين الإرادتين -كما سيأتي-: «والطاعات كلها كانت واجبة بأمر الله تعالى وبمحبته وبرضاه وعلمه ومشيئته وقضائه وتقديره، والمعاصي كلها بعلمه وقضائه وتقديره ومشيئته، لا بمحبته ولا برضائه»(١).

(١) الفقه الأكبر ص ٣٠٣.

ومن الصفات الفعلية التي ذكرها الإمام أبو حنيفة رحمه الله ما يأتي:

صفة التخليق، لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٖ﴾ [الزمر: ٦٢].

والترزيق، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ۝٥٨﴾ [الذاريات: ٥٨].

والإنشاء، لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ﴾ [المؤمنون: ٧٨].

والإبداع، لقوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٠١].

والصنع، لقوله تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٨٨].

فهذه هي بعض الصفات الذاتية والفعلية التي جاءت في كلام أبي حنيفة رحمه الله.

ويمكن أن تكون بعض الصفات ذاتية وفعلية كصفة الكلام، فهي ذاتية باعتبار أن الله اتصف بها أزلاً، وفعلية باعتبار تعلقها بالمشيئة، فالله إذا شاء تكلم، فهي قديمة النوع والجنس، وحادثة الآحاد والأفراد[1].

وتقسيم الصفات إلى ذاتية وفعلية تقسيم استقرائي من النصوص، وهو مشهور عند المتقدمين ومنهم الإمام أبو حنيفة، وقد تقدم تقسيمه الصفات إلى ذاتية وفعلية وضرب الأمثلة لها[2].

---

(١) انظر مختصر الصواعق المرسلة ص ٤١٢، وفتح رب البرية ص ٦٥.

(٢) انظر: الأسماء والصفات ص ١١٠، والاعتقاد ص ٧٠-٧٢ كلاهما للبيهقي، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ص ٣٠٠، ومجموع الفتاوى ٥/٢٩٩، ٦/٢٦٨، والعلو للذهبي ص ١٧٤.

المناقشة:

س١/ تنقسم الصفات باعتبار تعلقها بالله تعالى إلى قسمين، اذكرهما؟

س٢/ عرف الصفات الذاتية، ومثل لها بثلاثة أمثلة.

س٣/ عرف الصفات الفعلية، ومثل لها بأربعة أمثلة.

س٤/ مثل للصفة التي تكون ذاتية باعتبار وفعلية باعتبار آخر.

س٥/ ما هي أنواع الإرادة، بين ذلك بالتفصيل.

س٦/ ما المراد بالصفة الأزلية؟

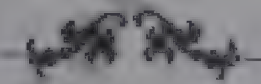
س٧/ ما الدليل على أن الله قبل كل شيء؟

س٨/ ما هو منهج أهل السنة في الألفاظ المجملة التي تحمل معنى حقًا وباطلاً؟

س٩/ اذكر ثلاثة من علماء السلف الذين ورد عنهم تقسيم الصفات إلى ذاتية وفعلية.

صفات الله أزلية، وحكم من أنكر ذلك

لم يزل ولا يزال بصفاته وأسمائه، لم يحدث له صفة ولا اسم، لم يزل عالماً بعلمه، والعلم صفة في الأزل، وقادراً بقدرته، والقدرة صفة في الأزل. ومتكلماً بكلامه، والكلام صفة في الأزل، وخالقاً بتخليقه، والتخليق صفة في الأزل. وفاعلاً بفعله، والفعل صفة في الأزل، والفاعل هو الله تعالى، والفعل صفة في الأزل، والمفعول مخلوق، وفعل الله تعالى غير مخلوق، وصفاته في الأزل غير محدَثة ولا مخلوقة، ومن قال: إنها مخلوقة أو محدَثة أو وقف أو شك فيهما فهو كافر بالله تعالى.



اللغة: (في الأزل) في القدم.

الشرح: والله تعالى لم يزل ولا يزال بأسمائه الحسنى وصفاته العلى، فهو موصوف بصفات الكمال ونعوت الجلال؛ فصفاته سبحانه ليست حادثة بعد أن لم تكن كما هي صفة المخلوق الناقص، بل هي صفات أزلية أبدية كما تليق بجلاله وعظمة سلطانه.

قال الطحاوي رحمه الله: «وما زال بصفاته قديماً قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته، وكما كان بصفاته أزلياً، كذلك لا يزال عليها أبدياً، ليس بعد خلق الخلق استفاد اسم الخالق، ولا بإحداثه البرية استفاد اسم الباري، له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق، وكما أنه محيي الموتى بعد ما أحيا استحق هذا الاسم قبل

إحيائهم، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم»[1].

وقال ابن أبي العز الحنفي: «الله تعالى لم يزل متصفا بصفات الكمال: صفات الذات وصفات الفعل، ولا يجوز أن يعتقد أن الله وصف بصفة بعد أن لم يكن متصفاً بها، لأن صفاته سبحانه صفات كمال وفقدها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفاً بضده ...»[2].

وقد اقتصر الإمام أبو حنيفة رحمه الله هنا في بيان هذه المسألة على بعض الصفات، والقول في بعض الصفات كالقول في سائر الصفات.

والصفات التي ذكرها، هي:

◆ **صفة العلم**: فالله تعالى عليم لا يغيب عنه شيء، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ۝٥﴾ [آل عمران: ٥] وقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَـٰلِمُ غَيْبِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ۝٣٨﴾ [فاطر: ٣٨]، وقال - جل جلاله -: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَـٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مُّبِينٍ ۝٥٩﴾ [الأنعام: ٥٩]، وغير ذلك من الآيات الكثيرة في إثبات هذه الصفة لله تعالى.

وصفة العلم صفة ذاتية لله تعالى، وهي أزلية قديمة، فليست محدثة بعد أن لم تكن، ونصّ على ذلك أبو حنيفة رحمه الله في أكثر من موضع فقال: «وكان الله عالما في الأزل بالأشياء قبل كونها»[3].

---

(١) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ١/ ١٤٠.
(٢) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١٤١.
(٣) الفقه الأكبر ص ٣٠٢-٣٠٣.

وقال: «ويعلم الله تعالى المعدوم في حال عدمه معدوما، ويعلم أنه كيف يكون إذا أوجده، ويعلم الله تعالى الموجود في حال وجوده موجودا، ويعلم كيف يكون فناؤه»[(١)].

وقال: «ويعلم تعالى من يكفر في حال كفره كافرا، فإذا آمن بعد ذلك فإذا علمه مؤمنا أحبه من غير أن يتغير علمه»[(٢)].

وقال الطحاوي رحمه الله: «ولم يخف عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم»[(٣)].

وقال أيضا: «وقد علم الله تعالى فيما لم يزل عدد من يدخل الجنة، وعدد من يدخل النار جملة واحدة، فلا يزاد في ذلك العدد ولا ينقص منه»[(٤)].

وقال: «وعلى العبد أن يعلم أن الله قد سبق علمه في كل كائن من خلقه . . . »[(٥)].

ومن قال: إن الله تعالى كان لا يعلم حتى أحدث لنفسه علماً فهو كافر بالله العظيم؛ لأنه جحد صفة ثابتة لله تعالى ورماه بالنقص والعيب، قال الإمام الشافعي رحمه الله: «ناظروا القدرية بالعلم، فإن أقروا به خُصِموا، وإن أنكروا كفروا . . . »[(٦)].

---

(١) المرجع السابق ص ٣٠٢-٣٠٣.
(٢) المرجع السابق ص ٣٠٣.
(٣) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٢١.
(٤) المرجع السابق ص ٣١.
(٥) المرجع السابق ص٣١.
(٦) نقلا عن شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ١/ ٣٥٩.

◆ صفة القدرة: فالله - عز وجل - قادر على كل شيء؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝٢٠﴾ [البقرة: ٢٠]، ولا شيء يعجزه لكمال قدرته، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ۝٤٤﴾ [فاطر: ٤٤]، وقدرته تعالى صفة ذاتية أزلية، وليست محدثة بعد أن لم تكن، ومن أنكرها أو زعم أن الله صار قادرا بعد أن لم يكن، فهذا كافر بالله تعالى؛ لأنه وصف الله بما هو عنه منزه، ونفى عنه ما هو ثابت له بالنصوص الصريحة الواضحة وبالبراهين الجلية، وهو إنكار لربوبية الله تعالى.

◆ صفة الكلام: وهي صفة ذاتية أزلية، فالله تعالى متصف بها أزلا وأبدا، قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ۝١٦٤﴾ [النساء: ١٦٤]، وقال سبحانه: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣] فالله تعالى يتكلم بما يشاء، متى يشاء، كيف يشاء، لم يزل ولا يزال متكلما، قال ابن أبي العز الحنفي: «والله تعالى لم يزل متكلما إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، وهو يتكلم به بصوت يسمع، وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديما، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنة»[1].

والوصف بالتكلم من أوصاف الكمال، وضده من أوصاف النقص، قال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨] فذمهم الله لأنهم اتخذوا معبودا لا يتسم بالكلام ولا يهديهم سبيلا، وقال عنهم: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ۝٨٩﴾ [طه: ٨٩] فعلم أن نفي رجوع القول ونفي التكلم نقص يستدل به على عدم ألوهية العجل[2].

---

(١) شرح الطحاوية ١/ ٢٠٧.

(٢) المرجع السابق ١/ ٢٠٨.

◆ صفة الفعل: فمن صفاته تعالى أنه فاعل بفعله، وإذا أراد أن يفعل شيئا فعله، وهي صفة أزلية له سبحانه، لم يزل ولا يزال فاعلا لما يشاء، كما قال تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [البروج: ١٦] فمن عطّل الله عن هذه الصفة فهو كافر بالله العظيم؛ لأنه نفى عن الله ما أثبته لنفسه، ووصفه بالعيب والعجز والنقص.

والصفات فرع عن الذات، فهي قديمة قدم الذات، وفعل الله ليس مخلوقا لأنه صفة من صفاته، ولكن المفعولات هي مخلوقة حادثة بعد أن لم تكن.

◆ صفة التخليق: فالله تعالى خالق كل شيء كما قال سبحانه: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وهو سبحانه خالق للعباد وأعمالهم كما قال سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: ٩٦]، فهو متصف بهذه الصفة في الأزل والأبد.

فهذه هي بعض صفات الله تعالى والقول في غيرها كالقول فيها؛ لأن القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر.

وأما من اعتقد أن صفات الله مخلوقة أو محدثة أو توقف فيها فقد كفر بالله العظيم؛ لأن القول بذلك يؤدي إلى القول بأن ذات الله مخلوقة؛ إذ لا يتصور ذات بدون صفات، والقول في الصفات كالقول في الذات.

وإلى ذلك أشار أبو حنيفة رحمه الله بقوله: «ومن قال إنها - أي الصفات - مخلوقة أو محدثة أو وقف أو شك فيها فهو كافر بالله تعالى».

المناقشة:

س١/ هل صفات الله أزلية؟ وضح ذلك مع الدليل؟

س٢/ ما حكم من قال: أن الله صفات الله مخلوقة؟ وعلل إجابتك؟

س٣/ اذكر دليلا واحدا لصفة الكلام، وصفة القدرة، وصفة التخليق، وصفة العلم؟

القول في القرآن الكريم، وإنه غير مخلوق، وخطورة القول بخلقه

والقرآن كلام الله - تعالى - في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلى الألسن مقروء، وعلى النبي - عليه الصلاة والسلام - منزّل. . . .

الشرح: والقرآن الكريم كلام الله تعالى، كما قال -عز وجل-: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾ [التوبة: ٦].

وقد أجمع أهل الحق على أن هذا القرآن كلام الله تعالى، ومن نفى عنه أنه كلام الله تعالى فقد كفر، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وهذا قول السلف قاطبة من الصحابة والتابعين له بإحسان، وسائر أئمة المسلمين: أن القرآن كلام الله ليس بمخلوق»(١).

وقال أيضا: «وهذا مذهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان من أهل البيت وغيرهم، وهذا مذهب الأئمة المتبوعين، مثل: مالك بن أنس، والثوري، والليث بن سعد، والأوزاعي، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد ابن حنبل، وإسحاق ... ومحمد بن خزيمة، ومحمد بن نصر المروزي، وأبي بكر بن المنذر، ومحمد بن جرير الطبري وأصحابهم»(٢).

---

(١) منهاج السنة ١/٢٤٦.

(٢) المرجع السابق ٢/١٠٦.

وقد عدّ الإمام أبو القاسم اللالكائي العلماء المجتهدين الذين يقتدى بهم في الدين على أن القرآن كلام الله غير مخلوق، فبلغوا (٥٥٠) نفساً[1].

وقال الطحاوي: «ولا نجادل في القرآن، ونشهد أنه كلام رب العالمين، نزل به الروح الأمين، فعلمه سيد المرسلين - محمداً ﷺ -، وهو كلام الله تعالى، لا يساويه شيء من كلام المخلوقين، ولا نقول بخلقه، ولا نخالف جماعة المسلمين»[2].

وقال ابن أبي العز الحنفي: «وبالجملة: فأهل السنة كلهم؛ من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم من السلف والخلف متفقون على أن كلام الله غير مخلوق»[3].

وقد بيّن العلماء أن القول بخلق القرآن الكريم من أشنع البدع وأسوئها، بل صرحوا بأنه كفر، قال الثوري: «من قال بخلق القرآن فهو كافر»[4].

وقال ابن المديني: «القرآن كلام الله، من قال: إنه مخلوق فهو كافر لا يصلى خلفه»[5].

وقال الطحاوي في عقيدته: «وإن القرآن كلام الله، منه بدا بلا كيفية

---

(١) انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/ ٣٤٤.
(٢) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ١/ ٢٧.
(٣) شرح الطحاوية ٢/ ٢١٦.
(٤) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد ص ١٤.
(٥) المرجع السابق ص ١٨، وانظر الآثار عن السلف في هذا المعنى في: السنة الخلال ٦/ ١٠، وعقيدة السلف أصحاب الحديث ص ٣١.

قولا، وأنزله على رسوله وحيا، وصدقه المؤمنون على ذلك حقا، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البرية، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر، وقد ذمه الله وعابه وأوعده بسقر، حيث قال تعالى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ۝﴾ [المدثر: ٢٦]، فلما أوعد الله بسقر لمن قال: ﴿إِنْ هَٰذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ۝﴾ [المدثر: ٢٥] علمنا وأيقنا أنه قول خالق البشر، ولا يشبه قول البشر»[١].

وقال الحاكم: سمعت أبا محمد عبد الله بن محمد العدل، يقول: سمعت أبا حامد ابن الشرقي يقول: سمعت محمد بن يحيى الذهلي يقول: «الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، وهو قول أئمتنا مالك بن أنس وعبد الرحمن بن عمر والأوزاعي وسفيان ابن عيينة وسفيان الثوري، والكلام كلام الله غير مخلوق من جميع جهاته وحيث تصرف... ومن زعم أن القرآن مخلوق فقد كفر وخرج من الإيمان وبانت منه امرأته، يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه، وجعل ماله فيئا بين المسلمين، ولم يدفن في مقابر المسلمين»[٢].

وقال الإمام أبونصر السجزي: «واتفق المنتمون إلى السنة بأجمعهم على أنه - أي القرآن - غير مخلوق، وأن القائل بخلقه كافر، فأكثرهم قال: إنه كافر كفرا ينقل عن الملة، ومنهم من قال: هو كافر بقول غير الحق في هذه المسألة، والصحيح الأول، لأن من قال: إنه مخلوق صار منكرا لصفة من صفات ذات الله - عز وجل -، ومنكر الصفة كمنكر الذات، فكفره جحود لا غير»[٣].

---

(١) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ١/ ٢٠٥.
(٢) نقله ابن القيم كما في مختصر الصواعق المرسلة للموصلي ص ٤٢٢.
(٣) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٠٦.

وقال البزدوي (فخر الإسلام): كما نقله عن الملا القاري: «قد صح عن أبي يوسف أنه قال: ناظرت أبا حنيفة في مسألة خلق القرآن، فاتفق رأيي ورأيه على أن من قال بخلق القرآن فهو كافر، وصح هذا القول أيضا عن محمد بن الحسن»[(١)].

وقال ابن أبي العز الحنفي: «لا شك في تكفير من أنكر أن القرآن كلام الله، بل قال: إنه كلام محمد أو غيره من الخلق ملكاً كان أو بشراً»[(٢)].

فإطلاق السلف لفظ التكفير على من قال بخلق القرآن يدل على خطورة هذه المقالة وبشاعتها، لأن القرآن من علم الله، ومن زعم أنّ علم الله مخلوق فقد كفر بالله العظيم، ولما قيل للإمام أحمد: «ما تقول في القرآن؟ قال: ما تقول في العلم؟ فسكت، فقال الإمام أحمد: القرآن من علم الله»[(٣)].

وذكر للإمام يحيى بن سعيد القطان أن قوما يقولون: القرآن مخلوق، فقال: «كيف يصنعون بـ(قل هو الله أحد)؟، كيف يصنعون بقوله: (إنني أنا الله لا إله إلا أنا) يكون مخلوقا»؟[(٤)].

ولا شك أن القول بخلق القرآن العظيم تعطيل لله - عز وجل - من صفة الكمال، لأن الاتصاف بالكلام كمال في المخلوق وضده نقص، ففي الخالق من باب أولى، وكيف لا؟ ولله المثل الأعلى في السماوات والأرض.

---

(١) شرح الفقه الأكبر للقاري ص ٧٢.
(٢) شرح الطحاوية ١/ ٢٣٠.
(٣) المجموع ٦/ ١٥٧.
(٤) رواه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة ١/ ١٥٩.

وأيضاً فإنه ثبت في السنة مشروعية الاستعاذة بكلمات الله، والقرآن من كلماته، فالقول بخلقه يؤدي إلى الاستعاذة بمخلوق وذلك شرك أكبر[١]، إلى غير ذلك من المفاسد الخطيرة التي جعلت السلف يكفّرون بهذه المقالة الشنيعة.

وإطلاق السلف لفظ التكفير على قائل خلق القرآن يدل أيضا على قوة اعتقادهم، وثبات رسوخهم في هذه العقيدة، ومما يدل على ذلك: بذلهم أنفسهم وأموالهم وجاههم في بيان العقيدة الصحيحة في كلام رب البرية، وأنه من صفاته العلية، فمنهم من قُتل، ومنهم من ضُرب بالسياط وكُبّل بالحديد، ومنهم من أُعفي عن منصبه ومُنع من تدريسه وإفتائه، ولم يزدهم ذلك إلا رسوخا وثباتا، وقصة الإمام أحمد بن حنبل في ذلك معروفة مشهورة.

وبناء على ما تقدم: فإن القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق، وهو مكتوب في المصاحف، ومحفوظ في القلوب، ومقروء على الألسن، ومنزل على النبي - عليه الصلاة والسلام - كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ (١٩٢) نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ (١٩٣) عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ (١٩٤) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ (١٩٥)﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥]، وكما قال سبحانه: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا (١)﴾ [الفرقان: ١].

قال الإمام أبو نصر السجزي الحنفي: «لا خلاف بين المسلمين أجمع في أن القرآن كلام الله - عز وجل -، وأنه الكتاب المنزل بلسان عربي مبين، الذي له أول وآخر، وهو ذو أجزاء وأبعاض، وأنه شيء يقرأ، ويتأتى أداؤه، وتلاوته»[٢].

---

(١) انظر شرح الطحاوية ٢/ ٢١٨.

(٢) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٠٥.

المناقشة:

س١/ اذكر عقيدة أهل السنة في القرآن الكريم.

س٢/ اذكر ثلاثة أدلة على أن القرآن الكريم غير مخلوق؟

س٣/ ما حكم من قال بأن القرآن مخلوق؟

س٤/ آذكر خطورة القول بخلق القرآن الكريم بإيجاز؟

مسألة اللفظ

ولفظنا بالقرآن مخلوق وكتابتنا له مخلوقة وقراءتنا له مخلوقة، والقرآن غير مخلوق.

الشرح: لفظ القارئ بالقرآن هو من فعله، وصوته وحركة لسانه مخلوق، وكتابة الكاتب للقرآن مخلوقة، والقرآن في كل ذلك غير مخلوق، بل هو كلام الله تعالى غير مخلوق، قال العلامة ابن القيم: «ولا شك أن التلاوة هي قراءتنا وتلفظنا بالقرآن، والمتلو هو القرآن العزيز المسموع بالآذان بالأداء من في رسول الله ﷺ، وهي حروف وكلمات وسور وآيات تلاه عليه جبريل عليه السلام، وتلاه الرسول ﷺ على الأمة كما تلاه عليه جبريل، وهذا قول السلف وأئمة السنة والحديث، فهم يميزون بين ما قام بالعبد وما قام بالرب، والقرآن عندهم جميعه كلام الله حروفه ومعانيه، وأصوات العباد وحركاتهم، وأداؤهم وتلفظهم، كل ذلك مخلوق بائن عن الله تعالى.

وقال الطحاوي: «وإن القرآن كلام الله، منه بدا بلا كيفية قولا، وأنزله على رسوله وحيا، وصدّقه المؤمنون على ذلك حقا، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البرية، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر، وقد ذمه الله وعابه وأوعده بسقر، حيث قال تعالى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾﴾ [المدثر: ٢٦]، فلما أوعد الله بسقر لمن قال: ﴿إِنْ هَٰذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾ [المدثر: ٢٥] علمنا وأيقنا أنه قول خالق

البشر، ولا يشبه قول البشر»[١].

وقولنا: (لفظنا بالقرآن مخلوق) ليس على طريقة أهل السنة، بل على طريقة أهل الكلام المذموم، وهو ليس من كلام أبي حنيفة رحمه الله؛ لأن مسألة اللفظ إنما حدثت بعد ما قال ابن كلّاب بالكلام النفسي وتستّر بها بعض الجهمية؛ لأنهم كانوا يريدون به الملفوظ وهو القرآن، فأنكر عليهم أئمة السنة أمثال الإمام أحمد وغيره سدًا للذريعة إلى القول بخلق القرآن، ولهذا بدّع الإمام أحمد من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، ونسب إلى التجهّم من قال: لفظي بالقرآن مخلوق.

فائدة: وأما ما حصل للإمام البخاري من قبل الإمام محمد بن يحيى الذّهلي وتبديعه للبخاري بسبب تفريقه في المسألة بين ما قام بالرب من الكلام، وبين ما قام بالعبد من الحركات والقراءة والتلفظ، فقد قال عنه ابن القيم رحمه الله ما مختصره: «خفي تفريق البخاري وتمييزه على جماعة من أهل السنة والحديث، ولم يفهم بعضهم مراده وتعلقوا بالمنقول عن الإمام أحمد أنه قال: من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال: غير مخلوق فهو مبتدع، وساعد على ذلك نوع حسد باطن للبخاري؛ لما كان الله نشر له من الصيت والمحبة في قلوب الخلق واجتماع الناس عليه حيث حلّ، حتى هضم كثير من رياسة العلم وامتعضوا لذلك، فوافق الهوى الباطن الشبهة الناشئة من القول المجمل، وتمسكوا بإطلاق الإمام أحمد وإنكاره على من قال: لفظي بالقرآن مخلوق وأنه جهمي، فحصلت من مجموع هذه الأمور فتنة وقعت بين أهل الحديث . . . والبخاري أعلم بهذه المسألة وأولى بالصواب فيها من جميع من خالفه، وكلامه أوضح

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ١/ ٢٠٥.

وأمتن من كلام أبي عبد الله -يقصد الذهلي-، فإن الإمام أحمد سد الذريعة حيث منع إطلاق لفظ المخلوق نفيا وإثباتا على اللفظ. فقالت طائفة: أراد سد باب الكلام في ذلك، وقالت طائفة: إنما منع ذلك؛ لأن اللفظ في اللغة: الرمي والإسقاط، يقال: لفظ الطعام من فيه، ولفظ الشيء من يده: إذا رمى به، فكره أحمد إطلاق ذلك على القرآن. وقالت طائفة: إنما مراد أحمد أن اللفظ غير الملفوظ فلذلك قال: إن من زعم أن لفظه بالقرآن مخلوق فهو جهمي، وأما منعه أن يقال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، فإنما منع ذلك لأنه عدول عن نفس قول السلف، فإنهم قالوا: القرآن غير مخلوق، والقرآن اسم يتناول اللفظ والمعنى، فإذا خص اللفظ بكونه غير مخلوق كان ذلك زيادة في الكلام أو نقصا من المعنى؛ فإن القرآن كله غير مخلوق، فلا وجه لتخصيص ذلك بألفاظ خاصة. وهذا كما قال قائل: السبع الطوال من القرآن غير مخلوقة، فإنه وإن كان صحيحا، لكن هذا التخصيص ممنوع منه، وكل هذا عدول عما أراده الإمام أحمد.

إلى أن قال: وهذا المنع في النفي والإثبات من كمال علمه باللغة والسنة وتحقيقه لهذا الباب؛ فإنه امتحن به ما لم يمتحن به غيره، وصار كلامه قدوة وإماما لحزب الرسول ﷺ إلى يوم القيامة.

والذي قصده الإمام أحمد أن اللفظ يراد به أمران: (أحدهما): الملفوظ نفسه، وهو غير مقدور للعبد ولا فعل له، (والثاني): التلفظ به والأداء له، وهو فعل العبد، فإطلاق الخلق على اللفظ قد يوهم المعنى الأول وهو خطأ، وإطلاق نفي الخلق عليه قد يوهم المعنى الثاني، وهو خطأ، فمنع الإطلاقين، وأبو عبد الله البخاري ميّز وفصّل وأشبع الكلام

في ذلك، وفرّق بين ما قام بالرب وبين ما قام بالعبد...»[1].

المناقشة:

س١/ هل أصواتنا وتلفظنا وتلاوتنا بالقرآن مخلوق؟ وضح ذلك بالدليل؟

س٢/ لماذا بدّع الإمام أحمد بن حنبل من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، ولِمَ نَسبَ إلى التجهم من قال: بأن لفظي بالقرآن مخلوق؟

س٣/ ما هو رأي الإمام البخاري في مسألة اللفظ بالقرآ؟ وهل صحيح أنه قال بخلق القرآن؟

س٤/ متى بدأ القول في مسألة اللفظ بالقرآن؟ وهل يصح نسبة الكلام فيها إلى أبي حنيفة رحمه الله ولماذا؟

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة ص ٤٢١-٤٢٤.

إثبات صفة الكلام لله تعالى، وبيان أنها قديمة النوع، حادثة الآحاد

وما ذكره الله تعالى في القرآن حكاية عن موسى وغيره من الأنبياء - عليهم السلام - وعن فرعون وإبليس، فإن ذلك كله كلام الله تعالى إخبارا عنهم، وكلام الله تعالى غير مخلوق، وكلام موسى وغيره من المخلوقين، والقرآن كلام الله تعالى فهو قديم لا ككلامهم، وسمع موسى ﷺ كلام الله تعالى، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ۝١٦٤﴾ [النساء: ١٦٤] وقد كان الله تعالى متكلما ولم يكن كلم موسى ﷺ، وقد كان الله تعالى خالقا في الأزل ولم يخلق الخلق، فلما كلم الله موسى كلمه بكلامه الذي هو له صفة في الأزل . . .

الشرح: وكل ما ذكره الله في القرآن حكاية عن موسى ﷺ أو غيره من الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين من كلام قالوه، أو ما حكاه الله تعالى عن فرعون وإبليس من جنس قول فرعون: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ ۝٢٤﴾ [النازعات: ٢٤] أو قول إبليس: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنۡ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيۡنِ﴾ [الأعراف: ٢٠]، وكذلك كلام الأمم التي كذبت رسلها وما ردوا على رسلهم، كل ذلك مما حكاه الله تعالى إخبارا عنهم، فهو كلامه تعالى وهو غير مخلوق؛ لأن الكلام صفة من صفاته وهي غير مخلوقة.

أما كلام موسى ﷺ وكلام فرعون وإبليس وغيرهم فهو مخلوق، لأن

أفعال العباد وأقوالهم وحركاتهم وسكناتهم كلها خلقٌ لله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: ٩٦].

وقد سمع موسى ﷺ كلام الله تعالى حين كلمه سماعا بأذنيه حقيقة كما قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَـٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣] ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ [النساء: ١٦٤] فأثبت تكليمه لموسى ثم أكده بالمصدر.

أما قول بعض أهل الكلام أن القرآن هو عبارة أو حكاية عن كلام الله الأزلي، فهو قول باطل مردود لما تقدم من الأدلة الصريحة.

وقال ابن أبي العز الحنفي: «ولو كان ما في المصحف عبارة عن كلام الله، وليس هو كلام الله لما حرم على الجنب والمحدث مسه[1] . . . بل كلام الله محفوظ في الصدور، مقروء بالألسن، مكتوب في المصاحف كما قال أبو حنيفة رحمه الله في الفقه الأكبر، وهو في هذه المواضع كلها حقيقة»[2].

والله تعالى متصف بالكلام في الأزل، ويتكلم متى شاء إذا شاء كيف شاء، كما كلّم آدم، وموسى، ونبينا محمدا ﷺ وغيرهم، فكلامه سبحانه قديم النوع حادث الآحاد، بمعنى أنه اتصف به في الأزل، وأن أفراده تتجدد إذا شاء سبحانه.

وكلامه سبحانه بحرف وصوت مسموع، وعلى ذلك انعقد الإجماع بين العقلاء، قال الإمام أبو نصر السجزي في كتابه (الرد على من أنكر الحرف

(١) يحرم مس المصحف للمحدث على الراجح من أقوال أهل العلم.
(٢) شرح الطحاوية ١/ ٢٢٠.

والصوت): «فالإجماع منعقد بين العقلاء على كون الكلام حرفا وصوتا»(١).

وقد عقد رحمه الله فصلاً في الرد على من زعم أن كلام الله ليس بحرف وصوت، ومما قاله في ذلك: «فالله سبحانه قد بيّن في كتابه ما كلامه؟ وبيّن ذلك رسوله ﷺ واعترف به الصدر الأول والسلف الصالح - رحمهم الله -، وآمنوا به، فقال الله ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾﴾ [التوبة: ٦] وقال: ﴿فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾ [المزمل: ٢٠] وما سمع مستجير قط إلا كلاما ذا حروف وأصوات، ولا قرأ قارئ البتة إلا ذلك، فلما سمى سبحانه هذا القرآن العربي كلامه،عُلِم أن كلامه حروف، كيف وقد أكد ذلك بذكر الحروف المقطعة في أوائل السور منه مثل: (الم)، و(الر)، و(كهيعص)، و(طه)، و(حم)، و(يس)، و(ص)، و(ق)، و(نون)، فمن زعم أنها ليست من القرآن فهو كافر، ومن زعم أنها من القرآن، والقرآن ليس بكلام الله فهو كافر، ومن زعم أنها عبارة عن الكلام الذي لا حروف فيه قيل له: هذا جهل وغباء؛ لأن الكلام الذي تزعمه ليس يعرفه سواك، ولا يدري ما هو غيرك، وأنت أيضاً لا تدريه وإنما تتخبط فيه، ثم لو كان قولك صحيحا لوجب أن تكون عنه مفهومة المعنى بالاتفاق، لأن موضوع العبارة التفسير، ليفهم ما أشكل من ظاهر الكلام، فإذا كان الكلام شيئا واحدا لا يدرى ما تفسيره، وكانت العبارة عنه حروفا كثير الاختلاف في معانيها ولم يتفق على معنى منها، لم تُفد العبارة شيئا.

---

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ٨١.

والنبي ﷺ يقول: «من قرأ سورة الإخلاص . . . ، ومن قرأ آية الكرسي . . . ، ومن قرأ حرفاً من القرآن . . . » فبيّن أن القرآن سور وآي وحروف . . . »[1].

والله متصف بالكلام والخلق وغيره من الصفات في الأزل قبل أن يوجد مخلوق، كما قال الطحاوي: «ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته، وكما كان بصفاته أزلياً، كذلك لا يزال عليها أبدياً، ليس منذ خلق الخلق استفاد اسم الخالق ولا بإحداثه البرية استفاد اسم الباري»[2].

وقال ابن أبي العز الحنفي: «الله تعالى لم يزل متصفاً بصفات الكمال: صفات الذات وصفات الفعل، ولا يجوز أن يعتقد أن الله وصف بصفة بعد أن لم يكن متصفاً بها، لأن صفاته سبحانه صفات كمال وفقدها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفاً بضده . . . »[3].

إذاً تلخص مما تقدم: أن القرآن الكريم كلام الله تعالى فهي صفة من صفاته وهي قديمة النوع حادثة الآحاد والأفراد، بحيث إنها تتعلق بمشيئته وإرادته، فهو يتكلم متى شاء إذا شاء كيف شاء، وكلامه يُسمع وهو مكون من حرف وصوت.

---

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٥٤-١٥٥.
(٢) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ١/ ١٤٠.
(٣) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١٤١.

المناقشة:

س١/ ما حكاه الله تعالى عن الكفار في كتابه، هل هو كلامه أم لا؟

س٢/ ما معنى قول أهل العلم: إن كلام الله قديم النوع حادث الآحاد؟

س٣/ بم ترد على من قال: إن القرآن عبارة أو حكاية عن كلام الله؟

س٤/ كيف ترد على من قال: إن القرآن ليس بحرف ولا صوت؟

إثبات الصفات بلا تمثيل

وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا، ويتكلم لا ككلامنا، ويسمع لا كسمعنا. ...

الشرح: فالله تعالى جميع صفاته أزلية، وهي لا تشبه صفات المخلوقين، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝﴾ [الشورى: ١١] فمن زعم أن صفاته تعالى كصفات المخلوقين، وزعم أنه يشبه أحدا من خلقه، أو يشبهه أحد من خلقه فهو كافر بالله العظيم، قال نعيم بن حماد وهو من شيوخ أبي حنيفة: «من شبّه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر»، وقال إسحاق بن راهويه: من وصف الله فشبّه صفاته بصفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم ... »[١].

وصفاته تعالى تدل على معان حقيقية، ولكن على الكيفية اللائقة بالله تعالى؛ ولا يعلم كنه تلك الكيفية إلا الله تعالى؛ لأنها مما استأثر الله تعالى بعلمه، لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ۝﴾ [طه: ١١٠].

فمن صفاته (العلم): فهو يعلم كل صغير وكبير وكل جزئية وكلية، لأنه بكل شيء عليم، وعلمه لا يشبه علم المخلوقين؛ لأنه يعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون.

---

(١) شرح الفقه الأكبر ص ٤٨ وما بعدها.

ومن صفاته (القدرة) فإنه قادر، وقدرته مطلقة لا يعجزها شيء، كما قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَكَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا (٤٤)﴾ [فاطر: ٤٤] فقدرته ليست كقدرة المخلوقين؛ لأن قدرتهم قدرة ناقصة، أما قدرة الله فهي القدرة المطلقة الكاملة من جميع الوجوه.

ومن صفاته أيضا رؤيته لكل شيء، فلا تخفى عليه من أمور خلقه خافية، فهو يرى دبيب النملة السوداء في الليلة الظلماء على الصخرة السوداء، ويرى مدّ البعوض جناحه، ويعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، قال تعالى مخاطبا موسى وهارون ﷺ: ﴿قَالَ لَا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ (٤٦)﴾ [طه: ٤٦] وقال: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ (١٩)﴾ [غافر: ١٩] وهي لا تشبه رؤية المخلوقين، وكيفيتها لا يعلمها إلا الله - جل وعلا -.

ومن صفاته - أيضا -: صفة الكلام: فهو متصف بها أزلا، وهو يتكلم متى شاء كيف شاء، ولا يشبه كلامه كلام المخلوقين، وكذلك كيفية صفة كلامه لا يعلمها أحد من خلقه.

ومن صفاته صفة السمع، فهو سبحانه يسمع ويدرك كل المسموعات، قال تعالى مخاطبا موسى وهارون: ﴿لَا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ (٤٦)﴾ [طه: ٤٦] وقال: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ (١)﴾ [المجادلة: ١].

وهكذا جميع صفاته تعالى، فهي لا تشبه صفات المخلوقين كما أن ذاته لا تشبه ذوات المخلوقين، وكيفية صفاته تعالى لا يعلمها إلا هو سبحانه.

المناقشة:

س١/ هل صفات الله أزلية؟ وضح ذلك مع الدليل؟

س٢/ اذكر دليلا واحدا على أن صفات الله لا تشبه صفات المخلوقين؟

س٣/ ما حكم من شبه الله بخلقه؟

س٤/ هل يعلم أحد كيفية صفات الله تعالى، وما الدليل؟

هل الكلام بصوت وحرف؟ وبيان أن كلام الله غير مخلوق

ونحن نتكلم بالآلات والحروف، والله تعالى يتكلم بلا آلة ولا حروف، والحروف مخلوقة. وكلام الله تعالى غير مخلوق، وهو شيء لا كالأشياء، ومعنى الشيء الثابت بلا جسم ولا جوهر ولا عرض، ولا حدّ له، ولا ضدّ له، ولا ندّ له، ولا مثل له.

اللغة: (الآلات) الأدوات، و(جوهر) جوهر الشيء ذاته وحقيقته، وهو عند الفلاسفة: ما قام بنفسه، (عرض) هو ما قام بغيره، وهو مقابل الجوهر.

(ضد) ضد الشيء ما يقابله ويناقضه، (ند) الند: هو المكافئ والنظير

الشرح: والله تعالى يتكلم لا ككلام البشر بل كلامه على الكيفية اللائقة به سبحانه.

أما قوله: [والله يتكلم بلا آلة ولا حروف، والحروف مخلوقة] فهو من بدع المتكلمين الذين يقولون بخلق القرآن، وليس هذا من كلام أبي حنيفة قطعاً؛ لأن بدعة القول بخلق حروف القرآن مبنية على بدعة القول بالكلام النفسي، والقول ببدعة الكلام النفسي لم يكن في زمن أبي حنيفة المتوفى سنة (١٥٠هـ)، بل كان في عهد ابن كلّاب سنة (٢٤١هـ).

ومن عقيدة أهل السنة والجماعة أن الله يتكلم بحرف وصوت يسمع، فكما أن كلامه لا يشبه كلام المخلوقين، فكذلك صوته ليس كالصوت

خلقه، ولا يكون الكلام إلا بحرف وصوت، قال الإمام أبو نصر السجزي في كتابه(الرد على من أنكر الحرف والصوت): «فالإجماع منعقد بين العقلاء على كون الكلام حرفا وصوتا»[١].

وقد عقد ﷺ فصلاً في الرد على من زعم أن كلام الله ليس بحرف وصوت، ومما قاله في ذلك: «فالله سبحانه قد بيّن في كتابه ما كلامه؟ وبيّن ذلك رسوله ﷺ واعترف به الصدر الأول والسلف الصالح - رحمهم الله -، وآمنوا به ...»[٢].

وأما قوله: [بلا جسم ولا جوهر ولا عرض] فهذه من ألفاظ المتكلمين، وليست من كلام أبي حنيفة، وهي ألفاظ مجملة لم يرد نفيها ولا إثباتها، فالصواب السكوت عنها، وإذا استخدمها المخالف فلا بد من استفساره عن مقصوده بتلك الألفاظ، فإن قصد به معنى حقا قبل المعنى وردّ اللفظ، وإن قصد به معنى باطلا - وهو الغالب في استخدام هذه الألفاظ المجملة - ردّ اللفظ والمعنى جميعا، قال العلامة ابن أبي العز الحنفي في هذا المعنى: «وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها فلا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها: فإن كان معنى صحيحا قبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص دون الألفاظ المجملة إلا عند الحاجة مع قرائن تبين المراد والحاجة، مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها ونحو ذلك»[٣].

---

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ٨١.

(٢) المرجع السابق ص ١٥٤.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٢٨٣.

المناقشة:

س١/ هل كلام الله تعالى بصوت وحرف أم لا؟ وضح ذلك مع الدليل؟

س٢/ كيف ترد على من نسب إلى أبي حنيفة القول بأن كلام الله ليس بحرف ولا صوت؟

٣/ متى حدثت بدعة الكلام النفسي؟

٤/ ما هو منهج أهل السنة في الألفاظ المجملة في باب الصفات؟

القول في الصفات، والنهي عن تحريفها وتعطيلها

وله يدٌ، ووجهٌ، ونفسٌ، كما ذكر الله تعالى في القرآن، فما ذكره الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه، واليد، والنفس، فهو له صفاتٌ بلا كيف، ولا يقال: إن يدَه قدرته أو نعمته؛ لأن فيه إبطال الصفة، وهو قول أهل القدر والاعتزال، ولكن يده صفته بلا كيف، وغضبه ورضاه صفتان من صفات الله تعالى بلا كيف.

الشرح: والله تعالى قد أثبت لنفسه في القرآن صفة اليد، كما قال تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] وقال - عز وجل- ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل ...»[1].

وأثبت الله لنفسه صفة الوجه فقال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، وأثبت له سبحانه صفة النفس فقال: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨] فكل هذه الصفات قد ثبتت لله تعالى بلا كيف، فإن الله -عز وجل- قد أثبت لنفسه الصفة ولم يذكر لنا الكيفية، فوجب علينا أن نثبتها له سبحانه وتعالى كما تليق بجلاله وكماله.

وقد ضلت طوائف من الخلق فتأولوا صفات الله تعالى بما يخرجها عن

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٦٩٢١).

حقيقتها فقالوا: إن اليد هي القدرة، أو هي النعمة والإحسان، وقد أنكر أبو حنيفة رحمه الله ذلك، وبيّن أن في هذا إبطالاً للصفة، وأن هذا القول هو القدرية المعتزلة، كما بيّن أن صفة اليد صفة حقيقية لله تعالى بلا كيف معلوم.

وبيّن أن الغضب والرضا صفتان من صفاته تعالى بلا كيف، قال تعالى مثبتاً صفة الغضب: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ۝﴾ [الفتح: ٦] وقال مثبتاً صفة الرضا: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [المجادلة: ٢٢].

إذاً فقول أبي حنيفة رحمه الله هنا في باب الصفات يشتمل على ثلاثة أمور مهمة، وهي:

- كل ما ورد في الكتاب والسنة من صفات الله وأسمائه فإنه يجب إثباته بلا تشبيه ولا تعطيل.
- لا يجوز تأويل صفة بصفة أخرى.
- من أول صفة بصفة أخرى فقد حرّف وعطل.

المناقشة:

س١/ ما هو منهج أهل السنة في صفات الرب عز وجل؟

س٢/ ما هي أشهر الفرق المنحرفة في باب الأسماء والصفات؟

س٣/ هل يجوز تأويل اليد بالقدرة أو النعمة، وتأويل الغضب بالعقاب، والرضى بالثواب؟

س٤/ اذكر دليلاً واحداً لكل من صفة اليد، والوجه، والنفس، والغضب، والرضا.

القول في القدر

خلق الله الأشياء لا من شيء، وكان الله تعالى عالما في الأزل بالأشياء قبل كونها، وهو الذي قدرّ الأشياء وقضاها، ولا يكون في الدنيا ولا في الآخرة شيء إلا بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره، وكتبه في اللوح المحفوظ، ولكن كتبه بالوصف لا بالحكم. والقضاء والقدر والمشيئة صفاته في الأزل بلا كيف، يعلم الله المعدوم في حال عدمه معدوما، ويعلم أنه كيف يكون إذا أوجده، ويعلم الله الموجود في حال وجوده موجودا، ويعلم أنه كيف فناؤه، ويعلم الله القائم في حال قيامه قائما، وإذا قعد فقد علمه قاعدا في حال قعوده من غير أن يتغير علمه أو يحدث له علم، ولكن التغيير والاختلاف يحدث عند المخلوقين.

اللغة: (كَتْبه) كتابته.

(المعدوم) الشيء غير الكائن.

(القدر) هو القضاء والحكم ومبلغ الشيء، والتقدير: التروية والتفكر في تسوية الأمر[١].

(القضاء) هو الفصل والحكم والقطع والإمضاء والإنفاذ[٢].

الشرح: لقد خلق الله الأشياء من عدم، لا من شيء، والله تعالى يخلق

---

(١) القاموس المحيط ص ٥٩١.

(٢) انظر النهاية في غريب الحديث (٤/٧٨) مادة: قضا.

ما يشاء من لا شيء ولا يفتقر إلى شيء.

وعلمه تعالى بالأشياء علم أزلي قديم، قبل أن تكون هذه الأشياء.

وقد قدّر سبحانه الأشياء وقضاها، وذلك بأنه تعالى علمها، ثم كتبها، ثم أرادها، فأوجدها وخلقها، وهذه الأمور الأربعة تسمى مراتب القدر، وقد تقدم بيانها، وهي باختصار:

المرتبة الأولى: الإيمان بعلم الله المحيط بكل شيء، والسابق لكل شيء.

المرتبة الثانية: وهي الإيمان بأن الله كتب كل ما هو كائن في اللوح المحفوظ.

المرتبة الثالثة: وهي الإيمان بمشيئة الله النافذة وقدرته الشاملة.

المرتبة الرابعة: وهي الإيمان بأن الله خالق كل شيء، فهو خالق للعباد وأعمالهم وكل ما هو في الكون فهو خالقه سبحانه لا شريك له في ذلك.

فكل شيء كائن أو معدوم إنما هو بقضاء الله وقدره، ولا يكون شيء في الدنيا أو في الآخرة إلا بمشيئته تعالى وعلمه، وبقضائه وقدره، فهو تعالى قدّر هذه الأشياء وقضاها، وشاء أن تحصل على الكيفية التي علمها، وكتبها في اللوح المحفوظ.

وهو سبحانه لم يكتب الأشياء بالحكم، أي لم يكتب مثلاً: (ليكن زيد مؤمنا) فإن هذا قد يتوهم منه الجبر، إذ إن كل ما حكم الله به فهو كائن لا ريب.

وقوله [كتبه بالوصف لا بالحكم] يحتمل - والله أعلم - أن تكون هذه العبارة متحولة، وليست من كلام أبي حنيفة رحمه الله؛ لأن فيها نفياً لمرتبة من

مراتب الإيمان بالقدر، وهي مرتبة الخلق، وقد جاء عن أبي حنيفة رحمه الله - كما سيأتي بيانه - في إثبات هذه المرتبة قوله: «خلق الله الأشياء لا من شيء»[١].

وقال: «وكان الله تعالى خالقاً قبل أن يخلق»[٢].

وقال الطحاوي رحمه الله عن هذه المرتبة في عقيدته التي كتبها على مذهب أبي حنيفة: «ولم يخفَ عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم»[٣].

والقضاء والقدر[٤] والمشيئة كلها صفات أزلية بلا كيف، وقد علم الله تعالى الأشياء المعدومة - أي غير الكائنة - وهي غير كائنة وغير

---

(١) الفقه الأكبر ص ٣٠٢.

(٢) المرجع السابق ص ٣٠٤.

(٣) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٢٠-٢١.

(٤) تقدم التعريف بالقضاء والقدر، وللعلماء في التفرقة بينهما قولان:
الأول: القضاء هو العلم السابق الذي حكم الله به في الأزل، والقدر وقوع الخلق على وزن الأمر المقضي السابق، قال ابن حجر في الفتح (١١/ ٤٧٧): «قال العلماء: القضاء هو الحكم الكلي الإجمالي في الأزل، والقدر جزئيات ذلك الحكم وتفاصيله»، وقال في موضع آخر(١١/ ١٤٩): «القضاء: الحكم بالكليات على سبيل الإجمال في الأزل، والقدر: الحكم بوقوع الجزئيات التي لتلك الكليات على سبيل التفصيل».
الثاني: عكس القول السابق، فالقدر هو الحكم السابق، والقضاء هو الخلق، قال تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢] أي خلقهن. (انظر فتح الباري ١١/ ١٤٩، ومعالم السنن للخطابي ٧/ ٧٠).
وهذا القول تؤيده الأدلة الصريحة، وبناء عليه فالقضاء والقدر أمران متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر، لأن أحدهما بمنزلة الأساس وهو القدر، والآخر بمنزلة البناء وهو القضاء، فمن رام الفصل بينهما فقد رام هدم البناء ونقضه.

موجودة، وعلم أن لو أوجدها على أيّ كيفية ستكون، وعلم سبحانه الموجودات في حال كونها موجودة كيف هي؟ ويعلم تعالى كيف يفنى كل شيء عند ما يقدّر فناءه، وهو تعالى يعلم القائم حال كونه قائما كيف هو؟ ولو أن هذا القائم قعد لعلمه الله تعالى كيف يكون قاعدا حال كونه قاعدا ومن قبل أن يقعد، كل ذلك من غير أن يتغير علمه سبحانه لأنه علم أزلي، ومن غير أن يحدث له علم بعد أن لم يكن، فعلمه تعالى قبل كل شيء غير مخلوق، وإنما يكون التغيير والاختلاف في المخلوقين لا في الخالق ولا في صفاته.

قال الطحاوي رحمه الله: «ولم يخف عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم»(١).

وقال أيضاً: «وقد علم الله تعالى فيما لم يزل عدد من يدخل الجنة، وعدد من يدخل النار جملة واحدة، فلا يزاد في ذلك العدد ولا ينقص منه»(٢).

وقال: «وعلى العبد أن يعلم أن الله قد سبق علمه في كل كائن من خلقه، فقدّر ذلك تقديرا محكما مبرما، ليس فيه ناقض ولا معقب، ولا مزيل ولا مغيّر ولا ناقص ولا زائد من خلقه في سماواته وأرضه»(٣).

وقال ابن أبي العز الحنفي: «فيعلم أن الله قد علم أن الأشياء تصير موجودة لأوقاتها على ما اقتضته حكمته البالغة فكانت كما علم، فإن حصول المخلوقات على ما فيها من غرائب الحكم لا يتصور إلا من عالم

---

(١) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٢١.
(٢) المرجع السابق ص ٣١.
(٣) المرجع السابق ص ٣٥.

قد سبق علمه على إيجادها، قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ⑭﴾ [الملك: ١٤][(١)].

وفي هذا رَدٌّ على غلاة المعتزلة الذين أنكروا علم الله السابق، كما قال ابن أبي العز الحنفي: «وأنكر غلاة المعتزلة أن الله كان عالما في الأزل، وقالوا: إن الله تعالى لا يعلم أفعال العباد حتى يفعلوا - تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا -، قال الإمام الشافعي: «ناظروا القدرية بالعلم، فإن أقروا به خُصِموا، وإن أنكروا كفروا»، فإن الله تعالى يعلم أن هذا مستطيع يفعل ما استطاعه فيثيبه، وهذا مستطيع لا يفعل ما استطاعه فيعذبه، فإنما يعذبه لأنه لا يفعل مع القدرة، وقد علم الله ذلك منه، ومن لا يستطيع لا يأمره ولا يعذبه على ما لم يستطعه»[(٢)].

ويحتمل - والله أعلم - أن يكون قدر كبير من العبارات في كلام أبي حنيفة من وضع المتكلمين وذلك تنزيها لأبي حنيفة عن أن يستعمل مثل هذه المصطلحات التي لم تكن على عهد السلف.

المناقشة:

س١/ مم خلق الله الأشياء؟ وضح ذلك مع الدليل؟

س٢/ هل يكون شيء بغير إذن الله تعالى؟ وضح ذلك مع الدليل؟

س٣/ هل يتغير علم الله تعالى؟ وضح ذلك مع الدليل؟

---

(١) شرح الطحاوية ١/ ٣٥٩.

(٢) المرجع السابق.

س٤/ هل الله تعالى يعلم الأشياء قبل وقوعها؟ وضح ذلك مع الدليل؟

س٥/ ما حكم من أنكر علم الله السابق؟ وضح ذلك مع الدليل؟

س٦/ ما الفرق بين القضاء والقدر؟

س ٧/ ما هي مراتب القدر؟



ما فُطر عليه الناس

خلق الله الخلق سليماً من الكفر والإيمان، ثم خاطبهم وأمرهم ونهاهم، فكفر من كفر بفعله وإنكاره وجحوده الحق بخذلان الله تعالى إياه، وآمن من آمن بفعله وإقراره وتصديقه بتوفيق الله تعالى إياه ونصرته له، أخرج ذرية آدم من صلبه فجعلهم عقلاء فخاطبهم، وأمرهم بالإيمان، ونهاهم عن الكفر، فأقروا له بالربوبية، فكان ذلك منهم إيمانا، فهم يولدون على تلك الفطرة، ومن كفر بعد ذلك فقد بدّل وغيّر، ومن آمن وصدّق فقد ثبت عليه وداوم.

اللغة: (سليماً) خاليا، (الخذلان) نزع التوفيق والحرمان منه.

الشرح: قول أبي حنيفة ﷺ بأن الله خلق الخلق سليما من الكفر والإيمان، فيه نظر، لأن الله تعالى خلق الناس على الفطرة وعلى الإقرار بالميثاق الأول، وفطرهم على الإقرار بتوحيده والشعور بأنه تعالى المتفرد بالخلق والملك والتدبير، ومن الأدلة الدالة على ذلك قول الله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ [الروم: ٣٠].

وجمهور العلماء على أن الفطرة هي الإسلام[1].

---

(١) انظر فتح الباري ٣/ ٢٤٨، وتفسير ابن كثير، وتفسير النسفي، وتفسير القرطبي، والسمرقندي، عند موضع تفسير الآية.

وقول الله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [البقرة: ٢١٣] قال ابن عباس رضي الله عنهما فيما روى عنه ابن جرير بسنده: «كان بين آدم ونوح عشرة قرون، كلهم على شريعة من الحق فاختلفوا فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين»[١].

ومن الأدلة أيضا قوله ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كمثل البهيمة تنتج البهيمة هل ترى فيها جدعاء»[٢].

وحديث عياض بن حمار المجاشعي رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال ذات يوم في خطبته: «ألا إن ربي أمرني أن أعلمكم ما جهلتم مما علمني يومي هذا: كل مال نحلته عبدا حلال، وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم، وحرمتُ عليهم ما أحللتُ لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانا ...»[٣].

ودل على ذلك أيضا آية الميثاق: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾ [الأعراف: ١٧٢] فقد أخرج الله ذرية آدم من صلبه عقلاء حين خلقه، وخاطبهم وأمرهم بالإيمان به وتوحيده، ونهاهم أن يشركوا به، فأقروا له بالربوبية، فكان هذا الإقرار منهم -وهو الميثاق الأول- إيمانا، فولدوا على هذه الفطرة، وإلى ذلك أشار

---

(١) تفسير ابن جرير ٢/ ٣٣٤.
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٣٨٥).
(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٧١٤٦).

الطحاوي بقوله: «والميثاق الذي أخذه الله تعالى من آدم وذريته حق»[١].

وقال ابن أبي العز الحنفي بعد ذكره للآية السابقة وقول الطحاوي: «أخبر سبحانه أنه استخرج ذرية بني آدم من أصلابهم شاهدين على أنفسهم أن الله ربهم ومليكهم وأنه لا إله إلا هو، وقد وردت أحاديث في أخذ الذرية من صلب آدم عليه السلام وتمييزهم إلى أصحاب اليمين وإلى أصحاب الشمال، وفي بعضها الإشهاد عليهم بأن الله ربهم»[٢].

ومن الأحاديث التي أوردها ابن أبي العز في هذه المسألة ما رواه الإمام أحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «إن الله أخذ الميثاق من ظهر آدم عليه السلام بنعمان يوم عرفة، فأخرج من صلبه كل ذرية ذرأها، فنثرها بين يديه، ثم كلمهم قُبُلاً، قال: ألست بربكم؟ قالوا: بلى شهدنا ... إلى قوله: المبطلون»[٣].

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «يقول الله لأهون أهل النار عذابا يوم القيامة: أرأيت لو كان لك ما على الأرض من شيء، أكنت مفتديا به؟ قال: فيقول: نعم، قال فيقول: قد أردتُ منك أهون من ذلك، قد أخذتُ عليك في ظهر آدم أن لا تشرك بي شيئا فأبيت إلا أن تشرك بي شيئا»[٤].

فهذه الأدلة تدل بوضوح أن الله خلق الخلق على التوحيد وفطرهم عليه.

---

(١) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ١/ ٣٢٣.
(٢) شرح الطحاوية ١/ ٣٢٣.
(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده رقم (٢٤٥٥) وصححه الشيخ أحمد شاكر.
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٥٥٧).

وبعد أن فطرهم على التوحيد والإيمان به خاطبهم على ألسنة رسله، وأمرهم بالإيمان والطاعات ونهاهم عن الكفر والمنكرات، فكفر منهم من كفر بفعله واختياره، كما قال تعالى: ﴿فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧] وبإنكارهم وجحودهم الحق وكفرهم بدعوة الرسل، وكان ذلك من خذلان الله لهم، حيث حرمهم من التوفيق فاحتوشتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم، كما قال تعالى في الحديث القدسي: «إني خلقت عبادي حنفاء كلهم، ولكن أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم»، ومنهم من كان والده سببا في انحرافه عن الفطرة التي خلق عليها، كما في الحديث: «فأبواه يهوّدانه أو ينصّرانه أو يمجّسانه ... ».

ومنهم من آمن باختياره بفعله وإقراره وتصديقه، وكان ذلك منه بتوفيق الله تعالى له حيث لم يخذله ولم يدعه للشياطين، ونصره على نفسه وهواه وشيطانه، وإلى ذلك أشار الطحاوي رحمه الله بقوله: «وأمرهم بطاعته ونهاهم عن معصيته، يهدي من يشاء ويعصم ويعافي فضلا، ويضل من يشاء ويخذل ويبتلي عدلا»[1]، وهم في ذلك لا يخرجون عن مشيئة الله تعالى وقدره، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢٩﴾ [التكوير: ٢٩].

---

(١) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ١/ ٢٧٤.

المناقشة:

س١/ هل خلق الله الإنسان على التوحيد، وضح ذلك مع الدليل؟
س٢/ ما معنى الفطرة التي خلق الله الإنسان عليها؟
س٣/ اذكر بعض الأدلة على أن الإنسان خلق على التوحيد؟
س٤/ ما السبب في انحراف بعض بني آدم عن الفطرة؟
س٥/ ما الدليل على أنّ ما يحصل في الكون من الكفر والإيمان والخير والشر داخل تحت مشيئة الله وقدره؟

الرد على الجبرية وغلاة القدرية المنكرين للعلم السابق

ولم يجبر أحدا من خلقه على الكفر ولا على الإيمان، ولا خلقه مؤمنا ولا كافرا، ولكن خلقهم أشخاصا، والإيمان والكفر فعل العباد، ويعلم الله تعالى من يكفر في حال كفره كافرا، فإذا آمن بعد ذلك علمه مؤمنا في حال إيمانه وأحبه من غير أن يتغير علمه وصفته. . . . . .

اللغة: (يجبر) يُكره.

الشرح: لم يُكره الله تعالى أحدا من الخلق على الكفر والمعصية ولا على الإيمان والطاعة، وإنما خلقهم على الفطرة التي تحب الخير وتبغض الشر، كما قال تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠] وكما في الحديث: «إني خلقت عبادي حنفاء كلهم»[(١)].

ولا تعارض بين كون الإيمان والكفر فعلا للعباد وكسبا لهم، وبين كون ذلك كله مخلوقا لله تعالى مقدورا له، لأن الله قدر ذلك بعد أن علم أنها ستقع من العباد، وقد بين لهم طريق الخير وميزه من طريق الشر، وأعطاهم القدرة والإرادة والاختيار على ما يريده لنفسه إما شاكرا وإما كفورا، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣﴾ [الإنسان: ٣]، وكما قال سبحانه: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩] ولكن كل ذلك داخل تحت مشيئة الله وقدره، كما قال تعالى: ﴿وما

---

(١) تقدم تخريجه قريبا.

تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾ [التكوير: ٢٩]

ويزداد هذا الأمر وضوحاً بمعرفة التفريق بين إرادة الله الكونية (المشيئة)، وإرادته الشرعية، وذلك لأن الله تعالى أراد وقوع الكائنات كونا وقدرا - بما في ذلك الشرور والفساد والكفر والمعاصي - ولكنه لم يرد وقوع الكفر والمعاصي والشر والفساد شرعاً ودينا؛ لأن الإرادة الشرعية تستلزم محبة المراد، والله تعالى لا يرضى الكفر والشر والفساد، بخلاف الإرادة الكونية؛ إذ إنها لا تستلزم محبة المراد، ولكنها تستلزم وقوعه.

وفي ذلك قال البابرتي في شرحه لوصية الإمام أبي حنيفة: «الحاصل في المذهب أن كل حادث كان بإرادة الله على أي وصف كان، إلا أن الطاعة بمشيئته وإرادته ورضاه ومحبته وأمره وقضائه وقدره، والمعصية بقضائه وقدرته وإرادته ومشيئته؛ وليس بأمره ورضاه ومحبته؛ لأن محبته ورضاه يرجعان إلى كون الشيء مستحسنا، وذا يليق بالطاعات دون المعاصي»[١].

وقال الشيخ جمال الدين الغزنوي: «المعاصي بإرادة الله تعالى ومشيئته، وكل فعل من أفعال العباد إذا وجد على أي صفة وجد، فإن كان طاعة فهو بمشيئة الله تعالى وإرادته وقضائه وقدره ورضائه ومحبته، وإن كان معصية فهو بمشيئته وإرادته وقضائه وقدره وليس برضاه ولا محبته لأن رضاه ومحبته ترجعان إلى كون الشيء مستحسنا عنده، وذلك يليق بالطاعة دون المعاصي، ولأن أفعال العباد كلها مخلوقة بخلق الله تعالى فإذا كانت مخلوقة بخلقه كانت بإرادته؛ إذ لو لم يكن بإرادته لم يكن مختارا في خلقها بل يكون مضطرا وإنه كفر وضلال»[٢].

---

(١) شرح الوصية ص ٩٦، وانظر إشارات المرام من عبارات الإمام ص ١٥٥.
(٢) أصول الدين للغزنوي ص ١٧٨.

وعلمه تعالى شامل لكل شيء، وهو يعلم الكافر حال كفره، ويعلمه كيف يكون إيمانه حتى قبل أن يؤمن، وذلك كله بعلمه تعالى ومشيئته، وفي مثل ذلك قال الطحاوي: «ولم يَخْفَ عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعلِم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم»[١].

وقال أيضاً: «وقد علِم الله تعالى فيما لم يزل عدد من يدخل الجنة، وعدد من يدخل النار جملة واحدة، فلا يزاد في ذلك العدد ولا ينقص منه»[٢].

وقال ابن الهمام: إنه تعالى كلّف من علِم منه عدم الامتثال فوقع منه ما علِمه كسائر الكفرة، فلم يبطل ذلك معنى التكليف، ولم يكن ظلما اتفاقا؛ لعدم تأثير العلم في إيجاد ذلك الكفر المعلوم، وفي سلب اختيار المكلف في إتيانه، وإن كان لا يقع إلا معلومه تعالى، فكذا التكليف بما تعلقت الإرادة بخلافه إذ كانت لا أثر لها في الإيجاد كالعلم»[٣].

وقال القاضي كمال الدين البياضي الحنفي شارحا قول أبي حنيفة[**وشاء الكفر للكافر ولم يأمر به**] أي لِما علِم في الأزل من سوء اختيار الكافر فيما لا يزال، ولم يأمر بالكفر؛ لأنه حكيم لا يأمر إلا بما فيه مصلحة وعاقبة حميدة . . . »[٤].

وكل شيء يحدث فالله تعالى يعلمه من غير أن يتغير علمه، وعلمه أزلي، فهو يعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون، وليس كما قال غلاة القدرية: إن الامر أُنُفٌ، والله لا يعلم الأشياء إلا بعد

---

(١) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٢١.

(٢) المرجع السابق ص ٣١.

(٣) نقلاً عن إشارات المرام من عبارات الإمام ص ١٦٣.

(٤) المرجع السابق ص ١٦٣.

وقوعها، وبسبب قولهم هذا كفرهم العلماء، كما قال الشافعي ﷺ: «ناظروا القدرية بالعلم فإن أقروا به خصموا، وإن أنكروا كفروا».

فالخلاصة: الله تعالى لم يكره أحدا من خلقه على الإيمان ولا على الكفر، ولكن أمرهم بالإيمان ونهاهم عن الكفر، وبيّن لهم طريق الجنة وطريق النار، وجزاء أهل الإيمان والكفار، وأعطاهم القدرة والإرادة والاختيار، ومع ذلك فكل ما يقع منهم من الكفر والشرور فهو داخل تحت مشيئة الله تعالى مع أنه سبحانه لا يحب ولا يرضى لعباده الكفر والمعصية.

وهو سبحانه قد أحاط بكل شيء علما، فهو يعلم الكافر في حال كفره وكيف تكون عاقبته، ويعلم المؤمن في حال إيمانه وعلى ما ذا ستكون عاقبته، لأنه يعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون.

المناقشة:

س١/ هل أجبر الله أحدا من خلقه على الإيمان أو على الكفر؟ وضح ذلك مع الدليل؟

س٢/ هل خلق الله الخلق على الإيمان أم على الكفر، وما الدليل؟

س٣/ هل يعلم الله الشيء وقت كونه أم قبل ذلك؟ وضح ذلك مع الدليل؟

س٤/ هل هنالك تعارض بين كون الإيمان والكفر فعلا للعباد وكسبا لهم، وبين كون ذلك كله مخلوقا لله تعالى مقدورا له؟ بيّن ذلك بشيء من التفصيل.

س٥/ ما الفرق بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية؟

أفعال العباد خلقٌ لله تعالى

وجميع أفعال العباد من الحركة والسكون كسبهم على الحقيقة، والله تعالى خالقها، وهي كلها بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره ....

الشرح: من مراتب القدر التي دلت عليها النصوص الشرعية هو اعتقاد أن الله خالق المخلوقات كلها لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقوله سبحانه: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

قال الشيخ صنع الله الحلبي: «والإيمان بالقدر خيره وشره: بأن كلاً منهما خلقه تعالى وإرادته، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فالكفر والمعاصي بخلقه تعالى وإرادته، وكذا الطاعات وفعل الخيرات؛ إذ لا خالق غيره، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ و ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ و﴿كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ (٤٩)﴾ [القمر: ٤٩].

ومن فروع هذه العقيدة أن الله خالق لأفعال العباد، وقد خلقها الله تعالى في الفاعلين لها، لقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ (٩٦)﴾ [الصافات: ٩٦]، وقوله ﷺ: «الله يصنع كل صانع وصنعته»[1].

وصحّ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قوله: «كل شيء بقدر حتى العجز

---

(١) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد ص ٣٩، ٤٠، وابن أبي عاصم في السنة ١/ ١٥٨، وقال الألباني وإسناده جيد كما في ظلال الجنة ١/ ١٥٨، وصححه في السلسلة الصحيحة ٤/ ١٨١.

والكيس»[١].

وقال الإمام اللالكائي: «إن أفعال العباد كلها مخلوقة لله - عز وجل - طاعتها ومعاصيها»[٢].

وقرر هذا الأمر الإمام أبو حنيفة فقال: «وجميع أفعال العباد من الحركة والسكون كسبهم على الحقيقة، والله تعالى خالقها»، وقال أيضاً كما في كتابه الوصية: «نقرّ بأن العبد مع أعماله وإقراره ومعرفته مخلوق، فلما كان الفاعل مخلوقاً، فأفعاله أولى أن تكون مخلوقة»[٣].

وقال الطحاوي: «وأفعال العباد خلق الله وكسب من العباد»[٤].

وقال أبو اليسر البزدوي: «قال أهل السنة والجماعة: أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ومفعولة، والله تعالى هو موجدها ومحدثها ومُنشئها، والعبد فاعل على الحقيقة، وهو ما يحصل منه باختيار وقدرة حادثَيْن، هذا هو فعل العبد، وفعله غير فعل الله تعالى، وفعل الله تعالى هو الإيجاد والإحداث، كإيجاد العين، وللعبد فعل وليس منه إيجاد»[٥].

وقال الشيخ جمال الدين الغزنوي: «أفعال العباد خيرها وشرها مخلوقة بخلق الله تعالى»[٦].

وللعباد قدرة على أفعالهم ولهم إرادة في ذلك، ولكن ذلك كله تحت

(١) خلق أفعال العباد ص ٤١.
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/ ٥٣٤-٥٣٧.
(٣) الوصية مع شرحها ص ١٤.
(٤) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٥٣.
(٥) أصول الدين ص ١٠٤.
(٦) أصول الدين للغزنوي ص ١٦٦.

مشيئة الله وعلمه وقضائه وقدره، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٩].

فالخلاصة: أن أفعال العباد وحركاتهم وسكناتهم كلها مخلوقة لله تعالى، وللعباد قدرة وإرادة على أفعالهم، ولكنها داخلة في عموم مشيئة الله تعالى.

المناقشة:

س١/ هل أفعال العباد مخلوقة لله وكسب للعباد؟ وضح ذلك مع الدليل؟

س٢/ ما الدليل على خلق أفعال العباد؟

س٣/ هل للعبد قدرة وإرادة في أفعاله الاختيارية؟ وضح ذلك مع الدليل؟

س٤/ ما الدليل على أن إرادة العبد داخلة تحت مشيئة الله تعالى؟

الطاعات محبوبة لله والمعاصي مقدورة غير محبوبة

والطاعات كلها كانت واجبة بأمر الله تعالى وبمحبته وبرضائه وعلمه ومشيئته وقضائه وتقديره، والمعاصي كلها بعلمه وقضائه وتقديره ومشيئته لا بمحبته ولا برضاه ولا بأمره.

الشرح: الطاعات من الأقوال والأعمال إنما هي واجبة بأمر الله تعالى الشرعي، وبمحبته لهذه الطاعات ورضائه تعالى، كما قال -عز وجل-: ﴿وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧]. وهذه الطاعات كذلك بعلمه تعالى ومشيئته وقضائه وقدره، وذلك لأن الله تعالى علم أعمال العباد كلها وشاءها وقضاها وقدرها، ولولا أن الله تعالى قدرها وقضاها ما وجدت؛ فإنه لا يكون شيء في هذا الكون إلا بمشيئته تعالى وقدره، وقد قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ (٩٦)﴾ [الصافات: ٩٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ (٢٩)﴾ [التكوير: ٢٩]، وما كان من معاصٍ في هذا الكون فإنما هي كذلك بعلم الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ (٥)﴾ [آل عمران: ٥]، والله تعالى قد قضاها وقدرها وشاء أن تقع لعموم النصوص السابقة، لكن الله تعالى لا يحبها ولا يرضاها، كما قال: ﴿إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧] ولم يأمر سبحانه وتعالى بهذه المعاصي أمرًا شرعيًا كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ (٢٨)﴾ [الأعراف: ٢٨].

قال ابن أبي العز الحنفي: «ومنشأ الضلال - أي في باب القدر - من التسوية بين المشيئة والإرادة، وبين المحبة والرضى، فسوّى بينهما الجبرية والقدرية، ثم اختلفوا: فقالت الجبرية: الكون كله بقضائه وقدره، فيكون محبوبا مرضيا، وقالت القدرية النفاة: ليست المعاصي محبوبة لله ولا مرضية له، فليست مقدرة ولا مقضية، فهي خارجة عن مشيئته وخلقه، وقد دل على الفرق بين المشيئة والمحبة الكتاب والسنة والفطرة الصحيحة . . . »(١).

وبعد أن أورد ابن أبي العز رحمه الله الأدلة على تقرير هذه المسألة، أورد إشكالا يدور في أذهان بعض من زلَّ في هذه المسألة، ثم أجاب عليه بما يشفي العليل ويروي الغليل، فقال: «فإن قيل: كيف يريد الله أمرا ولا يرضاه ولا يحبه؟ وكيف يشاؤه ويكوّنه؟ وكيف يجمع إرادته له وبغضه وكراهته؟

قيل: هذا السؤال هو الذي افترق الناس لأجله فرقا، وتباينت طرقهم وأقوالهم. فاعلم أن المراد نوعان: مراد لنفسه، ومراد لغيره، فالمراد لنفسه، مطلوب محبوب لذاته، وما فيه من الخير فهو مراد إرادة الغايات والمقاصد.

والمراد لغيره قد لا يكون مقصودا لما يريد، ولا فيه مصلحة له بالنظر إلى ذاته، وإن كان وسيلة إلى مقصوده ومراده، فهو مكروه له من حيث نفسه وذاته، مراد له من حيث قضاؤه وإيصاله إلى مراده، فيجتمع في الأمران: بغضه وإرادته، ولا يتنافيان؛ لاختلاف متعلقهما، وهذا كالدواء الكريه إذا علم المتناول له أن فيه شفاءه، وقطع العضو المتآكل إذا علم أن في قطعه بقاء جسده، وكقطع المسافة الشاقة إذا علم أنها توصل إلى مراده

(١) شرح الطحاوية ١/ ٣٣٩.

ومحبوبه، بل العاقل يكتفي في إيثار هذه المكروه وإرادته بالظن الغالب وإن خفيت عنه عاقبته، فكيف ممن لا يخفى عليه خافية، فهو سبحانه يكره الشيء ولا ينافي ذلك إرادته لأجل غيره، وكونه سببا إلى أمر هو أحب إليه من فوته . . . ».

ثم مثّل ابن أبي العز على ذلك بخلق إبليس الذي هو أصل كل الشرور والقبائح وبيّن أن في خلقه من الحكم العظيمة ما تعجز عن عدها العقول، وأن خلقه سبب لوجود كثير مما يحبه الله ويرضاه، كظهور قدرته للعباد على خلق المتضادات المتقابلات، وكظهور آثار أسمائه القهرية مثل: القهار، والمنتقم، والشديد العقاب، وذي البطش . . . فإن هذه الأسماء والأفعال كمال فلا بد من وجود متعلقها، ولو كان الجن والإنس على طبيعة الملائكة لم يظهر أثر هذه الأسماء، ومنها ظهور آثار أسمائه المتضمنة لحلمه وعفوه ومغفرته وستره وتجاوزه عن حقه، وعتقه لمن شاء من عبيده، فلولا خلق ما يكرهه من الأسباب المفضية إلى ظهور آثار هذه الأسماء لتعطلت هذه الحكم والفوائد.

ومنها ظهور آثار أسمائه الحكمة والخبرة، فإنه الحكيم الخبير، الذي يضع الأشياء مواضعها، وينزلها منازلها اللائقة بها، فلا يضع الشيء في غير موضعه ولا ينزله في غير منزلته التي يقتضيها كمال علمه وحكمته وخبرته، فهو أعلم حيث يجعل رسالته، وأعلم بمن يصلح لقبولها ويشكره على انتهائها إليه، وأعلم بمن لا يصلح لذلك.

ومنها: حصول العبودية المتنوعة التي لولا خلق إبليس لما حصلت، فإن عبودية الجهاد من أحب أنواع العبودية إليه سبحانه، ولو كان الناس كلهم مؤمنين لتعطلت هذه العبودية وتوابعها من الموالاة لله سبحانه

وتعالى، والمعاداة فيه، وعبودية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعبودية الصبر ومخالفة الهوى وإيثار محاب الله تعالى، وعبودية التوبة والاستغفار وعبودية الاستعاذة بالله أن يجيره من عدوه، ويعصمه من كيده وأذاه إلى غير ذلك من الحكم التي تعجز العقول عن إدراكها، فلو قدر عدم الأسباب المكروهة لتعطلت حكم كثيرة ولفاتت مصالح عديدة . . . »[1].

وهكذا تبين أن الطاعات قد أرادها الله شرعا ورضيها وأمر بها أمرا شرعيا، كما إنها إن وقعت فبإرادة الله الكونية، وأما المعاصي فهي إن وقعت فبإرادة الكونية، وليس بإرادته الشرعية ولا بأمره الشرعي ولا برضاه ولا بمحبته، وأن في خلق المعاصي وتقديرها من الحكم العظيمة الكثيرة التي لو لا خلقها لتعطلت وفات على العباد، فافهم هذه المسألة فإنه قد زل في هذا الباب من جهلها.

المناقشة:

س١/ أذكر بعض الأدلة على أن الطاعات محبوبة لله والمعاصي غير محبوبة.

س٢/ هل المعاصي بمشيئة الله وعلمه وتقديره أم لا؟ وضح ذلك مع الدليل؟

س٣/ اذكر بعض الحكم في خلق الله للمعاصي؟

س٤/ اذكر ما تعرفه عن الحكم في خلق إبليس؟

س٥/ ما معنى قولك: الطاعات مرادة لذاتها، والمعاصي مرادة لغيرها؟

---

(١) شرح الطحاوية ١/ ٣٤٠-٣٤٢ باختصار.

القول في عصمة الأنبياء

والأنبياء ﷺ كلهم منزهون عن الصغائر والكبائر والكفر والقبائح، وقد كانت منهم زلات وخطايا.

اللغة: (منزّهون) معصومون، (زلّات) جمع زلة، وهي الخطأ.

الشرح: ظاهر كلام أبي حنيفة رحمه الله يدل على أن الأنبياء معصومون من الكبائر والصغائر والكفر والقبائح، ولكن وقعت منهم زلات وخطايا، وهو قول بعض الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة[1]، وقد اختلف الناس في مسألة عصمة الأنبياء - بعد اتفاقهم على عصمتهم في التبليغ، وعصمتهم من الكفر والكذب وعن كل ما يخل بالمروءة.

والقول الذي عليه جمهور أهل العلم، هو القول بأنهم معصومون عن الكبائر والإقرار على الصغائر، وقد تقع منهم الصغائر من غير عمد ولكنهم سرعان ما يتوبون منها. وقد نقل هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: «والجمهور الذين يقولون بجواز الصغائر عليهم يقولون: إنهم معصومون من الإقرار عليها، وحينئذ فما وصفوهم إلا بما فيه كمالهم؛ فإن الأعمال بالخواتيم، مع أن القرآن والحديث وإجماع السلف معهم»[2].

---

(١) انظر أصول الدين عند أبي حنيفة ص ٤٨٢.
(٢) منهاج السنة ١/ ٢٢٧.

وقال: «والقول الذي عليه جمهور الناس وهو الموافق للآثار المنقولة عن السلف

إثبات العصمة من الإقرار على الذنوب مطلقا والرد على من يقول: إنه يجوز إقرارهم عليها»[(١)].

وقال أيضا: «والقول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر أهل علماء الإسلام، وجميع الطوائف حتى إنه قول أكثر أهل الكلام . . . بل هو لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين إلا ما يوافق هذا القول»[(٢)].

وما ذهب إليه الجمهور هو الذي دلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ (١٢١)﴾ [طه: ١٢١]، قال ابن جرير في تفسيره: «فغوى: خالف أمر ربه فتعدى إلى ما لم يكن له أن يتعدى عليه من الأكل من الشجرة التي نهاه عن الأكل منها، ثم اصطفاه ربه من بعد معصيته إياه، فرزقه الرجوع إلى ما يرضى عنه، والعمل بطاعته، وذلك هو كانت توبته التي تابها عليه وهداه للتوبة ووفقه لها»[(٣)].

وقوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ ۖ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ۗ وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ (٢٤) فَغَفَرْنَا لَهُ ذَٰلِكَ ۖ وَإِنَّ لَهُ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَآبٍ (٢٥)﴾ [ص: ٢٤-٢٥]

وقوله تعالى حكاية عن يونس ﷺ: ﴿وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَن

---

(١) مجموع الفتاوى ١٠/ ٢٩٢-٢٩٣.

(٢) المرجع السابق ٤/ ٣١٩.

(٣) جامع البيان عن تفسير آي القرآن ١٦/ ٢٢٤.

لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٧﴾ [الأنبياء: ٨٧].

وقول النبي ﷺ: «إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون فإذا نسيت فذكروني»[١].

وكان النبي ﷺ يدعو بهذا الدعاء: «اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي وإسرافي في أمري وما أنت أعلم به مني، اللهم اغفر لي جِدّي وهزلي وخطئي وعمدي وكل ذلك عندي ...»[٢].

وهذا القول هو الوسط بين قول من قال بامتناع الذنوب عن الأنبياء مطلقا، وبين قول من منع عصمتهم من الذنوب مطلقا[٣].

وإلى رجحان هذا القول أشار الشيخ صنع الله الحلبي الحنفي[٤] ومال إليه التفتازاني[٥]، والقاضي كمال الدين البياضي الحنفي[٦].

قلت: ومن الحكم الموجودة في وقوع الصغائر وما دونها عن الأنبياء، هو أن ينالوا فضل عبادة التوبة، وذلك لأن التوبة من أحب العبادات إلى الله سبحانه، فإذا كانت التوبة مطلوبة من أتباع الأنبياء والرسل، ففي حق الأنبياء والرسل أولى.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم(٤٠١).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم(٢٧١٩).

(٣) انظر الأقوال في مسألة العصمة مفصلة في كتابي: أصول الدين عند أبي حنيفة ص٤٨١.

(٤) سيف الله على من كذب على أولياء الله ص ١٠٧-١٠٨.

(٥) شرح المقاصد ٥/٥١.

(٦) إشارات المرام ص ٣١٩.

ولأن الأنبياء أسوة لأقوامهم، فيقتدون بهم وذلك بالتسارع إلى التوبة من ذنوبهم، كما أن في وقوع بعض الصغائر منهم تأكيدًا لبشريتهم، وأنهم مهما كانوا في الفضل والمنزلة فإنهم مع ذلك بشر لا يشركون مع الله في شيء.

فيتلخص مما تقدم: أن الأنبياء ﷺ معصومون من الكفر والكبائر مطلقًا، ومن تعمد الصغائر، وإذا وقعت منهم فإنهم لا يقرون عليها وسرعان ما يتوبون عنها.

المناقشة:

س١/ هل يمكن صدور الكفر والكبائر من الأنبياء؟ وضح ذلك مع الدليل؟

س٢/ ما حكم صدور الصغائر من الأنبياء؟

س٣/ هل يمكن أن يقر الأنبياء على الصغائر؟ وضح ذلك مع الدليل؟

س٤/ هل يقع الصغائر والهفوات من الأنبياء؟ وضح ذلك مع الدليل؟.

القول في الرسول ﷺ

ومحمد - عليه الصلاة والسلام - حبيبه وعبده ورسوله ونبيه، وصفيه ونقيه، ولم يعبد الصنم، ولم يشرك بالله تعالى طرفة عين قط، ولم يرتكب صغيرة ولا كبيرة قط.

اللغة: (صفيّه) أي اصطفاه واختاره واجتباه.

(نقيّه) أي نقاه وصانه من كل عيب.

الشرح: إن محمدا ﷺ هو خليل الله تعالى، كما قال عن نفسه: «إن الله اتخذني خليلا كما اتخذ إبراهيم خليلا»[1]، والخلة أعلى درجات المحبة.

وهو عبد الله كما قال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣] والعبودية هي من أشرف المقامات وأعلاها، ولذلك وصف الله نبيه بالعبودية في مواضع المدح والثناء والكمال. قال ابن أبي العز الحنفي: "واعلم أن كمال المخلوق في تحقيق عبوديته لله تعالى، وكلما ازداد تحقيقا للعبودية ازداد كماله وعلت درجته.

ومن توهم أن المخلوق يخرج عن العبودية بوجه من الوجوه، وأن الخروج عنها أكمل، فهو من أجهل الخلق وأضلهم. قال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الأنبياء: ٢٦] وذكر الله نبيه

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٥٣٢).

باسم العبد في أشرف المقامات، فقال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ﴾ [الإسراء: ١]، وقال تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ۝﴾ [النجم: ١٠]، ويقول المسيح ﷺ كما في حديث الشفاعة: «اذهبوا إلى محمد عبد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر»، فحصلت له تلك المرتبة بتكميل عبوديته لله تعالى»[1].

وهو صفيّه تعالى اصطفاه على الناس جميعا، كما قال ﷺ عن نفسه: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع، وأول مشفَّع»[2].

وهو نقيّه الذي نقّاه من العيوب، فلم يعبد الصنم قط حتى قبل البعثة، ولم يشرك بالله تعالى طرفة عين أبدا، ولم يصدر منه ذلك بحال، ولم تصدر منه كبيرة قط، ولم يرتكب صغيرة قط عمدا، أو بعلم، أو بعد تنبيه على ذلك، وقد قال -عز وجل- مخاطبا إياه: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ۝﴾ [الفتح: ٢].

وهذا بناء على ما سبق تقريره من أن الأنبياء معصومون من الكبائر، ومن تعمّد الصغائر أو الإقرار عليها.

وكذلك هم منزهون عن الكذب والرذائل والقبائح وما يشبهها، ونبينا ﷺ قد بلغ الغاية في ذلك كله، فهو كما قال الطحاوي رحمه الله: «عبد الله المصطفى، ونبيه المجتبى، ورسوله المرتضى، وخاتم الأنبياء، وإمام

---

(١) شرح الطحاوية ١/ ١٧٧-١٧٨.
(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٥٨٩٩).

الأتقياء، وسيد المرسلين، وحبيب رب العالمين»[1].

المناقشة:

س١/ اذكر منزلة النبي ﷺ عند الله تعالى؟
س٢/ هل صدرت المعاصي عن النبي ﷺ؟ بين ذلك مع الدليل؟
س٣/ اذكر بعض الأدلة على أن العبودية هي من أشرف المقامات وأعلاها؟

(١) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ١/ ١٧٥.

المفاضلة بين الصحابة، وذكرهم بالجميل

وأفضل الناس بعد النبيين - عليهم الصلاة والسلام - أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب الفاروق، ثم عثمان بن عفان ذو النورين، ثم عليّ بن أبي طالب المرتضى، رضوان الله عليهم أجمعين، عابدين ثابتين على الحق ومع الحق، نتولاهم جميعا، ولا نذكر أحداً من أصحاب رسول الله إلا بخير.

الشرح: أفضل الناس بعد الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام أصحاب النبي محمد ﷺ، وخيرهم خليفة رسول الله ﷺ وأول الخلفاء الراشدين، أول الرجال إسلاما وأعظمهم إيمانا وتصديقا، ورفيق رسول الله ﷺ في هجرته وأحب الناس إليه، وقد قال - عليه الصلاة والسلام - في حقه: «لو كنت متخذاً خليلاً لاتّخذتُ أبا بكرٍ خليلا»[1]

ومن بعده عمر بن الخطاب الفاروق ﷺ، الخليفة الثاني الراشد الشهيد، خير الأمة بعد أبي بكر الصديق، الذي فتح الله به الفتوح، ومصّر به الأمصار، وقال في حقه النبي ﷺ: «لقد كان فيما قبلكم من الأمم ناسٌ محدثون[2]، فإن يكن في أمتي أحدٌ فإنه عمر»[3].

وبعده في الفضل عثمان بن عفان ذو النورين ﷺ، زوج ابنتي رسول الله

(١) أخرجه البخاري في صحيحه رقم(٣٦٥٦).
(٢) أي ملهمون.
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه رقم(٣٦٨٩).

ﷺ رقية وأم كلثوم رضي الله عنهما، وثالث الخلفاء الراشدين، الشهيد المقتول ظلماً، الذي توفي رسول الله وهو راضٍ عنه، وقد قال في حقه: «ألا أستحيي من رجل تستحي منه الملائكة»[1].

ويليه في الفضل رابع الخلفاء الراشدين: الليث المحارب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، زوج فاطمة بنت رسول الله ﷺ، العدل المرتضى، أبو الحسن والحسين سيدي شباب أهل الجنة، والذي قال النبي ﷺ في حقه: «ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي»[2].

وقد بين أهل العلم أن ترتيب خلافة هؤلاء الأربعة على ترتيب أفضليتهم وفي ذلك قال الإمام الطحاوي رحمه الله: «ونثبت الخلافة بعد رسول الله ﷺ أولاً لأبي بكر الصديق رضي الله عنه، ثم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم لعثمان رضي الله عنه، ثم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهم الخلفاء الراشدون والأئمة المهديون»[3].

وقال الكمال ابن الهمام رحمه الله: والإمام الحق بعد رسول الله ﷺ أبو بكر رضي الله عنه بإجماع الصحابة على مبايعته، ثم عمر رضي الله عنه باستخلاف أبي بكر رضي الله عنه له، ثم عثمان رضي الله عنه بالبيعة له بعد اتفاق أصحاب الشورى، ثم علي رضي الله عنه بمبايعة أهل الحل والعقد[4].

وقال المفسر أبو الثناء الألوسي رحمه الله: «اعلم أن الإمام بعد رسول الله

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٤٠١).
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٧٠٦).
(٣) العقيدة الطحاوية مع شرح ابن أبي العز الحنفي ٢/ ٢٢٣، ٢٣٩.
(٤) المسايرة مع حاشية قطلوبغا الحنفي ٢/ ١٤٢، ١٤٣ بتصرف في النص.

ﷺ بلا فصل أبو بكر الصديق بإجماع أهل الإسلام، وقد تفردت الشيعة بإنكار ذلك، وقالوا الإمامة ملك لعلي ﷺ، وأما عند أهل السنة فله بعد الثلاثة، ثم لابنه الحسن ﷺ ...»[1].

وقد نصّ على هذا الترتيب سائر علماء الحنفية[2].

ومما دلّ على المفاضلة بين هؤلاء الأربعة ما روي عن ابن عمر ﷺ قال كنا نفاضل على عهد رسول الله ﷺ: أبا بكر ثم عمر ثم عثمان ثم نسكت»[3].

وهؤلاء الأربعة الخلفاء ممن شهد لهم النبي ﷺ بالجنة صراحة، فنترضى عنهم أجمعين، ونعرف لهم قدرهم وفضلهم، ولا نذكرهم إلا بالخير.

ثم يأتي بعدهم في الفضل بقية العشرة المبشرين بالجنة وفي ذلك قال الإمام ابن أبي العز الحنفي ﷺ: «وقد اتفق أهل السنة على تعظيم هؤلاء العشرة وتقديمهم على غيرهم لما اشتهر من فضائلهم ومناقبهم»[4].

---

(١) نهج السلامة ص ١٣٧، وانظر مختصر التحفة ص ١٢٣.

(٢) انظر مثلاً: أصول الدين للبزدوي ص ١٨٣، وتبصرة الأدلة ٢/ ٨٧٩، ورسالة في تكفير الروافض لشمس الدين ابن كمال باشا ص ١٩٥ (ضمن رسائله الخمس في الفرق والمذاهب)، والفتاوى العالمجيرية ٤/ ٢٤٣، والتمهيد لقواعد التوحيد ص ١٥٤، وشرح الفقه الأكبر ص ١٣٥، وضوء المعالي ص ٩٦ كلاهما للقاري، والرسالة التسعينية لصفي الدين الهندي ص ١٢٤.

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه برقم (٧٢٥١)، وصححه محققه الشيخ شعيب الأرناووط.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٢٤٣، وقد ذكر جملة من فضائلهم الدالة على فضلهم على غيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

ثم يليهم في الفضل بقية الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين على تفاوتهم في الفضل والمنزلة على الضوابط التي ذكرها علماء أهل السنة رحمهم الله تعالى[١].

وقد كانوا - رحمهم الله - عابدين لله - عز وجل - ثابتين على الحق لا يتزحزحون، وكانوا مع الحق دائما ملازمين له مبتعدين عن الباطل، فكلهم نتولاهم محبة ونصرا واتباعا، وكل أصحاب رسول الله ﷺ نتولاهم ولا نذكرهم إلا بالخير، ونبغض من يقع فيهم، وقد قال النبي ﷺ: «لا تسبّوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أُحدٍ ذهباً، ما بلغ مُدّ أحدِهم ولا نصيفه»[٢].

قال الإمام الطحاوي رحمه الله في عقيدته: «ونحب أصحاب رسول الله ﷺ ولا نفرط في حب أحد منهم، ونبغض من يبغضهم، وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بالخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان»[٣].

وقال الشيخ جمال الدين الغزنوي الحنفي رحمه الله المتوفى (٥٩٣هـ): «ونحن نحب أهل بيت رسول الله ﷺ وأزواجه، وذرّياته، وقراباته، والصحابة أجمعين، ونذكرهم بالخير ونثني عليهم، وندعو لهم بالخير،

---

(١) انظر في بيان المفاضلة بين الصحابة: أصول الدين للبزدوي ص ٢٠٩، والتمهيد لقواعد التوحيد لأبي الثناء اللامشي ١٥٨-١٦٠، وشرح الوصية المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة للبابرتي ص ١٠٨-١١٤، والأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية ص ١٧٣.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٦٧٣).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٦٤.

ونترحم عليهم، ولا نفرط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونحب من يحبهم، ونبغض من يبغضهم، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل، وحبهم دين وإيمان، وبغضهم كفر وطغيان، ونحسن القول فيهم، ونسكت عما جرى بينهم ﷺ أجمعين»[1].

وقال الكمال ابن الهمام ﷺ: «واعتقاد أهل السنة والجماعة تزكية جميع الصحابة ﷺ وجوبا بإثبات العدالة لكل منهم، والكف عن الطعن فيهم، والثناء عليهم كما أثنى الله تعالى ورسوله ﷺ عليهم ...».

وقال الشيخ ميرزا مخدوم الحنفي ﷺ، وهو يخاطب الرافضة: «وما ظنك بجماعة صحبوا النبي ﷺ مدة مديدة، وزهدوا في الدنيا راغبين عنها، ولا تعادل الدنيا في عيونهم جناح بعوضة، وهم مع الحق حيث كان، وأنت أيها الرافضي خضت في الباطل، فأهلكت نفسك بالطعن فيهم، ولا يزيدهم طعنك إلا ثوابا وغفرانا، ولا يزيدك ذلك إلا كفرا وطغيانا ...»[2].

وقال المفسر أبو الثناء الألوسي: «اعلم أن أهل السنة أجمعوا على أن جميع الصحابة عدول يجب على الأمة تعظيمهم. فقد أخلصوا الأعمال من الرياء نفلا وفرضا، واجتهدوا في طاعة مولاهم ليرضى، وغضوا أبصارهم عن الشهوات غضا، فإذا أبصرتهم رأيت قلوبا صحيحة وأجسادا مرضى، وعيونا قد ألفت السهر فما تكاد تطعم غُمضا، بادروا لعلمهم أنها ساعات تنقضي ... ومن ارتكب منهم ما يخالف بعض هذه الأوصاف لم يمت إلا وهو أنقى من ليلة القدر غير مدنّس بوصمة، ولا مُصرّاً على سيئة».

---

(١) أصول الدين ص ٢٨٩ - ٢٩٢.

(٢) النواقض لظهور الروافض ص ٢٦٢.

ثم نقل الألوسي عن الخطيب البغدادي أنّ «عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله تعالى لهم وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم»[(١)(٢)].

وقال حفيده أبو المعالي محمود شكري الألوسي رحمه الله: ويُفهم من الآيات والآثار وسائر المرويات مزيد علاهم عند مولاهم ووفور رغبتهم في تزكية سرهم وعلانيتهم، لم يألوا جهدا في وصل حبل الدين، وقطع دابر المشركين، ففتحوا أكثر البلاد بالسيوف، وسقوْا أهل العناد سمّ الحتوف[(٣)].

فيبعد كل البعد أن يذهب من ابتلي منهم بذنب إلى ربه قبل أن يغسل بصافي التوبة وسخ ذنبه، لاسيّما وقد فازوا ولو لحظةً بصحبة الحبيب الأكرم، وهي لعمري الشرف الأعظم.

بل يكاد يقطع بدخول من ابتلي منهم بشيء من ذلك - حسب قضاء الله تعالى وقدره حيث لا عصمة لهم - دخولاً أوليا في عموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٣٥﴾﴾ [آل عمران: ١٣٥]

ونحن لا ندعي اليوم عدالة أولئك القوم إلا بمعنى أنهم لم يذهبوا إلى رب العالمين إلا وهم ببركة صحبة الحبيب الأعظم طاهرون مطهرون.

فالله الله في انتقاص أحد منهم بنسبته إلى الفسق ونفي العدالة عنه، فقد

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص ٤٩.

(٢) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية ص ٦٨.

(٣) الحتوف جمع حتف وهو الموت والهلاك، معجم مقاييس اللغة ص ٢٧٧ (مادة حتف).

روى الخطيب في الكفاية[1] بسنده إلى أبي زرعة الرازي رحمه الله أنه قال: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق»[2].

الخلاصة:

أفضل الصحابة أبو بكر الصديق، ثم عمر الفاروق، ثم عثمان ذي النورين، ثم علي أبو السبطين رضي الله عنهم أجمعين، على ترتيب خلافتهم على ترتيب أفضليتهم.

والصحابة كلهم عدول بتعديل الله ورسوله لهم فلا يحتاجون بعد ذلك إلى تعديل أحد، فكل واحد منهم عدل فاضل إمام يجب على الأمة توقيره واحترامه وعدم ذكره بالسوء، ومن ذكر أحدا منهم بالسوء فهو أولى به. وذلك لأنه مخالف للآيات القرآنية والأحاديث النبوية وإجماع أمة محمد ﷺ.

المناقشة:

س١/ من هم أفضل الصحابة بعد رسول الله ﷺ؟

س٢/ هل الصحابة رضي الله عنهم يتفاضلون؟ وضح ذلك مع الدليل؟

س٣/ هل أفضلية الخلفاء الراشدين على ترتيب خلافتهم؟ وضح ذلك مع الدليل؟

س٤/ هل يجوز ذكر الصحابة بغير الخير؟ وضح ذلك مع الدليل؟

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص ٤٩.

(٢) صب العذاب ص ٢٣٧-٢٤٠ باختصار.

لا يكفر مسلم بذنب ما لم يستحله

ولا نكفر مسلماً بذنب من الذنوب وإن كانت كبيرة إذا لم يستحلّها، ولا نزيل عنه اسم الإيمان، ونسميه مؤمنا حقيقة، ويجوز أن يكون مؤمنا فاسقا غير كافر.

اللغة: (فاسقا) أي خارجا عن طاعة الله. أو واقعاً في معصية.

الشرح: وأهل السنة لا يكفرون المسلم بالذنوب كما تفعل الخوارج، حتى لو ارتكب الكبائر ما دام غير مستحلّ لها، فأما إذا استحلّها فإنه يكفر بذلك الاستحلال، كما قال الطحاوي رحمه الله: «ولا نكفر أحدا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله ...»[1].

وعند ما سئل أبو حنيفة رحمه الله أي الأصناف أنت؟ فقال: «أنا ممن لا يسب السلف، ويؤمن بالقدر، ولا يكفر أحدا بالذنوب»[2].

وقال أكمل الدين محمد البابرتي الحنفي (ت٧٨٦هـ): «والعاصي إذا مات بغير توبة فهو في مشيئة الله، إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة بفضله وكرمه، أو ببركة ما معه من الإيمان والطاعات، أو بشفاعة بعض الأخيار وإن شاء عذبه بقدر ذنبه صغيرة كانت أو كبيرة، ثم عاقبة أمره الجنة، ولا يخلد في النار»[3].

---

(١) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ٢/ ٣١، وانظر العقائد النسفية ١٥٢.

(٢) تاريخ بغداد ١٣/ ٢٣١.

(٣) شرح الوصية للبابرتي ص ٨٠.

وقال أبو الثناء محمود بن زيد اللامشي (المتوفى في القرن السادس الهجري): «قال أهل السنة: من ارتكب كبيرة من أهل الإيمان، فإن ارتكبها مستحلا لها أو مستخفا بمن ينهى عنها ... فإنه يكفر بالله تعالى، وإن ارتكبها لغلبة شهوة أو كسل أو غضب أو حمية أو أنفة وهو يخاف أن يعذبه الله تعالى عليها، ويرجو رحمته ومغفرته في ذلك فاسمه المؤمن الفاسق وحكمه أنه لو تاب لغفر له، وإن مات قبل التوبة فلله تعالى فيه المشيئة، فإن شاء عفا عنه بفضله ورحمته أو بشفاعة نبي أو ولي من عباده، وإن شاء عذبه بقدر جنايته ثم أدخله الجنة»[١].

وقال الملا علي القاري رحمه الله: «لا يحكم بكفر أحد وارتداده بسبب الزنا أو قتل النفس بغير حق أو سرقة، أو نحوها من الكبائر، وهذا مذهب أهل السنة خلافا للخوارج، حيث يقولون بكفر مرتكب الكبيرة ... »[٢].

وقال أيضاً: «مذهب أهل السنة أن صاحب الكبيرة ولو مات من غير توبة لا يخلد في النار خلافا للمعتزلة والخوارج بناء على ما ذهبوا إليه من خروج العبد بالمعصية عن الإيمان، ولنا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]. ... »[٣].

وقد بيّن أبو اليسر البزدوي في كتابه (أصول الدين) وابن أبي العز في شرحه على العقيدة الطحاوية، وأكمل الدين البابرتي في شرحه لوصية أبي حنيفة، وأبو الثناء اللامشي في كتابه (التمهيد لقواعد التوحيد) وسطية أهل السنة في هذا الباب، وأجابوا على بعض شبه المخالفين، وبين أبي العز

---

(١) التمهيد لقواعد التوحيد ١٢١.

(٢) ضوء المعالي لبدء الأمالي ص ١١٤.

(٣) المرجع السابق ص ١٤١.

ثم أن التكفير حكم شرعي لا يحكم به إلا بعد توفر شروطه وانتفاء موانعه، ثم مثل لذلك بأمثلة من الشرع، فراجعها فإنها مهمة للغاية[1].

ومن الأدلة التي تؤيد قول أهل السنة كما أشار إليه علماء الحنفية وغيرهم ما يأتي:

• قوله تعالى: ﴿تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [التحريم: ٨]، فأطلق اسم الإيمان على المذنب، فإن التوبة رجوع عن الذنب إلى الله تعالى، فأمره بالتوبة دليل على سابقة الذنب، وكذا قال: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ وتكفير الذنب بدون الذنب مستحيل، فدلت الآية على أن الإنسان لا يصير بالذنب كافرا ولا يخرج عن الإيمان - ما لم يكن كفرا مخرجا عن الملة -[2].

• وقوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩]، فسماهم مؤمنين وهم مذنبون، والله تعالى أمر نبيه بأن يستغفر لذنوب المؤمنين والمؤمنات، ودل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، على أنه لا يغفر الشرك، والمراد منه بدون التوبة، أما بعد التوبة فإنه يغفر بإجماع أهل القبلة، وأخبر أنه إن شاء يغفر ما دون ذلك فيكون المراد منه أيضا بدون التوبة.

• وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾ [البقرة: ١٧٨]، فسمى قاتل النفس عمدا مؤمنا مع أنه كبيرة، وأبقى الأخوة الثابتة بالإيمان بقوله: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وما أخرج من استئهال التخفيف والرحمة بقوله: ﴿ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة:

---

(١) أصول الدين للبزدوي ص ١٣٥ وما بعدها، وشرح الطحاوية ٢/ ٣١ وما بعدها.
(٢) أصول الدين للبزدوي ص ١٣٧-١٣٨.

١٧٨/٤، والاستدلال بهذا مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما.

● وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (٤)﴾ [النور: ٤] فحكم بفسقهم ولم يكفرهم بذلك.

● وإقامة الحدود على أصحاب بعض كبائر الذنوب كالسرقة والزنا والقتل دليل على عدم كفر أصحابها، وإلا لما كان لإقامتها عليهم أية فائدة بل لكان ذلك لغواً - والعياذ بالله -، كيف وقد نص رسول الله ﷺ على أن الحدود مكفرات لأصحابها كما في حديث عبادة بن الصامت الشهير: «بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادكم، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به في الدنيا فهو كفارة له وطهور، ومن أصاب منها شيئاً ثم ستره الله فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه»[1].

● وقوله ﷺ كما في حديث أبي ذر رضي الله عنه «ما من عبد قال: لا إله إلا الله دخل الجنة، وإن زنى وسرق ...» الحديث[2].

● وشفاعة النبي ﷺ وسائر الأنبياء والملائكة والشهداء والصالحين لأهل الكبائر يدل على عدم تكفير المسلم بالذنوب ما دون الكفر.

وغير ذلك من الأدلة الصريحة الواضحة في هذه المسألة[3].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٤٧٤٥).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٦٩).

(٣) انظر هذه الأدلة وغيرها في أصول الدين للبزدوي ص ١٣٨-١٤٤، وشرح الطحاوية لابن أبي العز ٢/٣٦-٤٢، ٩٠، وشرح الوصية للبابرتي ص ٨٢-٨٤.

قلت: ومما ينبغي معرفته في هذا الباب أنه إذا كان المستحل للذنب جاهلاً فإنه لا يكفّر إلا بعد إقامة الحجة عليه وبيان المحجة له، فإن أصرّ بعد ذلك على الاستحلال فإنه يكفّر بعد ذلك.

وأهل السنة يسمون مرتكب الذنب مؤمنا ناقص الإيمان، أو فاسقا، فهو عندهم مؤمن بإيمانه وفاسق بكبيرته، فلا يزال عنه اسم مطلق الإيمان، وذلك لأن العمل يزيد وينقص، وهذا بخلاف الخوارج والمعتزلة الذين كفروا بالذنوب، فالخوارج صرحوا بتكفير أهل الكبائر في الدنيا والآخرة، والمعتزلة حكموا عليهم في الآخرة بالكفر والخلود في النار مثل الخوارج، ولكنهم قالوا بأنهم في الدنيا في منزلة بين الكفر والإيمان، والقولان مخالفان للأدلة الصريحة وإجماع الأمة[1]، وقد تقدم الرد على معتقدهم من خلال كلام الحنفية.

المناقشة:

س١/ هل يكفر المسلم بالمعصية، وما حكمه إذا استحلها، وهل يكفّر إذا كان جاهلا؟ وضح ذلك مع الدليل؟

س٢/ ما هي عقيدة أهل السنة في مرتكب كبائر الذنوب؟

س٣/ ما هي الأدلة التي ترد بها على معتقد الخوارج والمعتزلة في تكفيرهم لمرتكبي الكبائر؟

- وضوء المعاني لبدء الأمالي للقاري ص ٨٨، ١٣٦، ١٤١، والتمهيد لقواعد التوحيد ص ١٢٢، ١٢٣.

(١) انظر التمهيد لقواعد التوحيد للامشي ص ١٢١ - وما بعدها.

ذكر بعض من عقائد أهل السنة

والمسح على الخفين سنة، والتراويح في ليالي شهر رمضان سنة، والصلاة خلف كل بر وفاجر جائزة. ولا نقول: إن المؤمن لا تضره الذنوب، ولا نقول: إنه لا يدخل النار، ولا نقول: إنه يخلّد فيها، وإن كان فاسقا بعد أن يخرج من الدنيا مؤمنا.

الشرح: والمسح على الخفين سنة ثابتة عن النبي ﷺ بلغت حد التواتر[١]، وأهل السنة يعدون المسح على الخفين خلافا لبعض المبتدعة، قال الإمام البربهاري: «والمسح على الخفين سنة»[٢]، وقال الطحاوي: «ونرى المسح على الخفين في السفر والحضر كما جاء في الأثر»[٣].

وقال ابن أبي العز الحنفي: «تواترت السنة عن رسول الله ﷺ بالمسح على الخفين وبغسل الرجلين، والرافضة تخالف هذه السنة المتواترة..»[٤].

وقال نجم الدين النسفي السمرقندي: «ونرى المسح على الخفين في السفر والحضر»[٥].

---

(١) قال الحسن البصري: «أدركت سبعين نفرا من الصحابة ﷺ يرون المسح على الخفين». شرح العقائد النسفية ص ١٤٦.

(٢) شرح السنة ص ٤٤.

(٣) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ٢/ ١٢٠.

(٤) المرجع السابق.

(٥) العقائد النسفية بشرح التفتازاني ص ١٤٦.

ونقل التفتازاني عن الكرخي قوله: «إني أخاف الكفر على من لا يرى المسح على الخفين، لأن الآثار التي جاءت فيه في حيز التواتر».

ثم قال التفتازاني معلقا على قوله: «من لا يرى المسح على الخفين فهو من أهل البدعة»(١).

وقال الملا القاري: والمسح على الخفين للمقيم يوما وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام بلياليها، ثابت بالسنة التي كادت أن تكون متواترة . . . »(٢).

والتراويح في ليالي رمضان سنة ثابتة من قوله ﷺ وفعله وفعل أصحابه، فقال - عليه الصلاة والسلام -: «من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه»(٣).

ونجوز الصلاة خلف كل برٍّ وفاجر من أهل القبلة، إلا إذا كان مبتدعا ببدعة مكفِّرة، أو داعية إلى بدعة ضلالة وعليه يحمل قول السلف حين قالوا بعدم جواز الصلاة خلف المبتدعة.

قال الطحاوي ﷺ: «ونرى الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة، وعلى من مات منهم»(٤)

وقال ابن الهمام: «ويجب أن يدعى له - أي للإمام - بالصلاح ونحوه، ولا يجب الخروج عليه كذا عن أبي حنيفة وكلمتهم قاطبة في توجيهه على أن الصحابة ﷺ صلوا خلف بعض بني أمية وقبلوا الولاية

(١) شرح العقائد النسفية ص ١٤٧.
(٢) شرح الفقه الأكبر ص ١٦٢.
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٧).
(٤) العقيدة الطحاوية شرح ابن أبي العز ٢/ ١٠٤.

عنهم، وروى البخاري في تاريخه[١] عن عبد الكريم البكاء قال أدركت عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ كلهم يصلي خلف أئمة الجور»[٢].

وقال ابن أبي العز الحنفي ﷺ: «اعلم رحمك الله وإيانا: أنه يجوز للرجل أن يصلي خلف من لم يعلم منه بدعة ولا فسقا باتفاق الأئمة، وليس من شرط الائتمام أن يعلم المأموم اعتقاد إمامه، ولا أن يمتحنه فيقول ماذا يعتقد؟ ... ومن ترك الجمعة والجماعة خلف الإمام الفاجر فهو مبتدع عند أكثر العلماء، والصحيح أنه يصليها ولا يعيدها، فإن الصحابة ﷺ كانوا يصلون الجمعة والجماعة خلف الأئمة الفجار ولا يعيدون كما كان عبد الله ابن عمر يصلي خلف الحجاج وكذلك أنس ﷺ ... والفاسق والمبتدع صلاته في نفسها صحيحة، فإذا صلى المأموم خلفه لم تبطل صلاته، لكن إنما كره من كره الصلاة خلفه، لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب ... »[٣].

وقال الملا علي القاري: «فمن ترك الجمعة والجماعة خلف الإمام الفاجر فهو مبتدع عند أكثر العلماء»[٤].

ومما ورد في هذا الباب قوله ﷺ عن أمراء الجور: «يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطؤا فلكم وعليهم»[٥].

---

(١) التاريخ الكبير ٢/٣٨.

(٢) المسايرة مع المسامرة والحاشية ٢/١٦٧، وانظر كلاما مماثلا له في أصول الدين للبزدوي ص ١٩٦.

(٣) شرح الطحاوية ٢/١٠٥-١٠٦.

(٤) شرح الفقه الأكبر ص ١٦٣.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥٥١).

وروى البخاري في صحيحه أن عبد الله بن عمر وأنس بن مالك رضي الله عنهما كانا يصليان خلف الحجاج وهو المعروف بفسقه وظلمه[١].

وقد ذكر ابن قدامه[٢] رحمه الله أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان يصلي خلف نجدة الحروري الخارجي.

والأولى الصلاة خلف إمام سنة صاحب معتقد صحيح، فإن لم يوجد جازت الصلاة خلف غيره سواء كان فاجرا، أو صاحب بدعة غير مكفرة.

وأهل السنة لا يقولون كما تقول المرجئة: إن المؤمن لا يضره ذنب، بل إن الذنوب تضر وتنقص الإيمان، ويخشى على صاحبها من الكفر، فمن قال: إن الذنوب لا تضر الإيمان فقد جانب الحق والصواب؛ وذلك لأن الإيمان كما يزيد بالطاعة ينقص بالمعصية.

قال الطحاوي: «ولا نقول: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله»[٣].

وقال الملا علي القاري: «ولا نقول: إن المعصية لا تضر مع الإيمان كما لا تنفع الطاعة مع الكفر على ما ذهب إليه بعض أهل البدعة، وتبعهم الملاحدة والوجودية»[٤].

والإيمان يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وقد استفاضت أدلة الشرع وآثار السلف على زيادة الإيمان ونقصانه وتفاوت أهله فيه، وذكر ابن أبي العز الحنفي رحمه الله جملة من تلك الأدلة وأقوال السلف،

---

(١) انظر شرح الطحاوية لابن أبي العز ٢/ ١٠٤.

(٢) المغني ٣/ ١٨.

(٣) شرح الطحاوية ص ٣٥٧.

(٤) ضوء المعالي ص ١١٤.

فراجعها فإنها مفيدة للغاية[١].

ومن أصول أهل السنة أن المؤمن إذا مات من غير توبة، فإنه قد يدخل النار إن غلبت ذنوبه على حسناته إلا أن يشاء الله تعالى غير ذلك، وهذا لأنه نقص إيمانه بسبب المعصية، وهو يعذب في النار على قدر ذنوبه ثم يخرج منها ويدخل الجنة، وهذا بخلاف الخوارج فإنهم كفروا العصاة وقالوا بخلودهم في النار في الآخرة، ووافقهم المعتزلة في الحكم عليهم في الآخرة، أما في الدنيا فقالوا: إنهم في منزلة بين المنزلتين.

قال الطحاوي: «وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلدون، إذا ماتوا وهم موحدون، وإن لم يكونوا تائبين بعد أن لقوا الله عارفين، وهم في مشيئته وحكمه إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله، كما ذكر -عز وجل- في كتابه: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] وإن شاء عذبهم في النار بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته، وشفاعة الشافعين من أهل طاعته، ثم يبعثهم إلى جنته»[٢].

وقال أكمل الدين محمد البابرتي الحنفي (٧٨٦هـ): «والعاصي إذا مات بغير توبة فهو في مشيئة الله، إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة بفضله وكرمه، أو ببركة ما معه من الإيمان والطاعات، أو بشفاعة بعض الأخيار وإن شاء عذبه بقدر ذنبه صغيرة كان أو كبيرة، ثم عاقبة أمره الجنة، ولا يخلد في النار»[٣].

وقال أبو الثناء محمود بن زيد اللامشي: «قال أهل السنة: من ارتكب

---

(١) انظر شرح الطحاوية ٢/ ٦٣ وما بعدها.
(٢) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ٢/ ٩٩.
(٣) شرح الوصية للبابرتي ص ٨٠.

كبيرة من أهل الإيمان، فإن ارتكبها مستحلاً لها أو مستخفاً بمن ينهى عنها فإنه يكفر بالله تعالى، وإن ارتكبها لغلبة شهوة أو كسل أو غضب أو حمية أو أنفة وهو يخاف أن يعذبه الله تعالى عليها، ويرجو رحمته ومغفرته في ذلك فاسمه المؤمن الفاسق وحكمه أنه لو تاب لغفر له، وإن مات قبل التوبة فالله تعالى فيه المشيئة، فإن شاء عفا عنه بفضله ورحمته أو بشفاعة نبي أو ولي من عباده، وإن شاء عذبه بقدر جنايته ثم أدخله الجنة»[1].

وقال الملا علي القاري رحمه الله: «لا يحكم بكفر أحد وارتداده بسبب الزنا أو قتل النفس بغير حق أو سرقة، أو نحوها من الكبائر، وهذا مذهب أهل السنة خلافاً للخوارج، حيث يقولون بكفر مرتكب الكبيرة . . .»[2].

وقال أيضاً: «مذهب أهل السنة أن صاحب الكبيرة ولو مات من غير توبة لا يخلد في النار خلافاً للمعتزلة والخوارج بناء على ما ذهبوا إليه من خروج العبد بالمعصية عن الإيمان، ولنا قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] . . .»[3].

فأهل السنة لا يقولون بخلود الفساق في النار خلوداً أبدياً وإن ارتكبوا من الكبائر ما ارتكبوا بشرط أن لا يصدر عنهم ما يرفع عنهم اسم الإيمان ويدخلهم في الكفر.

---

(١) التمهيد لقواعد التوحيد ١٢١.

(٢) ضوء المعالي لبدء الأمالي ص ١١٤.

(٣) المرجع السابق ص ١٤١.

المناقشة:

س١/ ما حكم المسح على الخفين؟
س٢/ ما حكم صلاة التراويح، وما فضل من أتى بها؟
س٣/ ما هي عقيدة أهل السنة في الصلاة خلف الفاجر، مع ذكر الدليل؟
س٤/ ما حكم من لم ير الصلاة خلف الفاجر؟
س٥/ هل المعاصي تضر الإيمان، ولماذا؟
س٦/ ما أثر الطاعة والمعصية في الإيمان؟
س٧/ ما هي عقيدة أهل السنة في العصاة؟
س٨/ هل يجزم بدخول العصاة في النار؟ وضح ذلك مع الدليل؟
س٩/ ما مصير العصاة الذين أراد الله تعذيبهم بعد تعذيبهم؟
س١٠/ ما هي عقيدة الخوارج والمعتزلة والمرجئة في مرتكبي الكبائر؟

عدم الجزم بقبول الأعمال، وحكم العصاة في الآخرة

ولا نقول: إن حسناتنا مقبولة وسيئاتنا مغفورة كقول المرجئة، ولكن نقول: من عمل حسنة بجميع شرائطها خالية عن العيوب المفسدة ولم يبطلها الكفر والردة، والأخلاق السيئة حتى خرج من الدنيا مؤمنا فإن الله لا يضيعها، بل يقبلها منه ويثيبه عليها، وما كان من السيئات دون الشرك والكفر ولم يتب عنها صاحبها حتى مات مؤمنا فإنه مؤمن في مشيئة الله تعالى إن شاء عذبه بالنار، وإن شاء عفا عنه ولم يعذّب بالنار أصلا، والرياء إذا وقع في عمل من الأعمال فإنه يبطل أجره، وكذلك العجب.

الشرح: أهل السنة لا يجزمون أن حسناتهم مقبولة وسيئاتهم مغفورة قطعا، كقول المرجئة، بل يرجون من الله قبول الحسنات ومغفرة السيئات، والمؤمن يخاف ألا يقبل منه عمله، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ ﴿٦٠﴾﴾ [المؤمنون: ٦٠] وجاء في تفسير هؤلاء الذين ذكرهم الله في الآية: «هم الذين يصومون ويصلون ويتصدقون، وهم يخافون أن لا يقبل منهم»[1].

فالمؤمن يكون بين الخوف والرجاء، وقد قال الله في وصف كُمّل المؤمنين أنبياء الله ورسله: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ ﴿٩٠﴾﴾ [الأنبياء: ٩٠].

---

(١) أخرجه الترمذي في السنن برقم (٣١٧٥) وصححه الألباني في الصحيحة برقم (١٦٢).

وأهل السنة يقولون: إن المؤمن إذا عمل الحسنة بجميع شروطها الشرعية[١]، وكانت خالية من العيوب التي تفسدها أو تحبطها كالرياء[٢] مثلا وكالكفر والشرك والردة[٣] وكالأخلاق السيئة من المن والأذى[٤] وغير ذلك من الصفات الذميمة، فإن الله لا يضيع حسنته بفضله ورحمته فهو لايضيع أجر من أحسن عملا، بل يحفظها له ويربيها له ويعطيه عليها أجورا مضاعفة بمحض فضله ورحمته سبحانه،وقد قال سبحانه: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّا۟ئَةُ حَبَّةٍ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ (٢٦١)﴾ [البقرة: ٢٦١]، وفي الحديث: «من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا

---

(١) شروط قبول العمل ثلاثة: الإيمان، والإخلاص في العمل لله تعالى، ومتابعة الرسول ﷺ، وقد دل على ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ (٩٧)﴾ [النحل: ٩٧] وقوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا (١١٠)﴾ [الكهف: ١١٠].

(٢) وقد قال ﷺ: «أخوف ما أخاف على أمتي الشرك الخفي» فسئل عنه فقال: الرياء. أخرجه أحمد في المسند ٥/ ٤٢٨ من حديث محمود بن لبيد، وحسن إسناده ابن حجر كما في بلوغ المرام ص ٣٠٢، وقال المنذري في الترغيب ١/ ٦٩: إسناده جيد.

(٣) كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ (٢١٧)﴾ [البقرة: ٢١٧] وقوله: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ (٦٥)﴾ [الزمر: ٦٥]

(٤) كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٌ فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا﴾ [البقرة: ٢٦٤].

الطيب، فإن الله يتقبلها بيمينه، ثم يربيها لصاحبها كما يربي أحدكم فَلُوَّه حتى تكون مثل الجبل»[1]، ومع هذا كله فإنه لا يجزم لمعين بقبول أعماله إلا من شهد له الله ورسوله.

وجميع السيئات التي يعملها الإنسان المؤمن دون الشرك والكفر بالله، إن مات عليها من غير توبة منها، فهو تحت مشيئة الله إن شاء عفا عنه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨] وإن شاء عاقبه عليها، ثم يخرجه من النار، ويكون مصيره إلى الجنة، وفي الحديث: «بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئًا ولا تسرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا أولادكم، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئًا فعوقب به في الدنيا فهو كفارة له وطهور، ومن أصاب منها شيئًا ثم ستره الله فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه»[2].

ثم إن الرياء إذا دخل في العمل أبطل أجره، بل قد يبطل العمل نفسه إن كان الباعث على فعله مجرد الرياء، وكذلك مما يبطل أجر العمل العجب، وهو أن يعجب الإنسان بعمله فيدلُّ به على الله، ويرى أنه قد بلغ به أعلى منزلة، وأتى به على أحسن الوجوه، فيمنّ به على الله تعالى، وحقيقة الأمر كما قال الله تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٧﴾﴾ [الحجرات: ١٧]، وإنما يجب أن يرى الإنسان النقص في عمله، وأن يسأل الله قبوله والعفو عن التقصير فيه.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٤١٠).
(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٤٧٥١).

المناقشة:

س١/ هل يجزم بقبول الأعمال، ولماذا؟ وضح ذلك مع الدليل؟
س٢/ ما هي شروط قبول العمل، مع الدليل؟
س٣/ اذكر بعض الأمور التي تحبط العمل؟
س٤/ هل المسلم يكون بين الخوف والرجاء؟ وضح ذلك مع الدليل؟
س٥/ ما حكم المسلم العاصي، وهل يقطع له بالنار؟

آيات الأنبياء وكرامات الأولياء حق

والآيات ثابتة للأنبياء، والكرامات للأولياء حق، وأما التي تكون لأعدائه مثل إبليس وفرعون والدجال فيما روى الأخبار أنه كان ويكون لهم، لا نسمّيها آيات ولا كرامات. ولكن نسميها قضاء حاجاتهم، وذلك لأن الله تعالى يقضي حاجات أعدائه استدراجاً لهم وعقوبة لهم، فيغترّون به ويزدادون طغياناً وكفراً، وكله جائز ممكن.

اللغة: (الآيات) جمع آية، وهي العلامات، والدلائل. والمعجزات، وهي أمور خارقة للعادة مقرونة بالتحدي ودعوى النبوة، سالمة من المعارضة، يجريها الله على أيدي أنبيائه ورسله تأييدا لهم وإظهارا لصدقهم.

(الكرامات) جمع كرامة، وهي ما يكرم الله به عبده الصالح من أمر خارق للعادة ليكون عونا له على طاعة ربه وثباته على الدين.

الشرح: آيات الأنبياء والرسل ثابتة لا ريب فيها، وهي أمور خارقة يجريها لهم الله تعالى دليلا على صدقهم ونبوتهم، وهي نوعان: آيات شرعية وآيات كونية، فالآيات الشرعية كالقرآن الكريم، قال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا (٨٨)﴾ [الإسراء: ٨٨] فهي معجزة خالدة سرمدية تحدى الله الإنس والجن على أن يأتوا بمثله أو بسورة من مثله أو بآية من مثله على الأقل. فعجزوا عن ذلك كله.

وأما الآيات الكونية فهي من جنس ناقة صالح ﷺ ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [الأعراف: ٧٣]، وكنجاة إبراهيم ﷺ من النار: ﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾﴾ [الأنبياء: ٦٩]، وكعصا موسى ﷺ: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِىَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴿١١٧﴾﴾ [الأعراف: ١١٧]، وإحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص بإذن الله لعيسى ﷺ: ﴿وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٤٩]، وكانشقاق القمر لنبينا ﷺ: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ﴿١﴾ وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ﴿٢﴾﴾ [القمر: ١-٢] وغير ذلك من المعجزات الثابتة لهم، برهانًا من الله تعالى على صدقهم في دعوى النبوة.

وكذلك كرامات الأولياء حق فيجب الإيمان بها، قال الطحاوي: «ونؤمن بما جاء من كراماتهم -أي كرامات الأولياء- وصح عن الثقات من رواياتهم»[1].

وقال البزدوي: «قال أهل السنة: كرامات الأولياء حق... والكرامة أن يظهر الله تعالى على يدي ولي من الأولياء شيئًا يخالف العادة...»[2].

وقال النسفي: «وأهل الحق أقروا بذلك -أي بثبوت الكرامات- لما اشتهر من الأخبار... كما روي عن رؤية عمر ﷺ على المنبر بالمدينة جيشه بنهاوند حتى قال: «يا ساريةُ الجبلَ، الجبلَ»، وسمع ساريةُ الصوت على ما هو المشهور... وحديث صاحب سليمان وإتيانه بعرش بلقيس

---

(١) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ٢/ ٢٥٢.
(٢) أصول الدين ص ٢٣٦.

قبل ارتداد الطرف من تلك المسافة الممتدة مذكور في القرآن[١] لا يجحد ذلك إلا من كفر بالقرآن وبالنبي محمد ﷺ ...»[٢].

والأصل في إثباتها قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٧]، وكذا كرامات بعض الصالحين في السنة، ومن ذلك تكلّم الطفل ببراءة جريج الراهب من الفاحشة[٣]، وانفراج الصخرة عن الثلاثة الذين آووا إلى الغار فانطبقت عليهم الصخرة وسدت المنافذ[٤]، ومن ذلك كرامات بعض الصحابة كقول عمر رضي الله عنه يا سارية الجبل، وسماع سارية لندائه، واستجابة دعوة سعد بن أبي وقاص، وقصة سفينة مولى رسول الله مع الأسد، وغير ذلك من كرامات الصحابة والتابعين، وقد ذكر اللالكائي عددا كبيرا من كرامات الصحابة ومن بعدهم من الصالحين بما فيها ما تقدم ذكره[٥]، فراجعها فإنها تزيدك إيمانا.

فكل ما يجري للصالحين من خوارق العادات هو مما أكرمهم الله تعالى به، وأما إذا وقع لبعض أعداء الله شيء من هذه الخوارق كإبليس، وفرعون لما ألقى سحرته العصي، وقالوا بعزة فرعون إنا لنحن الغالبون، فصارت عصيهم تبدو للناس كثعابين تسعى، وكالدجال لسرعة انتقاله في الأرض وإحيائه للمقتول وغير ذلك، فهذه لا تسمى كرامات؛ لأنهم ليسوا

---

(١) كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي﴾ [النمل: ٤٠].

(٢) التمهيد في أصول الدين ص ٨٢.

(٣) انظر صحيح مسلم حديث رقم (٢٥٥).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٢٢١٥).

(٥) شرح اعتقاد أهل السنة ٩/١٢٨ وما بعدها.

بأولياء، بل هم أعداء الله تعالى، وإنما تسمى قضاء حاجات - أي حاجات أعداء الله - أو أحوال شيطانية، استدراجا لهم وعقوبة لهم فيغترون ويتوهمون أنهم على حق، فيزدادون ضلالا إلى ضلالهم وطغيانا إلى طغيانهم، وقد قال الله تعالى عن أمثال هؤلاء: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٢﴾﴾ [الأعراف: ١٨٢]، وقال: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴿٤٤﴾ فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [الأنعام: ٤٤-٤٥].

وكل هذه الأمور أعني الآيات والكرامات وقضاء الحاجات أو الأحوال الشيطانية كلها ممكنة جائزة الحدوث من الله تعالى؛ إذ هو المالك المتصرف في كل شيء، ولا يعجزه شيء سبحانه وتعالى.

وكرامات الأولياء داخلة في آيات الأنبياء؛ لأنها دالة على صدقهم، وأن متبعيهم على الحق والهدى، ولذلك كان من أصول أهل السنة التصديق بكرامات الأولياء، قال ابن تيمية: «ومن أصول أهل السنة التصديق بكرامات الأولياء وما يجريه الله على أيديهم من خوارق العادات في أنواع العلوم والمكاشفات وأنواع القدرة والتأثيرات كالمأثور عن سالف الأمم في سورة الكهف وغيرها، وعن صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين وسائر قرون الأمة، وهي موجودة فيها إلى يوم القيامة»[1].

وقد أنكرت المعتزلة ومن تابعهم الكرامات بحجة أنها تلتبس بالمعجزة، فيؤدي إلى التباس النبي بالولي، ويؤدي ذلك إلى إبطال الرسالات، وقد رد عليهم ابن أبي العز الحنفي بقوله: «وقولهم هذا ظاهر البطلان فإنه بمنزلة من أنكر المحسوسات، ودعواهم هذه إنما تصح إذا

---

[1] مجموع الفتاوى ٣/١٥٦.

كان الولي يأتي بالخارق ويدّعي النبوة، وهذا لا يقع، ولو ادعى النبوة لم يكن وليا، بل كان متنبئا كذابا»[١].

وقال البزدوي: «فأما هذه الشبهة - أي شبهة المعتزلة - فليست بشيء، فإن الكرامة تظهر بلا دعوى، والمعجزة تظهر عقيب الدعوى فلا يوجب بطلان المعجزات، ولأن الولي إنما تظهر على يديه الكرامة إذا كان مُقرا بالرسول، مقرا بأن الكرامة التي تظهر له معجزة للرسول، وبهذا لا تبطل المعجزات بخلاف المتنبئ فإنه لو ظهرت على يديه معجزة فإنها تؤدي إلى إبطال المعجزات»[٢].

وقال النسفي: «وأما ظنهم - أي المعتزلة - أن إثبات الكرامات يؤدي إلى انسداد طريق الوصول إلى معرفة النبي ﷺ فظن باطل، بل كل كرامة للولي تكون معجزة للرسول، فإن بظهورها يعلم أنه ولي، ولن يكون وليا إلا أن يكون محقا في ديانته، إذ المعتقد دينا باطلا عدو لله تعالى لا وليه، وكونه محقا في ديانته، وديانته الإقرار برسالة رسوله واتباعه إياه في دينه دليل صحة رسالة رسوله، فمن جعل ما هو معجزة للرسول ودلالة صدقه مبطلا للمعجزة وسادّاً لطريق الوصول إلى معرفتها فقد وقع في غلط فاحش وخطأ بيّن.

ثم كيف يؤدي ذلك إلى التباس الكرامة بالمعجزة، والمعجزة تظهر على إثر الدعوى، والولي لو ادعى الرسالة لكفر من ساعته وصار عدوا لله تعالى، ولا يتصور بعد ذلك ظهور الكرامة على يده، وكذا صاحب المعجزة لا يكتم معجزته بل يظهرها، وصاحب الكرامة يجتهد في كتمانها

---

(١) انظر شرح الطحاوية ٢/ ٢٥٧.
(٢) أصول الدين ص ٢٣٦.

ويخاف أنها من قبيل الاستدراج له دون المعجزة ويخاف الاغترار لدى الاشتهار . . . »[١].

فالخلاصة: أن آيات الأنبياء حق ثابت، وكرامات الأولياء كذلك، وما كان من خوارق لغير المؤمنين فهي استدراج لهم، وكرامات الأولياء داخلة في آيات الأنبياء؛ لأنها دالة على صدقهم وعلى أن أتباعهم على الحق والهدى.

المناقشة:

س١/ ما معنى آيات الأنبياء، مثل لها بثلاثة أمثلة؟

س٢/ تنقسم آيات الأنبياء إلى شرعية وكونية؛ أذكرهما مع التمثيل؟

س٣/ ما هي فائدة آيات الأنبياء؟

س٤/ ما هي كرامات الأولياء، ومثل لها بثلاثة أمثلة؟

س٥/ ما هي العلاقة بين كرامات الأولياء وآيات الأنبياء؟

س٦/ كيف ترد على من أنكر كرامات الأولياء؟ مع ذكر شبههم؟.

س٧/ ما حكم الخوارق التي تقع لغير الصالحين؟

س٨/ لماذا يجري الله تعالى بعض الخوارق على أيدي أعدائه؟

---

(١) التمهيد في أصول الدين ص ٨٣، ٨٤.

رؤية الله في الآخرة

وكان الله خالقاً قبل أن يخلق، ورازقاً قبل أن يرزق، والله تعالى يرى في الآخرة، ويراه المؤمنون وهم في الجنة بأعين رؤوسهم بلا تشبيه ولا كيفية، ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة.

الشرح: إن الله تعالى مستحق لاسم الخالق قبل أن يخلق الخلق، وهو سبحانه مستحق لاسم الرازق قبل أن يرزق الخلق، فأسماؤه وصفاته أزلية، قال الطحاوي: «وما زال بصفاته قديما قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئا لم يكن قبلهم من صفته، وكما كان بصفاته أزلياً، كذلك لا يزال عليها أبدياً، ليس بعد خلق الخلق استفاد اسم الخالق ولا بإحداثه البرية استفاد اسم الباري»[١].

وقال ابن أبي العز الحنفي: «الله تعالى لم يزل متصفا بصفات الكمال: صفات الذات وصفات الفعل، ولا يجوز أن يعتقد أن الله وصف بصفة بعد أن لم يكن متصفاً بها، لأن صفاته سبحانه صفات كمال وفقدها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفاً بضده..»[٢].

والله - عز وجل - يرى في الآخرة، يراه المؤمنون بأعين رؤوسهم رؤية حقيقية، كما قال - عز وجل -: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ١/ ١٤٠.
(٢) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ١٤١.

نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]-، وقال في حق الكفار: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ١٥] فلما أخبر أن الكفار محجوبون دل على أن المؤمنين غير محجوبين فدل على أنه يرونه.

وفي الحديث: «إنكم ترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته»[١].

وهي رؤية حقيقية، لا نؤولها بما يخرجها عن حقيقتها وينفي معناها، ولا نكيفها بكيفية معينة، ولا نشبهها برؤيتنا للمخلوقين، ولا تنفيها كما نفتها الجهمية والمعتزلة وغيرهم.

قال الطحاوي: «والرؤية حق لأهل الجنة بغير إحاطة ولا كيفية، كما نطق به كتاب ربنا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ وتفسيره على ما أراد الله تعالى وعلمه، وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ فهو كما قال، ومعناه على ما أراد، لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا ...»[٢].

وقال ابن أبي العز الحنفي: «المخالف في الرؤية الجهمية والمعتزلة ومن تبعهم من الخوارج والإمامية، وقولهم باطل مردود بالكتاب والسنة، وقد قال بثبوت الرؤية الصحابة والتابعون وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين، وأهل الحديث، وسائر طوائف أهل الكلام المنسوبون إلى السنة والجماعة[٣]، وهذه المسألة من أشرف مسائل أصول الدين

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥٥٤).

(٢) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ١/ ٢٣٧.

(٣) انظر للاستزادة: أصول الدين للبزدوي ص ٨٣، والتمهيد في أصول الدين للنسفي ص ٦٤، والتسهيد لقواعد التوحيد للامشي ص ٧٩، وضوء المعالي لقاري ص ٧٠.

وأجلها، وهي الغاية التي شمّر إليها المشمرون، وتنافس المتنافسون، وحُرمها الذين عن ربهم محجوبون، وعن بابه مردودون».

ثم ذكر ابن أبي العز بعد ذلك وجه استدلال أهل السنة على ثبوت الرؤية من قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٣)﴾ فقال: وإضافة النظر إلى الوجه الذي هو محله في هذه الآية، وتعديته بأداة «إلى» الصريحة في نظر العين وإخلاء الكلام من قرينة تدل على خلافه حقيقة موضوعة صريحة في أن الله أراد بذلك نظر العين التي في الوجه إلى الرب - جل جلاله -[1].

ومن الأدلة أيضا: قوله تعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ (٣٥)﴾ [ق: ٣٥] وقد فسر المزيد في الآية علي بن أبي طالب وأنس بن مالك وغيرهما بالنظر إلى وجه الله عز وجل[2].

وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] فالحسنى هي الجنة، والزيادة: هي النظر إلى وجه الله تعالى الكريم، كما فسره بذلك رسول الله ﷺ من حديث صهيب ؓ[3].

أما ما استدل به المخالفون في هذا الباب فعمدة أدلتهم قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن تَرَانِي

---

(١) شرح الطحاوية ١/ ٢٣٨.

(٢) المرجع السابق ١/ ٢٣٩.

(٣) انظر سنن ابن ماجه حديث رقم (١٨٧) وصححه الألباني. وانظر في استدلال علماء الحنفية بهذه النصوص وغيرها على ثبوت الرؤية يوم القيامة في: شرح الطحاوية ١/ ٢٣٨، وأصول الدين للبزدوي ص ٨٣، والتمهيد في أصول الدين للنسفي ص ٦٤، والتمهيد لقواعد التوحيد للامشي ص ٧٩، وضوء المعالي للقاري ص ٧٠.

﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٤٣﴾﴾ [الأعراف: ١٤٣] وقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣] حيث زعموا أنهما تدلان على عدم جواز الرؤية، والرد عليهم في الآية الأولى من وجوه:

الوجه الأول: أنه لا يظن بكليم الله ورسوله الكريم وأعلم الناس بربه في وقته أن يسأل ما لا يجوز عليه، بل هو عندهم من أعظم المحال.

الوجه الثاني: أن الله لم ينكر عليه سؤاله، ولما سأل نوح ربه نجاة ابنه أنكر سؤاله، وقال: ﴿إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [هود: ٤٦].

الوجه الثالث: أنه تعالى قال: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ولم يقل: إني لا أرى، أو لا تجوز رؤيتي، أو لست بمرئي، والفرق بين الجوابين ظاهر، ألا ترى أن من كان في كُمّه حجر فظنه رجل طعاما فقال: أطعمنيه، فالجواب الصحيح: أنه لا يؤكل، أما إذا كان طعاما صح أن يقال: إنك لن تأكله، وهذا يدل على أنه سبحانه مرئي، ولكن موسى لا تحتمل قواه رؤيته في هذه الدار، لضعف قوى البشر فيها عن رؤيته تعالى.

الوجه الرابع: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣] فأعلمه بهذا أن الجبل مع قوته وصلابته لا يثبت للتجلي في هذه الدار، فكيف بالبشر الذي خلق من ضعف؟

الوجه الخامس: أن الله سبحانه قادر على أن يجعل الجبل مستقرا، وذلك ممكن، وقد علق به الرؤية، ولو كانت محالا لكان نظير أن يقول: إن استقر الجبل فسوف آكل وأشرب وأنام، والكل عند المخالفين سواء.

الوجه السادس: قوله: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف:

١٤٣]، فإذا جاز أن يتجلى للجبل الذي هو جماد لا ثواب له ولا عقاب، فكيف يمتنع أن يتجلى لرسوله وأوليائه في دار كرامته؟ ولكن الله أعلم موسى أن الجبل إذا لم يثبت لرؤيته في هذه الدار، فالبشر أضعف.

الوجه السابع: أن الله كلم موسى وناداه وناجاه، ومن جاز عليه التكلم والتكليم وأن يسمع مخاطبه كلامه بغير واسطة، فرؤيته أولى بالجواز، ولهذا لا يتم إنكار رؤيته إلا بإنكار كلامه وإن جمعوا بينهما.

وأما دعواهم تأبيد النفي بـ«لن» وأن ذلك يدل على نفي الرؤية في الآخرة ففاسد، فإنها لو قيدت بالتأبيد لا يدل على دوام النفي في الآخرة، فكيف إذا أطلقت؟ قال تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] مع قوله: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّاكِثُونَ (٧٧)﴾ [الزخرف: ٧٧]، ولأنها لو كانت للتأبيد المطلق لما جاز تحديد الفعل بعدها، وقد جاء ذلك، قال تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي﴾ [يوسف: ٨٠] فثبت أنَّ «لن» لا تقتضي النفي المؤبد، قال ابن مالك:

"ومن رأي النفي بلن مؤبدا فقوله اردد وسواه فاعضدا".

وأما استدلال المخالفين بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فهو باطل، والآية إنما تدل على جواز الرؤية من وجه حسن لطيف، وهو أن الله تعالى إنما ذكرها في سياق التمدح، ومعلوم أن المدح إنما يكون بالصفات الثبوتية، وأما العدم المحض فليس بكمال فلا يمدح به، وإنما يمدح الرب تعالى بالنفي إذا تضمن أمرا وجوديا، كمدحه بنفي السِّنة والنوم المتضمن كمال القيومية، ونفي الموت كمال الحياة . . . ولهذا لم يتمدح بعدم محض لم يتضمن أمرا ثبوتيا، فإن المعدوم يشارك الموصوف في ذلك العدم، ولا يوصف الكامل بأمر

يشترك هو والمعدوم فيه. فإن المعنى: أنه يرى ولا يدرك ولا يحاط به، فقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] يدل على كمال عظمته وأنه أكبر من كل شيء، وأنه لكمال عظمته لا يدرك بحيث يحاط به، فإن الإدراك هو الإحاطة بالشيء، وهو قدر زائد على الرؤية. كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَاءَا الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾﴾ [الشعراء: ٦١] فلم ينف موسى الرؤية، وإنما نفى الإدراك. فالرؤية والإدراك كل منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالرب تعالى يُرى ولا يُدرك، كما يُعلم ولا يحاط به علما، وهذا هو الذي فهمه الصحابة والأئمة من الآية[1].

وقول أبي حنيفة ﷺ «ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة» لعله يقصد به أنه لا يكون حجاب وحاجز بينهم وبين ربهم عند رؤيتهم له سبحانه فيرونهم رؤية حقيقية بأعينهم، ويترجح أن يكون هذا الكلام مدسوسا على أبي حنيفة، لأنه من ألفاظ المتكلمين، كما أن فيه توضيحاً لكيفية الرؤية التي نفى قبل ذلك أي تكييف لها، وكيف يرى الإنسان ما ليس بينه وبينه مسافة؟.

فالخلاصة: أن الله يرى في الآخرة رؤية حقيقية بالأعين كما استفاضت بذلك الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، ورؤيته تعالى أكبر نعيم في الجنة على الإطلاق. اللهم ارزقنا لذة النظر إلى وجهك الكريم.

---

(١) شرح الطحاوية ١/٢٤١-٢٤٣، وانظر أيضا: وأصول السنن للشرادوي ص ١٨٣ والتمهيد في أصول الدين السلفي ص ٦٤، والتمهيد لقواعد التوحيد للاكشي ص ٧٩.

المناقشة:

س١/ ما المراد بالصفات الأزلية؟

س٢/ هل رؤية الله تعالى حقيقية يوم القيام أم مجازية؟ وضح ذلك مع الدليل؟

س٣/ اذكر بعض الأدلة على أن الله يُرى في الآخرة رؤية حقيقية.

س٤/ هل يجوز تشبيه رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة برؤيتهم للمخلوقين في الدنيا؟

س٥/ كيف ترد على أدلة المخالفين في قولهم بعدم جواز الرؤية يوم القيامة؟

القول في الإيمان

والإيمان هو الإقرار والتصديق، وإيمان أهل السماء والأرض لا يزيد ولا ينقص من جهة المؤمن بها، ويزيد وينقص من جهة اليقين والتصديق، والمؤمنون مستوون في الإيمان والتوحيد، متفاضلون في الأعمال.

اللغة: (الإقرار) الاعتراف. (اليقين) التصديق الجازم.

(مستوون) متماثلون. (متفاضلون) متفاوتون.

الشرح: بين الإمام أبو حنيفة ﷺ في عقيدته في الإيمان، حيث إن الإيمان عنده إقرار باللسان وتصديق بالقلب، وقد قرر ذلك الطحاوي في عقيدته حيث قال: والإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان»[1].

وذكر في الزيادة والنقصان والمفاضلة: أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص من جهة المؤمن بها، وأن أهله متساوون في الإيمان والتوحيد، وهذا كله خلاف ما عليه الأدلة الشرعية وأقوال من تقدمه من السلف، وبعض هذا الكلام المنسوب إلى أبي حنيفة من ألفاظ المتكلمين ولعله يكون مدسوسا في كلامه، كقوله: «إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص من جهة المؤمن بها ويزيد وينقص من جهة اليقين والتصديق»، ولكنه ﷺ كما ثبت عنه كان يقول بعدم دخول العمل في مسمى الإيمان وإن كان يقول بوجوب الإتيان به. وثبت عنه قوله بعدم الزيادة والنقص، وذُكر في رواية عنه ما يُشعر

---

(١) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ٢/ ٥١.

رجوعه في الزيادة والنقص، ولكن لكل عالم زلة.

ومن الأدلة على دخول العمل في مسمى الإيمان ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٤٣﴾﴾ [البقرة: ١٤٣] وقد أورد الطبري في تفسيره أن المراد بعدم ضياع الإيمان في الآية هو عدم ضياع صلوات من صلى من الصحابة إلى بيت المقدس قبل تحويل القبلة، وذلك لأن الصحابة ﷺ سألوا رسول الله ﷺ بعد تحويل القبلة: كيف يكون حال إخوانهم الذين ماتوا وهم يصلون إلى بيت المقدس[1].

ولذلك قال الحليمي: «أجمع المفسرون على أنه أراد صلاتكم إلى بيت المقدس، فثبت أن الصلاة إيمان، وإذا ثبت ذلك فكل طاعة إيمان؛ إذ لم أعلم فارقا فرق في هذه التسمية بين الصلاة وسائر الطاعات»[2].

وقد أورد أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه(الإيمان) قوله تعالى: ﴿الم ﴿١﴾ أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿٢﴾ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴿٣﴾﴾ [العنكبوت: ١-٣] وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ وَلَئِن جَاءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ ﴿١٠﴾﴾ [العنكبوت: ١٠] مستدلا بهما على أن العمل من الإيمان ثم قال: «أفلست تراه تبارك وتعالى قد امتحن صدق القول بالفعل، ولم يكتف منهم بالإقرار دون العمل، حتى جعل أحدهما من

---

(١) انظر تفسير الطبري ٢/ ١٨.

(٢) المنهاج في شعب الإيمان (١/ ٣٧٩).

الآخر؟ فأي شيء يُتبع بعد كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ومنهاج السلف بعده، هم موضوع القدوة والإمامة»[١].

ومن ذلك قوله ﷺ: «أتدرون ما الإيمان بالله؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وأن تؤدوا خمس ما غنمتم»[٢].

قال ابن أبي العز الحنفي بعد سوقه لهذا الحديث: «ومعلوم أنه لم يرد أن هذه الأعمال تكون إيمانا بالله بدون إيمان القلب، لما قد أخبر في مواضع أنه لا بد من إيمان القلب، فعلم أن هذه مع إيمان القلب هو الإيمان، وأي دليل على أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان فوق هذا الدليل؟ فإنه فسر الإيمان بالأعمال، ولم يذكر التصديق للعلم بأن هذه الأعمال لا تفيد مع الجحود»[٣].

وقوله ﷺ: «الإيمان بضع وستون شعبة، أعلاها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»[٤].

قال ابن منده: «فجعل الإيمان شعباً بعضها باللسان والشفتين، وبعضها بالقلب، وبعضها بسائر الجوارح»[٥].

وحكى اتفاق السلف على أن الإيمان اعتقاد وقول وعمل، غير واحد من أهل العلم كالشافعي وأحمد والبخاري وابن عبد البر والبغوي[٦].

---

(١) الإيمان ص ٦٦.
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥٣).
(٣) شرح الطحاوية ٢/ ٧٠.
(٤) أخرجه مسلم في صحيحه رقم (٥٨).
(٥) الإيمان لابن منده ١/ ٣٣٦.
(٦) انظر كتاب أصول الدين عند أبي حنيفة ص ٣٥٥.

قال عبد الرزاق الصنعاني: «سمعت من أدركت من شيوخنا وأصحابنا - ثم سرد أسماءهم - يقولون: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص»[1].

وقال الإمام أحمد: «أجمع سبعون رجلا من التابعين وأئمة المسلمين وفقهاء الأمصار على أن السنة التي توفي عليها رسول الله ﷺ فذكر منها: والإيمان قول وعمل، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية»[2].

وقال البخاري: «لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحدا منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص»[3].

إلى غير ذلك من الأقوال الكثيرة والأدلة الصريحة في هذا الباب، والمقام لا يتسع لذكرها هنا[4].

ومن الأدلة وأقوال السلف في زيادة الإيمان ونقصانه[5] ما يلي:

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (٢)﴾ [الأنفال: ٢].

وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَٰذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا (٢٢)﴾ [الأحزاب: ٢٢].

وقوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤].

---

(١) شرح صحيح مسلم للنووي ١/ ١٤٦.

(٢) مناقب الإمام أحمد ص ٢٢٨.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي ١/ ١٧٤، ١٧٣.

(٤) للاستزادة ينظر كتابي: أصول الدين عند أبي حنيفة ص ٣٨٥ وما بعدها.

(٥) أورد ابن أبي العز جملة كبيرة من الأدلة في شرح الطحاوية ٢/ ٦٣ وما بعدها.

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ۝١٧٣﴾ [آل عمران: ١٧٣].

قال ابن أبي العز الحنفي بعد أن ذكر هذه الآيات: «وكيف يقال في هذه الآية والتي قبلها أن الزيادة باعتبار زيادة المؤمن به؟ فهل في قول الناس: [قد جمعوا لكم فاخشوهم] زيادة مشروع؟ وهل في إنزال السكينة في قلوب المؤمنين زيادة مشروع؟ وإنما أنزل الله السكينة في قلوب المؤمنين مرجعهم من الحديبية ليزدادوا طمأنينة ويقينا، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾ [آل عمران: ١٦٧] . . . »[(١)].

ولا يقال إنه لم يرد نص في القرآن في نقصان الإيمان لأن ما قبل الزيادة فهو يقبل النقصان بداهة، كما قال الإمام أحمد رحمه الله: «إن كان قبل زيادته -أي الإيمان- تاما، فكما يزيد كذا ينقص»[(٢)]، وقيل لسفيان ابن عيينة: الإيمان يزيد وينقص، قال: أليس تقرؤون: ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٧٣] . . . في غير موضع، قيل فينقص؟ قال: ليس شيء يزيد إلا وهو ينقص»[(٣)].

والدليل من السنة على زيادة الإيمان ونقصانه قوله ﷺ: «أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا»[(٤)].

وقوله ﷺ عن النساء: «ما رأيت من ناقصات عقل ودين..»[(٥)].

---

(١) شرح الطحاوية ٢/ ٦٤.
(٢) السنة للخلال ٢/ ٦٨٨.
(٣) رواه الآجري في الشريعة ص ١١٧، والخلال في السنة برقم: (١٠٤٢).
(٤) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٦٦٢).
(٥) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٠٤).

ومن الآثار عن السلف في ذلك: قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في دعائه: «اللهم زدنا إيمانًا ويقينًا وفقهًا»[1].

وقول عمير بن حبيب الخطمي: «الإيمان يزيد وينقص، قيل له: وما زيادته ونقصانه؟ قال: إذا ذكرنا الله عز وجل وحمدناه وخشيناه فذلك زيادته، فإذا غفلنا عنه وضيعنا فذلك نقصانه»[2].

وقال ابن عبد البر: «أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل ولا عمل إلا بنية، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والطاعات كلها عندهم إيمان»[3].

والأدلة من الكتاب والسنة والآثار الواردة عن السلف في زيادة الإيمان ونقصانه كثيرة جدًا، وبمناسبة كثرة الأدلة في هذه المسألة وعدم حصرها يقول العلامة الألوسي مفتي الحنفية في بغداد: «وما عليَّ إذا خالفت في بعض المسائل مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه للأدلة التي لا تكاد تحصى، فالحق أحق بالاتباع، والتقليد في مثل هذه المسائل من سنن العوام»[4].

وإذا تقرر هذا علم بالضرورة أن المؤمنين يتفاوتون ويتفاضلون بسبب قوة إيمانهم وضعفه، وقد قسم المؤمنين إلى ثلاث مراتب وهو يدل على تفاضلهم في الإيمان، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي ٣/ ٩٤٢، والشريعة للآجري ص ١١٢.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٣/ ٩٤٣.

(٣) التمهيد لابن عبد البر ٩/ ٢٣٨.

(٤) روح المعاني ٩/ ١٦٧.

﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ۝٣٢﴾ [فاطر: ٣٢]، وتفاوتهم يوم القيامة في العبور على الصراط يدل على تفاضلهم في الإيمان، فمنهم من يمر كلمح البصر، ومنهم من يمر كالبرق، ومنهم من يمر كالخيل السريع، ومنهم من يمشي مشياً، ومنهم من يزحف زحفاً . . . ، وتفاضلهم في درجات الجنة من أصرح الأدلة على ذلك.

وبهذا يتلخص أن الإيمان عند أهل السنة هو قول وتصديق وعمل، وأنه يزيد وينقص، يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي، وأهله متفاوتون فيه. فليس إيمان جبريل كإيمان أفسق الناس، وليس إيمان الأنبياء كإيمان غيرهم وهكذا.

المناقشة:

س١/ عرف الإيمان عند أهل السنة؟

س ٢/ هل الإيمان يزيد وينقص؟ وضح ذلك مع الدليل؟

س٣/ اذكر بعض الأدلة على دخول العمل في مسمى الإيمان؟

س٤/ اذكر بعض الأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه، وكيف يزيد الإيمان وينقص؟

س٥/ هل المؤمنون يتفاضلون في إيمانهم؟ وضح ذلك مع الدليل؟

العلاقة بين الإسلام والإيمان

والإسلام هو التسليم والانقياد لأوامر الله تعالى، فمن طريق اللغة فرقٌ بين الإسلام والإيمان، ولكن لا يكون إيمان بلا إسلام، ولا يوجد إسلام بلا إيمان، وهما كالظهر مع البطن، والدين اسم واقع على الإيمان والإسلام والشرائع كلها.

اللغة: (الانقياد) الإذعان والاتباع والطاعة.

الشرح: إن معنى الإسلام التسليم لله تعالى، والانقياد لأمره سبحانه، وعدم رده مهما كان، ولكي يكون الإسلام على أحسن وجه لا بد أن ينساق المسلم لأمر الله ورسوله دون أي تردد، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥].

قال الطحاوي: «ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام»[(١)].

وقال ابن أبي العز: «فالواجب كمال التسليم للرسول ﷺ والانقياد لأمره، وتلقي خبره بالقبول والتصديق، دون أن نعارضه بخيال باطل نسميه

(١) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ١/ ٢٥٥.

معقولاً، أو نحمله شبهة أو شكاً، أو نقدم عليه آراء الرجال وزبالة أذهانهم، فنوحده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان، كما نوحد المرسل بالعبادة والخضوع والذل والإنابة والتوكل»[(١)].

وهناك فرق بين الإسلام والإيمان من حيث اللغة وإن كان دقيقاً، وذلك لأن أصل وضعهما مختلف، فالإسلام هو الانقياد والإذعان، والإيمان هو الإقرار والاعتراف، ولكنهما في الشرع متلازمان كالظهر مع البطن، فإذا افترقا دل كلٌّ منهما على ما يدل عليه الآخر، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عمران: ٨٥]، وفي حديث وفد عبد القيس المشهور فسر النبي ﷺ الإيمان بالأعمال الظاهرة، حيث قال: أتدرون ما الإيمان بالله؟ ثم قال: أن تشهدوا أن لا إلا إلا الله وأن محمداً رسول الله، وتقيموا الصلاة، وتؤتوا الزكاة، وتصوموا رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخمس . . . »[(٢)].

فذكر الإسلام في الآية ودخل فيه الإيمان، وفسر الإيمان بالإسلام في الحديث، فدل أنهما إذا أفرد كل منهما دخل فيه الآخر.

وإذا ذكرا مجتمعين اختص الإسلام بالأعمال الظاهرة، والإيمان بالأعمال الباطنة، وهذا كما في حديث جبريل المشهور حيث فسر الإسلام بالشهادة، والصلاة، والزكاة، والحج، والصوم، وهي أعمال ظاهرة، وفسر الإيمان بالإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر، وهي أعمال باطنة، فهذا هو معنى قول أهل العلم: «إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا»، وهذا هو التحقيق في المسألة وهو

---

(١) شرح الطحاوية ١/ ٢٥٧.

(٢) وقد أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥٣).

اختيار جمع من المحققين ومنهم ابن تيمية وابن أبي العز الحنفي[١].

وأما اسم الدين فهو يشمل الإسلام والإيمان وجميع شرائع الإسلام، لأن النبي ﷺ قال في حق جبريل بعد أن ذكر الإسلام والإيمان والإحسان؛ قال: «أتاكم يعلمكم أمر دينكم»[٢].

فسمى كل هذه الأشياء دينا، فدل على أن اسم الدين يشمل الشرائع كلها.

فالخلاصة: إن معنى الإسلام هو التسليم والانقياد، ومن جهة اللغة هو يختلف عن الإيمان، ولكنهما إذا اجتمعا في النصوص افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، والدين اسم يشمل الإسلام والإيمان وجميع الشرائع.

المناقشة:

س١/ ما معنى الإسلام والإيمان في اللغة؟

س٢/ ما العلاقة بين الإسلام والإيمان؟

س٣/ هل اسم الدين يشمل الشرائع أم لا؟ وضح ذلك مع الدليل.

---

(١) انظر كتاب الإيمان لابن تيمية ص ٢٤٦، وشرح الطحاوية لابن أبي العز ٧٣.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١).

معرفتنا بالله تعالى

نعرف الله تعالى حق معرفته كما وصف نفسه في كتابه بجميع صفاته. وليس يقدر أحد أن يعبد الله حق عبادته كما هو أهل له، ولكنه يعبده بأمره كما أمره بكتابه وسنة رسوله، ويستوي المؤمنون كلهم في المعرفة واليقين والتوكل والمحبة والرضاء والخوف والرجاء والإيمان في ذلك، ويتفاوتون فيما دون الإيمان في ذلك كله، والله تعالى متفضل على عباده، عادل قد يعطي من الثواب أضعاف ما يستوجبه العبد تفضلا منه، وقد يعاقب على الذنب عدلا منه، وقد يعفو فضلا منه.

اللغة: (يقدر) يستطيع.

(متفضل على عباده) محسن إليهم. (أضعاف) جمع ضعف، وهو مثل الشيء معه.

الشرح: إن المؤمن يعرف الله تعالى حق المعرفة بأسمائه وصفاته كما وصف نفسه في كتابه بجميع صفاته؛ إذ إن المؤمن يعرف الله تعالى بما وصف به نفسه، وليس معنى ذلك أن المؤمن يعبد الله تعالى حق عبادته كما هو أهل لذلك، فإن حق الله عظيم لا يستطيع مخلوق أن يؤديه كما ينبغي، بل الإنسان لو عُمّر خمسمائة عام فأكثر، وعمّر بالطاعة [illegible] ما استطاع أن يؤدي شكر نعمة واحدة كنعمة البصر مثلا.

ولهذا قال النبي ﷺ: «واعلموا أنه لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا إلا أن يتغمدني الله بفضله

ورحمته»(١).

والمؤمن يعبد ربه كما أمره الله تعالى بذلك في كتابه وفي سنة رسوله ﷺ.

والعمل سبب من الأسباب العديدة في دخول الجنة، قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝٧٢﴾ [الزخرف: ٧٢].

ودل قوله ﷺ: «إلا أن يتغمدني الله بفضله» على أن العمل وحده ليس كافياً في دخول الجنة.

وفي هذا رد على المعتزلة الذين اعتقدوا أن الجنة عوض وثمن للعمل في الدنيا، فقولهم هذا مخالف للنصوص الشرعية الصريحة.

ويرى أبو حنيفة ﷺ بناء على عقيدته في حقيقة الإيمان أن المؤمنين كلهم متساوون في أعمال الإيمان، كالتوكل والمحبة واليقين والمعرفة وغيرها، وهو قول باطل ترده النصوص الصريحة المستفيضة، وقد تقدم طرف منها.

وكيف يكون يقين أحد منا كيقين النبي ﷺ وتوكله كتوكله، ومعرفته لربه كمعرفته، وخشيته له كخشيته، وقال - عليه الصلاة والسلام -: «أما إني أخشاكم لله»، فهذا كلام واضح البطلان نقلاً وعقلاً.

والله تعالى متفضل على الناس بنعمه وإحسانه وعفوه وحلمه، وهو سبحانه عادل لا يظلم، بل يعطي من الثواب على الحسنة أضعاف ما يستحق العبد، وذلك كرم منه تعالى ومحض تفضل على عباده، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ۝٤٠﴾ [النساء: ٤٠].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٨١٦).

وقال سبحانه: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ۝٢٦١﴾ [البقرة: ٢٦١]، وفي الحديث: «من تصدَّق بعدل تمرة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا الطيب، فإن الله يتقبلها بيمينه، ثم يربيها لصاحبها كما يربي أحدكم فَلُوَّهُ حتى تكون مثل الجبل»[1].

والله تعالى قد يعاقب على الذنب، وإن فعل فذلك عدل منه لاستحقاق العبد العقاب بمعصيته، وقد يعفو الله تعالى عن صاحب الذنب فضلا منه، وذلك نعمة كبرى منه سبحانه يستحق الشكر عليها، وفي الحديث: «ومن أصاب من ذلك - أي من الذنوب - شيئا فعوقب به في الدنيا فهو كفارة له وطهور، ومن أصاب منها شيئا ثم ستره الله فهو إلى الله إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه»[2].

المناقشة:

س١/ هل يؤدي أحد حق الله تعالى عليه كما ينبغي؟ وضّح ذلك مع الدليل.

س٢/ هل يتفاوت المؤمنون في الإيمان والأعمال أم يتساوون؟ وضّح ذلك مع الدليل.

س٣/ هل يقين آحاد الأمة كيقين النبي ﷺ؟ وضّح ذلك مع الدليل.

٤/ هل خشيتنا لربنا مثل خشية النبي ﷺ لربه؟ وضّح ذلك مع الدليل.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٤١٠).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٤٧٤٥).

شفاعة الأنبياء والميزان والحوض

وشفاعة الأنبياء عليهم السلام حق، وشفاعة النبي ﷺ للمؤمنين المذنبين ولأهل الكبائر منهم المستوجبين العقاب حق ثابت، ووزن الأعمال بالميزان يوم القيامة حق، وحوض النبي - عليه الصلاة والسلام - حق، والقصاص فيما بين الخصوم بالحسنات يوم القيامة حق، وإن لم تكن لهم الحسنات فطرح السيئات عليهم حق جائز.

اللغة: (الشفاعة) طلب قضاء حق الغير.

(المستوجبين العقاب) المستحقين للعذاب.

الشرح: وشفاعة الأنبياء عليهم السلام يوم القيامة ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع، فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وثبت في الحديث الصحيح أن الأنبياء والملائكة والصالحون يشفعون، قال عليه الصلاة والسلام - كما في البخاري - : « . . . فيقول الله تعالى: شفعت الملائكة، وشفع النبيون وشفع المؤمنون، ولم يبق إلا أرحم الراحمين، فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوما لم يعملوا خيرا قط»[1].

فشفاعة الأنبياء وغيرهم من الصالحين لأهل المعاصي ثابتة، ولكن بعد إذن الله لهم ورضاه عن المشفوع له، قال تعالى: ﴿من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال سبحانه: ﴿وكم من ملك في السموات لا تغني

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٢٤).

شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴿٢٦﴾ [النجم: ٢٦].

وأما شفاعة النبي ﷺ فهي أنواع[١]:

النوع الأول: الشفاعة العظمى، وهي خاصة به ﷺ من بين سائر إخوانه من الأنبياء والمرسلين، وقد دل على ذلك حديث الشفاعة الطويل، حيث تذهب الخلائق إلى الأنبياء ليشفعوا عند ربهم في بدء الحساب والجزاء، وكلهم يعتذر عن ذلك بحجة أنه يخاف على نفسه ويقول: اذهبوا إلى غيري. وأخيرا يذهبون إلى محمد ﷺ فيقولون له: يا محمد أنت رسول الله وخاتم الأنبياء، غفر الله لك ذنبك ما تقدم منه وما تأخر، فاشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقوم فيأتي تحت العرش فيقع ساجدا لربه عز وجل، ثم يفتح الله عليه من محامده وحسن الثناء عليه شيئا لم يفتحه عليه من قبل، فيقال له: يا محمد ارفع رأسك، سل تعط، اشفع تشفع . . . »[٢].

النوع الثاني والثالث من الشفاعة: شفاعته ﷺ في أقوام قد تساوت حسناتهم وسيئاتهم، فيشفع فيهم ليدخلوا الجنة، وفي أقوام آخرين قد أمر بهم إلى النار أن لا يدخلوها.

النوع الرابع: شفاعته ﷺ في رفع درجات من يدخل الجنة فيها فوق ما كان يقتضيه ثواب أعمالهم، وقد وافقت المعتزلة على هذه الشفاعة خاصة وخالفوا فيما عداها من المقامات مع تواتر الأحاديث فيها.

النوع الخامس: الشفاعة في أقوام أن يدخلوا الجنة بغير حساب.

---

(٢) انظر شرح الطحاوية ١/ ٣٠٧ وما بعدها.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٣٢٧).

النوع السادس: الشفاعة في تخفيف العذاب عمن يستحقه، كشفاعته في عمه أبي طالب أن يخفف عنه عذابه، وهذه الشفاعة لا يشترط فيها رضى الرب سبحانه عن المشفوع له؛ لأن الله لا يرضى عن الكفار.

النوع السابع: شفاعته أن يؤذن لجميع المؤمنين في دخول الجنة، كما قال ﷺ: «أنا أول شفيع في الجنة»[١].

النوع الثامن: شفاعته في أهل الكبائر من أمته، ممن دخل النار فيخرجون منها، وقد تواترت بهذا النوع الأحاديث، وقد خفي علم ذلك على الخوارج والمعتزلة فخالفوا في ذلك جهلا منهم بصحة الأحاديث، وعنادا ممن علم ذلك واستمر على بدعته.

وهذه الشفاعة تتكرر منه ﷺ، وقد جاء في الحديث: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»[٢].

ووزن الأعمال بالميزان يوم القيامة حق ثابت بالكتاب والسنة والإجماع، وهو ميزان عظيم له كفتان، وقد تقدم الكلام عليه.

وكذلك حوض النبي ﷺ حق ثابت، وهو حوض عظيم ماؤه أشد بياضا من اللبن، وأحلى من العسل، ورائحته كريح المسك، وكيزانه كنجوم السماء، من شرب منه شربة لم يظمأ بعدها أبدا، يرده المؤمنون يوم القيامة، ويمنع عنه أهل البدع والمحدثات، وهو حوض عظيم الاتساع. قال في حقه ﷺ: «حوضي مسيرة شهر، ماؤه أبيض من اللبن، وريحه أطيب من المسك، وكيزانه كنجوم السماء، من شرب منه لا يظمأ

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٣٣٢).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٤٧٣٩).

بعدها أبدًا»[١].

وهذا الحوض المورود مما يكرم به نبينا ﷺ.

والقصاص بين الخصوم يوم القيامة بإعطاء المظلوم من حسنات الظالم، وإن لم يكن له حسنات فيطرح شيء من سيئات المظلوم على الظالم، كما صح الحديث بذلك: «فيعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته فإن فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه، ثم طرح في النار»[٢].

المناقشة:

س١/ هل شفاعة الأنبياء ثابتة، وما الدليل؟

س٢/ هل يشفع الملائكة والصالحون؟ وما الدليل؟

س٣/ اذكر أنواع شفاعة نبينا ﷺ؟

س٤/ ما هي شروط الشفاعة؟

س٥/ ما هي الشفاعة العظمى؟

س٦/ هل الشفاعة لأهل الكبائر ثابتة، وما الدليل؟

س٧/ هل حوض النبي ﷺ حق، وما هي بعض أوصافه؟

س٨/ هل أهل البدع يُذادون ويمنعون من حوضه ﷺ.

س٩/ هل الميزان حق، وما ذا يوزن فيه؟

س١٠/ هل يقتص للخصوم من بعضهم يوم القيامة، وما الدليل؟

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٥٧٩).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٥٨١).

الجنة والنار لا تفنيان

والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبدا، ولا يفنى عقاب الله تعالى وثوابه سرمدا، والله تعالى يهدي من يشاء فضلا منه، ويضل من يشاء عدلا منه، وإضلاله خذلانه، وتفسير الخذلان أن لا يوفق العبد إلى ما يرضاه، وهو عدل منه، وكذا عقوبة المخذول على المعصية، ولا يجوز أن نقول: إن الشيطان يسلب الإيمان من العبد المؤمن قهرا وجبرا، ولكن نقول: العبد يدع الإيمان فحينئذ يسلبه منه الشيطان.



اللغة: (سرمدا) أبدا.

(يدع) يترك.

الشرح: يعتقد أهل السنة والجماعة أن الجنة والنار مخلوقتان الآن وموجودتان لا تفنيان أبدا، خلافاً لقول من قال غير ذلك من أهل البدع، والحور العين خالدات لا يمتن أبدا، بل خالدات بخلود الجنات، وكذلك فإن النار لا تفنى، ولا يفنى عذابها، فعقاب الله دائم لا ينقطع، وثوابه تعالى دائم لا ينقطع.

قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَـٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَـٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۖ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾﴾ [هود: ١٠٦-١٠٨].

وقال تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوا وَّعُقْبَى الْكَافِرِينَ النَّارُ (٣٥)﴾ [الرعد: ٣٥].

قال أبو اليسر البزدوي: «إن الجنة والنار لا تبيدان، فأهل الجنة ينعمون أبدا، وأهل النار يعاقبون أبدا ... قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا (١٠٧) خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا (١٠٨)﴾ [الكهف: ١٠٧-١٠٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا (٣٠) أُولَٰئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا (٣١)﴾ [الكهف: ٣٠-٣١] فدلّت هذه النصوص ونصوص أخر في القرآن على أن أهل الجنة يتنعمون في الجنة مخلّدين»[1].

وقال نجم الدين النسفي السمرقندي: «وعذاب القبر للكافرين، ولبعض عصاة المؤمنين، وتنعيم أهل الطاعة في القبر بما يعلمه الله تعالى، ويريده ... والجنة حق، والنار حق، وهما مخلوقتان موجودتان باقيتان لا تفنيان، ولا يفنى أهلهما»[2].

وقال الشيخ صنع الله الحلبي: «والإيمان بالبعث: أن تصدق بالإحياء بعد الموت، وما فيه من الحساب، والصراط، والميزان، وقراءة الكتب، وشهادة الأعضاء، والحوض، والجنة والنار، وأنهما موجودتان الآن، لا يفنيان. ... وكل ذلك ثابت بالنصوص الواردة القاطعة بذلك»[3].

---

(١) أصول الدين ص ١٧١.

(٢) العقائد النسفية مع شرح التفتازاني ص ٩٦-١٠٣.

(٣) سيف الله ص ١٠٩.

ومن الأمور التي ينبغي معرفتها في هذا الباب هو أن الجنة والنار مخلوقتين الآن خلافا للمعتزلة الذين قالوا بأنه لا فائدة في وجودهما قبل يوم القيامة، وهذا الذي أشار إليه أهل العلم في أقوالهم بأنهما مخلوقتان.

قال أكمل الدين البابرتي في معرض رده على المعتزلة في قولهم بأن الجنة والنار غير مخلوقتان الآن، فقال ما نصه: «ولنا قوله تعالى: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وقوله تعالى: ﴿أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [الحديد: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿١٣١﴾﴾ [آل عمران: ١٣١]، وما لم يكن مخلوقا لم يكن مُعَدًّا حقيقة؛ لأن أهل اللغة اتفقوا على أن إعداد الشيء ينبئ عن وجوده وثبوته والفراغ منه. . . . وكذلك قوله تعالى في الحديث القدسي: «أعددتُ لعبادي الصالحين ما لا عينٌ رأتْ، ولا أذنٌ سمعتْ، ولا خطر على قلب بشر»[1]، وقوله ﷺ: «رأيتُ عمرَو بنَ عامرِ بن لحي الخزاعيّ في النار»[2] وأمثاله كثيرة»[3].

والله تعالى يهدي من يشاء تفضلا منه، ويضل من يشاء عدلا منه، كما قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [النحل: ٩٣].

قال الطحاوي في عقيدته: «يهدي من يشاء ويعصم ويعافي فضلا، ويضل من يشاء ويخذل ويبتلي عدلا، وكلهم يتقلبون في مشيئته بين فضله وعدله»[4].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٢٤٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم(٣٥٢١).

(٣) شرح الوصية ص ١٣٦-١٣٧.

(٤) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ١/ ١٧٢.

والإضلال هو الخذلان، ومعنى الخذلان: الحرمان من التوفيق إلى ما فيه رضوان الله، وإذا ما خذل الله عبدا فهذا عدل منه سبحانه، وهو يستحق الخذلان، وكذلك عقوبته للمخذول على ما يرتكبه من المعاصي عدل منه سبحانه، لأن الله عادل لا يظلم مثقال ذرة.

فالخلاصة: أن الجنة والنار لا تفنيان وهما موجودتان الآن. والثواب والعقاب كذلك سرمدي، والهدى والإضلال بيد الله تعالى فضلا وعدلا منه سبحانه وتعالى.

والشيطان لا يستطيع أن يسلب الإيمان من المؤمن قهرا وجبرا، ولكن إذا تخلى العبد عن إيمانه ويقينه وعمله الصالح، وركن إلى الشبهة والمعصية وغيرها، فحينئذ يسلب الشيطان منه الإيمان.

المناقشة:

س١/ اذكر بعض الأدلة على وجود الجنة والنار الآن؟

س٢/ هل الجنة والنار تفنيان، وما الدليل؟

س٣/ من هم الذين أنكروا وجود الجنة والنار الآن، وبقائهما يوم القيامة؟

س٤/ هل الهدى والإضلال بيد الله تعالى؟ وضح ذلك مع الدليل.

س٥/ ما هو خذلان الله لبعض عباده؟

س٦/ هل يقدر الشيطان أن يسلب الإيمان من العبد ابتداء؟ وضح ذلك مع الدليل.

عذاب القبر

وسؤال منكر ونكير حق كائن في القبر، وإعادة الروح إلى الجسد في قبره حق، وضغطة القبر وعذابه حق كائن للكفار كلهم، ولبعض عصاة المؤمنين حق جائز.

الشرح: من أصول أهل السنة الإيمان بسؤال القبر، ويباشره ملكان هما منكر ونكير، ويسألان المقبور عن ربه وعن نبيه وعن دينه، وقد ثبت في حقهما عدة أحاديث صحيحة، منها قوله ﷺ: «إذا قبر الميت أتاه ملكان أسودان أزرقان، يقال لأحدهما: منكر، وللآخر نكير، فيقولان: ما كنت تقول في هذا الرجل ...»[(١)].

وإعادة الروح إلى الجسد بعد فراقه حق، كما جاء بذلك الحديث عن رسول الله ﷺ: «فتعاد روحه في جسده»[(٢)].

قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله في وصيته: «ونقر بأن عذاب القبر كائن لا محالة، وسؤال منكر ونكير حق لورود الأحاديث»[(٣)].

وقال الطحاوي: «ونؤمن بملك الموت، الموكل بقبض أرواح

---

(١) أخرجه الترمذي في السنن برقم (١٠٧١) وحسنه الألباني في صحيح الجامع برقم (٧٢٤).

(٢) جزء من حديث رواه أحمد في المسند برقم (٣٥٥).

(٣) شرح وصية الإمام أبي حنيفة للبابرتي ص ١٣٠.

العالمين، وبعذاب القبر لمن كان له أهل. وسؤال منكر ونكير في قبره عن ربه ودينه ونبيه، على ما جاءت به الأخبار عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، والقبر روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النيران»[1].

وقال أكمل الدين البابرتي: «الأصل في هذا كله أن كل ما ورد به السمع وأمكن في ذاته يجب تصديقه، ولا شك في إمكان هذه الأشياء، وتواترت الدلائل السمعية، فيجب التصديق بعذاب القبر للكفار، ولبعض العصاة من المؤمنين . . .».

ثم قال: «والأصل في ذلك قوله تعالى في قوم نوح ﷺ: ﴿مِمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥]، والفاء للتعقيب بلا تراخ، ولن يكون ذلك إلا في الدنيا؛ لأن إغراقهم كان فيها، فكذلك إدخال النار، وقال تعالى: في حق آل فرعون: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: ٤٦] أي في الدنيا، ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٦]، وقال تعالى حكاية عن الكفار: ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١]، وذلك دليل على أن في القبر حياة وموتًا آخر.

وقوله ﷺ: «استنزهوا من البول، فإن عامة عذاب القبر منه»[2].

وما روي أنه ﷺ خرج بعد ما غربت الشمس فسمع صوتًا فقال: «إن

(١) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ٢/١٢٣ وما بعدها.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه برقم (٤٥٩) وإسناده ضعيف، وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار برقم (٥١٩٤) والطبراني في المعجم الكبير برقم (١١١٢٠) وإسناده ضعيف أيضًا، وأخرجه ابن ماجه بلفظ قريب منه برقم (٣٤٨) [illegible] صحيح.

اليهود تعذب في قبورها[١] . . .»[٢].

وقال نجم الدين النسفي السمرقندي: «وعذاب القبر للكافرين، ولبعض عصاة المؤمنين، وتنعيم أهل الطاعة في القبر بما يعلمه الله تعالى، ويريده، وسؤال منكر ونكير ثابت بالدلائل السمعية»[٣].

فيجب الإيمان بعذاب القبر ونعيمه وأن ذلك يكون للروح والبدن معا، ولا يجوز البحث عن كيفية ذلك فإنه مما اختص الله بعلمه، قال ابن أبي العز الحنفي: «وقد تواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ في ثبوت عذاب القبر ونعيمه لمن كان لذلك أهلا، وسؤال الملكين، فيجب اعتقاد ثبوت ذلك والإيمان به، ولا يتكلم في كيفيته؛ إذ ليس للعقل وقوف على كيفيته، لكونه لا عهد له به في هذا الدار، والشرع لا يأتي بما تحيله العقول، ولكنه قد يأتي بما تحار فيه العقول، فإن عود الروح إلى الجسد ليس على الوجه المعهود في الدنيا، بل تعاد الروح إليه إعادة غير الإعادة المألوفة في الدينا . . . وعذاب القبر يكون للنفس والبدن جميعا، باتفاق أهل السنة والجماعة، تنعم النفس وتعذب مفردة عن البدن ومتصلة به».

ثم قال: «واعلم أن عذاب القبر هو عذاب البرزخ، فكل من مات وهو مستحق للعذاب ناله نصيبه منه، قبر أو لم يقبر، أكلته السباع أو احترق حتى صار رمادا ونسف في الهواء، أو صلب أو غرق في البحر، وصل إلى روحه وبدنه من العذاب ما يصل إلى القبور، وما ورد من إجلاسه -

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٣٧٥).

(٢) شرح الوصية للبابرتي ص ١٣١-١٣٢.

(٣) العقائد النسفية مع شرح التفتازاني ص ٩٦-١٠٣، وانظر أصول الدين للبزدوي ص ١٦٧.

أي المقبور- واختلاف أضلاعه ونحو ذلك، فيجب أن يفهم عن الرسول ﷺ مراده من غير غلو ولا تقصير، فلا يحمل كلامه ما لا يحتمله، ولا يقصر به عن مراد ما قصده من الهدى والبيان . . . »[1].

المناقشة:

س١/ اذكر الدليل على ثبوت عذاب القبر ونعيمه وسؤال الملكين؟

س٢/ اذكر الدليل على أن العذاب والنعيم يكون للروح والجسد؟

س٣/ لمن يكون عذاب القبر؟

س٤/ هل يجوز البحث عن كيفية عذاب القبر ونعيمه، وسؤال الملكين وجلوس المقبور في قبره؟ وضّح ذلك مع الدليل.

---

(١) شرح الطحاوية ٢/١٣٦ وما بعدها.

القرب والبعد

وكل شيء ذكره العلماء بالفارسية من صفات الله عز اسمه فجائز القول به سوى اليد بالفارسية، ويجوز أن يقال (بروي خُدا) أي - عز وجل - بلا تشبيه ولا كيفية.

وليس قرب الله تعالى ولا بعده من طريق طول المسافة وقصرها، ولكن على معنى الكرامة والهوان، والمطيع قريب منه بلا كيف، والعاصي بعيد منه بلا كيف، والقرب والبعد والإقبال يقع على المناجي، وكذلك جواره في الجنة، والوقوف بين يديه بلا كيفية.

اللغة: (المناجِي) المفعول من ناجى، والمناجاة هي الكلام الهامس.

الشرح: بيّن الإمام أبو حنيفة رحمه الله أن ما قاله العلماء بالفارسية أو بغيرها من اللغات غير العربية من صفات الله تبارك وتعالى، يجوز القول به ما عدا اليد بالفارسية فلا يجوز القول بها، ولكن يجوز أن ينطق الإنسان كلمة (عز وجل) بالفارسية أو غيرها.

والله تعالى يقرب من يشاء من المؤمنين، فيكرمه وينصره ويسدده، ويبعد من يشاء من العصاة والكافرين فيهينه ويخذله.

وهو سبحانه يقترب من عباده كما يليق بجلاله، ونزوله في ثلث الليل الآخر نوع من القرب.

وكذلك جوار المؤمن في الجنة، ووقوفه بين يدي الله تعالى، كل ذلك

حق نؤمن به ولا نكيفه، فإن التكييف باب الضلال.

وأما قوله [والقرب والبعد يقع على المناجي] فمعناه القرب والبعد من قبل العبد بحسب عمله وسعيه إلى ربه، وقد أمر الله نبيه فقال: ﴿وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب ۩ (١٩)﴾ [العلق: ١٩]، وفي الحديث: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»[1].

المناقشة:

س١/ هل الله - عز وجل - يقرب من عباده المؤمنين كما يليق بجلاله؟ وضّح ذلك مع الدليل.

س٢/ هل يمكن تكييف القرب والبعد لله تعالى؟ وضّح ذلك مع الدليل.

س٣/ هل يمكن اقتراب العبد من ربه، وما الدليل؟

---

(١) أخرجه النسائي في سننه برقم (١١٣٧) وصححه الألباني في الإرواء برقم (٤٥٦).

القول في تفاضل آيات القرآن

والقرآن منزّل على رسول الله ﷺ وهو في المصاحف مكتوب، وآيات القرآن في معنى الكلام كلها مستوية في الفضيلة والعظمة، إلا أن لبعضها فضيلة الذكر، وفضيلة المذكور مثل آية الكرسي، لأن المذكور فيها جلال الله تعالى وعظمته وصفاته، فاجتمعت فيها فضيلتان: فضيلة الذكر وفضيلة المذكور، ولبعضها فضيلة الذكر فحسب، مثل قصة الكفار، وليس للمذكور فيها فضل وهم الكفار، وكذلك الأسماء والصفات كلها مستوية في العظمة والفضل لا تفاوت بينها.

اللغة: (جلال) هو العظمة ورفعة الشأن.

الشرح: القرآن الكريم هو كلام الله تعالى، منزل على رسول الله ﷺ كما قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥].

والقرآن الذي هو كلام الله تعالى، هو هذا المكتوب في المصاحف بين أيدينا

كما هو الإجماع على ذلك، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وهذا قول السلف قاطبة من الصحابة والتابعين له بإحسان، وسائر أئمة المسلمين: أن القرآن كلام الله ليس بمخلوق»(١).

---

(١) منهاج السنة ١/٢٤٦.

وقد تقدم قول أبو حنيفة ﵀ أن «القرآن كلام الله - تعالى - في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلى الألسن مقروء، وعلى النبي - عليه الصلاة والسلام - منزّل».

وقال الطحاوي: «ولا نجادل في القرآن، ونشهد أنه كلام رب العالمين، نزل به الروح الأمين، فعلمه سيد المرسلين - محمدا ﷺ -»[1].

وآيات القرآن كلها مستوية في الفضيلة والعظمة كونها كلام الله تعالى، غير أن لبعضها فضيلة زائدة من حيث إنها كلام الله، وكونها تشتمل على ذكر أشياء لها فضل على غيرها مثل آية الكرسي، فهي كلام الله تعالى، وتشتمل على ذكر أمور مثل جلال الله تعالى وعظمته، وبعض صفاته، فلها فضل على غيرها، بينما هناك بعض الآيات لها فضيلة الذكر كونها كلام الله تعالى، إلا أن المذكور فيها لا فضل له، كالآيات التي فيها ذكر الكفار، فهي كلام الله تعالى، ولكن الكفار المذكورين فيها ليس لهم فضل.

وقد صح في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال في فضل سورة الفاتحة: «والذي نفسي بيده، ما أنزلت في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في الفرقان مثلها، وإنها سبع من المثاني والقرآن العظيم الذي أعطيته»[2].

وأن سورة الإخلاص تعدل ثلث القرآن[3]، وكل هذا صريح في تفاضل

---

(١) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ١/ ٢٧.

(٢) أخرجه الترمذي في السنن برقم (٢٨٧٥) وصححه الألباني كما في صحيح أبي داود (١٣١٠).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥٠١٣).

آيات القرآن الكريم.

قال البزدوي: «أما كلام الله تعالى ... من حيث المذكور فإن فيه فضيلة، لأن المذكور في سورة ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾ [المسد: ١] غير المذكور في سورة الإخلاص، وهو الله تعالى»(١).

وقد نص على تفاضل كلام الله تعالى أيضا الملا على القاري في شرحه لقول أبي حنيفة رحمه الله(٢).

وكذلك أسماء الله وصفاته مستوية في الفضل والعظمة، ولكننا نقول: إن هذه الأسماء تتفاضل من حيث المعنى، كما في حديث: «اسم الله الأعظم في ثلاث آيات ...»(٣)، فهي تتفاضل كذلك كما تفاضل الكلام.

فالخلاصة: آيات القرآن متساوية في الفضل والعظمة، إلا أن لبعضها فضلاً زائدا، وصفاته تعالى وأسماؤه متساوية في الفضل والعظمة، إلا أن لبعضها فضلا.

المناقشة:

س١/ هل تتفاوت آيات القرآن في الفضل؟ وضّح ذلك مع الدليل.

س٢/ هل تتفاوت أسماء الله تعالى وصفاته في الفضل؟ وضّح ذلك مع الدليل.

---

(١) أصول الدين ص ٢٢٧.

(٢) شرح الفقه الأكبر ص ٢١٦.

(٣) أخرجه الحاكم ١/ ٥٠٥ من حديث القاسم عن أبي أمامة وسكت عنه، والطبراني والبيهقي وغيرهما، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٩٧٩).

والدا رسول الله وعمه أبو طالب

ووالدا رسول الله ﷺ ماتا على الكفر، وأبو طالب عمه.

الشرح: والدا رسول الله ﷺ ماتا على الكفر، وفي هذا رد على من زعم أنهما ماتا على الإيمان، أو ماتا على الكفر ثم أحياهما الله فماتا في مقام الإيمان، وقد أفرد بعض علماء الحنفية في إثبات أنهما ماتا على الكفر رسائل مستقلة، ومنهم الإمام إبراهيم بن محمد الحلبي (ت٩٤٥) بعنوان (رسالة في حق أبوي الرسول)، وكذلك الملا علي القاري أفرد هذه المسألة برسالة مستقلة وسماها على نمط عنوان رسالة الإمام الحلبي.

وجاء في هاتين الرسالتين أن القول بموتهما على الكفر هو مطابق للأدلة الصحيحة وإجماع الأمة، فمن ذلك:

ما جاء في الصحيح[1] من حديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ سأله رجل: أين أبي؟ فقال: «في النار»، فلما ولى دعاه، فقال: «إني أبي وأباك في النار».

وصح عنه ﷺ كما عند مسلم في صحيحه أنه قال: «استأذنت ربي أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي، واستأذنته أن أزور قبرها فأذن لي»[2].

ومعلوم أنه لا يجوز الاستغفار للكفار لقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه رقم (٢٠٣).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه رقم (٢٢٥٥).

وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ (١١٣)﴾ [التوبة: ١١٣].

ولو كانت أمه مؤمنة لم يُنهَ عن الاستغفار لها، وقد قال الله في حق المؤمنين في استغفارهم لمن سبقهم: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ (١٠)﴾ [الحشر: ١٠].

وأما الحديث الذي رواه البعض في أن والدي النبي ﷺ أحييا بعد الموت فآمنا كرامة لرسول الله، فإنه حديث موضوع، وقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات[(١)].

وذكر الشيخ إبراهيم الحلبي الحنفي أن الإجماع حاصل من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا على كفر قُصي فمن بعده، وأن أبوي النبي ﷺ ماتا على الكفر، وسند الإجماع ما تقدم من الأحاديث وما أجمع عليه المؤرخون والمفسرون أن قصيا سمى أحد أولاده بعبد العزى وأحدهم بعبد مناف، والعزى ومناف اسما صنمين، وكذلك فعل عبد المطلب، فإنه سمى أحد بنيه وهو أبو لهب بعبد العزى، وأبا طالب بعبد مناف... وبالجملة: لو كان أبوه ﷺ أو جده مسلماً، لوجب أن يخبر بذلك، لأنه لا يجوز السكوت في مثله، ألا ترى إلى ما ورد عنه[(٢)]: «لا تسبوا مضر ولا ربيعة، فإنهما كانا مؤمنين».

إلى أن قال: «ولا يقال: وصف أبوي النبي ﷺ بالكفر نقص في حقه، لأنا نقول: كلا وهيهات! ذلك في حق مثلنا لا في حق مثله، فإن الماء

---

(١) الموضوعات حديث رقم (٥٤٦).

(٢) وقد أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٥٥٧).

القليل تؤثر فيه النجاسة بخلاف البحر، وبالله لم يقدره حق قدره من ظن أن نقص غيره أو كماله يؤثر فيه نقصا أو كمالا[١].

أما أبو طالب فقد ثبت أيضا أنه مات على الكفر، كما جاء في الصحيح عند البخاري[٢] عن سعيد بن المسيب عن أبيه أنه قال: لما حضرت أبا طالب الوفاة، جاء رسول الله ﷺ فوجد عنده أبا جهل بن هشام وعبد الله ابن أبي أمية بن المغيرة، فقال رسول الله ﷺ لأبي طالب: «يا عم، قل: لا إله إلا الله، كلمة أشهد لك بها عند الله». فقال أبو جهل، وعبد الله ابن أبي أمية: يا أبا طالب، أترغب عن ملة عبد المطلب؟

فلم يزل رسول الله ﷺ يعرضها عليه، ويعودان بتلك المقالة، حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم: هو على ملة عبد المطلب، وأبى أن يقول: لا إله إلا الله . . . »[٣].

وحلف النبي ﷺ بأنه سيستغفر له ما لم يُنهَ عن ذلك، فأنزل الله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾﴾ [التوبة: ١١٣]، ونزلت في حقه: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [القصص: ٥٦].

وصح عنه ﷺ لما سأله عباس ﷺ قائلا له: ما أغنيت عن عمك، فإنه كان يحوطك ويغضب لك؟ قال: «هو في ضحضاح من نار، ولولا

---

(١) رسالة في حق أبوي الرسول ص ٢٧ - ٣٥ باختصار.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٦٦٨١).

(٣) رسالة في حق أبوي الرسول ص ٢٦.

أنا لكان في الدرك الأسفل من النار»[1].

وأهل السنة عندما يشهدون لهؤلاء بالنار، فهو بناء على أصلهم أنه لا يشهد لمعين بالجنة والنار إلا من ورد النص بتعيينه، وهؤلاء -كما تقدم- قد ورد النص فيهم.

فالخلاصة: أن والدي الرسول الكريم ﷺ وعمه أبا طالب ماتوا على الكفر.

المناقشة:

س١/ هل والدا الرسول ﷺ ماتا على الكفر أو على الإسلام؟ وما الدليل؟

س٢/ هل أبو طالب مات على الكفر أو على الإسلام؟ وما الدليل؟

س٣/ هل يجوز الاستغفار للمشركين، وما الدليل على ذلك؟

س٤/ هل شفاعة النبي ﷺ في أبي طالب من خصوصياته أم لا؟ وضّح ذلك مع الدليل.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٨٨٣).

أبناء رسول الله وبناته

وقاسم وطاهر وإبراهيم كانوا بني رسول الله ﷺ، وفاطمة ورقية وزينب وأم كلثوم كنّ جميعاً بنات رسول الله ﷺ.

الشرح: وأبناء النبي ﷺ هم: القاسم وبه كان يكنى، والطاهر ويقال له الطيب، ويقال عبد الله، وهما ولداه من خديجة ﵂، وإبراهيم وهو ولده -عليه الصلاة والسلام- من أمته مارية التي أهداها إياها المقوقس ملك مصر، وليس له أبناء غيرهم رضي الله عنهم جميعا.

وأما بناته فهن فاطمة زوج علي بن أبي طالب وأم الحسن والحسين ﵄، ورقية وهي زوج عثمان بن عفان، وأم كلثوم وهي زوجته الثانية تزوجها بعد وفاة رقية ﵄، وزينب وتزوجها أبو العاص بن الربيع.

وكلهن بناته من خديجة رضي الله عنهن.

وقد زعم الروافض أن زينب ورقية وأم كلثوم لسن بنات النبي ﷺ وإنما هن بنات خديجة من زوجها الأول، وبعضهم قال: هن بنات هالة أخت خديجة فتوفيت عنهن فبقيت عند خديجة، ولما تزوجها النبي ﷺ كانت ربائب في حجر النبي ﷺ وخديجة، فظن الناس أنهن بناته[1].

وذكر الشيخ محمود شكري الألوسي في معرض رده على الرافضة أن

---

(١) انظر الاستغاثة في بدع الثلاثة لأبي القاسم الكوفي ١/ ٦٤، والأنوار النعمانية للجزائري ١/ ٨١.

«قول الرافضة هذا إنما هو مخالف لكتاب الله تعالى وإجماع المسلمين، والقرآن الكريم صرّح بتعدد بنات النبي ﷺ كما في قوله تعالى: [الأحزاب: فالله ذكر البنات بصيغة الجمع التي تدل على تعددهن.

والمسلمون أجمعوا على أن للنبي ﷺ أربع بنات: زينب ورقية وأم كلثوم وفاطمة رضي الله عنهن، كما أن بعض كتب الرافضة صرحت بذلك واعترفت به[1].

وإنما أنكرت الرافضة كون رقية وأم كلثوم رضي الله عنهما بنات النبي ﷺ لأجل عدائهم لعثمان بن عفان رضي الله عنه كي لا يتحقق له الشرف السامي والمجد المثالي حيث زوّجه النبي ﷺ أولاً رقية فلما توفيت زوجه أم كلثوم، ولذا سمي بذي النورين»[2].

المناقشة:

س١/ اذكر من هم أبناء رسول الله وبناته؟

س٢/ كيف ترد على الروافض في إنكارهم كون رقية وأم كلثوم وزينب بنات النبي ﷺ؟

---

(١) انظر من كتب أهل السنة: البداية والنهاية ٢/٣١٦، وزاد المعاد ١/١٠٢.
وانظر من كتب الرافضة: الأصول من الكافي ١/٤٣٩، وتفسير العياشي ١/٢٠٧، وبحار الأنوار ١٩/٣٤٨.

(٢) انظر السيوف المشرقة في أعناق أهل الزندقة ص ٦٦١، وبطلان عقائد الشيعة للتونسوي ص ٥٧-٥٨.

عظمة التوحيد، وخبر المعراج

وإذا أشكل على الإنسان شيء من دقائق علم التوحيد، فإنه ينبغي له أن يعتقد في الحال ما هو الصواب عند الله تعالى إلى أن يجد عالماً فيسأله، ولا يسعه تأخير الطلب. ولا يعذر بالوقف عليه، ويكفر إن وقف، وخبر المعراج حق، من ردّه فهو مبتدع ضال.

اللغة: (المعراج) مفعال من العروج، أي الآلة التي يعرج فيها ويصعد، وهو بمنزلة السلم، لكن لا يعلم كيف هو، وحكمه كحكم غيره من الغيبيات نؤمن به ولا نشتغل بكيفيته[1].

الشرح: انتقل الإمام رحمه الله إلى مسألة أخرى، وهي ما يجب على الإنسان إذا أشكل عليه شيء من مسائل التوحيد الدقيقة والعويصة، فالواجب عليه أن يعتقد ما هو الصواب عند الله كالجاهل الذي يسأل في أمر فيشكل عليه، فيوطن نفسه على اعتقاد ما هو حق عند الله تعالى، إلى أن يجد عالماً فيسأله، ولا يجوز له التأخير والتقاعس في السؤال والبحث.

وأما قوله[فلا يعذر بالوقف] ففيه تناقض مع ما قبله، إلا إذا كان المقصود بالتوقف هنا هو التوقف في قبول الخبر أو الأمر، فهذا مما ينافي الإيمان حقا. لكنه إن قبل الخبر أو الأمر وقال: أومن بما هو

---

(١) شرح الطحاوية ١/ ٢٩٥

الصواب عند الله تعالى، وذلك حتى يتمكن من السؤال والبحث، فهنا يثبت إيمانه.

وأما خبر المعراج فهو حق ثابت لا ينكره إلا مبتدع ضال، وقد أطبق أهل السنة على الإيمان به والقول به، ولم ينكره إلا أهل البدع والضلال.

قال الطحاوي: «والمعراج حق، وقد أسري بالنبي ﷺ، وعرج بشخصه في اليقظة إلى السماء، ثم إلى حيث شاء الله ...»[1].

وقال الإمام علي بن عثمان الأوشي الحنفي:

وحقٌّ أمر معراج وصدقٌ ففيه نصُّ أخبارٍ عوالي

قال الملا القاري في شرح نظم الأوشي السابق: إن الإسراء ثبت عن طريق القرآن الكريم فمنكره كافر، وأما المعراج إلى السماء فقد قالوا: إن منكره مبتدع، والصحيح أنه كان يقظة ببدنه وروحه[2].

وفي الخلاصة[3] من أنكر المعراج ينظر إن أنكر الإسراء من مكة إلى بيت المقدس فهو كافر، ولو أنكر المعراج من بيت المقدس لا يكفر، وذلك لأن الإسراء من الحرم إلى الحرم ثابت بالآية ...»[4].

وقد فصل ابن أبي العز رحمه الله تفصيلا نفيسا في شرحه على العقيدة الطحاوية في هذه المسألة، فمن أراد الاستزادة فليرجع إليه في كتابه.

فالخلاصة: كان للنبي ﷺ ثلاثة بنين وأربع بنات، والواجب على كل

---

(١) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ١/ ٢٩٥.

(٢) ضوء المعالي لبدء الأمالي ص ٨٧.

(٣) كتاب معتمد في الفقه الحنفي.

(٤) نقلا عن شرح الفقه الأكبر للقاري ص ٢٢٨.

إنسان اعتقاد ما هو الحق عند الله فيما يستغلق عليه من مسائل التوحيد، ويجب الإيمان بخبر المعراج واعتقاد أنه حق.

المناقشة:

س١/ ما الواجب على الإنسان إذا اشتبه عليه شيء من مسائل التوحيد؟

س٢/ ما حكم من أنكر خبر الإسراء والمعراج؟

أشراط الساعة

وخروج الدجال، ويأجوج ومأجوج، وطلوع الشمس من مغربها، ونزول عيسى عليه السلام، وسائر علامات يوم القيامة على ما وردت به الأخبار الصحيحة حق كائن، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

اللغة: (سائر) جميع.

الشرح: ومما يؤمن به أهل السنة والجماعة ما وردت به النصوص من أشراط

الساعة وعلاماتها، ومنها: خروج الدجال، ويأجوج ومأجوج، وطلوع الشمس من مغربها، ونزول عيسى عليه السلام والدخان، كما جاء في الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ «إنها لن تقوم حتى تروا قبلها عشر آيات: الدخان، والدجال، والدابة، وطلوع الشمس من مغربها، ونزول عيسى بن مريم، ويأجوج ومأجوج، وثلاثة خسوف: خسف بالمشرق، وخسف بالمغرب، وخسف بجزيرة العرب، وآخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلى محشرهم»[1].

قال الطحاوي: «ونؤمن بأشراط الساعة: من خروج الدجال، ونزول عيسى ابن مريم عليه السلام من السماء، ونؤمن بطلوع الشمس من مغربها، وخروج دابة الأرض من موضعها»[2].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٩٠١).
(٢) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ٢/ ٢٥٩.

فالخلاصة: يؤمن أهل السنة بسائر علامات الساعة التي وردت في الأخبار الصحيحة، وهي كائنة لا محالة.

المناقشة:

س١/ هل يجب الإيمان بعلامات الساعة الواردة في الأخبار؟ وضّح ذلك مع الدليل.

س٢/ اذكر بعضًا من علامات الساعة الواردة في الأخبار الصحيحة؟.

هذا آخر ما تيسر جمعه من شرح الفقه الأكبر برواية
حماد بن أبي حنيفة. ويليه شرح الفقه الأبسط
المنسوب لأبي حنيفة برواية
أبي مطيع البلخي.



شَرح

الفِقهُ الأَكبَر

للإمَام أبي حَنيفَة (ت ١٥٠هـ)

شَرحًا وَدرَاسَة

بروَاية : أبي مطيع البلخي

المسمّى : بالفقه الأبسط

الجزء الثاني

مكتبة الرشد

ناشرون


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

وبعد:

فإن كتاب الفقه الأبسط للإمام أبي حنيفة رواية أبي مطيع البلخي، هو رواية أخرى للفقه الأكبر، فقد نقل عنه الأئمة المحققون، كابن تيمية في (الحموية ٥/ ٤٦)، وابن قدامة في (العلو ص ١١٦)، وابن القيم في (اجتماع الجيوش الإسلامية ص ٧٦)، والذهبي في (العلو ص ١٠١)، وسموه بالفقه الأكبر، ولم يعرف باسم الفقه الأبسط إلا عند بعض متأخري الحنفية كالبياضي في (إشارات المرام عن عبارات أبي حنيفة النعمان ص ٢٨)، والزبيدي في (إتحاف السادة المتقين ٢/ ١٤)، وسمياه بالفقه الأبسط تمييزا له على الفقه الأكبر برواية حماد بن أبي حنيفة، وراوي هذا الكتاب هو: أبو مطيع البلخي الحكيم بن عبد الله بن مسلم الخراساني، قال عنه أبو داود: «تركوا حديثه وكان جهميا».

وقال عنه أبو حاتم: «كان مرجئا ضعيف الحديث».

وقال عنه ابن حبان: «كان من رؤساء المرجئة، وممن يبغض السنن ومنتحليها».

وقال ابن عدي: «هو بيّن الضعف عامة ما يرويه لا يتابع عليه».

وقال الذهبي وابن حجر: كان ابن المبارك يعظمه ويجله لدينه وعلمه».

قلت: قولهما: «لدينه» أي لزهده، وأما قولهما: «لعلمه»، فالظاهر أنه يعني فقهه، وما حملني على إخراج هذا الكتاب أنه معول عليه عند الحنفية والماتريدية، مع أن كثيرا من الماتريدية خالفوا بعض ما في هذا الكتاب ولا سيما في باب الصفات.

ويظهر أن هذا الكتاب من تخريج أبي مطيع على كلام أبي حنيفة، فلذا ما رأيناه مخالفا لما قرره الطحاوي في عقيدته التي نقلها عن الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن فنجزم أنه كذب على أبي حنيفة، إلا إذا خالف بدعة أبي مطيع في التجهم وتعطيل الصفات فنقبلها؛ إذ ليس فيها نصرة لمذهبه.

ومنهجي في إخراج هذا الكتاب ما يلي:

١) وضع المتن في أعلى الصفحة.

٢) شرح الغريب من الألفاظ.

٣) شرح المعنى الإجمالي بطريقة مبسطة موافقة لمذهب السلف.

٤) تعزيز كلام أبي حنيفة بأقوال المنتسبين إليه من الحنفية.

٥) عزوت الآيات إلى مواضعها في كتاب الله.

٦) اجتهدت في عزو الأحاديث إلى مواضعها في دواوين السنة مع بيان درجتها كلما أمكن.

٧) علمت لكل فقرة خلاصة لاختصار الفائدة.

٨) اتبعت الخلاصة بأسئلة لبيان مدى استفادة القارئ.

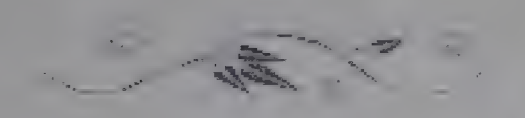
٩) علمت عناوين جانبية لتسهيل الرجوع للكتاب.

فما كان في هذا الكتاب من حق فمن الله، وما كان من خطأ فمني

ومن الشيطان، والله ورسوله بريء منه، وأستغفر الله من الخطأ والزلل.

والله من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين. روى الإمام أبو بكر بن محمد الكاساني عن أبي بكر علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي، قال: أخبرنا أبو المعين ميمون ابن محمد بن مكحول النسفي، أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن علي الكاشغري الملقب بالفضل. قال: أخبرنا أبو مالك نصران بن نصر الختلي عن علي بن الحسن بن محمد الغزال، عن أبي الحسن علي بن أحمد الفارسي، حدثنا نصير بن يحيى الفقيه، قال: سمعت أبا مطيع الحكم بن عبد الله البلخي يقول: سألت أبا حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه عن الفقه الأكبر، فقال: ذ

اللغة: (الحمد) الثناء على الجميل الاختياري.

(رب) الرب هو المربي السيد المالك المتصرف.

(العالمين) جمع عالم، وهو كل ما سوى الله تعالى.

(الصلاة) الصلاة في اللغة الدعاء.

(الفقه الأكبر) الفقه لغة الفهم: والمقصود بالفقه الأكبر: علم معرفة العقائد.

الشرح: سئل الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه عن الفقه الأكبر -أي علم معرفة العقائد، وإنما سماه بالفقه الأكبر لأنه أعظم العلوم، وحاجة العباد إلى معرفته أعظم من حاجتهم إلى معرفة ما عداه، فبيّنه رضي الله عنه بمسائل منها:

عدم تكفير المسلم بالذنوب

لا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب، ولا ننفي أحداً من الإيمان........................

اللغة: (أهل القبلة) أي المنتسبين إلى الإسلام.

(لا ننفي) لا نخرج

الشرح: بيّن الإمام أبو حنيفة أنه لا يُكفَّر أحد من المسلمين بذنب ارتكبه ما لم يكن كفراً أو شركاً، وهكذا لا يُنفى عن المسلم الإيمان كلياً بسبب ما ارتكبه من المعاصي دون الكفر والشرك، وذلك لأن الله لم يحكم في كتابه، ورسوله في سنته على أهل المعاصي بالكفر والخروج من الإسلام.

وعندما سئل أبو حنيفة رحمه الله أي الأصناف أفضل؟ فقال: «من لا يسب السلف، ويؤمن بالقدر، ولا يكفر أحداً بالذنوب»(1).

وقال أكمل الدين محمد البابرتي الحنفي(٧٨٦هـ): «والعاصي إذا مات بغير توبة فهو في مشيئة الله، إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة بفضله وكرمه، أو ببركة ما معه من الإيمان والطاعات، أو بشفاعة بعض الأخيار والأنبياء، وإن شاء عذبه بقدر ذنبه صغيرة كانت أو كبيرة، ثم عاقبة أمره الجنة، ولا يخلد في النار»(2).

(1) تاريخ بغداد ١٣/ ٣٣١.
(2) شرح الوصية للبابرتي ص ٨١.

وقال أبو الثناء محمود بن زيد اللامشي(المتوفى في القرن السادس الهجري): «قال أهل السنة: من ارتكب كبيرة من أهل الإيمان، فإن ارتكبها مستحلا لها أو مستخفا بمن ينهى عنها ... فإنه يكفر بالله تعالى، وإن ارتكبها لغلبة شهوة أو كسل أو غضب أو حمية أو أنفة وهو يخاف أن يعذبه الله تعالى عليها، ويرجو رحمته ومغفرته في ذلك فاسمه المؤمن الفاسق، وحكمه أنه لو تاب لغفر له، وإن مات قبل التوبة فلله تعالى فيه المشيئة، فإن شاء عفا عنه بفضله ورحمته أو بشفاعة نبي أو ولي من عباده، وإن شاء عذبه بقدر جنايته ثم أدخله الجنة»[1].

وقال الملا علي القاري رحمه الله: «لا يحكم بكفر أحد وارتداده بسبب الزنا أو قتل النفس بغير حق أو سرقة، أو نحوها من الكبائر، وهذا مذهب أهل السنة خلافا للخوارج، حيث يقولون بكفر مرتكب الكبيرة..»[2].

وقال أيضاً: «مذهب أهل السنة أن صاحب الكبيرة ولو مات من غير توبة لا يخلد في النار خلافا للمعتزلة والخوارج بناء على ما ذهبوا إليه من خروج العبد بالمعصية عن الإيمان، ولنا قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ١٤٨] ...»[3].

وأهل السنة يسمون مرتكب الذنب مؤمنا ناقص الإيمان، أو فاسقا، فهو عندهم مؤمن بإيمانه وفاسق بكبيرته، فلا يُزال عنه اسم مطلق

---

(١) التمهيد لقواعد التوحيد ١٢١.
(٢) ضوء المعالي لبدء الأمالي ص ١١٤.
(٣) المرجع السابق ص ١٤١.

الإيمان، وذلك لأن الإيمان يزيد وينقص، وهذا بخلاف الخوارج والمعتزلة الذين كفروا بالذنوب، فالخوارج صرحوا بتكفير أهل الكبائر في الدنيا والآخرة، والمعتزلة حكموا عليهم في الآخرة بالكفر والخلود في النار مثل الخوارج، ولكنهم قالوا بأنهم في الدنيا في منزلة بين الكفر والإيمان، والقولان مخالفان للأدلة الصريحة وإجماع الأمة[(١)].

ومن الأدلة أيضا على عدم تكفير مرتكبي المعاصي حديث عبادة بن الصامت الشهير، حيث قال - عليه الصلاة والسلام -: «بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئا، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادكم، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب به في الدنيا فهو كفارة له وطهور، ومن أصاب منها شيئا ثم ستره الله فهو إلى الله إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه»[(٢)].

وقوله ﷺ كما في حديث أبي ذر رضي الله عنه «ما من عبد قال لا إله إلا الله دخل الجنة، وإن زنى وسرق ... » الحديث[(٣)].

ولكن إذا استحلّ الإنسان الذنب فإنه حينئذ يكفر بسبب استحلاله لما حرمه الله تعالى، وإلى ذلك أشار الطحاوي بقوله: «ولا نكفر أحدا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله ... »[(٤)].

فالخلاصة: لا يجوز تكفير المسلمين بسبب المعاصي ما لم يكن كفرا

---

(١) انظر التمهيد لقواعد التوحيد للامشي ص ١٢١- وما بعدها.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٤٧٤٥).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٦٩).

(٤) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ٢/ ٣١. وانظر العقائد النسفية ١٥٢.

أو شركا، وإذا استحل الإنسان ذنبا فإنه يكفر؛ لأنه استحل ما حرمه الله ورسوله.

المناقشة:

س١/ هل يجوز تكفير المسلم بالذنوب؟ وضّح ذلك مع الدليل.
س٢/ اذكر بعض الأدلة على ذلك؟
س٣/ ما حكم من استحل ذنبا؟
س٤/ ما هي الفرق التي تكفر مرتكب كبائر الذنوب؟

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

وأن تأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر. . . .

اللغة: (المعروف) كل فعل عرف حسنه بالشرع أو بالعقل.

(المنكر) كل ما علم قبحه بالشرع أو العقل[1].

الشرح: من أصول أهل السنة والجماعة وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠] فهو عنوان خيرية هذه الأمة، وبه أكرمها الله وفضلها على سائر الأمم.

والأمر بالمعروف لا بد منه، بل لا قيام للدين إلا بهما، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الأمر والنهي من لوازم وجود بني آدم، فمن لم يأمر بالمعروف الذي أمر الله به ورسوله، وينه عن المنكر الذي نهى الله عنه ورسوله، ويؤمر بالمعروف الذي أمر الله به ورسوله، ويُنهى عن المنكر الذي نهى الله عنه ورسوله؛ وإلا فلا بد أن يأمر وينهى، ويُؤمر ويُنهى، إما بما يضاد ذلك، وإما بما يشترك فيه الحق الذي أنزله الله بالباطل الذي لم ينزله الله، وإذا اتخذ ذلك دينا، كان مبتدعا ضالا باطلا»[2].

---

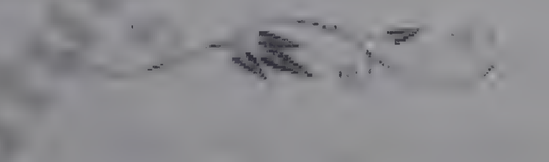
(١) انظر في تعريف المعروف والمنكر: النهاية في غريب الحديث، مادة: (عرف، نكر).

(٢) مجموع الفتاوى ٢٨/ ١٦٩، قاعدة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ص ٤٢، ٤٣.

وذكر الله في القرآن الكريم أنه سبب بقاء الأمم وسبب النجاة من عذابه سبحانه، قال تعالى عن بعض أصحاب الأمم السابقة: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا۟ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٦٤﴾ فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦٓ أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴿١٦٥﴾﴾ [الأعراف: ١٦٤-١٦٥].

والتخلّي عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يعرّض الإنسان إلى استحقاق لعنة الله وغضبه، كما قال عن بني إسرائيل: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [المائدة: ٧٨-٧٩].

هذا وللأمر بالمعروف والنهي ضوابط وشروط شرعية ينبغي التحلي بها، وقد تكلم عنها أهل العلم في مؤلفاتهم يحسن الرجوع إليها في مظانها[١].



---

(١) انظر على سبيل المثال: قاعدة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لابن تيمية، وقواعد مهمة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على ضوء الكتاب والسنة للدكتور حمود الرحيلي.

الإيمان بالقدر والمقدور

وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وأن ما أخطأك لم يكن ليصيبك ....

الشرح: ومن أعظم أصول أهل السنة أيضا: أن يعلم الإنسان أن ما قدره الله وقضاه كائن، فإذا قدر الله أن يصيب الإنسان سوء فلا بد أن يصيبه مهما اجتهد في دفعه ورده، وإذا قدر له أن لا يصاب به لم يصبه ولو اجتمع الخلق كلهم على أن ينزلوه به، كما قال تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾ [يونس: ١٠٧].

وكذلك قول النبي ﷺ لعبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «واعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك»[١].

فلا بد أن يؤمن الإنسان بقضاء الله وقدره، قال الطحاوي في عقيدته: «فلو اجتمع الخلق على شيء كتبه الله تعالى فيه أنه كائن ليجعلوه غير كائن لم يقدروا عليه، ولو اجتمعوا كلهم على شيء لم يكتبه الله تعالى فيه ليجعلوه كائنا لم يقدروا عليه، جف القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة»[٢].

ولا يفهم من الحديث أن الإنسان يتوقف عن العمل وإتيان الأسباب المشروعة، بحجة أن القلم جف وكل شي كُتب، وذلك لأن العمل

---

(١) أخرجه الترمذي في السنن برقم (٢٥١٦) وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير برقم (٧٩٥٧).

(٢) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ٢/ ٣٥٩.

بالأسباب المشروعة من تمام الإيمان بالقدر، فالله تعالى قدر وخلق وأمر ونهى فله الخلق والأمر، ومن فرق بين القدر والشرع فقد ضل وزل، وذلك لأن القدر نظام التوحيد.

فيجب على الإنسان الاجتهاد في العمل والأخذ بأسباب النجاة، وإذا أصابه شيء فعليه أن يستسلم لله تعالى، ونصوص الكتاب والسنة حافلة بذلك، وقد قال النبي ﷺ: «احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل؛ فإن لو تفتح عمل الشيطان»[(١)].

وقوله - عليه الصلاة والسلام - لما سأله الصحابة: أعُلم أهل الجنة من أهل النار؟ قال «نعم»، قال: ففيم يعمل العاملون؟ قال: «اعملوا كل ميسَّرٌ لِما خُلق»[(٢)].

فالخلاصة: أن الأمور بيد الله تعالى، والخلق خلقه، فإذا أراد أن يصيب عبده بضر لا يكشف ذلك عنه أحد، ولو أراد له الخير فلن يدفع عنه ذلك أحد كائنا من كان، وعلى العبد أن يعمل بالأسباب المشروعة، ويتحرى أسباب النجاة لأن ذلك من تمام الإيمان بالقضاء والقدر.

المناقشة:

س١/ ما هي عقيدة المسلم فيما قدره الله له من النعمة أو المصيبة؟

س٢/ هل تعاطي الأسباب المشروعة ينافي الإيمان بالقضاء والقدر، وما الدليل؟

---

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٦٦٤).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٤٧٠٩).

محبة الصحابة والنهي عن الطعن فيهم

ولا تتبرأ من أحد من أصحاب رسول الله ﷺ ولا توالي أحدا دون أحد، وأن تردّ أمر عثمان وعلي إلى الله تعالى.

اللغة: (ولا توالي) أي لا تتخذ وليا، وهو الحبيب والنصير.

(تردّ) تُرجع، وتُفوّض.

الشرح: ومن أصول أهل السنة أيضاً أن لا يتبرأ الإنسان من أحد من أصحاب رسول الله ﷺ بل يحبهم جميعا، ويعلم أن الله اختارهم لصحبة نبيه ﷺ وإقامة شرعه، قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في وصف الصحابة: «إن الله نظر في قلوب العباد، فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، وابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد ﷺ فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه، يقاتلون على دينه، فما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن، وما رأوه سيئا فهو عند الله سيئ»[١].

ومن طعن فيهم فهو أولى به وأحق، بل هو زنديق، لأن الطعن فيهم طعن في المنقول، كما قال أبو زرعة الرازي: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول عليه

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ١/ ٣٧٩ برقم(٣٦٠٠) وحسنه محققه شعيب الأرناووط.

الصلاة والسلام حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة ﷺ والمنتقصون لهم يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة»[١].

فعلى المسلم أن يحبهم جميعا، وأن لا يفرط في حب أحد منهم، وأن لا ينتقص أحدا منهم؛ لأن الطعن فيهم يؤدي إلى الطعن في المنقول، والغلو فيهم من جنس صنيع النصارى في عيسى ﷺ، قال الطحاوي: «ونحب أصحاب رسول الله ﷺ ولا نفرط في حب أحد منهم، ونبغض من يبغضهم، وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بالخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان»[٢].

وقال الشيخ جمال الدين الغزنوي الحنفي ﷺ المتوفى(٥٩٣هـ): «ونحن نحب أهل بيت رسول الله ﷺ وأزواجه، وذرّياته، وقراباته، والصحابة أجمعين، ونذكرهم بالخير ونثني عليهم، وندعو لهم بالخير، ونترحم عليهم، ولا نفرّط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونحب من يحبهم، ونبغض من يبغضهم، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل، وحبهم دين وإيمان، وبغضهم كفر وطغيان، ونحسن القول فيهم، ونسكت عما جرى بينهم، ﷺ أجمعين»[٣].

وقال المفسر أبو الثناء الألوسي(مفتي الدولة العثمانية): «اعلم أن أهل السنة أجمعوا على أن جميع الصحابة عدول يجب على الأمة تعظيمهم، فقد أخلصوا الأعمال من الرّياء نفلا وفرضا، واجتهدوا في طاعة مولاهم

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص ٤٩.
(٢) شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٦٤.
(٣) أصول الدين ص ٢٨٩-٢٩٢.

ليرضى، وغضوا أبصارهم عن الشهوات غضًا، فإذا أبصرتهم رأيتَ قلوبا صحيحة وأجسادا مرضى، وعيونا قد ألِفَتِ السّهر فما تكاد تُطعم غُمضا، بادروا لعلمهم أنها ساعاتٍ تتقضّى . . . ومن ارتكب منهم ما يخالف بعض هذه الأوصاف لم يمت إلا وهو أنقى من ليلة الصَّدَرِ غير مدنَّس بوصمة، ولا مُصِرّاً على سيئة»[١].

فلا يفعل المسلم كما يفعل الروافض الذين يغلون في بعض الصحابة ويطعنون في البعض الآخر.

ومن أصول أهل السنة أيضاً: أن يرد المسلم أمر عثمان رضي الله عنه إلى الله فيما أخذه عليه بعض الصحابة من تولية أقاربه أو غير ذلك، وأن يُحسن الظن به، وأن يعتقد أنه كان مجتهدا فيما فعله فإن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر اجتهاده، وقد بشره النبي ﷺ بالجنة.

وهو رضي الله عنه قد قتل مظلوما، وكان قتله فاتحة شر على الأمة كما صح الخبر بذلك عن رسول الله ﷺ.

وكذلك يُردّ أمر علي رضي الله عنه فيما شجر بينه وبين بعض أصحابه في وقعة الجمل وصفين، وما وقع بينه وبين معاوية رضي الله عنه من اقتتال وسفك للدماء، كل ذلك مردود إلى الله تعالى مع الاعتقاد الجازم أنهم مجتهدون في ذلك كله، فللمصيب منهم أجران وللمخطئ منهم أجر واحد، وكلهم مأجور إن شاء الله تعالى.

وينبغي على المسلم أن يكف لسانه عما شجر بينهم فلا يذكرهم إلا بخير، ولا ينشغل بذكر ما وقع بينهم، ولا داعي للخوض فيما حصل

---

(١) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية ص ٦٨.

بينهم لقوله ﷺ: «وإذا ذكر أصحابي فأمسكوا»[1].

فالخلاصة: من أصول أهل السنة والجماعة موالاة الصحابة جميعهم، وعدم الخوض فيما شجر بينهم، ورد ذلك إلى الله تعالى.

المناقشة:

س١/ ما هو معتقد أهل السنة في الصحابة؟ مع ذكر موقف الروافض منهم؟

س٢/ ماذا ينبغي على المسلم أن يعتقده في شأن عثمان وعلي رضي الله عنهما؟

س٣/ هل يجوز الخوض فيما شجر بين الصحابة، مع الدليل؟.

س٤/ ما خطورة الطعن في الصحابة على الدين؟

(١) أخرجه أبو شجاع في مسند الفردوس ١/٣٣٦ برقم (١٣٣٧) والحافظ ابن حجر في المطالب العالية، باب القدر ١٢/٤٥٨ برقم (٩٦٥٦)، وصححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٣٤).

أفضل الفقه وتعريف الإيمان وأركانه

وقال أبو حنيفة ﷺ: «الفقه في الدين أفضل من الفقه في الأحكام، ولأن يتفقه الرجل كيف يعبد ربه خيرٌ له أن يجمع العلم الكثير».

قال أبو مطيع، قلت: فأخبرني عن أفضل الفقه؟ قال أبو حنيفة: أن يتعلم الرجل الإيمان بالله تعالى والشرائع والسنن والحدود واختلاف الأمة واتفاقها، قال قلت: فأخبرني عن الإيمان؟ فقال: حدثني ابن مرثد عن يحيى بن يعمر قال: قلت لابن عمر ﷺ: أخبرني عن الدين ما هو؟ قال: عليك الإيمان فتعلمه، قلت: فأخبرني عن الإيمان ما هو؟ قال: فأخذ بيدي فانطلق إلى شيخ فأقعدني إلى جنبه، فقال: إن هذا يسأل عن الإيمان كيف هو؟ فقال: والشيخ كان ممن شهد بدرا مع رسول الله ﷺ فقال ابن عمر: كنت إلى جنب رسول الله ﷺ وهذا الشيخ معي، إذ دخل علينا رجل حسن اللمة، متعمماً نحسبه من رجال البادية فتخطى رقاب الناس فوقف بين يدي رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله ما الإيمان؟ قال: شهادة أن لا إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله. . .

اللغة: (الأحكام) مسائل الفروع.

(الإيمان) لغة الإقرار، واصطلاحا: قول واعتقاد وعمل يزيد وينقص.

(الشرائع) جمع شريعة، وهي ما شرعه الله لعباده.

(السنن) جمع سنة تشمل كل ما ثبت عن النبي ﷺ.

(الحدود) جمع حد، وهو ما ينتهي إليه الشيء.

(حسن اللمة) اللمة هي شعر الرأس المجاور لشحمة الأذن.

(تخطى رقاب الناس) المراد بذلك أنه تخطى الصفوف متقدما للأمام.

(بين يديه) أمامه، (شهادة) وهي الإخبار عن علم.

(رسوله) الرسول هو المرسل بشرع إلى قوم مخالف له في الدين.

الشرح: بيّن أبو حنيفة رحمه الله أن تعلّم مسائل الاعتقاد وأصول الدين وهي ما تصح به عقيدة الإنسان خير له من تعلّم مسائل الفروع التي قد لا تكون بنفس الخطورة، ولهذا كان تعلم مسائل أصول الدين خيرا من جميع أطراف العلم بالفروع. ولما سُئل عن أفضل الفقه بيّن ذلك بأنه تعلّمُ الإنسان كيف يؤمن بالله تعالى؟ وكيف يصحح إيمانه ويستكمل شعبه؟ ويعرف شرائع الله تعالى وسنن رسوله ﷺ وما اختلفت فيه الأمة وما اتفقت عليه من مسائل الدين.

ولما سُئل رحمه الله عن بيان الإيمان، وذلك لما تكلم عن مكانته، وسأله السائل عن حقيقة الإيمان فبيّنها رحمه الله من خلال الحديث الذي ساقه لـمّا سئل ابن عمر عن الدين فذكر الإيمان، ولما سأله السائل عن الإيمان أراد أن يبيّنه له بياناً مؤكدا فأخذه من يده وانطلق به إلى شيخ لا يعرفه السائل فأقعده إلى جنبه، وكان ذلك الشيخ ممن شهد بدرا مع رسول الله ﷺ فأخبره بسؤال السائل عن الإيمان كيف هو؟

ثم بيّن له كيف كان جالسا مع النبي ﷺ يوما فدخل عليهم رجل حسن الشعر لابساً عمامته، يحسبه من رجال البادية، فتخطى الناس حتى وقف أمام النبي ﷺ فسأله: ما الإيمان؟ فبيّن له النبي ﷺ بقوله: «شهادة أن لا

إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله»، أي الإقرار والاعتراف بأن الله تعالى هو المستحق للعبادة دون سواه؛ ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الحج: ٦٢] لأنه المتفرد بالخلق والرزق والتدبير كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾﴾ [يونس: ٣١] فلما كان هو المتفرد بالخلق والرزق والملك والتدبير والتصرف، أي المتفرد بالربوبية، كان من الواجب إفراده بالعبودية، لأنه هو المستحق لها، فمعنى (لا إله إلا الله) أي لا مستحق للعبادة إلا الله، وإن كان معبودات أخرى لكنها باطلة لا تستحق العبادة، إذ ليس لها من الأمر شيء، كما قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الحج: ٦٢]، وهذا هو التوحيد الذي هو حق الله على العبيد، وفي ذلك قال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله: «اعلم أن التوحيد أول دعوة الرسل، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى الله - عز وجل - قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩] وقال: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وقال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله»[1]، ولهذا كان الصحيح أن أول واجب يجب على المكلف: شهادة أن لا إله إلا الله ... »[2].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، برقم (١٢٨).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٧٦-٧٧.

والإقرار بالألوهية متضمن للإقرار بالربوبية، والإقرار بالربوبية مستلزم للإقرار بالألوهية، ولا يكون الإنسان موحدا حقا حتى يوحد الله في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، وذلك بأن يعتقد أن الله تعالى متسم بالأسماء الحسنى، متصف بالصفات العلى، فيثبتها لله كما أثبتها لنفسه أو أثبتها له رسوله على معناها الحقيقي دون أن يعطل معناها بتأويل يخرجها عن حقيقتها، مع اعتقاد أن الله لا يشبه خلقه في ذاته وصفاته، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١].

وبيّن له الرسول ﷺ أن من الإيمان أن يشهد بأن محمدا عبد الله ورسوله، وهذه الشهادة تستوجب الإقرار بأنه ﷺ عبد من عباد الله فلا نرفعه فوق منزلته، قال تعالى: ﴿سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

وقال عليه الصلاة والسلام: «لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، إنما أنا عبد، فقولوا عبد الله ورسوله»[(١)].

ولكنه رسول من الله تعالى، مبلغ عن الله وحيه فلا نغمطه حقه ولا نخفضه عن منزلته التي يستحقها، كما قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَـٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، ودعوى النبوة بعده كفر وضلال، وهو لا ينطق إلا بالحق والوحي، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ [النجم: ٣-٤].

قال الطحاوي في عقيدته: «وإن محمدا عبده المصطفى، ونبيه المجتبى، ورسوله المرتضى، وإنه خاتم الأنبياء، وإمام الأتقياء، وسيد

(١) أخرج البخاري في صحيحه برقم (٣٤٤٥).

المرسلين، وحبيب رب العالمين، وكل دعوى النبوة بعده فغيٌّ وهوى، وهو المبعوث إلى عامة الجن وكافة الورى، بالحق والهدى، وبالنور والضياء»[١].

فيجب تصديقه فيما أخبر واتباعه فيما أمر، واجتناب ما نهى عنه وزجر، وألا يُعبد الله إلا بما شرع.

المناقشة:

س١/ ما هو الفقه الأكبر؟

س٢/ اذكر أهمية التوحيد؟

س٣/ ما معنى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبد الله ورسوله؟

س٤/ ما العلاقة بين توحيد الألوهية والربوبية؟

س٥/ كيف يكون الإيمان بنبينا ﷺ؟

س٦/ ما الدليل على أن محمدا ﷺ خاتم النبيين؟

---

(١) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ١/ ١٧٧.

الإيمان بالملائكة والكتب والرسل

وتؤمن بملائكته، وكتبه، ورسله.......................

اللغة: (ملائكة) جمع ملك، وهم خلق نوراني لطيف خلقهم الله لعبادته وتنفيذ أمره. (الكتب) جمع كتاب، وهو ما أنزله الله على بعض رسله لهداية أتباعهم.

(رسوله) الرسول هو المرسَل بشرع إلى قوم مخالف له في الدين.

الشرح: والإيمان بالملائكة، وهم خلقٌ خلقهم الله لعبادته والقيام على إنفاذ أمره، وهم متنوعون، ولكل منهم عمله ووظيفته، فيجب الإيمان بهم إجمالاً، ثم يجب الإيمان تفصيلاً بمن ورد فيه نصٌ، كخزنة الجنة، وخزنة النار، وحملة العرش، والحفظة، والكرام الكاتبين، وجبريل، وميكائيل، وإسرافيل، ومنكر ونكير، ومالك خازن النار، ورقيب وعتيد وغيرهم، فكل هؤلاء يجب الإيمان بهم تفصيلاً.

قال الشيخ صنع الله الحلبي الحنفي: «والإيمان بالملائكة: أن تصدّق بوجودهم، وأنهم أجسامٌ نورانيةٌ لطيفةٌ قادرةٌ على التشكّلات المختلفة، لا تُذكّر ولا تؤنّث... وأنهم كما وصفهم الله عباد مكرمون: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الأنبياء: ٢٠]، وهم معصومون بعموم وصف الإكرام، وأنهم لا يفترون عن عبادته ولا يستحسرون، و﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٦﴾﴾ [التحريم: ٦]، ومن ثبت تعيينه كجبريل ونحوه،

وجب الإيمان به، ومن لم نعرف اسمه آمنا به إجمالا»[(١)].

وقد فصّل الإمام ابن أبي العز الحنفي معتقد أهل السنة في الملائكة فقال - ما مختصره -: وأما الملائكة فهم الموكّلون بالسماوات والأرض، وقد دلّ الكتاب والسنة على أصناف الملائكة وأنها موكّلة بأصناف المخلوقات، وأنه سبحانه وكّل بالجبال ملائكةً، ووكّل بالسحاب والمطر ملائكة، ووكّل بالرَّحِم ملائكة تدبّر أمر النطفة حتى يتمّ خلقها، ثم وكّل بالعبد ملائكة لحفظ ما يعمله وإحصائه وكتابته، ووكّل بالموت ملائكة، ووكّل بالسؤال في القبر ملائكة، ووكّل بالأفلاك ملائكة يحرّكونها، ووكّل بالشمس والقمر ملائكة، ووكّل بالنار وإيقادها وتعذيب أهلها وعمارتها ملائكة، ووكّل بالجنة وعمارتها وغرسها وعمل آلاتها ملائكة، فالملائكة أعظم جنود الله، ومنهم المرسلات عرُفاً، والناشرات نشراً، والفارقات فرقاً، والملقيات ذكراً، ومنهم النازعات غرقاً، والناشطات نشطاً، والسابحات سبحاً، فالسابقات سبقاً، ومنهم الصافات صفّاً، فالزاجرات زجراً، فالتاليات ذكراً، ومنهم ملائكة الرحمة، وملائكة العذاب، وملائكة قد وُكّلوا بحمل العرش، وملائكة قد وُكّلوا بعمارة السموات بالصلاة والتسبيح والتقديس، إلى غير ذلك من أصناف الملائكة التي لا يحصيها إلا الله.

فهم رسل الله في خلقه وأمره، وسفراؤه بينه وبين عباده، ينزلون بالأمر من عنده في أقطار العالم، ويصعدون إليه بالأمر، قد أطّت السموات بهم، وحُقّ لها أن تئط، ما فيها موضعُ أربع أصابع إلا وملك قائم أو راكع أو ساجد لله، ويدخل البيت المعمور منهم كل يوم سبعون ألفاً، لا

---

(١) سيف الله على من كذب على أولياء الله ص ١٠٦-١٠٧.

يعودون إلى آخر ما عليهم.

والقرآن مملوءٌ بذكر الملائكة وأصنافهم ومراتبهم، فتارة يقرن الله تعالى اسمه باسمهم، وصلاته بصلاتهم، ويضيفهم إليه في مواضع التشريف، وتارة يذكر حفّهم بالعرش وحملهم له، ومراتبهم من الدنو، وتارة يصفهم بالإكرام والكرم، والتقريب والعلو والطهارة، والقوة والإخلاص ...

وكذلك الأحاديث النبوية طافحة بذكرهم، فلهذا كان الإيمان بالملائكة أحد الأصول الخمسة التي هي أركان الإيمان[1].

ومن أركان الإيمان أيضاً: الإيمان بالكتب التي أنزلها الله تعالى على بعض رسله، وفيها شرع الله تعالى، والمواعظ لعباده، فنؤمن بما سمى الله تعالى منها في كتابه، من التوراة والإنجيل والزبور والقرآن الكريم، وصحف إبراهيم وموسى، ونؤمن بأن لله تعالى سوى ذلك كتباً أنزلها على أنبيائه لا يعرف أسماءها وعددها إلا الله تعالى، قال تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ﴾ [البقرة ١٣٦].

وقال - سبحانه -: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ۝٢ نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ۝٣ مِن قَبۡلُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلۡفُرۡقَانَۗ﴾ [آل عمران: ١-٤].

وقال - سبحانه -: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

والقرآن الكريم هو خير هذه الكتب وخاتمها، والمصدّق لها والمهيمن عليها؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ

(١) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٩، ١٣.

﴿ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ﴾ [المائدة: ٤٨]، وهي المعجزة الخالدة، وحبل الله المتين وصراطه المستقيم، وهو مصدر العز والكرامة والتمكين، وهو الهداية للبشرية جمعاء إنسهم وجنهم، أنزله الله بواسطة أمين السماء إلى أمين الأرض، ووعد بالحفاظ عليه من كيد الكائدين وتحريف المحرفين وعبث العابثين، فقال: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٩﴾ [الحجر: ٩]، فهو كلامه سبحانه بألفاظه وحروفه ومعانيه، وهو الموجود بين دفتي المصحف، والمنقول إلينا نقلاً متواترا من غير زيادة ولا نقصان، من حكم به عدل وأجر، ومن دعا إليه هُدي إلى صراط مستقيم، ومن تركه قصمه الله وحشره يوم القيامة أعمى، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، ومن تعرض له بطعن أذله الله.

قال الشيخ محمد عبد الستار التونسوي الحنفي: «واتفق المسلمون قاطبة على أن القرآن الذي في المصاحف بأيدي المسلمين شرقا وغربا فما بين ذلك، من أول القرآن إلى آخر المعوذتين كلام الله تعالى ووحيه أنزله على نبيه محمد ﷺ، من كفر بحرف منه فقد كفر»[1].

ومن أركان الإيمان أيضاً: **الإيمان بالرسل والأنبياء**، ومعناه الإيمان بأن الله تعالى اختار من الناس رسلاً لإبلاغ شرعه ووحيه، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ﴾ [الحج: ٧٥]، وقال - عز وجل - : ﴿رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ [النساء: ١٦٥]، وهؤلاء هم خير بني آدم على الإطلاق، ومنهم من نعرفه ومنهم من لا نعرفه، كما قال -عز وجل- : ﴿وَرُسُلٗا قَدۡ قَصَصۡنَٰهُمۡ

---

(١) بطلان عقائد الشيعة ص ٤٦، وانظر الإجماع على ذلك في الشفا للقاضي عياض ٢/ ١١٠٤.

عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ [النساء: ١٦٤].

وأول الرسل نوح عليه السلام وآخرهم وخيرهم محمد ﷺ، ومن سماه الله منهم، ومنهم خمسة وعشرون في القرآن تؤمن بهم تفصيلاً، وهم آدم، ونوح، وإدريس، وهود، وصالح، وإبراهيم، ولوط، وإسماعيل وإسحاق ويعقوب ويوسف، وموسى، وشعيب، وهارون، وداود، وسليمان، وزكريا، ويحيى، واليسع، وذو الكفل، ويونس، وأيوب، وإلياس، وعيسى، ومحمد - صلوات الله وسلامه عليهم - أجمعين، ومن لم يسمه تؤمن به إجمالاً، ومن أنكر نبوة أحد منهم كفر إجماعاً.

قال العلامة ابن أبي العز الحنفي مبيناً اعتقاد أهل السنة في الرسل والأنبياء: «وأما الأنبياء والمرسلون، فعلينا الإيمان بمن سمى الله تعالى في كتابه من رسله، والإيمان بأن الله تعالى أرسل رسلاً سواهم وأنبياء ... قال تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ [النساء: ١٦٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].

وعلينا الإيمان بأنهم بلغوا جميع ما أرسلوا به على ما أمرهم الله به وأنهم بينوه بياناً لا يسع أحداً ممن أرسلوا إليه جهله ولا يحل خلافه، قال تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿٣٥﴾﴾ [النحل: ٣٥]، وقال سبحانه: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿٨٢﴾﴾ [النحل: ٨٢]»[1].

(1) شرح الطحاوية ٢/٤٢٣-٤٢٤، وانظر التمهيد في أصول الدين للنسفي ص ٤٨.

وقال الشيخ صنع الله الحلبي الحنفي: «والإيمان بالرسل: أن نصدق بأنهم صادقون فيما أخبروا به عن الله تعالى، وأن الله تعالى أيدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم، وأنهم بلّغوا عن الله رسالته، وبينوا للمكلفين ما أمرهم ببيانه، وأنه يجب احترامهم، وأن لا نُفرّق بين أحد منهم من لدن آدم - وهو أولهم - إلى نبينا محمد ﷺ - وهو آخرهم - ختم الله به الأنبياء والمرسلين، كما أفصح قوله جل ذكره: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ۝٤٠﴾ [الأحزاب: ٤٠]، ولم تنقطع نبوتهم بموتهم، بل نُسخت شرائعهم شريعتُنا، وهي الباقية إلى يوم القيامة. ...»[١].

فأرسلهم الله مبشرين ومنذرين قطعاً للعذر وإقامة لحجته على عباده ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]

وهم معصومون فيما يبلغونه وعن الكفر والكبائر والكذب وتعمد الصغائر وعن كل ما يخل بالمروءة، وقد تقدم الكلام في عصمتهم بشيء من الإيضاح.

فالخلاصة: من أصول اعتقاد أهل السنة الإيمان بالملائكة، وأنهم خلق نوراني لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ويجب الإيمان بأن الله أنزل على رسله كتباً لهداية أقوامهم، وفيها هدى ونور وشرع للبشرية، وآخر تلك الكتب القرآن الكريم وهو الناسخ للكتب السابقة، وهي المعجزة الخالدة.

---

(١) سيف الله على من كذب على أولياء الله ص ١٠٧-١٠٨.

ويجب الإيمان بأن الله أرسل الرسل مبشرين ومنذرين لئلا يكون لأحد حجة على الله بعد الرسل، وهم بلغوا البلاغ المبين، وقد عصمهم الله من الكفر والكذب والكبائر وعن تعمد الصغائر، وأولهم نوح، وآخرهم محمد ﷺ وهو سيدهم وأفضلهم وخاتمهم، فيجب الإيمان بهم جملة وتفصيلا.

المناقشة:

س١/ كيف يكون الإيمان بالملائكة؟

س٢/ كيف يكون الإيمان بالكتب؟

س٣/ هل القرآن الكريم ناسخ للكتب السماوية المتقدمة عليها؟ وضّح ذلك مع الدليل.

س٤/ من هو أول الرسل ومن هو آخرهم وأفضلهم؟

س٥/ كيف يكون الإيمان بالرسل؟

س٦/ هل الأنبياء معصومون، وضح ذلك؟

الإيمان باليوم الآخر

واليوم الآخر ....

اللغة: (اليوم الآخر) أي يوم القيامة.

الشرح: ويجب الإيمان باليوم الآخر وهو يوم القيامة، والإيمان به من أعظم أركان الإيمان، قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

والإيمان باليوم الآخر يشتمل على الأمور التي وردت بها النصوص من الكتاب والسنة، وهي سؤال القبر ونعيمه وعذابه، وأهوال يوم القيامة، والنفخ في الصور، والبعث للأرواح والأجساد، والصحف، والحشر للحساب، والحوض، والميزان، والصراط، والجنة ونعيمها، والنار وعذابها، فكل هذه الأمور ثبتت بها النصوص وجحد أي منها تكذيب للنصوص الشرعية.

قال الإمام أبو حنيفة: ﷺ في كتابه (الوصية): «ونقر بأن عذاب القبر كائن لا محالة، وسؤال منكر ونكير حق لورود الأحاديث، والجنة والنار حق، وهما مخلوقتان لأهلهما؛ لقوله تعالى في حق المؤمنين: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وفي حق الكفرة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [البقرة: ٢٤].

خلقهما الله للثواب والعقاب، والميزان حقٌّ لقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ

ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وقراءة الكتب حق لقوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾﴾ [الإسراء: ١٤][١].

قال الطحاوي رحمه الله: «ونؤمن بالبعث وجزاء الأعمال يوم القيامة، والعرض والحساب، وقراءة الكتاب، والثواب والعقاب، والصراط والميزان»[٢].

وقال نجم الدين النسفي السمرقندي: «وعذاب القبر للكافرين، ولبعض عصاة المؤمنين، وتنعيم أهل الطاعة في القبر بما يعلمه الله تعالى، ويريده، وسؤال منكر ونكير ثابت بالدلائل السمعية، والبعث حق، والوزن حق، والكتاب حق، والسؤال حق، والحوض حق، والصراط حق، والجنة حق، والنار حق، وهما مخلوقتان موجودتان باقيتان لا تفنيان، ولا يفنى أهلهما»[٣].

وقال العلامة ابن أبي العز الحنفي: "الإيمان بالمعاد مما دل عليه الكتاب، والسنة، والعقل والفطرة السليمة، فأخبر الله سبحانه عنه في كتابه، وأقام الدليل عليه، ورد على المنكرين في غالب سور القرآن" ثم فصل القول في ذلك، وأورد أدلة كثيرة متنوعة الدلالة والأسلوب في تقرير هذا الأمر العظيم[٤].

وقال الشيخ صنع الله الحلبي: «والإيمان بالبعث أن تصدق بالإحياء بعد الموت، وما فيه من الحساب، والصراط، والميزان، وقراءة الكتب،

(١) شرح وصية الإمام أبي حنيفة للبابرتي ص ١٣٠.

(٢) الطحاوية مع شرح ابن أبي العز ٢/ ١٤٢.

(٣) العقائد النسفية مع شرح التفتازاني ص ٩٦-١٠٣.

(٤) انظر: الطحاوية مع شرح ابن أبي العز ٢/ ١٤٢ وما بعدها.

وشهادة الأعضاء، والحوض، والجنة والنار وأنهما موجودتان الآن، لا تفنيان، وعذاب القبر وثوابه، وسؤال منكر ونكير، وكل ذلك ثابت بالنصوص الواردة القاطعة بذلك»[١].

فالخلاصة: يجب الإيمان باليوم الآخر وما يشتمل عليه من فتنة القبر والنعيم والعذاب، والبعث، والحشر، والحساب، والحوض، والصراط والميزان، والجنة والنار وغير ذلك، وهو أحد أركان الإيمان.

المناقشة:

س١/ ما الدليل على أن الإيمان باليوم الآخر من أركان الإيمان؟

س٢/ ما هي الأمور التي يشتمل عليها الإيمان باليوم الآخر؟

س٣/ ما القول في وجود الجنة والنار الآن؟ وفي فنائهما مستقبلا؟

---

(١) سيف الله ص ١٠٩.

الإيمان بالقدر

والقدر خيره وشره من الله تعالى..................

اللغة: (القدر) هو المقدور، والتقدير ما يقضي الله على عباده.

الشرح: وأما الإيمان بالقدر خيره وشره، فهو الركن السادس من أركان الإيمان، كما دل عليه حديث جبريل المشهور، وقد دل على وجوبه أيضا آيات كثيرة ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩].

وقوله سبحانه: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾﴾ [الحديد: ٢٢].

وقوله تعالى: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَىٰنَا وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾﴾ [التوبة: ٥١]، وغير ذلك من الآيات الكثيرة الدالة على وجوب الإيمان بقدر الله وقضائه[١].

قال الشيخ صنع الله الحلبي: «والإيمان بالقدر خيره وشره: بأن كلا منهما خلقه تعالى وإرادته، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فالكفر والمعاصي بخلقه تعالى وإرادته، وكذا الطاعات وفعل الخيرات؛ إذ لا خالق غيره، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، و﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، و﴿كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩] أي كل

---

(١) انظر جملة من تلك الآيات الكريمات في شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٩٢.

شيء هو مخلوق بتقديرنا، وتكويننا، وإرادتنا؛ لأن إرادته[1] تعالى شاملة لجميع الكائنات؛ لأنه تعالى موجد لها، فيكون مريدا لها»[2].

والإيمان بالقدر يقوم على أصول ومراتب يقينية تقوم عليها معاني القضاء والقدر، وهي أربع مراتب:

المرتبة الأولى: الإيمان بعلم الله المحيط بكل شيء، والسابق لكل شيء.

وقد دلت على إثبات هذه المرتبة نصوص كثيرة، ومنها قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧٠﴾﴾ [الحج: ٧٠].

وقوله: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾ [الأنعام: ٥٩]

قال الطحاوي في تقرير هذه المرتبة: «ولم يخف عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم»[3].

وقال أيضاً: «وقد علم الله تعالى فيما لم يزل عدد من يدخل الجنة، وعدد من يدخل النار جملة واحدة، فلا يزاد في ذلك العدد ولا ينقص منه»[4].

---

(١) أي الإرادة الكونية التي ترادف المشيئة.

(٢) سيف الله ص ١٠٩-١١٠.

(٣) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٢١.

(٤) المرجع السابق ص ٣١.

وقال: «وعلى العبد أن يعلم أن الله قد سبق علمه في كل كائن من خلقه، فقدر ذلك تقديرا محكما مبرما، ليس فيه ناقض ولا معقب، ولا مزيل ولا مغير ولا ناقص ولا زائد من خلقه في سماواته وأرضه»(١).

المرتبة الثانية: الإيمان بأن الله كتب كل ما هو كائن في اللوح المحفوظ، وقد دل على ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ (١٢)﴾ [يس: ١٢]

وقوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَابٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ (٧٠)﴾ [الحج: ٧٠].

وقوله - عليه الصلاة والسلام -: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة»(٢).

قال الطحاوي في عقيدته في تقرير هذه المرتبة: «ونؤمن باللوح والقلم وبجميع ما فيه قد رقم، فلو اجتمع الخلق كلهم على شيء كتبه الله تعالى فيه أنه كائن ليجعلوه غير كائن؛ لم يقدروا عليه، ولو اجتمعوا كلهم على شيء لم يكتبه الله تعالى فيه كائنا، لم يقدروا عليه، جف القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة، وما أخطأ العبد لم يكن ليصيبه، وما أصابه لم يكن ليخطئه»(٣).

المرتبة الثالثة: وهي الإيمان بمشيئة الله النافذة وقدرته الشاملة؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ (٨٢)﴾ [يس: ٨٢]

---

(١) المرجع السابق ص ٣٥.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ٨/ ٥١.

(٣) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٣٥.

وقوله سبحانه: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٩].

قال الطحاوي في عقيدته في تقرير هذه المرتبة: «وكل شيء يجري بتقديره ومشيئته، ومشيئته تنفذ، لا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان وما لم يشأ لم يكن»[١].

واستدل الكمال بن الهمام لتقرير هذه المرتبة ببعض الآيات القرآنية، وإجماع السلف، فقال: ولنا في الاستدلال على أن إرادته تعالى متعلقة بكل كائن، وغير متعلقة بما ليس بكائن: إطباق الأمة من عهد النبوة على هذه الكلمة، وهي قولهم: (ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فانعقد إجماع السلف على قولنا)، ولنا قول الله تعالى: ﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١] أي لكنه شاء هداية بعض وإضلال بعض، كما دل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٩]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة: ١٣][٢].

وقال الإمام صنع الله الحلبي: «والإيمان بالقدر خيره وشره: بأن كلا منهما خَلْقُه تعالى وإرادته، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن ...»[٣].

ومن فروع هذه العقيدة أن للعبد قدرة وإرادة ومشيئة، ولكنها تابعة لمشيئة الله تعالى؛ لقوله تعالى: : ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٩].

---

(١) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٢١.

(٢) المسايرة مع شرحها المسامرة ٢/ ٥ بتصرف في النص، وانظر إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان لكمال الدين البياضي الحنفي ص ١٥٥.

(٣) سيف الله ص ١٠٩-١١٠.

المرتبة الرابعة: وهي الإيمان بأن الله خالق السماوات والأرضين وما بينهما، وهو خالق العباد وخالق أعمالهم، لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿٦٢﴾﴾ [الزمر: ٦٢]، وقوله سبحانه: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [فاطر: ٣].

قال الطحاوي في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه: «خالق بلا حاجة ... خلق الخلق بعلمه».

وقال أيضا: «ولم يخف عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم»[1].

وقال الشيخ صنع الله الحلبي: «والإيمان بالقدر خيره وشره: بأن كلاً منهما خلقه تعالى وإرادته، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فالكفر والمعاصي بخلقه تعالى وإرادته، وكذا الطاعات وفعل الخيرات؛ إذ لا خالق غيره، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، و﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، و﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩].

ومن فروع هذه العقيدة أن الله خالق لأفعال العباد، وقد خلقها الله تعالى في الفاعلين لها، لقوله تعالى: [الصافات:]، وقوله ﷺ: «الله يصنع كل صانع وصنعته»[2].

وصح عن عبد الله بن عمر قوله: «كل شيء بقدر حتى العجز والكيس»[3].

---

(١) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٢٠-٢١.

(٢) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد ص ٣٩، ٤٠، وابن أبي عاصم في السنة ١/ ١٥٨، وقال الألباني: وإسناده جيد كما في ظلال الجنة ١/ ١٥٨، وصححه في السلسلة الصحيحة ٤/ ١٨١.

(٣) خلق أفعال العباد ص ٤١.

وقال الإمام اللالكائي: «إن أفعال العباد كلها مخلوقة لله تعالى طاعتها ومعاصيها»(١).

وقرر هذا الأمر الإمام أبو حنيفة فقال: «نقر بأن العبد مع أعماله وإقراره ومعرفته مخلوق، فلما كان الفاعل مخلوقًا، فأفعاله أولى أن تكون مخلوقة»(٢).

وقال الإمام الطحاوي في بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه محمد بن الحسن وأبي يوسف فقال: «وأفعال العباد خلق الله وكسب من العباد»(٣).

وقال أبو اليسر البزدوي: «قال أهل السنة والجماعة: أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ومفعوله، والله تعالى هو موجدها ومحدثها ومُنشئها، والعبد فاعل على الحقيقة، وهو ما يحصل منه باختيارٍ وقدرةٍ حادثَيْن، هذا هو فعل العبد. وفعله غير فعل الله تعالى، وفعل الله تعالى هو الإيجاد والإحداث، كإيجاد العين، وللعبد فعل وليس منه إيجاد»(٤).

وقال جمال الدين الغزنوي: «أفعال العباد خيرها وشرها مخلوقة بخلق الله»(٥).

فهذه هي المراتب الأربع للقدر، والتي دلت عليها النصوص الشرعية، وأقوال أهل العلم.

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٢/٥٣٤-٥٣٧.

(٢) الوصية مع شرحها ص ١٤.

(٣) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٥٣.

(٤) أصول الدين ص ١٠٤.

(٥) أصول الدين للغزنوي ص ١٦٦.

ويجب على العبد أن يؤمن بقضاء الله وقدره، كما قال الطحاوي في عقيدته: «فلو اجتمع الخلق على شيء كتبه الله تعالى فيه أنه كائن ليجعلوه غير كائن لم يقدروا عليه، ولو اجتمعوا كلهم على شيء لم يكتبه الله تعالى فيه ليجعلوه كائنًا لم يقدروا عليه، جف القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة»[1].

فالخلاصة: من أركان الإيمان وجوبُ الإيمان بأن الله كتب مقادير الخلائق قبل خلق السماوات بخمسين ألف سنة، وعلمها قبل أن يكتبها، وهي بإرادته ومشيئته سبحانه، وكل ما في الكون فهو خلق لله تعالى، ويجب على العبد الاستسلام لقضاء الله وقدره.

المناقشة:

س١/ ما منزلة الإيمان بالقدر من الدين؟
س٢/ اذكر بعض الأدلة على وجوب الإيمان بالقدر؟
س٣/ ما هي مراتب القدر؟
س٤/ ما الدليل على أن أفعال العباد مخلوقة؟
س٥/ ماذا يجب على المسلم فيما قدره الله وقضاه؟

(١) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ٢/ ٣٥٩.

شرائع الإسلام، ومعنى الإحسان، وعلم الساعة

فقال: صدقت، فتعجبنا من تصديقه رسول الله ﷺ مع جهل أهل البادية، فقال: يا رسول الله! ما شرائع الإسلام. فقال: «إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلا، والاغتسال من الجنابة، فقال: صدقت.

فتعجبنا لقوله بتصديقه رسول الله ﷺ كأنما يعلمه. فقال: يا رسول الله وما الإحسان؟ قال: أن تعمل لله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك، قال: صدقت. فقال: يا رسول الله! متى الساعة؟ فقال: ما المسؤول عنها بأعلم من السائل، ثم مضى، فلما توسط الناس لم نره، فقال النبي ﷺ: إن هذا جبريل أتاكم ليعلمكم معالم دينكم»[1].

اللغة: (الزكاة) الطهارة. (الصوم) الإمساك.

(الحج) القصد. (الجنابة) حال من نزول مني. (الإحسان) الإجادة.

(الساعة) القيامة. (معالم) جمع معلم، وهي علامة الشيء وصفته.

الشرح: ثم إن الرجل سأل النبي ﷺ عن شرائع الإسلام فأخبره النبي ﷺ بها، وعدّ منها: إقام الصلاة، أي أداء الصلوات الخمس في أوقاتها على الوجه الذي شرعه الله ورسوله مع المحافظة على أركانها وواجباتها وسننها، وعدّ منها إيتاء الزكاة، أي إخراجها في وقتها المحدد وبمقاديرها

---

(١) نص الكتاب هنا بمعنى ما أخرجه مسلم برقم (٨).

المشروعة لمن تجب له من الأصناف المحددة في الشريعة، قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا الزَّكَوٰةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾ [البقرة: ٤٣].

وعدّ منها صوم رمضان، وهو الامتناع عن الأكل والشرب والشهوة وسائر المفطرات في نهار رمضان من طلوع الفجر إلى غروب الشمس مع الامتناع عن سائر المحرمات، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾﴾ [البقرة: ١٨٣].

وعدّ منها حج البيت لمن استطاع إليه سبيلا، أي قصد البيت الحرام بمكة أيام الحج للطواف والسعي وأداء النسك، وذلك فرض على من ملك الزاد والراحلة، لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴿٩٧﴾﴾ [آل عمران: ٩٧].

ثم عدّ من شرائع الإسلام: الاغتسال من الجنابة، وهو واجب على كل من جامع أو نزل منه المني، ولا يصح أن يترك المسلم الاغتسال من الجنابة بحال، بل يجب عليه الاغتسال منها، أو التيمم إذا لم يجد إلى الاغتسال سبيلا، قال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦].

ثم إن السائل سأل رسول الله ﷺ عن الإحسان، فبيّن له النبي ﷺ حقيقة معنى الإحسان، وهو أن يعبد المؤمن ربه كأنه يراه، وإذا كان في واقع الأمر لا يراه بعين رأسه، فليعلم بأن الله يراه؛ حتى يجتهد في تصحيح العبادة وتخليصها من كل شائبة.

ثم سأله السائل عن القيامة متى هي؟ فأخبره النبي ﷺ أنه لا يعرف

عنها أكثر مما يعلمه السائل؛ إذ هي مما استأثر الله بعلمه، كما قال تعالى: ﴿يَسْئَلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤].

فلما كان في وسط الناس اختفى فلم يروه، فأخبرهم النبي ﷺ أن هذا الرجل في حقيقته إنما هو جبريل ﷺ أتاهم لكي يعرفهم مسائل أصول الدين وعلاماته الأصلية، وذلك فضل من الله تعالى عليهم، لأن هذه الأمور أعظم ما يجب على الإنسان علمه.

ولما كان كثير من الصحابة ﷺ يهابون أن يسألوا رسول الله ﷺ عنها، أرسل الله تعالى جبريل ﷺ في هذه الصورة لكي يسأل النبي ﷺ عن هذه الأمور، فيعلم الناس حقيقة ما أحجموا أن يسألوا عنه.

وأفاد الحديث كذلك أن مجموع ما ذكر هو كل مسائل أصول الدين التي لا يستغني مسلم عن معرفتها والعلم بها.

الخلاصة: من أعظم شرائع الإسلام: الصلاة والزكاة والصيام والحج والغسل من الجنابة، والإحسان عبادة الله تعالى على المراقبة التامة، وأما الساعة فعلمها عند الله تعالى.

المناقشة:

س١/ ما هي أصول شرائع الإسلام؟

س٢/ عرف الإحسان؟

س٣/ متى تقوم الساعة؟

حكم من أنكر معلوما من الدين بالضرورة

قال أبو مطيع: قلت لأبي حنيفة رحمه الله: فإذا استيقن بهذا وأقر به فهو مؤمن؟ قال: نعم، إذا أقر بهذا فقد أقر بجملة الإسلام وهو مؤمن. فقلت: إذا أنكر بشيء من خلقه فقال: لا أدري من خالق هذا، قال: فإنه كفر لقوله تعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢]؛ فكأنه قال: له خالق غير الله.

وكذلك لو قال: لا أعلم أن الله فرض عليّ الصلاة والصيام والزكاة فإنه قد كفر، لقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، ولقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، ولقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الروم: ١٧-١٨] فإن قال أومن بهذه الآية ولا أعلم تأويلها، ولا أعلم تفسيرها فإنه لا يكفر؛ لأنه مؤمن بالتنزيل ومخطئ في التفسير، والمخطأ في التأويل لا يكفر به المرء، والجاهل في أرض الشرك لا يكفر.

قلت له: لو أقر بجملة الإسلام في أرض الشرك ولا يعلم شيئا من الفرائض والشرائع ولا يقر بالكتاب ولا بشيء من شرائع الإسلام إلا أنه مقر بالله تعالى وبالإيمان ولا يقر بشيء من شرائع الإيمان فمات، أهو مؤمن؟ قال: هو مؤمن. قلت: ولو لم يعلم شيئا ولم يعمل به إلا أنه مقر بالإيمان فمات. قال: هو مؤمن.



اللغة: (استيقن) أي تحقق وتأكد. (أقر) اعترف. (سبحان) كلمة تنزيه.

(تمسون) تصيرون في وقت المساء. (تصبحون) تصيرون في وقت الصباح.

(عشيا) وقت آخر النهار. (تظهرون) تصيرون وقت الظهيرة.

(تأويل) المراد هنا التفسير. (التنزيل) مصدر نزل، والمراد هنا ما أنزله الله.

(الفرائض) جمع فريضة، وهي ما أوجبها الله على عباده.

الشرح: ثم سأل السائل أبا حنيفة عن حكم من أقر بما ذكر من مسائل أصول الدين وشرائع الإسلام واستيقن بها قلبه: هل يحكم له بالإيمان؟ فأجابه بنعم.

ثم سأله السائل عن حكم من أنكر أن يكون الله خلق شيئا معينا ونفى علمه بمن خلقه. فأجابه بأنه يكفر؛ لأنه شك في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾، لأنه إما أن يكون الله قد خلق الشيء وإما أن يكون هناك خالق غير الله. وبين له كذلك أن من أنكر علمه بفرضية الصلاة والزكاة والصيام عليه فإنه يكفر؛ لأنه والحالة هذه يكون جاحدا لقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾ [البقرة: ٤٣]، ولقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، فمنكر هذه الأشياء جاحد لكتاب الله وجاحد لما علم ضرورة على جميع الأمة، وكذلك هو منكر لقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الروم: ١٧-١٨]، فإن هذه الآية بيان للصلوات الخمس فقوله (حين تمسون) صلاة المغرب والعشاء، و(حين تصبحون) صلاة الصبح، و(عشيا) صلاة العصر، و(تظهرون) صلاة الظهر، فهي بيان لأوقات الصلاة إجمالا، فمن أقر بهذه الآية ولكنه جهل

تفسيرها أو فهم منها غير ما ذكر، فلا يكفر؛ إذ هو مؤمن بما أنزل الله لكنه لم يفقه المعنى المراد، فإن الخطأ لا يكفر به الإنسان. ولو أنه كان في دار الشرك فأقر بالله وبأصول الإيمان ولكنه لم يقر بشرائع الإسلام ولا يعلم عنها شيئا فإنه معذور بجهله، ولا يرتفع عنه اسم الإيمان، وذلك لأن دار الشرك مظنة الجهل بشرائع الإسلام وعدم العلم بها، والجهل مما يعذر الله تعالى به الإنسان؛ إذ لا يعذب الله أحدا إلا بعد أن يقيم عليه الحجة، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ۝﴾ [الإسراء: ١٥].

فالله تعالى لا يعذب إلا بعد الإعذار بإقامة الحجة، ومن هنا عذر الإمام أبو حنيفة من كان في دار الشرك بخلاف من هو في دار الإسلام فإنها مظنة العلم وظهور الحق وعدم خفائه، فقد لا يعذر فيها من لم يقر بالشرائع، وأما المقيم في دار الشرك فيعذر إلا إذا بلغته الشرائع فأنكرها، وحينئذ يرتفع عنه اسم الإيمان.

المناقشة:

س١/ ما حكم من أنكر خلق الله لشيء من مخلوقاته؟

س٢/ هل يكفر المتأول؟ وضحه بمثال.

س٣/ ما حكم الجاهل في أرض الشرك إذا ارتكب مكفرا؟

س٤/ ما حكم من أنكر شيئا من الشرائع وهو يعلم؟

تعريف أبي حنيفة للإيمان

قلت لأبي حنيفة: أخبرني عن الإيمان، قال: أن تشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وتشهد بملائكته وكتبه ورسله وجنته وناره وقيامته وخيره وشره.....................

الشرح: ثم شرع أبو حنيفة رحمه الله في بيان أصول الإيمان فذكر منها توحيد الله تعالى، وهو يشمل الإيمان بألوهيته وربوبيته وأسمائه وصفاته. وذكر الإيمان بالملائكة وهو أن يعتقد المسلم أن الملائكة خلق من خلق الله خلقهم لإطاعته وتنفيذ أمره، فهم لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون.

وذكر الإيمان بالكتب، وهو أن الله تعالى أنزله على رسله كتبا لهداية أقوامهم، وفيها الحق والهدى والنور، من تمسك بها نجا ومن تركها زل وغوى.

وذكر الإيمان بالرسل، وهو أن الله اصطفى من خلقه أفضل الناس وأخيرهم، ليبلغوا شرائع الله ودينه، وقد بلغوا البلاغ المبين وأدوا ما أمرهم الله به، وقد عصمهم الله من كبائر الذنوب والقبائح وعن تعمد الصغائر.

ثم ذكر أن الإيمان بأمور الآخرة من أركان الإيمان، وهي تشمل فتنة القبر وعذابه ونعيمه، والبعث والحشر والنشر، والنفخ في الصور، والحساب والجزاء، والحوض والصراط والميزان، والجنة والنار وما أعده

الله فيهما لأهلهما.

وذكر أن من أصول الإيمان وأركانه: الإيمان بقدر الله تعالى خيره وشره، وأن كل ذلك من عند الله تعالى، وقد تقدم الكلام في شرح هذه الأصول بشيء من الإيضاح فيما تقدم فيراجع في مكانه.

المناقشة:

س١/ بم عرف أبو حنيفة الإيمان؟

س٢/ ما هي أركان الإيمان؟

تفويض الأعمال إلى الله، وبيان أن للعبد مشيئة ولكنها تابعة لمشيئة الله، وبيان أن الجميع ميسّر لما خلق له

وتشهد أنه لم يفوض الأعمال إلى أحد، والناس صائرون إلى ما خلقوا له، وإلى ما جرت به المقادير.

فقلت له: أرأيتَ إن أقرّ بهذا كله لكنه قال: المشيئة إليّ إن شئتُ آمنت، وإن شئتُ لم أومن؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩] فقال: ذلك في زعمه، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذْكِرَةٌ ۝ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ۝ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [المدثر: ٥٤-٥٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩].

هذا وعيد وبهذا لم يكفر، لأنه لم يرد الآية، وإنما أخطأ في تأويلها، ولم يردّ به تنزيلها.

قلت له: إن قال: إن أصابتني مصيبة(فسألت) أهي مما ابتلاني الله بها، أو هي مما اكتسبت؟ (أجاب قائلا): ليست هي مما ابتلاني الله بها أيكفر؟

قال: لا.

قلت: ولِمَ؟

قال: لأن الله تعالى قال: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩] أي بذنبك وأنا قدرته عليك، وقال: ﴿وَمَآ أَصَابَكُم

﴿مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠] أي بذنوبكم.

وقال تعالى: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [فاطر: ٨] قال: إلا أنه أخطأ في التأويل، ومعنى قوله ﴿يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: ٢٤] أي بين المؤمن والكفر، وبين الكافر والإيمان.

اللغة: (يفوض) يوكل. (زعمه) الزعم هو الظن، وأكثر ما يستعمل إذا كان باطلا. (وعيد) تهديد. (ابتلاني) أصابني. (قدرته) كتبته عليّ.

(يضل) يصرف عن الهدى.

الشرح: ثم تكلم أبو حنيفة في بعض مسائل القدر، ومنها: وجوب الإيمان بأن الله تعالى لم يفوض الأعمال إلى أحد من الخلق يعمل ما يشاء مستقلا عن إرادة الله ومشيئته وقدره. فالله تعالى قد خلق للإنسان مشيئة وإرادة لكنها لا تستقل عن إرادة الله ومشيئته، لقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، ولقوله تعالى: ﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، ولقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ (٩٦)﴾ [الصافات: ٩٦].

فلا أحد يعمل ما يشاء استقلالا لكنه إنما يتحرك في إطار ما كتبه الله وقدره وقضاه، وكل إنسان صائر إلى ما أراده الله وقضاه عليه، وإلى ما جرت به أقدار الله تعالى.

قال الطحاوي في عقيدته: «وكل شيء يجري بتقديره ومشيئته، ومشيئته تنفذ، لا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان وما لم يشأ لم يكن»(١).

---

(١) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٢١.

فإن قيل: كيف شاء الله وقوع الشر والكفر والفساد من بعض عباده، مع أنه لا يرضى لعباده الكفر، كما قال: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]

يزول هذا الإشكال بمعرفة التفريق بين إرادة الله الكونية (المشيئة)، وإرادته الشرعية، وذلك لأن الله تعالى أراد وقوع الكائنات كونا وقدرا - بما في ذلك الشرور والفساد والكفر والمعاصي - ولكنه لم يرد وقوع الكفر والمعاصي والشر والفساد شرعا ودينا؛ لأن الإرادة الشرعية تستلزم محبة المراد، والله تعالى لا يرضى الكفر والشر والفساد، بخلاف الإرادة الكونية؛ إذ إنها لا تستلزم محبة المراد، ولكنها تستلزم وقوعه.

قال أكمل الدين البابرتي في شرحه لوصية الإمام أبي حنيفة: «الحاصل في المذهب أن كل حادث كان بإرادة الله على أي وصف كان، إلا أن الطاعة بمشيئته وإرادته ورضاه ومحبته وأمره وقضائه وقدره، والمعصية بقضائه وقدرته وإرادته ومشيئته، وليس بأمره ورضاه ومحبته؛ لأن محبته ورضاه يرجعان إلى كون الشيء مستحسنا، وذا يليق بالطاعات دون المعاصي»[1].

وقال جمال الدين الغزنوي: «المعاصي بإرادة الله تعالى ومشيئته، وكل فعل من أفعال العباد إذا وجد على أي صفة وجد، فإن كان طاعة فهو بمشيئة الله تعالى وإرادته وقضائه وقدره ورضائه ومحبته، وإن كان معصية فهو بمشيئته وإرادته وقضائه وقدره، وليس برضاه ولا محبته لأن رضاه ومحبته ترجعان إلى كون الشيء مستحسنا عنده، وذلك يليق بالطاعة دون المعاصي، ولأن أفعال العباد كلها مخلوقة بخلق الله تعالى فإذا كانت مخلوقة بخلقه كانت بإرادته؛ إذ لو لم يكن بإرادته لم يكن مختارا في

---

(١) شرح الوصية ص ٩٦، وانظر إشارات المرام من عبارات الإمام ص ١٥٥.

خلقها بل يكون مضطرا وإنه كفر وضلال»[1].

وأيضا فإن الإرادة الشرعية مقصودة لذاتها، فالله أراد الطاعة وأحبها، وشرعها ورضيها لذاتها، أما الإرادة الكونية فقد تكون مقصودة لغيرها كخلق إبليس وسائر الشرور؛ لتحصل بسببها محاب كثيرة، كالتوبة، والمجاهدة، والاستغفار.

وقال ابن أبي العز الحنفي: «وأما السيئة فهو إنما يخلقها - سبحانه - لحكمة، وهي باعتبار تلك الحكمة من إحسانه؛ فإن الرب لا يفعل سيئة قط، بل فعله كله حسن وخير. ولهذا كان النبي ﷺ يقول في الاستفتاح: (والخير كله بيديك، والشر ليس إليك)[2] أي: فإنك لا تخلق شرا محضا، بل كل ما يخلقه ففيه حكمة، هو باعتبارها خير. ولكن قد يكون فيه شرٌّ لبعض الناس، فهذا شرٌّ جزئي إضافي، فأما الشر المطلق أو الشر الكلي فالرب سبحانه وتعالى منزه عنه. وهذا هو الشر الذي ليس إليه، ولهذا لا يضاف الشر إليه مفردا قط، بل إما أن يدخل في عموم المخلوقات، كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وإما أن يضاف إلى السبب، كقوله: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ [الفلق: ٢]، وإما أن يحذف فاعله، كقول الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ۝١٠﴾ [الجن: ١٠].

وليس إذا خلق ما يتأذى به بعض الحيوان لا يكون فيه حكمة؛ بل لله من الرحمة والحكمة ما لا يقدر قدره إلا الله تعالى، وليس إذا وقع في المخلوقات ما هو شر جزئي بالإضافة يكون شرا كليا عاما، بل الأمور

---

(١) أصول الدين للغزنوي ص ١٧٨.

(٢) صحيح مسلم (ح ٢٠١).

العامة الكلية لا تكون إلا خيرًا أو مصلحة للعباد...»(١).

وبعد أن بيّن أبو حنيفة أن مشيئة العبد تابعة لمشيئة الله فلا يخرج شيء عن ذلك طرفة عين، سأله السائل عن حكم من أقر بهذا، لكنه زعم أن المشيئة إليه مستقلة عن مشيئة الله، وأنه إن أراد آمن وإن أراد كفر استقلالًا عن مشيئة الله، واستدل بقوله: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩].

فردّ أبو حنيفة رحمه الله عليه بأنه كاذب في زعمه؛ لقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذْكِرَةٌ ۝ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ۝ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ ۝﴾ [المدثر: ٥٤-٥٦] فبيّن له أن للعبد مشيئة لكنها مخلوقة لله وتابعة لمشيئته، وأيًا كان اختيار العبد فهو مخلوق لله تعالى مقدور له، كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، وقال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝﴾ [الفرقان: ٢].

وبيّن له أن قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠] صريح في أن العباد لا يختارون إلا ما اختاره الله لهم وأراده لهم، وهم وإن كانت لهم مشيئة لكنها مخلوقة لله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝﴾ [الصافات: ٩٦]، ولذلك فإنهم لا يخرجون عما قدر الله لهم.

وقوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، ليس على إرادة التخيير وإباحة الكفر، لكنه وعيد وتهديد، كما يقول الابن لأبيه: إذا ضربتني فسأكسر الكأس، فيقول له: اكسرها إذا شئت، فهذا

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ٢/ ٩٤.

ليس للتخيير وإنما هو للتهديد.

ثم حكم أبو حنيفة بعدم كفر من أخطأ في تأول الآية من حيث إنه لم يجحد في التنزيل ولم يرد الآية عمومًا.

ثم سأله السائل عمن قال: إن المصائب ليست بابتلاء الله وإنما هي بكسبي وبذنوبي. فأجاب أبو حنيفة: بأنه لا يكفر؛ لأن الله تعالى قال: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، وقال: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠] أي بسبب ذنوبكم وخطاياكم. ولا يمنع هذا من كونها قدرا، فإن الذنوب وعواقبها كلها تجري بقدر، وكلها مما كتب الله على عباده، فلا تنافي بين هذا وهذا.

ومن هنا حكم أبو حنيفة بأن من ربط المصائب بالذنوب فقط فإنما أخطأ في التأويل فلا مسوغ لتكفيره وإخراجه من الإسلام.

ثم بين ﷺ معنى قوله تعالى: ﴿يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ [الأنفال: ٢٤] بأنه يحول بين المؤمن والكفر إذا نازعته نفسه، وبين الكافر والإيمان، وهذا القول منقول عن ابن عباس والضحاك وسعيد بن جبير وغيرهم، وهو أحد الأقوال في تفسير الآية، وقد رجح ابن جرير أن المراد: أن الله تعالى أقرب لقلوب العباد وأملك لها منهم، فيشمل ذلك كل ما قيل في تفسير الآية[1].

فالخلاصة: إن مشيئة الله نافذة في كل شيء، والله تعالى خلق للإنسان مشيئة لكنها لا تستقل عن مشيئة الله تعالى، فالإنسان إذا شاء أمرا فإنما

---

(١) انظر تفسير الطبري ٦/ ٢١٥.

يختار ما اختاره الله له.

المناقشة:

س١/ هل للإنسان مشيئة أم لا؟ وهل هي مستقلة؟ وضِّح ذلك مع الدليل.

س٢/ ما الدليل على أن مشيئة الإنسان مخلوقة؟

س٣/ هل يستطيع مخلوق أن يخرج عن مشيئة الله؟ وضِّح ذلك مع الدليل.

س٤/ كيف تجمع بين مشيئة الله في وقوع الشر والكفر من بعض عباده، وبين كونه لا يرضى لعباده الكفر؟

س٥/ ما معنى قوله ﷺ في الحديث: «والشر ليس إليك»؟

استطاعة العبد

قال أبو حنيفة رحمه الله: إن الاستطاعة التي يعمل بها العبد المعصية هي بعينها تصلح لأن يعمل بها الطاعة، وهو معاقب في صرف الاستطاعة التي أحدثها الله تعالى فيه وأمره أن يستعملها في الطاعة دون المعصية.

اللغة: (الاستطاعة) القدرة والطاقة.

الشرح: بين أبو حنيفة رحمه الله أن الاستطاعة والقدرة عند العبد، والتي يفعل بها المعصية هي نفسها تصلح لأن يعمل بها الطاعة إذا أراد، وذلك لأن الاستطاعة نوعان: نوع قبل الفعل، وهي بمعنى التمكن وسلامة الأدوات، وهي التي يتعلق بها التكليف، وتتعلق بها الإرادة الشرعية.

والنوع الثاني: استطاعة مقارنة للفعل وسابقة له، وهي التي يوجد بها الفعل وتتعلق بها الإرادة الكونية، قال الطحاوي في عقيدته: «والاستطاعة التي يجب بها الفعل من نحو التوفيق الذي لا يجوز أن يوصف المخلوق به تكون مع الفعل، وأما الاستطاعة من جهة الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات فهي قبل الفعل وبها يتعلق الخطاب، وهو كما قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وبيّن رحمه الله أن العبد معاقب في صرفه الاستطاعة والقدرة هذه إلى المعصية، لأنه لما كان في وسعه أن يصرفها إلى الطاعة واختار المعصية كان ملوماً في ذلك، مستحقاً للوزر والتثريب، وذلك لأن الله تعالى خلق فيه هذه الاستطاعة، وأمره شرعاً أن يستعملها في الطاعة، والعبد مطالب

ومكلف بالأمر الشرعي لا الكوني، فلما كان مخالفا كان مستحقا للّوم والعقوبة لمخالفته الأمر الشرعي فيما هو مقدور له ومستطاع.

ولشيخ الإسلام ابن تيمية تفصيل جيد في هذه المسألة يوضح ما سبق من الكلام، قال رحمه الله: «قد تكلم الناس من أصحابنا وغيرهم في «استطاعة العبد» هل هي مع فعله أم قبله؟ وجعلوها قولين متناقضين، فقوم جعلوا الاستطاعة مع الفعل فقط، وهذا هو الغالب على مثبتة القدر المتكلمين من أصحاب الأشعري ومن وافقهم من أصحابنا وغيرهم.

وقوم جعلوا الاستطاعة قبل الفعل، وهو الغالب على النفاة من المعتزلة والشيعة، وجعل الأولون القدرة لا تصلح إلا لفعل واحد؛ إذ هي مقارنة له لا تنفك عنه، وجعل الآخرون الاستطاعة لا تكون إلا صالحة للضدين، ولا تقارن الفعل أبدا.

والقدرية أكثر انحرافا، فإنهم يمنعون أن يكون مع الفعل قدرة بحال، فإن عندهم أن المؤثر لا بد أن يتقدم على الأثر لا يقارنه بحال، سواء في ذلك القدرة والإرادة والأمر.

والصواب الذي دل عليه الكتاب والسنة أن الاستطاعة متقدمة على الفعل ومقارنة له أيضا، وتقارنه استطاعة أخرى لا تصلح لغيره، فالاستطاعة نوعان:

متقدمة صالحة للضدين، ومقارنة لا تكون إلا مع الفعل، فتلك هي المصححة للفعل المجوزة له، وهذه هي الموجبة للفعل المحققة له.

قال الله تعالى في الأولى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] ولو كانت هذه الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل لما وجب الحج إلا على من حج، ولما عصى أحد بترك الحج. ولا كان

الحج واجبا على أحد قبل الإحرام به، بل قبل فراغه! وقال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] فأمر بالتقوى بمقدار الاستطاعة، ولو أراد الاستطاعة المقارنة لما وجب على أحد من التقوى إلا ما فعل فقط؛ إذ هو الذي قارنته تلك الاستطاعة، وقال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] و(الوسع): الموسوع، وهو الذي تسعه وتطيقه. فلو أريد به المقارنة لما كلف أحد إلا بالفعل الذي أتى به فقط دون ما تركه من الواجبات . . . ونظائر هذا متعددة، فإن كل أمر علق في الكتاب والسنة وجوبه بالاستطاعة وعدمه بعدمها لم يرد به المقارنة، وإلا لما كان الله قد أوجب الواجبات إلا على من فعلها، وقد أسقطها عمن لم يفعلها، فلا يأثم أحد بترك الواجب المذكور!.

وأما الاستطاعة المقارنة الموجبة، فمثل قوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ ⑳﴾ [هود: ٢٠] فهذه الاستطاعة هي المقارنة الموجبة؛ إذ الأخرى لا بد منها في التكليف.

فالأولى هي الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي، والثواب والعقاب، وعليها يتكلم الفقهاء وهي الغالبة في عرف الناس، والثانية: هي الكونية التي هي مناط القضاء والقدر، وبها يتحقق وجود الفعل، فالأولى للكلمات الأمريات الشرعيات، والثانية للكلمات الخلقيات الكونيات، كما قال: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ﴾ [التحريم: ١٢] . . .

ولما اعتقدت القدرية أن الاستطاعة قبل الفعل كافية في حصول الفعل وأن العبد يحدث مشيئته جعله مستغنيا عن الله حين الفعل!.

كما أن الجبرية لما اعتقدت أن الاستطاعة المقارنة للفعل موجبة للفعل، وهي من غيره - أي من غير الإنسان - رأوه - أي الإنسان -

مجبورا على الفعل، وكلاهما خطأ قبيح، فإن العبد له مشيئة وهي تابعة لمشيئة الله كما ذكر الله ذلك في عدة مواضع من كتابه . . . »[١].

فالخلاصة: الصواب الذي دل عليه الكتاب والسنة أن الاستطاعة متقدمة على الفعل ومقارنة له أيضا، وتقارنه استطاعة أخرى لا تصلح لغيره، فالاستطاعة نوعان:

متقدمة صالحة للضدين، ومقارنة لا تكون إلا مع الفعل، فتلك هي المصححة للفعل المجوزة له، وهذه هي الموجبة للفعل المحققة له.

واستطاعة العبد للمعصية هي نفسها التي تستطاع بها الطاعة، ولهذا فالعبد معاقب في صرفه الاستطاعة إلى المعصية.

المناقشة:

س١/ ما هي أنواع الاستطاعة عند العبد؟
س٢/ ما هي الاستطاعة التي يتعلق بها الخطاب الشرعي؟
س٣/ ما هي الاستطاعة التي يتعلق بها الأمر الكوني؟

(١) مجموع الفتاوى ٨/ ٣٧١ وما بعدها.

كيف يخلق الله الذنب ثم يحاسب عليه، والرد على من زعم أن الله لم يخلق الشر

قلت: فإن قال: الله تعالى لم يُجْبِرْ عباده على ذنب ثم يعذبهم عليه فما تقوله له؟

قال له: هل يطيق العبد لنفسه ضرا ولا نفعاً؟ فإن قال: لا، لأنهم مجبورون في الضر والنفع ما خلا الطاعة والمعصية، فقل له: هل خلق الله الشر؟ فإن قال: نعم، خرج من قوله، وإن قال: لا، كفر؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ (١) مِن شَرِّ مَا خَلَقَ (٢)﴾ [الفلق: ١-٢]، أخبر أن الله تعالى خلق الشر.

قلت: فإن قال: ألستم تقولون: إن الله شاء الكفر وشاء الإيمان؟ فإن قلنا: نعم، يقول: أليس الله يقول: ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَىٰ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ (٥٦)﴾ [المدثر: ٥٦] نقول: نعم. فيقول: أهو أهل الكفر؟ فما تقول له؟

قال تقول: هو أهل لمن يشاء الطاعة، وليس بأهل لمن يشاء المعصية.

فإن قال: إن الله تعالى لم يشأ أن يقال عليه الكذب، فقل له: الفرية على الله من الكلام والمنطق أم لا؟ فإن قال: نعم، فقل: مَن علّم آدم الأسماء كلها؟ فإن قال: الله، فقل: الكفر من الكلام أم لا؟ فإن قال نعم، فقل: من أنطق الكافر؟ فإن قال: الله، خصموا أنفسهم؛ لأن الشرك من النطق، ولو شاء الله لما أنطقهم به.

قلت: فإن قال: إن الرجل إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل، وإن شاء أكل وإن شاء لم يأكل، وإن شاء شرب وإن شاء لم يشرب.

قال: فقل له: هل حكم الله على بني إسرائيل أن يعبروا البحر، وقدر على فرعون الغرق؟ فإن قال: نعم، قل له: فهل يقع من فرعون أن لا يسير في طلب موسى، وألا يغرق هو وأصحابه؟ فإن قال: نعم؛ فقد كفر، وإن قال: لا؛ نقض قوله السابق.

اللغة: (يجبر) يكره. (يطيق) يستطيع. (مجبورون) مكرهون.

(أعوذ) ألتجئ وأتحصن. (الفلق) الصبح ينشق من ظلمة الليل. (التقوى) حقيقتها اتخاذ الحاجز والوقاية. (أهل) مستحق. (الفرية) الكذب. (المنطق) النطق.

(حكم) قضى وقدر. (نقض) أبطل.

الشرح: ثم سأله السائل عمن قال: إن الله تعالى لم يجبر عباده على المعصية وأنه لا يليق أن يجبرهم على الذنب ثم يعذبهم عليه باعتبار أن هذا ينافي العدل، وهذا ما قالت به القدرية.

فأجاب أبو حنيفة بأن يسأل مثل هذا: هل يملك العبد لنفسه ضرا ونفعا؟ فإن قال: لا؛ لأنهم مجبورون في الضر والنفع فليس هذا إليهم، كما قال تعالى: ﴿قُل لَّا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، ولكنهم غير مجبورين في الطاعة والمعصية، فهذا يقال له: هل خلق الله الشر؟ فإن قال نعم، فقد رجع عن قوله الأول؛ حيث إنه بهذا أثبت أن الله خالق الشر وليس الإنسان، وإن قال: لا، لم يخلق الله الشر فقد كفر؛ لأنه مكذب بقوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ [الفلق: ١-٢] حيث إن هذه الآية فيها إخبار من الله تعالى بأنه

خالق الشر كما خلق الخير، ومعلوم أنه تعالى خالق لكل شيء، وكلامه هنا فيه رد على القدرية.

ولو أن هذا القائل احتج على أهل الحق فقال: ألستم تقولون: إن الله تعالى هو الذي شاء الإيمان والكفر وأراد أن يوجد؟ فإن قالوا: نعم، قال ذلك القائل لهم: أليس الله تعالى يقول: ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَىٰ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ ﴿٥٦﴾﴾ [المدثر: ٥٦] وها هنا لو أجابوه بنعم، فإنه يقول لهم: أهو -الله تعالى- أهل للكفر، أي مستحق لأن يكفر به الناس؟

فعلمه أبو حنيفة أن يجيب عن مثل هذا بأن الله تعالى أهل ومستحق للطاعة لمن شاء، وليس بأهل للمعصية والكفر لمن شاء ذلك.

ولو فرضنا أن هذا القائل قال: إن الله تعالى لم يشأ ولم يقدر أن يقال عليه الكذب، فالجواب أن يقال: هل الافتراء والكذب على الله من الكلام والنطق أم لا؟ فإن قال: نعم، - ولا يسعه غير ذلك -، فيقال له: من علّم آدم الأسماء كلها؟

فإن قال: الله - ولا يسعه غير ذلك -، فيقال له: الكفر من الكلام أم لا؟

فإن قال: نعم - ولا يسعه غير ذلك - فيقال له: من الذي أنطق الكافر وأقدره على أن يقول كلمة الكفر؟ ﴿وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٧٤].

فإن قال: الله، فقد أبطل حجته وأظهر بطلانه، حيث إنه قد أقر بأن الله تعالى هو الذي جعل الكافر ينطق بكلمة الكفر، حيث إن النطق بالشرك كلام.

ولا يقال: إن إرادة الكافر غلبت إرادة الله فنطق بما لم يرد الله أن

ينطق به، ولكن يقال: بأن نطقه إنما كان بإرادة الله ومشيئته، قال الله تعالى في كتابه: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: ٩٦]، فكل قول يصدر من البشر بما فيه الكفر إنما هو بمشيئة الله، وخلق له -عز وجل-.

وهنا سُئل أبو حنيفة عما إذا قال القائل: إن الرجل هو الذي شاء فعل الشيء وإن شاء لم يفعله، وإن شاء أكل وإن شاء لم يأكل، وإن شاء شرب وإن شاء لم يشرب، وهذا وإن كان ظاهره حقا فمراد القائلين به في الحقيقة نفي مشيئة الله تعالى وإضافة الفعل إلى العبد استقلالا دون اعتبار لدخول مشيئة العبد في مشيئة الله تعالى.

فأجاب أبو حنيفة بأن مثل هذا يقال له: هل حكم الله وقضى وقدر أن يعبر بنو إسرائيل البحر، وأن يغرق فرعون؟ فإن قال: نعم، وذلك لإقراره بأن النفع والضر ليس للعبد فيه إرادة، فها هنا يقال له: هل يجوز أن يقع من فرعون عدم المسير والخروج لإدراك موسى ومن معه، وبالتالي ألا يغرق هو وأصحابه؟

فإن أجاب بنعم، فإنه يكفر لزعمه بجواز أن يخرج أحد عما قدر الله عليه، وإن قال: لا، فقد نقض وأبطل قوله السابق، حيث إنه أراد في الحقيقة نفي أن يكون الله هو الذي أراد أن يقع الشر وأراد أن تقع المعصية، وهذا منه رد على القدرية.

فالخلاصة: الخير والشر كائنات بإرادة الله تعالى وخلقه، والعبد وإن كان مريدا لكن إرادته داخلة في إرادة الله -عز وجل-.

المناقشة:

س١/ هل للعبد مشيئة في فعل الخير والشر أم لا؟ وضح ذلك مع الدليل.

س٢/ هل تخرج مشيئة العبد عن مشيئة الله؟ وضح ذلك مع الدليل.

س٣/ بماذا تجيب على من زعم أن مشيئة العبد مستقلة عن مشيئة الله؟

س٤/ هل الله خالق للشر، وما الدليل؟

س٥/ هل أفعال العباد مخلوقة، وما الدليل؟

باب في القدر، وأن الأعمال بالخواتيم

قال: حدثنا علي بن أحمد، عن نصير بن يحيى قال: سمعت أبا مطيع يقول: قال أبو حنيفة ﵁: حدثنا حماد عن إبراهيم، عن عبد الله بن مسعود ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم علقة مثل ذلك، ثم مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله إليه ملكاً يكتب عليه رزقه وأجله، وشقي أم سعيد، والذي لا إله غيره: إن الرجل ليعمل عمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيموت فيدخلها، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيعمل بعمل أهل النار فيموت فيدخلها»[1].

اللغة: (نطفة) الماء الصافي، واللؤلؤة الصغيرة الصافية، والمراد هنا ماء الرجل. (علقة) المراد هنا قطعة الدم التي يتكون منها الجنين. (مضغة) المراد بها قطعة اللحم وهو طور من أطوار الجنين في بطن أمه.

(ذراع) الذراع في الإنسان من طرف المرفق إلى طرف الإصبع الوسطى.

الشرح: بدأ أبو حنيفة ﵀ كلامه عن القدر بسوقه لحديث ابن مسعود ﵁ مرفوعاً: «إن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه...»، وهذا الحديث

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٣٣٢).

من أعظم الأدلة في باب القدر، فإنه أثبت أن الله علم وكتب الرزق والأجل والعمل والمصير، كل ذلك قبل العمل، وأثبت أنه لا خروج لأحد عما قدره الله له وكتبه عليه، وأن الكل يرجع إلى ما قدر الله تعالى وأراده، وهذا التقدير المذكور في الحديث هو أحد مراتب التقدير.

والحديث يدل على أن الأعمال بالخواتيم وقد استشهد به ابن أبي العز على ذلك بعد أن أورد قول الطحاوي: «وكل ميسر لما خلق له، والأعمال بالخواتيم، والسعيد من سعد بقضاء الله، والشقي من شقي بقضاء الله»[1].

وفي الحديث من دلائل نبوة النبي ﷺ حيث أثبت أطوار الخلق ومراحله كما كشف عنها العلم الحديث، فصلوات الله وسلامه عليه.

المناقشة:

س١/ بيّن ما دلّ عليه حديث ابن مسعود؟

س٢/ هل الأعمال بالخواتيم، وما الدليل؟

س٣/ هل في الحديث عَلَمٌ من أعلام النبوة، وما هو؟

(١) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ١/ ٣٣٤-٣٣٥.

باب في التحذير من البغي

قلت: فما تقول فيمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فيتبعه على ذلك ناس فيخرج على الجماعة، هل ترى ذلك؟

قال: لا، قلت: ولِمَ؟ وقد أمر الله تعالى ورسوله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا فريضة واجبة، فقال: هو كذلك. لكن ما يفسدون من ذلك أكثر مما يصلحون، من سفك الدماء واستحلال المحارم وانتهاب الأموال، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩].

قلت: فنقاتل الفئة الباغية بالسيف؟ قال نعم، تأمر وتنهى، فإن قبل وإلا قاتلته، فتكون مع الفئة العادلة وإن كان الإمام جائرا؛ لقول النبي عليه الصلاة والسلام: «لا يضركم جور من جار ولا عدل من عدل، لكم أجركم وعليه وزره»[١].

اللغة: (سفك الدماء) المراد به إهراق الدم الحرام. (استحلال المحارم) الوقوع فيما حرم الله. (انتهاب الأموال) أخذ الأموال بغير حق.

---

(١) لم أقف عليه، ولكن وردت أحاديث في معناه، ومن ذلك حديث: «يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطؤوا فلكم وعليهم». وقد أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥٥).

(بغت) ظلمت وجارت. (تفيء) ترجع. (جائرا) ظالما. (وزره) ذنبه وإثمه.

الشرح: ثم سُئل عمن تصدى للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقويت شوكته فخرج على الجماعة؟ فنهى عن ذلك أبو حنيفة.

ولما استغرب السائل ذلك مع ورود الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ووجوبه؛ فسّر أبو حنيفة ذلك بأن الذين يفعلون ذلك يقعون في فساد أكبر مما قاموا لأجله من الإصلاح؛ لأن خروجهم على جماعة المسلمين[1] يحدث من ورائه الفتن فتسفك الدماء التي حرم الله تعالى، وتُستحل المحارم وتنتهك، وتضيع الأموال المصونة وتنهب، فيكون بسبب ذلك فساد كبير وشر مستطير.

وقد ذكر أبو حنيفة للسائل أن الله تعالى أمر في كتابه بالإصلاح بين المتقاتلين من المسلمين، ثم قتال الباغين حيث قال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩] فدل ذلك على وجوب الإصلاح أولاً، ثم على وجوب قتال البغاة بعد ذلك حتى يرجعوا إلى أمر الله تعالى.

وهنا سأله السائل: هل يقاتل البغاة بالسيف؟ فأجابه أبو حنيفة بنعم، ولكن بعد الأمر والنهي فيدعى الباغي للتوبة فإن أبى قوتل، ويكون المرء مع الفئة العادلة، والتي هي جماعة المسلمين حتى ولو كان إمامها جائرا،

---

(١) قلت: كما هو مذهب المعتزلة والخوارج ومن تابعهم، بحيث يخرجون على السلطان الفاسق والجائر، ويعدون ذلك من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ وفي ذلك من الشر والفساد ومخالفة الشرع ما لا يخفى، كما أشار إلى ذلك أبو حنيفة ﷺ.

ما دامت له البيعة، وما دام لم يأت بكفر بواح، لنا من الله فيه برهان، فلا يحل قتاله.

واستدل أبو حنيفة بحديث: «لا يضركم جور من جار ولا عدل، لكم أجركم وعليه وزره».

قلت: وقد تضافرت أقوال علماء الحنفية في التحذير من الخروج على السلطان، لما يترتب عليه من مفاسد عظيمة، ومن أقوالهم:

قال الطحاوي رحمه الله: «ونرى الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة، وعلى من مات منهم»(١).

وقال التفتازاني: «ويجب طاعة الإمام ما لم يخالف حكم الشرع، سواء كان عادلا أوجائرا ... ولا ينعزل الإمام بالفسق ...»(٢).

وقال أبو اليسر البزدوي: «الإمام إذا جار أو فسق لا ينعزل عند أصحاب أبي حنيفة بأجمعهم، وهو المذهب المرضي»(٣).

وقال ابن الهمام: «يصح تقليد الفاسق مع الكراهة، وإذا قلد إنسان الإمامة حال كونه عدلا ثم جار وفسق لا ينعزل، ويستحق العزل إن لم يستلزم فتنة، ويجب أن يدعى له بالصلاح ونحوه، ولا يجب الخروج عليه كذا عن أبي حنيفة وكلمتهم قاطبة في توجيهه على أن الصحابة رضي الله عنهم صلوا خلف بعض بني أمية وقبلوا الولاية عنهم، وروى البخاري في تاريخه(٤) عن عبد الكريم البكاء قال: أدركت عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ

---

(١) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ٢/ ١٠٤.
(٢) شرح المقاصد ٥/ ٢٣٣.
(٣) أصول الدين ص ١٩٠، وانظر الاتباع لابن أبي العز ص ٧٦.
(٤) التاريخ الكبير ٢/ ٣٨.

كلهم يصلي خلف أئمة الجور»[١].

وقال العلامة ابن أبي العز الحنفي: «اعلم رحمك الله وإيانا: أنه يجوز للرجل أن يصلي خلف من لم يعلم منه بدعة ولا فسقا باتفاق الأئمة، وليس من شرط الائتمام أن يعلم المأموم اعتقاد إمامه، ولا أن يمتحنه فيقول: ماذا يعتقد؟ . . . ومن ترك الجمعة والجماعة خلف الإمام الفاجر فهو مبتدع عند أكثر العلماء، والصحيح أنه يصليها ولا يعيدها، فإن الصحابة ﷺ كانوا يصلون الجمعة والجماعة خلف الأئمة الفجار ولا يعيدون، كما كان عبد الله بن عمر يصلي خلف الحجاج، وكذلك أنس ﷺ . . . والفاسق والمبتدع صلاته في نفسها صحيحة، فإذا صلى المأموم خلفه لم تبطل صلاته، لكن إنما كره من كره الصلاة خلفه، لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب . . . »[٢].

وقال أيضا: «وقد دلت نصوص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة أن ولي الأمر وإمام الصلاة والحاكم وأمير الحروب وعامل الصدقة يطاع في مواضع الاجتهاد، وليس عليه أن يطيع أتباعه في موارد الاجتهاد، بل عليهم طاعته في ذلك وترك رأيهم لرأيه، فإن مصلحة الجماعة والائتلاف ومفسدة الفرقة والاختلاف أعظم من أمر المسائل الجزئية . . . »[٣].

وقال المفسر أبو الثناء الألوسي: «جمهور أهل السنة من أهل الحديث والفقه والكلام أنه لا يخلع السلطان بالظلم والفسق وتعطيل الحقوق، ولا

---

(١) المسايرة مع المسامرة والحاشية ٢/ ١٦٧، وانظر كلاما مماثلا له في أصول الدين للبزدوي ص ١٩٦.

(٢) شرح الطحاوية ٢/ ١٠٥-١٠٦.

(٣) شرح الطحاوية ٢/ ١٠٧.

يجب الخروج عليه، بل يجب وعظه وتخويفه وترك طاعته فيما لا تجب فيه طاعة»[(١)].

وقال أيضًا: «ثم اعلم أنه لا يجوز الدعاء على الأمراء ... لكن الأولى الدعاء لهم بالصلاح والتوفيق للفلاح، وعن الشافعي رحمه الله لو أعلمت أن لي دعوة مستجابة لجعلتها في ولي الأمر[(٢)] لما أن في صلاحه نفع العامة»[(٣)].

فالخلاصة: لا يجوز الخروج على السلطان؛ لأنه يترتب عليه مفاسد كبيرة من سفك الدماء واستحلال المحارم وانتهاك الأموال، وإعدام الأمن، ونشر الفوضى، كما أن ذلك مخالف للنصوص الشرعية ومنهج السلف، ومما ينبغي معرفته أنه لا ينعزل السلطان بالفسق أو الجور إلا إذا ارتكب كفرًا بواحًا فيه من الله برهان صريح، وينبغي للمسلم أن يدعو للسلطان بالصلاح والإصلاح؛ لأن بصلاحه صلاح العباد والبلاد.

المناقشة:

س١/ هل يجوز الخروج على الإمام، ولماذا؟

س٢/ متى ينعزل الإمام؟ وما أثر تلبسه بالفسق والظلم على إمامته؟

س٣/ ما الدليل على وجوب طاعة الإمام في قتال البغاة والخوارج؟

س٤/ لماذا كان السلف يدعون للسلطان الجائر؟

س٥/ هل يقاتل البغاة والخوارج بالسيف، وإلى متى؟

---

(١) نهج السلامة إلى مباحث الإمامة ص ١١٧.

(٢) يروى مثله عن الفضيل بن عياض والإمام أحمد كما في حلية الأولياء ٨/ ٩١.

(٣) نهج السلامة ص ١١٩.

باب في ذم الخوارج

قلت له: ما تقول في الخوارج المحكمة؟

قال: هم أخبث الخوارج.

قلت له: أتكفرهم؟

قال: لا، ولكن نقاتلهم على ما قاتلهم الأئمة من أهل الخير، وعليٌّ، وعمر بن عبد العزيز.

قلت: فإن الخوارج يكبرون ويصلون ويتلون القرآن، أما تذكر حديث أبي أمامة رضي الله عنه حين دخل مسجد دمشق، فإذا فيه رؤوس ناس من الخوارج، فقال لأبي غالب الحمصي: يا أبا غالب! هؤلاء ناس من أهل أرضك فأحببت أن أعرفك من هؤلاء، هؤلاء كِلاب أهل النار، وهم شر قتلى تحت أديم السماء - وأبو أمامة في ذلك يبكي- فقال أبو غالب: يا أبا أمامة ما يبكيك؟ إنهم كانوا مسلمين وأنت تقول لهم ما أسمع؟

قال: أهؤلاء يقول الله تعالى فيهم: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ (١٠٦) وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (١٠٧)﴾ [آل عمران: ١٠٦-١٠٧] قال له: أشيء تقوله برأسك أم سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: إني لو لم أسمعه منه إلا مرة أو مرتين أو ثلاث مرات إلى سبع مرات، ما حدثتكموه[1].

---

(١) أخرجه بتمامه ابن أبي شيبة في مصنفه برقم (٣٧٨٩٢).

فكفر الخوارج كفر النعم، كفر بما أنعم الله تعالى عليهم.

قلت: الخوارج إذا خرجوا وحاربوا وأغاروا ثم صالحوا، هل يتبعون بما فعلوا؟ قال: لا غرامة عليهم بعد سكون الحرب، ولا حدّ عليهم، والدم كذلك لا قصاص فيه.

قلت: ولم ذلك؟ قال: للحديث الذي جاء أنه لما وقعت الفتنة بين الناس في قتل عثمان ﷺ فاجتمعت الصحابة ﷺ على أن من أصاب دماً فلا قود عليه، ومن أصاب فرجاً حراماً بتأويل فلا حدّ عليه، ومن أصاب مالاً بتأويل فلا تبعة عليه إلا أن يوجد المال بعينه فيُردّ إلى صاحبه.

قلت: إن قال قائل: لا أعرف الكافر كافرا، قال: هو مثله.

قلت: فإن قال: لا أدري أين مصير الكافر؟ قال: هو جاحد لكتاب الله، وهو كافر.

اللغة: (الخوارج) هم الذين خرجوا على إمام الهدى علي بن أبي طالب، وقبله على عثمان ﷺ وهم كل من كفر المسلمين بما ليس بمكفر شرعا واستحل دماءهم وأموالهم.

(المحكمة) من ألقاب الخوارج الأولين الذين أنكروا تحكيم الحكمين أبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص ﷺ وتنادوا أن لا حكم إلا لله، فسموا بالمحكمة. (أخبث) أشر. (يتلون) يقرؤون. (أديم السماء) أديم كل شيء ظاهره، والمراد هنا تحت قبة السماء أي على وجه الأرض. (كفر النعم) وهو ضد الشكر، وهو غير مخرج من الملة. (أغاروا) هاجموا وشنّوا الغارة.

(يتبعون) أي يلتمسون بغرض القصاص واستقصاء الحق. (قود) القصاص. (مصير) مآل. (منـزلة) مكانة.

الشرح: ثم سأله السائل عما يقال في الخوارج المحكمة؟ وهم الذين خرجوا على علي بن أبي طالب ﷺ بعد وقعة صفين، وبعد موافقته على طلب معاوية ﷺ على تحكيم أبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص، وقد ذكر بعض أهل العلم أن رؤوس الخوارج هم طالبوا علي بن أبي طالب بالتحكيم في المسألة، فلما نزل عند رغبتهم قالوا: أنت حكّمت الرجال في دين الله ولا حكم إلا لله[1]. فما أرادوا إلا الفتنة والشر، فاتهموا عليا ﷺ بالكفر وقالوا قولتهم المشهورة: (إن الحكم إلا لله)، فقال لهم علي ﷺ كلمة حق أريد بها باطل. فهؤلاء لما رفضوا التحكيم وقالوا قولتهم هذه سموا مُحَكِّمَة، وقد حكم أبو حنيفة بأنهم من أخبث وشر الخوارج، وذلك لأنهم النواة الأولى لفرق الخوارج التي سطرت صفحات سوداء في تاريخ الأمة بسبب كثرة حروبهم وقتلهم للدماء المعصومة.

ولما سُئل عن تكفيرهم أنكره، وقال: إن أعلم الناس بمذهبهم لم يكفرهم كعلي ﷺ والخليفة العالم الراشد عمر بن عبد العزيز ﷺ.

ولما سُئل علي ﷺ أكفارٌ هم؟ فقال: من الكفر فرّوا، فقيل: أهم منافقون؟ فقال: لا، لأن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلا، فقيل من هم؟ فقال: إخواننا بغوا علينا فقاتلناهم[2].

---

(١) انظر الملل والنحل للشهرستاني ص ٥١.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف برقم ٣٧٩٤٢) والبيهقي في السنن، كتاب قتال أهل البغي ٨/ ١٧٤.

وقد أورد شيخ الإسلام ابن تيمية هذه الرواية ثم قال: «وقد اتفق الصحابة والعلماء بعدهم على قتال هؤلاء؛ فإنهم بغاة على جميع المسلمين، سوى من وافقهم على مذهبهم، وهم يبدؤون المسلمين بالقتال، ولا يندفع شرهم إلا بالقتال، فكانوا أضر على المسلمين من قطاع الطريق، فإن أولئك إنما مقصودهم المال، فلو أعطوه لم يقاتلوا، وإنما يتعرضون لبعض الناس، وهؤلاء يقاتلون الناس على الدين حتى يرجعوا عما ثبت بالكتاب والسنة وإجماع الصحابة إلى ما ابتدعه هؤلاء بتأويلهم الباطل وفهمهم الفاسد للقرآن، ومع هذا فقد صرح علي رضي الله عنه بأنهم مؤمنون ليسوا كفارا ولا منافقين»[١].

ولم يأمر علي رضي الله عنه بالإجهاز على جريحهم، وقتل مدبرهم، وسبي نسائهم، فكل ذلك يدل على عدم تكفيرهم.

ولما ضرب ابن ملجم علي بن أبي طالب لم يجعله مرتدا فيأمر بقتله، بل نهاهم علي رضي الله عنه عن ذلك لما همَّ بعض المسلمين بقتله، وقال: «لا تقتلوا الرجل، فإن برئت فالجروح قصاص، وإن متُّ فاقتلوه»[٢].

وهكذا الصحابة لم يكفروا الخوارج، فقد ذكر ابن قدامة[٣] رحمه الله أن عبد الله بن عمر رضي الله عنه كان يصلي خلف نجدة الحروري الخارجي.

فهذه الأدلة كلها تدل على أن الخوارج لم يكفروا كفرا مخرجا عن الملة، وهذا ما ذهب إليه أبو حنيفة رحمه الله حيث ذكر بأنهم كفروا بما أنعم الله عليهم من النعم، وهو كفر دون كفر.

---

(١) منهاج السنة ٥/ ٢٤٣.

(٢) أخرجه ابن شيبة في المصنف برقم (٣٧٠٩٧)، وانظر منهاج السنة ٥/ ٢٤٥.

(٣) كما في المغني ٣/ ١٨.

وقد حكم أبو حنيفة - مع عدم تكفيرهم - بأنهم يقاتلون على ما قاتلهم عليه الصحابة والأئمة من بعده حتى يرجعوا إلى الحق وإلى جماعة المسلمين ويرجعوا عن باطلهم.

ولما استغرب السائل مسألة قتال الخوارج وهم يكبرون ويؤدون الصلاة ويقرؤون القرآن، أورد على أبي حنيفة حديثا لأبي أمامة رضي الله عنه لما رأى رؤوساً لأناس من قتلى الخوارج موجودة في مسجد دمشق، فأخبر أبو أمامة رضي الله عنه أبا غالب بحقيقة ما عليه هؤلاء الخوارج من أنهم كلاب أهل النار ومن أشر أهل النار، ومن قتل منهم فهو شر قتيل على وجه الأرض وتحت قبة السماء. وكان أبو أمامة يبكي رضي الله عنه فقال له صاحبه: إن هؤلاء كانوا مسلمين فكيف تقول فيهم هذا القول؟ فنبهه أبو أمامة رضي الله عنه أن هؤلاء ممن قال الله فيهم: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿١٠٧﴾﴾ [آل عمران: ١٠٦-١٠٧] فهؤلاء لما فرقوا جماعة المسلمين واستحلوا المحارم استحقوا الجزاء المترتب على ذلك وهو سواد الوجه يوم القيامة؛ لأنهم فرقوا الدين، وفرقوا الجماعة.

ثم لما سأله صاحبه عن هذا الكلام في حق الخوارج أكد له أبو أمامة رضي الله عنه أنه سمعه من النبي ﷺ أكثر من مرة.

ثم بيّن رحمه الله أن كفر الخوارج كفر نعمة وليس كفرا مخرجا من الملة، بل هو انحراف عن الشكر الواجب في نعمة الله تعالى.

وهنا سأله السائل عما إذا حارب الخوارج وأغاروا، أي عدوا بالغارة والهجوم على الناس ثم وقع الصلح، هل يلتمسون ويبحث عنهم بغرض القصاص منهم؟ فأجابه بأنه بعد سكون الحرب وتوقف القتال ليس عليهم

غرامة ولا عقوبة ولا حد، ولا يقتص للدماء التي أهريقت.

فسأله السائل عن السبب، فأجاب بأنه لما وقعت الفتنة بين الناس بسبب قتل عثمان ﵁ اتفقت الصحابة على أن من أصاب دماً -أي قتل- بتأويل -أي بخطأ من التفسير والفهم- وخطأ الظن، فليس عليه قصاص، وأن من أصاب فرجاً حراماً بتأويل -أي باعتقاد حله- فلا حد عليه، وأن من أصاب مالا بتأويل -أي باعتقاد حله له- فلا تبعة عليه -أي لا عقوبة ولا حد عليه-، إلا إذا عثر على هذا المال بعينه لا غيره، ولا شبهة فيه فحينئذ يرد إلى صاحبه الأصلي.

ثم سأله السائل عن حكم من قال: لا أعرف الكافر كافرا، أي نفى أن يكون الكافر المقطوع بكفره كافرا، كالذي ينفي الكفر عن يهودي أو نصراني؟ فأجابه الإمام بأنه والحالة هذه يكون كافرا مثله، وذلك لأن من أصول أهل السنة الحكم بالكفر على كل من ورد تكفيره نصا في الكتاب والسنة، ومن أجمع أهل العلم على كفره.

ثم سأله السائل عمن قال: لا أعرف أين مصير الكافر؟

فحكم أبو حنيفة ﵀ بجحوده للقرآن وبكفره؛ لأن الله تعالى قال في كتابه: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ (٧١)﴾ [الزمر: ٧١] وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ (٣٩)﴾ [البقرة: ٣٩] وقال: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ نُزُلًا (١٠٢)﴾ [الكهف: ١٠٢].

فالخلاصة: إن الخوارج ليسوا كفار كفرا مخرجا من الملة؛ ولكنهم

كلاب أهل النار، وشر قتلى تحت أديم السماء، وإنه يجب على الإمام قتالهم حتى يرجعوا عن ضلالهم، ويجب إكفار من حكم الشارع بكفره؛ لأن عدم تكفيره تعطيل للنصوص الشرعية، ومن توقف في تكفير من كفره الشرع فهو كافر؛ لتكذيبه النصوص الشرعية وتعطيله إياها عن مدلولها.

المناقشة:

س١/ هل الخوارج كفار، وما الدليل؟
س٢/ من هم الخوارج المحكمة؟
س٣/ اذكر بعض أوصاف الخوارج؟
س٤/ هل يتوقف في تكفير من كفره الشارع، وما حكم من فعل ذلك؟

القول فيمن يشك في إيمانه

قلت له: فما تقول لو أن رجلاً قيل له: أمؤمن أنت؟ قال: الله أعلم، قال: هو شاك في إيمانه، قلت: فهل بين الكفر والإيمان منزلة إلا النفاق، وهو أحد الثلاثة: إما مؤمن أو كافر أو منافق؟ قال: لا ليس بمنافق من يشك في إيمانه.

قلت: لِمَ؟ قال: لحديث صاحب معاذ بن جبل وابن مسعود. حدثني حماد عن حارث بن مالك - وكان من أصحاب معاذ بن جبل الأنصاري - فلما حضره الموت بكى، قال معاذ: ما يبكيك يا حارث؟ قال: ما يبكيني موتك، قد علمت أن الآخرة خير لك من الأولى، لكن من المعلم بعدك؟ ويروى: من العلم بعدك؟ قال: مهلاً وعليك بعبد الله بن مسعود، فقال له: أوصني، فأوصاه بما شاء الله، ثم قال: احذر زلة العالم. قال: فمات معاذ وقدم الحارث الكوفة إلى أصحاب عبد الله بن مسعود فنُودي بالصلاة، فقال الحارث: قوموا إلى هذه الدعوة، حق لكل مؤمن سمعه أن يجيب. فنظروا إليه وقالوا: إنك لمؤمن، قال نعم: إني لمؤمن، فتغامزوا به، فلما خرج عبد الله قيل له ذلك، فقال للحارث مثل قولهم. فنكس الحارث رأسه وبكى، وقال: رحم الله معاذا، فأخبر به ابن مسعود. فقال له: إنك لمؤمن؟ قال نعم، قال: فتقول إنك من أهل الجنة؟ قال رحم الله معاذا، فإنه أوصاني أن أحذر زلة العالم والأخذ بحكم المنافق.

قال: فهل من زلة رأيت؟ قال: نشدتك بالله، أليس النبي ﷺ كان والناس يومئذ على ثلاث فرق: مؤمن في السرّ والعلانية، وكافر في السر والعلانية، ومنافق في السر ومؤمن في العلانية، فمن أيّ الثلاث أنت؟ قال: أما إذا

ناشدتني بالله فإني مؤمن في السر والعلانية، قال: فلم لَقَّنْتَنِي حيث قلت: إني لمؤمن؟ قال: أجلْ، هذه زلتي فادفنوها عليّ، فرحم الله معاذاً.

قلت لأبي حنيفة رحمه الله: فمن قال: إني من أهل الجنة؟ قال: كذب، لا علم له به.

اللغة: (عليك) الزم. (احذر) توق واجتنب. (زلة) خطأ وعثرة، وذلك لأن زلة العالم يزل بها ناس كثير. (تغامزوا به) أشار بعضهم إلى بعض بالأعين أو الأيدي. (نكس) خفض وطأطأ. (نشدتك) يقال نشده بكذا أي ذكره به واستعطفه. (ادفنوها عليّ) اكتموها عنّي.

الشرح: ثم سأله السائل عمن سئل: أنت مؤمن؟ فقال - أي المسؤول -: الله أعلم، فهنا حكم أبو حنيفة أنه شاك في إيمانه، ولما أراد السائل الحكم عليه بالنفاق؛ لأن الناس إما مؤمن وإما منافق وإما كافر، أجابه أبو حنيفة بأن الشاك في إيمانه لا يكون منافقاً، ثم استدل بحديث يأتي ذكره.

تنبيه: يستدرك على أبي حنيفة رحمه الله هنا أنه قد يقول المسؤول عند ما يسأل: أمؤمن أنت؟ فيقول: «الله أعلم». ويكون مراده ليس الشك في إيمانه، ولا يلزم من الاستثناء في الإيمان الشك فيه، فالاستثناء جائز حتى في الأمور المتيقنة التي لا شك فيها، كما دل عليه قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، وقوله ﷺ لما وقف على المقابر: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»[1]، وقوله: «إني لأرجو أن أكون

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٠٣).

أخشاكم لله»[(١)] ونظائر هذا[(٢)]، والاستثناء لهذا الغرض هو أحد مآخذ السلف الذين كانوا يستثنون في الإيمان، وأهل السنة عندما يستثنون في إيمانهم يلحظون عدة أمور - إضافة إلى ما تقدم -، وهي: اعتبارهم أن الإيمان المطلق شامل لفعل جميع الأوامر وترك جميع النواهي، واعتبارهم تقبل الأعمال عند الله، وبعدهم عن تزكية النفس، وعدم العلم بما يختم للإنسان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فإن الاستثناء له وجه صحيح، فمن قال: أنا مؤمن إن شاء الله، وهو يعتقد أن الإيمان فعل جميع الواجبات، ويخاف أن لا يكون قائمًا بها؛ فقد أحسن، ولهذا كان الصحابة يخافون النفاق على أنفسهم ... ؛ ومن اعتقد أن المؤمن المطلق هو الذي يستحق الجنة؛ فاستثنى خوفًا من سوء الخاتمة فقد أصاب ... ، ومن استثنى خوفاً من تزكية نفسه أو مدحها، أو تعليق الأمور بمشيئة الله فقد أحسن، ومن جزم بما يعلمه أيضًا في نفسه من التصديق فهو مصيب»[(٣)].

ويجوز أن يقول الإنسان: «أنا مؤمن» باعتبار أصل الإيمان لا كماله.

قال ابن أبي العز الحنفي -بعد أن ذكر قول من يوجب الاستثناء[(٤)]، وقول من يحرمه[(٥)]، وقول من يمنعه باعتباره أصل الإيمان، ويجوزه بالاعتبارات المتقدمة[(٦)] فقال: «وأما من يجوز الاستثناء وتركه - وهم

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٥٨٨).

(٢) انظر شرح الطحاوية لابن أبي العز ٢/ ٧٧-٧٨.

(٣) مجموع الفتاوى: ٧/ ٥٨١.

(٤) كالكلابية أتباع ابن كلاب.

(٥) كالحنفية والماتريدية وبعض الأشاعرة.

(٦) وهم السلف.

السلف- فهو أسعد بالدليل من الفريقين - أي الكلابية والحنفية -، وخير الأمور أوسطها، فإن أراد المستثني الشك في أصل إيمانه منع من الاستثناء، وهذا مما لا خلاف فيه، وإن أراد أنه مؤمن من المؤمنين الذين وصفهم الله في قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (٢) الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ (٣) أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ (٤)﴾ [الأنفال: ٢-٤]، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ (١٥)﴾ [الحجرات: ١٥] فالاستثناء حينئذ جائز.

وكذلك من استثنى وأراد عدم علمه بالعاقبة، وكذلك من استثنى تعليقا للأمر بمشيئة الله لا شكا في إيمانه، وهذا القول في القوة كما ترى[1].

إذا تبين هذا فإن القول المنسوب إلى أبي حنيفة في تسميته المستثني في الإيمان بالشاك في إيمانه مخالف للأدلة الشرعية، ولا ينبغي أن نتابع عليه على ذلك، فكل يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله ﷺ، وقد كان أبو حنيفة رحمه الله يوصي بأنه إذا خالف قوله حديث رسول الله ﷺ فاضربوا قوله عرض الحائط، فرحمه الله رحمة واسعة.

وقد شرع أبو حنيفة رحمه الله في الاستدلال لقوله فذكر بسنده أن الحارث صاحب معاذ بن جبل بكى عند موت معاذ رضي الله عنه وسأله عن العالم بعده، فأوصاه بعبد الله بن مسعود رضي الله عنه وحذره من زلة العالم، فلما قدم الحارث الكوفة لقي أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه، ثم سمع المنادي للصلاة فصاح بالناس لإجابة المنادي، فاستغربوا ذلك منه وقالوا له: أنت مؤمن؟ فقال:

---

(١) شرح الطحاوية ٢/٧٩

نعم إني لمؤمن، فجزم بذلك يقيناً، ولما سمع القوم ذلك منه تغامزوا به، فلما حضر ابن مسعود ﷺ حكوا له كلام الرجل فاستغرب ذلك منه واستنكره، فخفض الحارث رأسه وبكى، واسترحم على معاذ بن جبل ﷺ، وهنا سأله ابن مسعود: هل يجزم بإيمانه، فسأله ابن مسعود عما إذا كان يجزم لنفسه بالجنة، وذلك لأن الجزم بالإيمان الكامل الصحيح على الوجه المقبول يلزم منه الجزم بالجنة، فإن الله تعالى يدخل الجنة المؤمنين الصادقين المستوفين لشعب الإيمان الطائعين لله، ولا يدخلهم النار هكذا بغير سبب من معصية غالبة أو غيرها، وهنا استرحم الحارث على معاذ ﷺ وذكر تحذيره له من زلة العالم أي خطئه، ومن أن يأخذ بحكم منافق، فاستغرب ذلك ابن مسعود ﷺ وسأله: هل رأيت زلة؟ وهنا نشده الحارث بالله: من أيِّ الفرق هو؟ من المؤمنين ظاهرا وباطنا، أم من الكفار ظاهرا وباطنا أم من المنافقين؟ فأجابه ابن مسعود أنه من المؤمنين.

وهنا سأل الحارث ابن مسعود عن سبب لومه له عند ما جزم لنفسه بالإيمان، فرجع ابن مسعود عن قوله إلى قول الحارث، واسترحم على معاذ بن جبل ﷺ[(١)].

تنبيه: أقول: هذه القصة تنافي عقيدة السلف في جواز الاستثناء في الإيمان، ولكنها لا حجة فيها لأنها لم تصح من جهة إسنادها[(٢)]، فالصواب أن يقول المؤمن إذا سُئل: أنا مؤمن إن شاء الله، احترازا عن التزكية وتفويضاً لعلم المآل والمصير إلى الله تعالى، وليس على سبيل

---

(١) انظر جامع المسانيد ١/ ١٣٣ بنحوه.

(٢) ولكن صح نحوها عن أبي مسلم الخولاني كما في السلسلة الضعيفة برقم (١٧٠٠).

الشك في إيمانه، وإنما مشاهدة التقصير في كمال الإيمان.

وهنا سأل أبو مطيع أبا حنيفة رحمه الله عن حكم من قال: إنه من أهل الجنة جازماً بذلك، فردّ الإمام بأنه كاذب لأن هذا مما استأثر الله بعلمه، والواجب ألا يجزم المسلم لنفسه أو لغيره من المسلمين بجنة أو نار، فالأول أمْنٌ من مكر الله، وقد قال الله: ﴿...فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [الأعراف: ٩٩]، والثاني قنوط من رحمة الله، وقد قال تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴿٥٦﴾﴾ [الحجر: ٥٦] والمسلم يعلم أن المآل والمصير في الآخرة غيب مردّه إلى الله تعالى فلا يجزم أحد من المسلمين فيه بشيء.

فالخلاصة: الاستثناء في الإيمان يجوز بعدة عبارات قد تقدم ذكرها، وأما على معنى الشك فلا يجوز بحال.

المناقشة:

س١/ بيّن متى يجوز الاستثناء في الإيمان؟

س٢/ متى لا يجوز الاستثناء في الإيمان؟

س٣/ ما هي الفرق المخالفة في مسألة الاستثناء في الإيمان؟

س٤/ هل يجوز الشك في أصل الإيمان؟ وضّح ذلك مع الدليل.

س٥/ هل يجوز الاستثناء في الأمور المتيقنة، وما الدليل؟

المؤمن قد يعذب بذنوبه، وهل يتفاضل المؤمنون، وهل يجزم أحد لنفسه بالإيمان؟

قال: والمؤمن من يدخل الجنة بالإيمان فيعذب في النار بالأحداث.

قلت: فإن قال: إنه من أهل النار؟ قال: كذب، لا علم به، قد يئس من رحمة الله.

قال أبو حنيفة: ينبغي أن يقول: أنا مؤمن حقا، لأنه لا يشك في إيمانه، قلت: أيكون إيمانه كإيمان الملائكة؟ قال: نعم، قلت: وإن قصُر عمله فإنه مؤمن حقا، قال: فحدثني بحديث حارثة أن النبي ﷺ قال له: كيف أصبحت؟ قال: أصبحت مؤمنا حقا، قال: انظر ما تقول فإن لكل حق حقيقة، فما حقيقة إيمانك؟ فقال: عزفت نفسي عن الدنيا حتى أظمأت نهاري وأسهرت ليلي، فكأني أنظر إلى عرش ربي، وكأني أنظر إلى أهل الجنة يتزاورون فيها، وكأني أنظر إلى أهل النار حين يتعاورون فيها، فقال رسول الله ﷺ: «أصبت فالزم، أصبت فالزم»، ثم قال: «من سرّه أن ينظر الى رجل نوّر الله قلبه فلينظر إلى حارثة»، ثم قال: يا رسول الله! أدع الله لي بالشهادة، فدعا له بها فاستشهد.

اللغة: (أيس) يئس. (عزفت) يقال عزف عن كذا: أي رغب عنه وزهد فيه. (يتزاورون) يزور بعضهم بعضا. (يتعاورون) يصيحون ويضجّون. (أصبت) عرفت الحق والصواب. (الأحداث) أي الذنوب.

الشرح: ثم بيّن أبو حنيفة أن المؤمن يدخل الجنة بإيمانه، أي بسبب

إيمانه ولكن الفضل لله تعالى أولا وآخرا[١]، وإن عذب بالنار فإنه يعذب بالأحداث - أي بذنوبه -.

ثم سأله السائل عمن قال عن نفسه: إنه من أهل النار؟ فجزم أبو حنيفة بكذبه؛ لأنه غيب لا يعلمه إلا الله، وفيه يأس من رحمة الله، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَا۟يْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٨٧﴾﴾ [يوسف: ٨٧].

ثم قال بأنه يجب عليه أن يقول: أنا مؤمن حقا؛ لأنه لا يشك في إيمانه.

تنبيه: قلت: الاستثناء ليس معناه الشك كما تقدم، وكلام أبي حنيفة رحمه الله مباين لما عليه جماهير السلف.

وهنا سأله السائل: هل يكون إيمانه كإيمان الملائكة، وقد قال الله عنهم: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الأنبياء: ٢٠]، فجزم أبو حنيفة بأن إيمانه كإيمان الملائكة سواء بسواء.

قلتُ: هذا مما شذّ به أبو حنيفة عن أئمة أهل السنة، وهي زلة قدم منه رحمه الله؛ إذ لا يعقل أن يكون إيمان الفسقة كإيمان الملائكة. ولذا قال العلامة صديق حسن خان القنوجي: «الذي عليه جمهور الأعيان من أهل

---

(١) قلت: والعمل سبب من الأسباب العظيمة في دخول الجنة، قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [الزخرف: ٧٢].
وقوله ﷺ في الصحيح حينما قال: «لن يدخل أحدكم الجنة بعمله» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا إلا أن يتغمدني الله بفضله» يدل كذلك على أن العمل وحده ليس كافيا في دخول الجنة، وفي ذلك رد على المعتزلة الذين اعتقدوا أن الجنة عوض وثمن للعمل في الدنيا، فقولهم هذا مخالف للنصوص الشرعية الصريحة.

العلم أن إيمان المحدثين ومتبعي الكتاب والسنة أزيد وأقوى من إيمان المقلدين الفرعيين؛ لزيادة العلم والأدلة عندهم، وفقد الأدلة عن هؤلاء، فإيمان القسم الأول تحقيق، وإيمان القسم الآخر إيمان تقليد»[١].

ثم لما استغرب السائل هذا الكلام من أبي حنيفة، استدل له أبو حنيفة بحديث حارث بن مالك لما حدثه النبي ﷺ: كيف أصبحت يا حارثة؟ فقال: أصبحت مؤمنا حقا، فقال له النبي ﷺ: انظر ما تقول فإن لكل حق حقيقة فما حقيقة إيمانك؟ أي فما برهان إيمانك؟ فقال: زهدت نفسي في الدنيا حتى أظمأت نهاري بالصيام وأسهرت ليلي بالقيام، وكأنما أنظر عرش ربي، وكأنما أنظر إلى عرش ربي ظاهرا أمامي، وكأني أرى أهل الجنة يتزاورون فيها أمامي، وكأنما أنظر إلى أهل النار يصرخون فيها ويصيحون، وهنا قال له النبي ﷺ: أصبت فالزم - أي عرفت الحق ووصلت إلى حقيقة الإيمان ودرجة اليقين فالزم ما أنت عليه -.

ثم قال ﷺ: «من سرّه أن ينظر إلى رجل نوّر الله قلبه فلينظر إلى حارثة، فطلب منه حارثة أن يدعو له بالشهادة، ففعل فاستشهد فعلا»[٢].

---

(١) الدين الخالص ٣/ ٨١.

وقد ذكرت فيما سبق أن المؤمنين يتفاوتون في إيمانهم من وجوه عدة.

(٢) هذا الحديث أخرجه الطبراني في المعجم الكبير برقم (٣٣٦٧) من حديث محمد بن أبي الجهم عن الحارث بن مالك به، وأخرجه البزار برقم(٣٢) من حديث ثابت عن أنس، وقال البزار: تفرد به يونس وهو ليّن الحديث. قال الهيثمي في المجمع(١/ ٥٧): ويوسف بن عطية مجمع على ضعفه.

قال الذهبي في الميزان (٤/ ٤٦٩): بأنه منكر، وقد أورده ابن حجر في الإصابة (١٧٤-١٧٥) ثم نقل عن البيهقي بأنه منكر، وقد خبط فيه يوسف بن عطية الصفار وهو ضعيف جدا.

قلت: وبناء على هذا لا يصلح الاستدلال والاحتجاج به فبطل ما بني عليه من تحريم الاستثناء وجواز القول أنا مؤمن حقا.

تعليق: لقد استدل أبو حنيفة بهذا الحديث -حديث حارثة- على استواء المؤمنين في الإيمان وعلى جواز أن يقول الرجل: أنا مؤمن حقا، وما أجمل هذا الاستدلال منه، لو كان الحديث صحيحا، ولكنه لم يصح بحال، بل إن عامة أهل العلم قد صرحوا بعدم صحة حديث حارثة، ومن المعلوم أن الاستنباط والتأويل كلها فرع للتصحيح، وما دام الحديث لم يصح، فليس هناك مجال للاستدلال به في أي حال من الأحوال.

فالخلاصة: أن المؤمن قد يعذب بسبب بعض ذنوبه، ولا يجوز له أن يجزم لنفسه بالنار، كما لا يجوز له أن يجزم لنفسه بالجنة، والمؤمنون يتفاضلون في الإيمان، فليس إيمان أفسق الأمة كإيمان الملائكة والمرسلين، والاستثناء في الإيمان جائز دلت عليه النصوص الشرعية وأقوال أهل العلم، ولا يصح الاستدلال بحديث حارثة، لأنه قد حكم أهل الحديث بضعفه ورده.

المناقشة:

س١/ ما حكم جزم المؤمن لنفسه بالجنة أو النار؟

س٢/ هل يدخل أحد الجنة بعمله لا بفضل الله ورحمته؟ وضّح ذلك مع الدليل.

س٣/ هل الاستثناء في الإيمان جائز، وما الدليل؟

س٤/ هل يتفاضل أهل الإيمان في إيمانهم وأعمالهم؟ وضّح ذلك مع الدليل.

س٥/ هل يصح الاستدلال بحديث حارثة، ولماذا؟ وضّح ذلك مع الدليل.

لا ينفع الكفار إيمانهم عند المعاينة، وكفر من أنكر رسالات بعض الرسل، أو لم يكفر الكافر، وما حكم المسلم إذا لم يعمل شيئًا

قلت: فما بال أقوام يقولون: لا يدخل المؤمن النار؟ قال: لا يدخل النار إلا كل مؤمن، قلت: والكافر؟ قال: هم يؤمنون يومئذ.

قلت: وكيف ذلك؟ قال: لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوٓا ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشْرِكِينَ ﴿٨٤﴾ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا ۖ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ ۖ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [غافر: ٨٤-٨٥]

قال أبو حنيفة رحمه الله: من قتل نفسًا بغير حق أو سرق أو قطع الطريق أو فجر أو فسق أو زنى أو شرب أو سكر فهو مؤمن فاسق وليس بكافر، وإنما يعذبهم بالأحداث في النار، ويخرجهم منها بالإيمان.

قال أبو حنيفة: من آمن بجميع ما يؤمن به إلا أنه قال: لا أعرف موسى وعيسى أمرسلان هما أم غير مرسلين، فهو كافر، ومن قال: لا أدري الكافر أهو في الجنة أو في النار؟ فهو كافر؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، وقال: ﴿وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ ﴿١٠﴾﴾ [البروج: ١٠]، وقال الله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ﴿١٦﴾﴾ [الشورى: ١٦]

وقال أبو حنيفة رحمه الله: بلغني عن سعيد بن المسيب أنه قال: «من لم ينزل الكفار منزلهم من النار فهو مثلهم».

قلت: فأخبرني عمن يؤمن ولا يصلي ولا يصوم ولا يعمل شيئًا من هذه الأعمال هل يغني إيمانه شيئًا؟ قال: هو في مشيئة الله إن شاء عذبه

وإن شاء رحمه.

وقال: من لم يجحد شيئا من كتابه فهو مؤمن.

اللغة: (فما بال): فما شأن. (بأسنا) أي قوتنا وعذابنا الشديد.

(فجر) فسق وخرج على الحق والشرع. (بالأحداث) أي بالذنوب.

(ينزّل الكفار منزلهم) أي يحكم لهم بهذا المصير. (يغني) ينفع.

الشرح: ثم سأل السائل أبا حنيفة عما يقوله بعض الناس من أن المؤمن لا يدخل النار، فأجابه بأن النار لا يدخلها إلا كل مؤمن[1]، فاستغرب السائل ذلك وسأل أبا حنيفة عن الكفار فأجابه بأنهم يؤمنون يوم القيامة حينما يعاينون العذاب، ولكن هذا الإيمان لا ينفعهم، وهم إنما يدخلون النار بسبب كفرهم في هذه الدنيا، والإنسان يحاسب يوم القيامة على ما عمل في هذه الدنيا.

واستدل أبو حنيفة بقوله تعالى: [غافر:] - فهذه الآية واضحة في أن الكفار يؤمنون عند ما يعاينون العذاب، لكنه إيمان لا ينفع كما لا تنفع التوبة عند الموت، قال تعالى: [النساء:].

ثم بين أبو حنيفة أن المسلم إذا ارتكب كبيرة من الكبائر كأن يقتل نفسا بغير حق، أو يسرق ما ليس له، أو يقطع طريق الناس، أو يفجر، أو يزني، أو يشرب الخمر أو يسكر ففي كل هذه الحالات هو مؤمن فاسق،

---

(١) قلت: هذا القول منه خلاف الأدلة الصريحة الواضحة؛ لأن من المؤمنين من لا يدخل النار البتة، فلا أدري كيف يقول للسائل: إن النار لا يدخلها إلا كل مؤمن.

أي يخرج على تعاليم الشرع، فإن الفسوق هو الخروج على أمر الله، ولكن المسلم لا يكفر بالمعصية، والله تعالى قد قدر لهذه المعاصي عقوبات بالحد أو بالتعزير، لكنه لم يكفر المسلم بالمعصية، ولم يقم عليه بها حد الردة، وكل النصوص الشرعية من الكتاب والسنة صريحة في أن المسلم لا يكفر بالمعصية، ومن تلك النصوص على سبيل المثال:

- قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى﴾ [البقرة: ١٧٨]، فسمى قاتل النفس عمدا مؤمنا مع أنه كبيرة، وأبقى الأخوة الثابتة بالإيمان بقوله: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وما أخرج من استئهال التخفيف والرحمة بقوله: ﴿ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]، والاستدلال بهذا مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما.
- وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ (٤)﴾ [النور: ٤] فحكم بفسقهم ولم يكفرهم بذلك.
- وإقامة الحدود على أصحاب بعض كبائر الذنوب كالسرقة والزنا والقتل دليل على عدم كفر أصحابها، وإلا لما كان لإقامتها عليهم أية فائدة، بل لكان ذلك لغوا - والعياذ بالله -، ففي حديث عبادة بن الصامت الشهير: «بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئا، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادكم، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب به في الدنيا فهو كفارة له وطهور، ومن أصاب منها شيئا ثم ستره الله فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه»[1].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٤٧٤٥).

- وقوله ﷺ كما في حديث أبي ذر رضي الله عنه «ما من عبد قال لا إله إلا الله دخل الجنة، وإن زنى وسرق ... » الحديث[1].
- وشفاعة النبي ﷺ وسائر الأنبياء والملائكة والشهداء والصالحين لأهل الكبائر يدل على عدم تكفير المسلم بالذنوب.

إلى غير ذلك من الأدلة الصريحة الواضحة البينة في هذا الباب.

وأكد أبو حنيفة رحمه الله ذلك فقال: إن الله يعذب المؤمنين في النار - إن عذبهم - بسبب ما أحدثوه من الذنوب والمعاصي، ثم يخرجهم منها بسبب إيمانهم، كما قال النبي ﷺ: «يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله، وفي قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان»[2].

وهذا ما يؤمن به أهل السنة والجماعة؛ أن الخلود في النار ليس لأهل التوحيد، وإذا عذبوا في النار بذنوبهم فإنهم يخرجون منها بإيمانهم.

ثم بيّن أبو حنيفة رحمه الله أن الذي يؤمن بجميع أصول الإيمان، ولكنه شك في رسالة موسى وعيسى عليهما السلام فإنه يكفر، وذلك لأنه شك في كلام الله، فإن القرآن أثبت رسالتهما حيث قال تعالى في حق موسى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ (٩٦) إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ (٩٧)﴾ [هود: ٩٦-٩٧].

وقال في حق عيسى: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ٤٩].

وكذلك من قال: لا أعرف الكافر في النار أو في الجنة؛ فإنه

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٩٩).
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٩٣).

يكفر؛ لأنه شك في كلام الله تعالى، فإن الله - عز وجل - قد بين في كتابه بيانا واضحا أن مصير الكفار إلى جهنم، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦] وقال: ﴿وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ (١٠)﴾ [البروج: ١٠] وقال: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ (١٦)﴾ [الشورى: ١٦].

ثم أخبر أبو حنيفة رحمه الله بما بلغه عن سعيد بن المسيب رحمه الله أنه قال: «من لم ينزل الكفار منزلهم من النار فهو مثلهم»[1]. ومعنى ذلك أن المسلم يجب أن يحكم للكفار بالنار كما حكم الله لهم بذلك، حيث قال تعالى: ﴿وَعُقْبَى الْكَافِرِينَ النَّارُ (٣٥)﴾ [الرعد: ٣٥]. فمن لم يحكم لهم بالنار فقد نفى ما أثبت الله في كتابه وهو كفر، ومن شك في مآلهم فقد شك في وعد الله الحق وهو كفر صريح، وهذا معنى كلام سعيد بن المسيب رحمه الله.

وبعد ذلك سأل السائل أبا حنيفة عن الذي آمن تصديقا وإقرارا لكنه تأخر عن العمل، فلا يصلي ولا يصوم ولا يأتي بشيء من الأعمال، هل يغني تصديقه وإقراره شيئا أمام الله تعالى؟ فقال أبو حنيفة: هو في مشيئة الله تعالى إن شاء عذبه وإن شاء غفر له.

تنبيه: لأهل السنة مذهبان في حكم تارك الصلاة:

الأول: أنه مرتد خارج عن الملة، فالصلاة مستثناة من بقية الأعمال في باب التكفير، كما قال التابعي الجليل عبد الله بن شقيق: «ما كان أصحاب محمد ﷺ يرون ترك العمل كفرا غير الصلاة». وعلى هذا أحمد وإسحاق وكثير من أهل الحديث.

والثاني: أنه فاسق وليس بكافر، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك

---

(١) لم أقف عليه.

والشافعي، ومن حججهم أن الصلاة من الأعمال، ولا يكفر المرء بترك الأعمال.

والفرق بينهم وبين المرجئة: أن المرجئة يقولون: لا يكفر ولا ينقص إيمان بترك الصلاة، لأن الصلاة من الأعمال، والأعمال غير داخلة في مسمى الإيمان، وهؤلاء يقولون: ليس بكافر ولكنه ناقص الإيمان بترك الصلاة، ما عدا أبا حنيفة فإرجاؤه إرجاء الفقهاء.

ثم ذكر أبو حنيفة أن من لم يجحد شيئًا من كتاب الله تعالى فهو مؤمن، وذلك بناء على أصله من أن الإيمان مجرد التصديق والإقرار.

وقد تقدم أن العمل داخل في مسمى الإيمان، كما استفاضت على ذلك أدلة الشرع وأقوال أهل العلم.

فالخلاصة: لا ينفع الكفار إيمانهم عند المعاينة يوم القيامة، ومن أنكر رسالة بعض الرسل كموسى وعيسى عليهما السلام فإنه يكفر؛ لأنه مكذب للقرآن الكريم، ولا يجوز التوقف في مصير الكافر؛ لأنه تعطيل للنصوص عن معانيها، وترك العمل نقص في الإيمان، وترك الصلاة كفر على القول الصحيح من أقوال أهل العلم.

المناقشة:

س١/ هل ينفع الكفار إيمانهم عند معاينة العذاب يوم القيامة؟ وضِّح ذلك مع الدليل.

س٢/ ما حكم من أنكر رسالات بعض الرسل؟

س٣/ ما حكم من توقف في مصير الكافر؟.

س٤/ ما حكم من آمن ولكنه لم يعمل خيرا قط؟

س٥/ ما حكم من لم يجحد شيئا من كتاب الله، ولم يعمل بما فيه أمراً أو نهياً؟ فصل ذلك.

أثر معاذ

قال أبو حنيفة: حدثني بعض أهل العلم أن معاذ بن جبل ﷺ لما قدم مدينة حمص اجتمعوا إليه، وسأله شاب فقال: ما تقول فيمن يصلي ويصوم ويحج البيت ويجاهد في سبيل الله تعالى ويعتق ويؤدي زكاته غير أنه يشك في الله ورسوله؟

قال: هذا له النار. قال: فما تقول فيمن لا يصلي ولا يصوم ولا يحج البيت ولا يؤدي زكاته غير أنه مؤمن بالله ورسوله؟

قال: أرجوا له وأخاف عليه.

فقال الفتى: يا أبا عبد الرحمن كما أنه لا ينفع مع الشك عمل فكذلك لا يضر مع الإيمان شيء.

ثم مضى الفتى، فقال معاذ: ليس في هذا الوادي أحد أفقه من هذا الفتى[١].

اللغة: (يعتق) يحرر رقاب العبيد. (الشك) الارتياب. (أفقه) أعلم.

الشرح: ذكر أبو حنيفة عنه ما بلغه أن معاذا ﷺ سأله شاب من أهل حمص عمن يصلي ويصوم ويحج ويجاهد ويعتق ويزكي، لكنه شك في الله ورسوله؟ فجزم له معاذ بالنار، وهذا هو الحق؛ لأنه لما شك في الله ورسوله كفر بهذا الشك؛ لأن الإيمان لا يكون إلا بالتصديق الجازم مع

(١) انظر جامع المسانيد للخوارزمي بنحوه ١/ ١٦٠.

الإقرار والعمل، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟﴾ [الحجرات: ١٥]وقال سبحانه: ﴿أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ۚ بَلْ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۝٥٠﴾ [النور: ٥٠] فالكافر له النار.

ثم سأله الشاب عمن لا يأتي بالعمل، فلا يصلي ولا يصوم ولا يحج ولا يزكي لكنه مؤمن بالله ورسوله؟

والمقصود بإيمانه هنا مجرد تصديق القلب وإقرار اللسان، فبيّن له أنه يرجو له النجاة بإيمانه ويخاف عليه العذاب بسبب تركه العمل الواجب عليه. وهنا قال الشاب لمعاذ: إذا كان لا ينفع العمل مع وجود الشك، فكذلك التصديق مع الإقرار لا يضر معهما شيء من الذنوب، ولا يضر معهما ترك العمل، وهنا جزم معاذ ﷺ بأنه ليس في ذلك المكان أفقه من ذلك الشاب.

تنبيه: أقول: هذه الرواية غير ثابتة السند، فلا تكون حجة على الإطلاق، ثم إن قوله: «لا يضر مع الإيمان شيء» هو عين قول غلاة المرجئة، ولا يظن بأبي حنيفة أن يقول بذلك فضلاً عن معاذ بن جبل ﷺ، وقد قال الطحاوي في عقيدته التي كتبها على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه: «ولا نقول: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله»[(١)].

بل إن الملا علي القاري شنّ على من قال بذلك، فقال: «ولا نقول: إن المعصية لا تضر مع الإيمان كما لا تنفع الطاعة مع الكفر على ما ذهب إليه بعض أهل البدعة، وتبعهم الملاحدة والوجودية»[(٢)].

---

(١) شرح الطحاوية ص ٣٥٧.

(٢) ضوء المعالي ص ١١٤.

وذلك لأن الإيمان يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وقد استفاضت أدلة الشرع وآثار السلف على زيادة الإيمان ونقصانه وتفاوت أهله فيه، وذلك بسبب امتثالهم للأوامر وانتهائهم عن النواهي، فكيف يقال: لا يضر مع الإيمان شيء من الذنوب!!.

فالخلاصة: من صلى وزكى وصام وعبد ولكنه شك في الله ورسوله، فهو كافر بالله العظيم، ولا نقول إنه لا يضر مع الإيمان شيء من المعاصي، بل المعاصي تنقص الإيمان وقد تذهبه إذا وصلت إلى حد الكفر والشرك بالله تعالى.

المناقشة:

س١/ ما حكم من شك في الله ورسوله وإن صلى وصام وعبد الله؟

س٢/ ما رأيك في قول من يقول: إنه لا يضر مع الإيمان شيء؟

س٣/ هل المعاصي تنقص الإيمان وتضره أم لا؟ وضح ذلك مع الدليل.

وجوب قتال أهل البغي، ووجوب لزوم جماعة المسلمين

قال أبو حنيفة: فقاتل أهل البغي بالبغي لا بالكفر، وكن مع الفئة العادلة والسلطان الجائر، ولا تكن مع أهل البغي. فإن كان في أهل الجماعة فاسدون ظالمون، فإن فيهم أيضا صالحين يعينونك عليهم.

اللغة: (البغي) المقصود به هنا الخروج على الإمام. (الجائر) الظالم. (فاسدون) فاسقون غير صالحين.

الشرح: ثم بين أبو حنيفة رحمه الله أن قتال أهل البغي يكون بسبب بغيهم، كما قال تعالى: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ۝١٠﴾ [الحجرات: ٩-١٠] فأوجب قتالهم، ومع ذلك لم ينف عنهم أخوة الدين، فدل على أنهم يقاتلون لبغيهم وليس لكفرهم.

ثم أمر أبو حنيفة سائله أن يكون مع الفئة العادلة ولو كان إمامها جائرا أو فاسقا في نفسه ما دام لم يخرج من الملة ولم تنتقض بيعته، فإن فئته هي الفئة العادلة، ونهاه عن أن يكون مع الفئة الباغية الخارجة عن طاعة الإمام.

وبرّر أبو حنيفة رحمه الله ذلك بأن الجماعة العادلة إذا وجد فيها فاسدون أو ظالمون، فإن فيهم أيضا صالحين يعينون على إصلاح الفاسدين.

وقد استنار بهذه القاعدة العظيمة التي وضعها أبو حنيفة في لزوم الجماعة وطاعة الإمام في قتال البغاة والخوارج سائر علماء الحنفية، ومن أقوال بعضهم في تأكيد هذا الأصل:

قال الطحاوي رحمه الله: «ونرى الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة، وعلى من مات منهم»[(١)].

وقال التفتازاني: «ويجب طاعة الإمام ما لم يخالف حكم الشرع، سواء كان عادلا أوجائرا ... ولا ينعزل الإمام بالفسق ...»[(٢)].

وقال أبو اليسر البزدوي: «الإمام إذا جار أو فسق لا ينعزل عند أصحاب أبي حنيفة بأجمعهم، وهو المذهب المرضي»[(٣)].

وقال ابن الهمام: «يصح تقليد الفاسق مع الكراهة. وإذا قلد عدلا ثم جار وفسق لا ينعزل، ويستحق العزل إن لم يستلزم فتنة، ويجب أن يدعى له بالصلاح ونحوه، ولا يجب الخروج عليه، كذا عن أبي حنيفة وكلمتهم قاطبة في توجيهه على أن الصحابة رضي الله عنهم صلوا خلف بعض بني أمية وقبلوا الولاية عنهم. وروى البخاري في تاريخه[(٤)] عن عبد الكريم البكاء قال: أدركت عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ كلهم يصلي خلف أئمة الجور»[(٥)].

---

(١) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ٢/ ١٠٤.
(٢) شرح المقاصد ٥/ ٢٣٣.
(٣) أصول الدين ص ١٩٠، وانظر الاتباع لابن أبي العز ص ٣٦.
(٤) التاريخ الكبير ٢/ ٣٨.
(٥) المسايرة مع المسامرة والحاشية ٢/ ١٦٧، وانظر كلامًا مماثلا له في أصول الدين للبزدوي ص ١٩٦.

وقال ابن أبي العز الحنفي: «وقد دلت نصوص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة أن ولي الأمر وإمام الصلاة والحاكم وأمير الحروب وعامل الصدقة يطاع في مواضع الاجتهاد، وليس عليه أن يطيع أتباعه في موارد الاجتهاد، بل عليهم طاعته في ذلك، وترك رأيهم لرأيه، فإن مصلحة الجماعة والائتلاف ومفسدة الفرقة والاختلاف أعظم من أمر المسائل الجزئية . . . »[١].

وقال المفسر أبو الثناء الألوسي: «جمهور أهل السنة من أهل الحديث والفقه والكلام أنه لا يخلع السلطان بالظلم والفسق وتعطيل الحقوق، ولا يجب الخروج عليه، بل يجب وعظه وتخويفه، وترك طاعته فيما لا تجب فيه طاعة»[٢].

فهذه الأقوال تؤكد على وجوب لزوم طاعة الإمام ولزوم جماعة المسلمين؛ لما في ذلك من المصالح العظيمة من جمع الكلمة ووحدة الصف واستقرار الأمن وتنفيذ الحدود وتطبيق شرع الله وتحقيق العدل بين الرعية . . .

فالخلاصة: يجب على الإنسان أن يكون دائماً مع إمام المسلمين، وأن يطيعه ما لم يأمره بمعصية الله ورسوله، وأن لا يخرج عليه.

المناقشة:

س١/ لماذا لا يجوز الخروج عن جماعة المسلمين وعلى إمامهم؟
س٢/ هل تجب طاعة الإمام في قتال البغاة والخوارج؟
س٣/ هل ينعزل الإمام بالفسق والظلم؟

---

(١) شرح الطحاوية ٢/ ١٠٧.
(٢) نهج السلامة إلى مباحث الإمامة ص ١١٧.

وجوب الهجرة إلى الله ورسوله

وإن كانت الجماعة باغية فاعتزلهم واخرج إلى غيرهم، قال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا﴾ [النساء: ٩٧]، وقال أيضا: ﴿إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [العنكبوت: ٥٦].

قال أبو حنيفة رحمه الله: حدثنا حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ظهرت المعاصي في أرض فلم تطق أن تغيّرها فتحوّل عنها إلى غيرها، فاعبد بها ربك»[١].

وقال: حدثني بعض أهل العلم عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ: من تحوّل من أرض يخاف الفتنة فيها إلى أرض لا يخاف فيها كتب الله له أجر سبعين صديقا»[٢].

اللغة: (فاعتزلهم) فارقهم. (لم تطق) لم تستطع. (تحول) انتقل.

(الفتنة) البلاء في الدين والمعاصي. (صدّيقا) هو دائم التصديق.

الشرح: بيّن أبو حنيفة رحمه الله إذا كان الإنسان يعيش بين جماعة باغية، فيجب عليه اعتزالهم ومفارقتهم، واللحوق بغيرهم من أهل العدل، واستدل بقوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا﴾ [النساء: ٩٧]، وبقوله سبحانه: ﴿إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [العنكبوت: ٥٦] فليس هنا عذر

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) لم أقف عليه.

لأحد في لحوقه بجماعة البغي الخارجة على الإمام، لأنهم لو تسلطوا حتى على البلد فإن أرض الله واسعة، ويمكن الهجرة منها إلى غيرها.

ثم ذكر أبو حنيفة ما بلغه من حديث ابن مسعود مرفوعاً أن النبي ﷺ قال: «إذا ظهرت المعاصي في أرض. . . » ومعنى ذلك أن الإنسان إذا ظهرت المعصية في بلده أو في بلد هو فيها فعليه أن يغيرها ما استطاع، كما قال النبي ﷺ: «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»[1].

ومن لم يستطع أن يغير هذه المنكرات والمعاصي ويمنعها فعليه أن يتحول من البلد الذي فيه المعاصي إلى بلد آخر تظهر الطاعة والسنة فليعبد الله فيه، فإن ذلك عون له على طاعة ربه.

وذكر أيضا ما بلغه عن بعض الصحابة ﷺ «من تحول إلى أرض يخاف الفتنة فيها إلى أرض لا يخافها فيها. . . » ويعني أن الإنسان الذي يخاف الفتنة في دينه في أرض معينة، ثم يتحول منها إلى أرض لا يخاف فيها الفتنة في الدين، فهذا في الحقيقة إنما هو مهاجر إلى الله تعالى، وقد قال - عز وجل -: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ (النساء: ١٠٠) وهذا يعطيه الله أجر سبعين صديقا.

المناقشة:

س١) ما حكم البقاء مع الفئة الباغية؟

س٢) إذا كان الإنسان في أرض المعاصي ولم يستطع تغييرها فماذا ينبغي عليه؟

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه رقم ٤٩

إثبات العلو

قال أبو حنيفة: من قال: لا أعرف؛ ربي في السماء أو في الأرض؟ فقد كفر، وكذا من قال: إنه على العرش، ولا أدري العرش أفي السماء أو في الأرض؟

والله يدعى من أعلى لا من أسفل؛ لأن الأسفل ليس من وصف الربوبية والألوهية في شيء.

وعليه ما روي في الحديث أن رجلا أتى إلى النبي ﷺ بأمة سوداء، فقال: وجب عليّ عتق رقبة أفتجزئ هذه؟ فقال لها النبي ﷺ أمؤمنة أنت؟ فقالت: نعم، فقال: أين الله؟ فأشارت إلى السماء، فقال: أعتقها فإنها مؤمنة[1].

اللغة: (أمة) جارية مملوكة. (تجزئ) تكفي. (أعتقها) حررها.

الشرح: ثم بين أبو حنيفة رحمه الله أن من قال: لا أعرف؛ ربي في السماء أو في الأرض؟ فإنه يكفر، وذلك لأنه مكذب بعلو الله على خلقه، جاحد لقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦] ولقوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ۝ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ [غافر: ٣٦-٣٧].

وكذلك كفّر أبو حنيفة من قال بأن الله مستو على عرشه لكنه قال: لا

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٥٣٧).

أعرف: العرش في السماء أم في الأرض؟ وذلك لأن العلو هو الوصف اللائق بالربوبية وبالألوهية، وليس السفل من وصفهما في شيء.

وقال الطحاوي في عقيدته التي كتبها على مذهب أبي حنيفة: «وهو مستغن عن العرش وما دونه، محيط بكل شيء وفوقه، وقد أعجز عن الإحاطة خلقه»[1].

وهذا فيه رد بليغ على المتكلمين من الماتريدية وغيرهم، الذين يتعصبون لأبي حنيفة ويقلدونه في الفروع، لكنهم يخالفونه في مسائل أصول الدين، فينفون صفة العلو لله تعالى، ويقولون: إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوق ولا تحت . . . وهو في الحقيقة إنكار لذات الله تبارك وتعالى.

وفي أمثال هؤلاء المخالفين لأبي حنيفة في الأصول والمنتسبين إليه في الفروع، قال ابن أبي العز الحنفي إثر إيراده لكلام أبي حنيفة المتقدم: «ولا يلتفت إلى من أنكر ذلك -أي من أنكر أن الله فوق السماوات مستو على عرشه- ممن ينتسب إلى مذهب أبي حنيفة، فقد انتسب إليه طوائف معتزلة وغيرهم، مخالفون في كثير من اعتقاداته، . . . وقصة أبي يوسف في استتابة بشر المريسي، لما أنكر أن يكون الله -عز وجل- فوق العرش: مشهورة»[2].

وعلو الله على خلقه ثابت بالنص والعقل والفطرة، وقد ذكر ابن أبي العز أن النصوص الواردة المتنوعة على علو الله على خلقه تقرب من عشرين نوعا، وكل نوع تحته أدلة كثيرة وافية. وأوردها هنا باختصار:

---

(١) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ١/ ٣٧١.
(٢) شرح الطحاوية ١/ ٣٨١.

النوع الأول: التصريح بالفوقية مقرونة بأداة «من» المعينة للفوقية بالذات، كقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ۝﴾ [النحل: ٥٠].

الثاني: ذكرها مجردة عن الأداة، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨].

الثالث: التصريح بالعروج إليه، نحو قوله: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤].

الرابع: التصريح بالصعود إليه، كقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].

الخامس: التصريح برفعه بعض المخلوقات إليه، كقوله: ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨].

السادس: التصريح بالعلو المطلق، الدال على جميع مراتب العلو، ذاتا وقدرا وشرفا، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ۝﴾ [الشورى: ٤].

السابع: التصريح بتنزيل الكتاب منه، كقوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ۝﴾ [الجاثية: ٢].

الثامن: التصريح باختصاص بعض المخلوقات بأنها عنده، وأن بعضها أقرب إليه من بعض، كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، ﴿وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ﴾ [الأنبياء: ١٩] ففرق بين من له عموما، وبين من عنده من ملائكته وعبيده خصوصا.

التاسع: التصريح بأنه تعالى في السماء، وهي إما بمعنى العلو، أو تكون «في» بمعنى «على»، كالآيات المتقدمة وحديث الجارية.

العاشر: التصريح بالاستواء مقرونا بأداة «على» مختصا بالعرش، الذي هو أعلى المخلوقات، كقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝﴾ [طه: ٥].

الحادي عشر: التصريح برفع الأيدي إلى الله تعالى، كقوله ﷺ: «إن الله يستحي من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردّهما صفرا»(١).

الثاني عشر: التصريح بنـزوله كل ليلة إلى سماء الدنيا، والنـزول المعقول عند جميع الأمم إنما يكون من علو إلى سفل.

الثالث عشر: الإشارة إليه حسّاً إلى العلو، كما أشار إليه من هو أعلم بربه وبما يجب له ويمتنع عليه من جميع البشر، لما كان بالمجمع الأعظم الذي لم يجتمع لأحد مثله، في اليوم الأعظم، في المكان الأعظم. قال لهم: «أنتم مسؤولون عني، فماذا أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت، فرفع إصبعه الكريمة إلى السماء رافعاً لها إلى من هو فوقها وفوق كل شيء، قائلا: «اللهم اشهد»(٢).

الرابع عشر: التصريح بلفظ: «الأين» كقول أعلم الخلق به وأنصحهم لأمته وأفصحهم بيانا عن المعنى الصحيح، بلفظ لا يوهم باطلا بوجه: «أين الله» في غير موضع.

الخامس عشر: شهادته ﷺ لمن قال: إن ربه في السماء بالإيمان.

السادس عشر: إخباره تعالى عن فرعون أنه رام الصعود إلى السماء ليطلع إلى إله موسى فيكذبه فيما أخبره من أنه سبحانه فوق السموات. فقال: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝ أَسْبَٰبَ

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات برقم (٣٥٥٦).

(٢) أخرجه ابن ماجه في كتاب المناسك برقم (٣٠٧٤).

السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ [غافر: ٣٦-٣٧]، فمن نفى العلو من الجهمية فهو فرعوني، ومن أثبته فهو موسوي محمدي.

السابع عشر: إخباره ﷺ كما في الحديث المتفق عليه: «أنه تردد بين موسى ﷺ وبين ربه ليلة المعراج بسبب تخفيف الصلاة، فيصعد إلى ربه ثم يعود إلى موسى عدة مرار».

الثامن عشر: النصوص الدالة على رؤية أهل الجنة له تعالى، من الكتاب والسنة، وإخبار النبي ﷺ أنهم يرونه كرؤية الشمس.

وبعد أن ذكر ابن أبي العز هذه الأنواع قال: «وعلوه سبحانه وتعالى كما هو ثابت بالسمع، ثابت بالعقل والفطرة، أما ثبوته بالعقل فمن وجوه:

أحدها: العلم البديهي القاطع بأن كل موجودين، إما أن يكون أحدهما سارياً في الآخر قائماً به كالصفات، وإما أن يكون قائماً بنفسه بائناً من الآخر.

الثاني: أنه لما خلق العالم، فإما أن يخلقه في ذاته، أو خارجاً عن ذاته، والأول باطل.

أما أولاً: فبالاتفاق، وأما ثانياً: فلأنه يلزم أن يكون محلاً للخسائس والقاذورات -تعالى الله عن ذلك-، والثاني: يقتضي كون العالم واقعاً خارج ذاته فيكون منفصلاً، فتعينت المباينة، لأن القول بأنه غير متصل بالعالم وغير منفصل عنه غير معقول.

الثالث: أن كونه تعالى لا داخل العالم ولا خارجه يقتضي نفي وجوده بالكلية، لأنه غير معقول، فيكون موجوداً إما داخله وإما خارجه، والأول باطل، فتعين الثاني، فلزمت المباينة.

وأما ثبوته بالفطرة: فإن الخلق جميعا بطباعهم وقلوبهم السليمة يرفعون أيديهم عند الدعاء، ويقصدون جهة العلو بقلوبهم عند التضرع إلى الله تعالى[1].

فالخلاصة: أن الله تعالى عال على خلقه، فوق سماواته، مستو على عرشه، كما يليق بجلاله وعظمة سلطانه.

المناقشة:

س١/ اذكر الأدلة النقلية في إثبات صفة العلو لله؟ وما معنى علوه على خلقه؟

س٢/ اذكر الدليل العقلي على صفة العلو؟

س٣/ اذكر الدليل الفطري على صفة العلو؟

س٤/ ما حكم من أنكر علو الله على خلقه؟

---

(١) انظر شرح الطحاوية ١/ ٣٧٦-٣٨٣.

إثبات عذاب القبر

قال أبو حنيفة: من قال: لا أعرف عذاب القبر فهو من الجهمية الهالكة، لأنه أنكر قوله تعالى: ﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ﴾ [التوبة: ١٠١] يعني عذاب القبر، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الطور: ٤٧] يعني في القبر، فإن قال: أؤمن بالآية ولا أؤمن بتأويلها وتفسيرها، قال: هو كافر؛ لأن من القرآن ما هو تنزيله تأويله، فإن جحد بها فقد كفر.

قال أبو حنيفة ﷺ: حدثني رجل عن المنهال بن عمرو عن ابن عباس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «شرار أمتي يقولون: أنا في الجنة دون النار»[1].

اللغة: (الجهمية) أتباع الجهم بن صفوان.(تأويله) تفسيره.

(جحد بها) أنكرها.

الشرح: ثم بين الإمام أبو حنيفة ﷺ أن من أنكر عذاب القبر وجحده فهو من الجهمية الهالكة، حيث إنه منكر لقوله تعالى: ﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ﴾ [التوبة: ١٠١] ولقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الطور: ٤٧].

قال الطحاوي في عقيدته: «ونؤمن بملك الموت، الموكل بقبض أرواح العالمين، وبعذاب القبر لمن كان له أهلا، وسؤال منكر ونكير في قبره عن ربه ودينه ونبيه، على ما جاءت به الأخبار عن رسول الله ﷺ وعن

---

(١) لم أقف عليه.

الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، والقبر روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النيران»[1].

وقال أكمل الدين البابرتي: «الأصل في هذا كله أن كل ما ورد به السمع وأمكن في ذاته يجب تصديقه، ولا شك في إمكان هذه الأشياء، وتواترت الدلائل السمعية، فيجب التصديق بعذاب القبر للكفار، ولبعض العصاة من المؤمنين ...».

ثم قال: «والأصل في ذلك قوله تعالى في قوم نوح ﵇: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥]، والفاء للتعقيب بلا تراخ، ولن يكون ذلك إلا في الدنيا؛ لأن إغراقهم كان فيها، فكذلك إدخال النار، وقال تعالى: في حق آل فرعون: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: ٤٦] أي في الدنيا، ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٦]، وقال تعالى حكاية عن الكفار: ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١]، وذلك دليل على أن في القبر حياة وموتا آخر.

وقوله ﷺ: «استنزهوا من البول، فإن عامة عذاب القبر منه»[2].

وما روي أنه ﷺ خرج بعد ما غربت الشمس فسمع صوتاً فقال: «إن اليهود تعذب في قبورها»[3][4].

---

(١) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ٢/ ١٢٣ وما بعدها.

(٢) أخرجه الدار قطني في سننه برقم(٤٥٩) وإسناده ضعيف، وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار برقم (٥١٩٤) والطبراني في المعجم الكبير برقم (١١١٢٠) وإسناده ضعيف أيضا. وأخرجه ابن ماجه بلفظ قريب منه برقم(٣٤٨) وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه البخاري برقم (١٣٧٥).

(٤) شرح الوصية للبابرتي ص ١٣١-١٣٢.

وقال نجم الدين النسفي السمرقندي: «وعذاب القبر للكافرين، ولبعض عصاة المؤمنين، وتنعيم أهل الطاعة في القبر بما يعلمه الله تعالى، ويريده، وسؤال منكر ونكير ثابت بالدلائل السمعية»[1].

وقال ابن أبي العز الحنفي: «وقد تواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ في ثبوت عذاب القبر ونعيمه لمن كان لذلك أهلا، وسؤال الملكين، فيجب اعتقاد ثبوت ذلك والإيمان به، ولا يتكلم في كيفيته؛ إذ ليس للعقل وقوف على كيفيته، لكونه لا عهد له به في هذا الدار، والشرع لا يأتي بما تحيله العقول، ولكنه قد يأتي بما تحار فيه العقول، فإن عود الروح إلى الجسد ليس على الوجه المعهود في الدنيا، بل تعاد الروح إليه إعادة غير الإعادة المألوفة في الدنيا . . . وعذاب القبر يكون للنفس والبدن جميعا، باتفاق أهل السنة والجماعة، تنعم النفس وتعذب مفردة عن البدن ومتصلة به»[2].

وقد كفّر الإمام أبو حنيفة ﷺ من قال: إني أؤمن بالآيات الدالة على ثبوت عذاب القبر، ولكن لا أؤمن بتأويلها وتفسيرها، وبيّن ﷺ أن من القرآن أشياء تفسيرها وتأويلها هو مجرد التنزيل بذاته، فمن أنكرها فقد كفر.

ثم أورد ﷺ حديثا عن ابن عباس ﷺ مرفوعا: «شرار أمتي يقولون: أنا في الجنة دون النار»، وذلك لأنهم أمنوا مكر الله تعالى حيث قال: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ (٩٩)﴾ الأعراف: ٩٩ ولا يعلم إنسان ما

---

(١) العقائد النسفية مع شرح التفتازاني ص ٩٦-١٠٣، وانظر أصول الدين للبزدوي ص ١٦٧.

(٢) شرح الطحاوية ٢/١٣٦ وما بعدها.

أعد له في علم الغيب عند الله تعالى.

فالخلاصة: أن عذاب القبر حق ثابت بالنصوص من الكتاب والسنة وإجماع السلف، وإنكاره تكذيب لذلك كله، وهو كفر وضلال مبين.

المناقشة:

س١/ اذكر بعض الأدلة على ثبوت عذاب القبر؟

س٢/ هل العذاب يكون للروح أو الجسد أو هما معاً؟ وضِّح ذلك مع الدليل.

س٣/ ما حكم من أنكر عذاب القبر؟

تحريم التألي على الله تعالى

وحُدِّثْتُ عن أبي ظبيان قال: قال رسول الله ﷺ «ويل للمتألين من أمتي» قيل يا رسول الله وما المتألون؟ قال: الذين يقولون: فلان في الجنة وفلان في النار»(١).

وحُدِّثْتُ عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقولوا أمتي في الجنة ولا في النار، دعوهم حتى يكون الله يحكم بينهم يوم القيامة»(٢).

قال وحدثني آبان عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله - عز وجل -: لا تنزلوا عبادي جنة ولا نارا حتى أكون أنا الذي أحكم فيهم يوم القيامة وأنزلهم منازلهم»(٣).

اللغة: (لا تنزلوا عبادي) لا تجزموا لهم بالجنة أو النار.

الشرح: وذكر أبو حنيفة ﷺ ما بلغه أن النبي ﷺ قال: «ويل للمتألين من أمتي ...» ويقصد بذلك الذين يجزمون لأحد معين بالجنة أو بالنار من دون نص من الشارع. وذلك كما قال النبي ﷺ حكاية عن رجل قال في حق آخر: «والله لا يغفر الله لفلان. فقال الله تعالى: من ذا الذي يتألى عليَّ ألا أغفر لفلان، قد غفرت له وأحبطت عملك»(٤).

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) لم أقف عليه؛ لكنه مرسل كما ترى، والمرسل من أنواع الضعيف.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٦٢١).

وذكر أبو حنيفة كَلَلهُ ما بلغه من حديث ابن عمر في شأن النهي عن الجزم لأحد بجنة أو نار، والأمر بالسكوت عن مصائر الناس حتى يفصل الله بينهم يوم القيامة فينزل الجنة من شاء، وينزل النار من شاء. وذكر كذلك ما بلغه عن الحسن أن النبي ﷺ روى عن ربه تعالى النهي عن الجزم لأحد بجنة أو نار حتى يكون الله هو الذي يحكم في شأنهم يوم القيامة، وينزلهم منازلهم من الجنة أو النار.

فالخلاصة: لا يجزم لأحد بجنة أو نار ما لم يرد نص في ذلك.

المناقشة:

س١/ هل يجزم لأحد بجنة أو نار، ولماذا؟

الصلاة خلف الفاجر، والكلام عن الخوارج، وحديث الافتراق

قلت: فأخبرني عن القاتل والصلاة خلفه؟ فقال: الصلاة خلف كل بر وفاجر جائزة، فلك أجرك وعليه وزره.

قلت: أخبرني عن هؤلاء الذين يخرجون على الناس بسيوفهم فيقاتلون وينالون منهم؟ قال: هم أصناف شتى وكلهم في النار.

قال: روى أبو هريرة ﷺ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «افترقت بنو إسرائيل اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق أمتي ثلاثا وسبعين فرقة، كلهم في النار إلا السواد الأعظم»[1].

قال: وحدثني حماد عن إبراهيم بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «ومن أحدث حدثا في الإسلام فقد هلك، ومن ابتدع بدعة فقد ضل، ومن ضل ففي النار»[2].

اللغة: (شتى) متعددة ومتنوعة. (السواد الأعظم) معظم الناس.

---

(١) حديث الافتراق حديث معروف مشهور قد أخرجه أصحاب السنن وأحمد وغيرهم، وهو حديث صحيح، وقد جمعت طرقه وأسانيده ودلالاته في رسالة ماجستير بعنوان (المباحث العقدية المتعلقة بحديث الافتراق) لمؤلفها أحمد سردار في الجامعة الإسلامية بالمدينة من قسم العقيدة، وهي رسالة مفيدة في بابها.

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ، ولكن معناه صحيح، وقريب منه حديث خطبة الحاجة: وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

الشرح: ثم سأل السائل أبا حنيفة عن الصلاة خلف القاتل، فأخبره أن الصلاة خلف القاتل وغيره من الفجار جائزة، والأصل جواز الصلاة خلف بر وفاجر من أهل القبلة، وعلى من مات منهم، وهذا لأن من صحت صلاته لنفسه جاز الائتمام به، فلك أجرك على صلاتك.

وقد أكد ذلك الطحاوي رحمه الله فقال: «ونرى الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة، وعلى من مات منهم»[١].

وقال ابن الهمام: «وكلمتهم - أي علماء الحنفية - قاطبة في توجيهه - أي في توجيه جواز الصلاة خلف الفاجر - على أن الصحابة رضي الله عنهم صلوا خلف بعض بني أمية وقبلوا الولاية عنهم، وروى البخاري في تاريخه[٢] عن عبد الكريم البكاء قال: أدركت عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ كلهم يصلي خلف أئمة الجور»[٣].

وقال العلامة ابن أبي العز الحنفي: «اعلم رحمك الله وإيانا: أنه يجوز للرجل أن يصلي خلف من لم يعلم منه بدعة ولا فسقًا باتفاق الأئمة، وليس من شرط الائتمام أن يعلم المأموم اعتقاد إمامه، ولا أن يمتحنه فيقول: ماذا يعتقد؟ . . . ومن ترك الجمعة والجماعة خلف الإمام الفاجر فهو مبتدع عند أكثر العلماء، والصحيح أنه يصليها ولا يعيدها، فإن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يصلون الجمعة والجماعة خلف الأئمة الفجار ولا يعيدون، كما كان عبد الله بن عمر يصلي خلف الحجاج، وكذلك أنسٌ

---

(١) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ٢/ ١٠٤.
(٢) التاريخ الكبير ٢/ ٣٨.
(٣) المسايرة مع المسامرة والحاشية ٢/ ١٦٧، وانظر كلامًا مماثلاً له في أصول الدين للبزدوي ص ١٩٦.

ﷺ . . . والفاسق والمبتدع صلاته في نفسها صحيحة، فإذا صلى المأموم خلفه لم تبطل صلاته، لكن إنما كره من كره الصلاة خلفه، لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب . . . »(١).

ثم سأل السائل أبا حنيفة عن الخوارج الذين خرجوا على الناس بسيوفهم فقاتلوهم ونالوا منهم، فأخبره أنهم وإن كانوا فرقا شتى لكن كلهم في النار، وليس هذا منه تناقضا مع كلامه السابق حول عدم الجزم لأحد بجنة أو نار، ولكن الذي حكم لهم بالنار هو النبي ﷺ في أحاديث صحيحة كحديث الافتراق وكحديث أبي أمامة بأنهم كلاب النار وغير ذلك من الأحاديث.

ثم ذكر ﷺ حديث الافتراق، وفيه الخبر بافتراق بني إسرائيل إلى ثنتين وسبعين فرقة، وافتراق هذه الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، وأنها كلها تحت وعيد الله تعالى، والمقصود بإخبار الافتراق في الحديث هو النهي عن الوقوع فيه.

والسواد الأعظم إنما يقصد به جماعة الحق من أهل العلم، أو عامة المسلمين من غير الفرق المذكورة، والأول أصح، والله أعلم.

تنبيه: قوله ﷺ عن الفرق الهالكة بأنها في النار، للعلماء فيه قولان ذكرهما الشاطبي في الاعتصام، وهما:

القول الأول: إن هؤلاء الفرق ينفذ فيهم الوعيد لا محالة، فلا بد من دخولهم النار، وهذا قول بعض أهل العلم.

والقول الثاني: إن هذه الفرق الهالكة تحت مشيئة الله إن شاء عذبهم

---

(١) شرح الطحاوية ٢/ ١٠٥-١٠٦.

وإن شاء عاقبهم، وهو القول الذي تقتضي عامة الأدلة في هذا الباب، وهو قول جمهور أهل العلم وهو الصواب إن شاء الله تعالى.

ثم إن المقصود بقوله ﷺ في الحديث: «ستفترق أمتي» هي أمة الإجابة على القول الصحيح، وذلك لأن الأصل في نصوص الشرع إذا أضيف لفظ الأمة إلى الرسول ﷺ فلا يقصد به إلا أمة الإجابة، وأيضاً فإنه ذكر افتراق أهل الكتاب، وقرن افتراق هذه الأمة بافتراقهم، ومعلوم أن أهل الكتاب افترقوا لما كانوا من أمة موسى وعيسى أي وقت كونهما أمتي الإجابة، فبناء عليه يتعين المراد بأن المقصود أمة الإجابة من هذه الأمة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فمن كفر من الثنتين والسبعين فرقة كلهم فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان ...»[1].

وقال أيضاً: «وإن كان من الثنتين والسبعين فرقة، فإنه ما من فرقة إلا وفيها خلق كثير وليسوا كفاراً، بل مؤمنين فيهم ضلال وذنب يستحقون به الوعيد، كما يستحقه عصاة المؤمنين. والنبي ﷺ لم يخرجهم من الإسلام، بل جعلهم من أمته، ولم يقل: إنهم يخلدون في النار، فهذا أصل عظيم ينبغي مراعاته، فإن كثيرا من المنتسبين إلى السنة فيهم بدعة من جنس بدع الرافضة والخوارج الذين قاتلوهم»[2].

ثم ساق أبو حنيفة حديث ابن مسعود مرفوعا في بيان أن من أحدث حدثا في الإسلام فقد هلك، وذلك بابتداعه في الدين ما لم يأذن به الله تعالى، وإعطائه لنفسه حق التشريع في دين الله بغير علم، وكذلك في بيان

---

(١) منهاج السنة ٥/٢٤٨-٢٤٩.

(٢) المرجع السابق ٥/٢٤٩.

أن من ابتدع بدعة فقد ضل بإعراضه عن السنة التي سنها رسول الله ﷺ ولما ضل عن الحق كان مستحقا للنار عقوبة على ضلاله، ويدل له قوله ﷺ في خطبة الحاجة أن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

الخلاصة: تجوز الصلاة خلف الفاجر عند أهل السنة والجماعة، ويحرم الخروج عن جماعة المسلمين وعلى إمامهم، وكذلك التفرق منهي عنه، وهو يؤدي إلى نزول سخط الله وعقابه في الدنيا والآخرة.

المناقشة:

س١/ ما حكم الصلاة خلف الفاجر؟
س٢/ ما حكم الخروج على إمام المسلمين؟
س٣/ اذكر بعض أحكام حديث الافتراق؟

وجوب لزوم القرآن

حدثنا ميمون عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله علمني، قال: «فاذهب فتعلم القرآن - ثلاثاً -، ثم قال له في الرابعة: اقبل الحق ممن جاءك به حبيباً كان أو بغيضاً، وتعلم القرآن، ومِل معه حيث مال»[1].

قال وحدثنا حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يقول: «إن شر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار»[2].

وقال الله تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ۝٨﴾ [الشمس: ٨]، وقال الله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ ۝٨٥﴾ [طه: ٨٥].

اللغة: (بغيضا) مكروها. (مِل معه حيث مال) أي اتبعه على كل حال.

الشرح: ثم ساق أبو حنيفة رحمه الله حديث ابن عباس أن رجلا سأل النبي ﷺ أن يعلّمه، فأمره النبي ﷺ بتعلم القرآن، وأمره بذلك ثلاث مرات، ثم أمره أن يقبل الحق على أي حال جاءه، سواء جاء على لسان حبيب أو بغيض، ولا يردّ الحق إن جاء على لسان من لا يحب، وأمره بأن يتعلم

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) لم أقف عليه موقوفا، وقد أخرجه مرفوعا النسائي بتمامه من حديث جابر بن عبد الله ٣/ ١٨٨-١٨٩، وأخرجه مسلم في صحيحه مختصرا برقم (٨٧٦).

القرآن، وأن يميل معه حيث مال، ويتبعه على كل حال، حتى ولو كان على خلاف الهوى.

ثم ساق أيضا حديث ابن مسعود وقد ثبت مرفوعا: أن محدثات الأمور شر كلها لا شك؛ لأن الخير كله في الاتباع وليس في الابتداع في دين الله تعالى.

وفيه بيان أن كل محدثة بدعة؛ لكونها جاءت على غير أصل من دين الله تعالى، وكل بدعة ضلالة لا شك، ولو لم تكن ضلالة لدل عليها النبي ﷺ، فلما لم يدل عليها ويرشد إليها دل على أنها ضلالة، وبالتالي فهي في النار، فليس في الجنة ضلالات، والله تعالى هو الذي ألهم كل نفس فجورها وضلالها وفسقها، أو تقواها وطاعتها وصلاحها.

وقول الله تعالى لموسى: ﴿قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ ﴿٨٥﴾﴾ [طه: ٨٥] دل على أن الله هو الذي يضل من يشاء ويهدي من يشاء، وإن كان جعل لكل شيء سبباً سبحانه وتعالى.

المناقشة:

س١/ هل تجوز مخالفة القرآن الكريم؟

س٢/ ما الدليل على أن البدعة ضلالة؟

باب في القدر

قلت: هل أمر الله تعالى بشيء ولم يشأ خلقه، وشاء شيئاً ولم يأمر به وخلقه؟

قال نعم،

قلت: فما ذلك؟

قال: أمر الكافر بالإسلام ولم يشأ خلقه، وشاء الكفر للكافر ولم يأمر به وخلقه.

قلت: هل رضي الله شيئا ولم يأمر به؟

قال: نعم؟ كالعبادات النافلة.

قلت: هل أمر الله تعالى بشيء ولم يرض به؟ قال: لا؛ لأن كل شيء أمر به فقد رضيه.

قلت: يعذب الله العباد على ما يرضى أو على ما لا يرضى؟

قال: يعذبهم الله على ما لا يرضى، لأنهم يعذبهم على الكفر والمعاصي ولا يرضى بها.

قلت: فيعذبهم على ما يشاء أو على ما لا يشاء؟

قال: بل يعذبهم على ما يشاء لهم، لأنه يعذبهم على الكفر والمعاصي، وشاء للكافر الكفر وللعاصي المعصية.

قلت: هل أمرهم بالإسلام ثم شاء لهم الكفر؟

قال: نعم.

قلت: سبقت مشيئته أمره أو سبق أمره مشيئته؟

قال: سبقت مشيئته أمره.

قلت: فمشيئة الله له رضى أم لا؟

قال: هو لله رضى ممن عمل بمشيئته وبرضاه وطاعته فيما أمر به، ومن عمل خلاف ما أمر به فقد عمل بمشيئته، ولم يعمل برضاه ولكنه عمل معصيته، ومعصيته غير رضاه.

قلت: يعذب الله العباد على ما يرضى؟

قال: يعذبهم على ما لا يرضى من الكفر، ولكن يرضى أن يعذبهم وينتقم منهم بتركهم الطاعة وأخذهم بالمعصية.

قلت: شاء الله للمؤمنين الكفر؟

قال: لا، ولكن شاء للمؤمنين الإيمان كما شاء للكافرين الكفر، وكما شاء لأصحاب الزنى الزنى، وكما شاء لأصحاب السرقة السرقة، وكما شاء لأصحاب العلم العلم، وكما شاء لأصحاب الخير الخير، لأن الله شاء للكفار قبل أن يخلقهم أن يكونوا كفارا ضلالا. قلت: يعذب الله الكفار على ما يرضى أن يخلق أم على ما لا يرضى أن يخلق؟

قال: بل يعذبهم على ما يرضى أن يخلق،

قلت لِم؟ قال: لأنه يعذبهم على الكفر، ورضي أن يخلق الكفر ولم يرض الكفر بعينه،

قلت: قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧] فكيف يرضى

أن يخلق الكفر؟

قال: يشاء لهم ولا يرضى به.

قلت: لِمَ؟

قال: لأنه خلق إبليس فرضي أن يخلق إبليس ولم يرض نفس إبليس، وكذلك الخمر والخنازير فرضي أن يخلقهن ولم يرضَ أنفسهن.

قلت: لماذا؟

قال: لأنه لو رضي الخمر بعينها لكان مَنْ شربها فقد شرب ما رضي الله، ولكنه لا يرضى الخمر ولا الكفر ولا إبليس ولا أفعاله، ولكنه رضي محمدا ﷺ.

قلت: أرأيت اليهود حيث قالوا: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟﴾ [المائدة: ٦٤] رضي الله لهم أن يقولوا ذلك؟

قال: لا. . . .

اللغة: (النافلة) الزائدة من الفريضة. (ضُلالاً) حائدين عن الهدى.

الشرح: بدأ السائل في سؤال الإمام أبي حنيفة عن المشيئة، فسأله: هل يمكن أن يكون الله تعالى آمر بشيء أمرا شرعيا، لكنه لم يشأ خلقه، وشاء شيئا وخلقه، من غير أن يأمر به؟ فأجابه بنعم، وهذا هو الحق، فما من شيء كائن في هذا الكون إلا بمشيئة الله تعالى، ولو كان بغير مشيئته وخلقه، لكان له خالقا غير الله تعالى، فإذا تبين هذا وتيقنا قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الرعد: ١٦] وجدنا أن الناس يقع منهم الخير والشر،

والإيمان والكفر، والله تعالى لم يأمر بالكفر ولا حضّ عليه؛ بل نهى عنه وأمر بضده، وهو الإيمان.

وقال تعالى: ﴿إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧] فإذا تبيّن أن الله لا يرضى الكفر شاء وقوعه وأراده قدرا، وإن كان لم يُرده ولم يرض به شرعا، لكنه لم يرد وقوعه قدرا ولم يخلقه أحيانا تبين حقيقة الأمر، فكفر الكافر بمشيئة الله لكنه ليس برضاه الشرعي.

وهنا سأل السائل: هل يمكن أن يرضى الله شيئا ولا يأمر به؟ فأجابه بنعم، ومثل له بالعبادات النوافل من غير الفريضة، فإن الله تعالى رضيها لكنه لم يأمر بها أمر إيجاب، فسأله السائل: هل يمكن أن يأمر بشيء من غير أن يرضاه؟

فأجابه بالنفي؛ لأن كل شيء أمر الله به فقد رضيه، ولا يتصور أن يأمر الله الناس شرعاً بشيء لا يرضاه، بل قال تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨].

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ﴾ [الأعراف: ٢٩].

قلت: ويزول هذا الإشكال أكثر بمعرفة التفريق بين إرادة الله الكونية (المشيئة)، وإرادته الشرعية؛ وذلك لأن الله تعالى أراد وقوع الكائنات كونا وقدرا - بما في ذلك الشرور والفساد والكفر والمعاصي - ولكنه لم يرد وقوع الكفر والمعاصي والشر والفساد شرعا ودينا؛ لأن الإرادة الشرعية تستلزم محبة المراد، والله تعالى لا يرضى الكفر والشر والفساد، بخلاف الإرادة الكونية؛ إذ إنها لا تستلزم محبة المراد؛ ولكنها تستلزم وقوعه.

وفي ذلك قال البابرتي في شرحه لوصية الإمام أبي حنيفة: «الحاصل في المذهب أن كل حادث كان بإرادة الله على أي وصف كان، إلا أن الطاعة بمشيئته وإرادته ورضاه ومحبته وأمره وقضائه وقدره، والمعصية بقضائه وقدرته وإرادته ومشيئته، وليس بأمره ورضاه ومحبته؛ لأن محبته ورضاه يرجعان إلى كون الشيء مستحسنا، وذا يليق بالطاعات دون المعاصي»[1].

وقال الشيخ جمال الدين الغزنوي: «المعاصي بإرادة الله تعالى ومشيئته، وكل فعل من أفعال العباد إذا وجد على أي صفة وجد، فإن كان طاعة فهو بمشيئة الله تعالى وإرادته وقضائه وقدره ورضائه ومحبته، وإن كان معصية فهو بمشيئته وإرادته وقضائه وقدره وليس برضاه ولا محبته؛ لأن رضاه ومحبته ترجعان إلى كون الشيء مستحسنا عنده، وذلك يليق بالطاعة دون المعاصي، ولأن أفعال العباد كلها مخلوقة بخلق الله تعالى، فإذا كانت مخلوقة بخلقه كانت بإرادته؛ إذ لو لم يكن بإرادته لم يكن مختارا في خلقها، بل يكون مضطرا، وإنه كفر وضلال»[2].

وأيضا فإن الإرادة الشرعية مقصودة لذاتها، فالله أراد الطاعة وأحبها، وشرعها ورضيها لذاتها، أما الإرادة الكونية فقد تكون مقصودة لغيرها كخلق إبليس وسائر الشرور؛ لتحصل بسببها محاب كثيرة، كالتوبة، والمجاهدة، والاستغفار.

ثم إن الإرادة الكونية والشرعية تجتمعان في حق المطيع، فالذي أدى الصلاة مثلا جمع بينهما؛ وذلك لأن الصلاة محبوبة لله، وقد أمر بها

---

(١) شرح الوصية ص ٩٦، وانظر إشارات المرام من عبارات الإمام ص ١٥٥.
(٢) أصول الدين للغزنوي ص ١٧٨.

ورضيها وأحبها، فهي شرعية من هذا الوجه، وكونها وقعت دل على أن الله أرادها كوناً فهي كونية من هذا الوجه؛ فمن هنا اجتمعت الإرادتان في حق المطيع.

وتنفرد الإرادة الكونية في مثل كفر الكافر، ومعصية العاصي، فوقوعها يدل على أن الله شاءها؛ لأنه لا يقع شيء إلا بمشيئته، وكونها غير محبوبة ولا مرضية لله تعالى دليل أنها كونية لا شرعية.

وتنفرد الإرادة الشرعية في مثل إيمان الكافر، وطاعة العاصي، فكونها محبوبة لله فهي شرعية، وكونها لم تقع - مع أمر الله بها ومحبته لها - هذا دليل على أنها شرعية فحسب؛ إذ هي مرادة محبوبة لم تقع، فاعرف هذا التفريق فإنه بسبب عدم معرفته ضل من ضل في القدر من القدرية والجبرية.

ثم سأله السائل أبا حنيفة: هل يعذب الله العباد على فعلهم لشيء برضاه أم على فعلهم لشيء لا يرضاه؟ فأجابه بأن الله يعذبهم على فعل ما لا يرضاه كالكفر والمعاصي فإنه لا يرضاها كما قال: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧].

فسأله: هل يعذبهم الله على ما يشاء أو على ما لا يشاء؟ فأجابه الإمام بأن الله تعالى حينما يعذبهم على ارتكابه ما لا يرضاه من الكفر والمعاصي، فإنه يعذبهم على شيء شاءه في الحقيقة، لأن ما من شيء إلا وهو كائن بمشيئة الله تعالى، كما في مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ ۝﴾ [الرعد: ٢٧] وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ۝﴾ [التكوير: ٢٩] والآيات في هذا المعنى كثيرة جداً.

وهنا استغرب السائل، وسأل: هل أمرهم الله تعالى بالإسلام وشاء

لهم الكفر، فأجابه الإمام بنعم، وذلك لأن الله تعالى أمرهم بالإسلام أمرا شرعيا، وإن كان قد شاء لهم الكفر مشيئة قدرية كونية.

فسأله السائل: هل مشيئة الله تغلب رضاه أم لا؟ فأجابه بأن مشيئة الله الكونية تغلب رضاه الشرعي وتسبقه.

فسأله السائل: هل مشيئة الله رضى له أم لا؟ فأجابه الإمام بأن مشيئة الله الكونية رضى له ما دام الإنسان عاملاً بطاعته وبرضاه وبأمره.

وأما من عمل بخلاف الأمر الشرعي فقد عمل بالمشيئة الكونية وإن كان لم يعمل برضا الله تعالى حيث عمل بالمعصية، والمعصية غير المرضي، كما قال تعالى: ﴿إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧].

والإنسان في الحقيقة مطالب ومسئول عن الإرادة الشرعية والرضى الشرعي، وليس مكلفا بالمشيئة الكونية.

فسأله السائل: هل يعذب الله العباد على شيء يرضيهم؟ فقال الإمام: يعذبهم على ما لا يرضى من ارتكاب الكفر، وكذلك فإن الله تعالى يرضى بتعذيبهم والانتقام منهم لما تركوه من الطاعة، ولما ارتكبوه من المعاصي جزاء وفاقا، فإن هذا هو العدل بعينه.

وهنا سأله السائل: هل شاء الله للمؤمنين الكفر؟ فأجابه الإمام بالنفي، وذلك لأن مشيئة الله لا تغلب؛ فإنه شاء للمؤمنين أن يؤمنوا، وشاء للكافرين أن يكفروا، وشاء للزناة أن يزنوا، وللسراق أن يسرقوا، وشاء لأصحاب العلم أن يعلموا، ولأصحاب الخير أن يفعلوا الشر والخير.

والله تعالى شاء أن يكفر الكافرون، وأراد لهم ذلك قبل أن يخلقهم فهم كفروا بمقتضى مشيئة الله تعالى، كما أنهم كفروا بإرادتهم ومشيئتهم

الخيرة التي خلقها الله تعالى فيهم، ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٩].

ثم سأله السائل: هل يعذب الله الكفار على شيء رضي أن يخلق أم على شيء لا يرضى بخلقه؟ فأجابه الإمام: بل هو الذي رضي أن يوجد وليس ذلك رضى منه بنفس الشيء ولا به، إنما الله رضي بأن يوجد.

ولما استغرب السائل ذلك، أخبره الإمام بتأويل كلامه، وذلك لأن الله تعالى يعذب الناس على الكفر، والكفر إنما وجد بمشيئة الله وهو الذي خلقه، فالله تعالى رضي أن يخلق الكفر، غير أنه لم يرض الكفر بعينه.

وهنا استغرب السائل واستدل بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧] كيف يقول الإمام: إن الله سبحانه رضي أن يخلق الكفر؟

فبيّن له الإمام أن الله تعالى قد يشاء الأمر ولكنه لا يرضى به، كما شاء للكافر الكفر ولكنه لم يرض به.

وهنا سأله السائل: ولم؟ فأجاب الإمام رحمه الله: لأنه خلق إبليس فرضي أن يخلقه لكنه لم يرض نفس إبليس، فرضي أن يخلق الخمر والخنازير فرضي بخلقهن ولكنه لم يرض الفسقين.

فسأله السائل: ولم؟ فأجابه بأن الله تعالى لو كان قد رضي الخمر بعينه لكان من شربها شاربًا لشيء يرضى الله تعالى به، ولكنه لا يرضى الخمر ولا الكافر ولا إبليس ولا أفعاله، ولكنه رضي محمدًا ﷺ.

وهنا سأله السائل: هل رضي الله قول اليهود حيث قالوا: يد الله مغلولة، ورد عليهم بقوله: غلت أيديهم؟ فأجابه الإمام بالنفي، لأنه الله تعالى لم يرض لهم ذلك حيث قالوه.

باب آخر في المشيئة

إذا قيل له: أرأيت لو شاء الله أن يخلق الخلق كلهم مطيعين مثل الملائكة هل كان قادرا؟ فإن قال: لا، فقد وصف الله تعالى بغير ما وصف به نفسه، لقوله تعالى: [الأنعام: ، وقوله تعالى: [الأنعام: .

فإن قال: هو قادر، فقل: أرأيت لو شاء الله أن يكون إبليس مثل جبريل في الطاعة أما كان قادرا؟

فإن قال: لا، فقد ترك قوله ووصف الله تعالى بغير صفته.

فإن قال: لو أنه زنى أو شرب أو قذف أليس هو بمشيئة الله؟ قيل: نعم، فإن قال: فلِم تُجرى عليه الحدود؟ قيل: لا يترك ما أمر الله به، لأنه لو قطع غلامه كان بمشيئة الله وذمة الناس، ولو اعتقد حدوده عليه، وكلاهما وُجدا بمشيئة الله، وقد عمل بمشيئة الله تعالى، لكن من عمل بمشيئة المعصية فإنه ليس بها رضا ولا عدل في فعله وقوله، فلِم تجرى عليه الحدود؟ سؤال فاسد على أصلهم، لأنهم لا يثبتون مشيئة الله تعالى في كثير من المعاصي فلا تلزمه الحدود إلا على فعله مثل شرب الخمر وقد فعلها جميعا بمشيئة الله تعالى.

اللغة: (القاهر) القوي الذي لا يغلب. (فاسد) غير صحيح.

الشرح: هنا يتطرق الإمام ﷺ إلى باب آخر في المشيئة، فبيّن أن الله سبحانه وتعالى لو أراد لجعل الخلق جميعا مؤمنين مطيعين مثل الملائكة،

وأن من نفى قدرة الله سبحانه على ذلك فهو منتقض لله تعالى واصفٌ إياه بغير صفته، واستدل بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ الأنعام: ١٨، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ الأنعام: ٦٥.

فهذه الآيات تثبت لله تعالى القدرة التي لا تغلب، ويقول الإمام: إن من قال: إن الله كان قادرا على هداية الناس. يقال له: هل كان الله قادرا على أن يجعل إبليس مثل جبريل في الطاعة لو شاء؟

فإن قال: لا، فهو راجع عن قوله الأول، ناف لقدرة الله، واصف إياه بغير صفته.

ويرد الإمام على من يقول: إذا كان الزاني والسارق والشارب والقاذف بمشيئة الله تعالى فلم تجري عليه الحدود؟

ويبين الإمام أنه لا يجوز للإنسان أن يترك ما أمر الله به، ويوضح ذلك بأنه لو أن الإنسان قطع غلامه، فإنما يقطع يده مثلا بمشيئة الله، وإن كان الناس يذمونه على ذلك، ولو أنه أعتق غلامه لحمده الناس على ذلك رغم أنه بمشيئة الله أيضا، وهو في الحالين عامل بما شاء الله تعالى، ولكن من عمل المعصية وإن كان عاملا بمشيئة الله لكنه عامل بغير مرضاة الله تعالى ولم يعدل في فعله، ثم إن الإنسان مكلف ومسؤول عن مقتضى الرضى والأمر والنهي الشرعي، وليس عن المشيئة الكونية التي هي مجهولة بالنسبة إليه، فلا يصح أن يحتج الكافر والعاصي بالمشيئة الكونية التي هي مجهولة بالنسبة إليه؛ إذ يقال له: وما أعلمك إذ أقدمت على ما فعلت أن الله قد شاء لك ذلك، وأراد لك الكفر أو المعصية، وهذا غيب لا يدرك حقيقته مخلوق، وإنما أنت مسؤول عما أمرك الله به في كتابه أو نهاك عنه.

وقد أكد علماء الحنفية أن الاحتجاج بالقدر على المعاصي والكفر لا يجوز، وفي ذلك قال: قال الإمام ابن أبي العز الحنفي: «فإن قيل: يشكل على هذا قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ﴾ [النحل: ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ (٢٠)﴾ [الزخرف: ٢٠] فقد ذمهم الله تعالى حيث جعلوا الشرك كائنا منهم بمشيئة الله، وكذلك ذم إبليس حيث أضاف الإغواء إلى الله تعالى إذ قال: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (٣٩)﴾ [الحجر: ٣٩].

قيل: قد أجيب على هذا بأجوبة من أحسنها: أنه أنكر عليهم ذلك لأنهم احتجوا بمشيئته على رضاه ومحبته وقالوا: لو [كره] ذلك وسخطه لما شاءه فجعلوا مشيئته دليل رضاه، فرد الله عليهم ذلك، أو أنه أنكر عليهم اعتقادهم أن مشيئة الله دليل على أمره به، أو أنه أنكر عليهم معارضته شرعه وأمره الذي أرسل به رسله وأنزل به كتبه بقضائه وقدره، فجعلوا المشيئة العامة دافعة للأمر، فلم يذكروا المشيئة على جهة التوحيد وإنما ذكروها معارضين بها لأمره، دافعين بها لشرعه كفعل الزنادقة والجهال إذا أمروا أو نهوا احتجوا بالقدر.

وقد احتج سارق على عمر ﷺ بالقدر، فقال: وأنا أقطع يدك بقضاء الله وقدره».

ويشهد لذلك قوله تعالى في الآية: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] فعلم أن مرادهم التكذيب فهو من قبل

الفعل من أين له أن الله لم يقدره؟ أطلع الغيب؟ فإن قيل: فما تقولون في احتجاج آدم على موسى ﷺ بالقدر إذ قال له: أتلومني على أمر قد كتبه الله علي قبل أن أخلق بأربعين عاما؟ وشهد النبي ﷺ أن آدم حج موسى، أي: غلب عليه بالحجة؟.

قيل: نتلقاه بالقبول والسمع والطاعة لصحته عن رسول الله ﷺ ولا نتلقاه بالرد والتكذيب لراويه كما فعلت القدرية، ولا بالتأويلات الباردة، بل الصحيح أن آدم لم يحتج بالقضاء والقدر على الذنب وهو كان أعلم بربه وذنبه، بل آحاد بنيه من المؤمنين لا يحتج بالقدر؛ فإنه باطل، وموسى ﷺ كان أعلم بأبيه وبذنبه من أن يلومه على ذنب قد تاب منه وتاب الله عليه واجتباه وهداه، وإنما وقع اللوم على المصيبة التي أخرجت أولاده من الجنة، فاحتج آدم بالقدر على المصيبة لا على الخطيئة؛ فإن القدر يحتج به عند المصائب لا عند المعائب، وهذا المعنى أحسن ما قيل في الحديث.

فما قدر من المصائب يجب الاستسلام له؛ فإنه من تمام الرضى بالله ربا، وأما الذنوب فليس للعبد أن يذنب، وإذا أذنب فعليه أن يستغفر ويتوب، فيتوب من المعائب ويصبر على المصائب، قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴿٥٥﴾﴾ [غافر: ٥٥].

وأما قول إبليس: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر: ٣٩] إنما ذم على احتجاجه بالقدر لا على اعترافه بالمقدر وإثباته له، ألم تسمع قول نوح ﷺ: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [هود: ٣٤][1].

---

(١) شرح الطحاوية ١/١٤٥ وما بعدها.

وقال الملا علي القاري في شرحه لكتاب ألفاظ الكفر للعلامة بدر الرشيد الحنفي، ما نصه: «لا يجوز للعاصي حال ارتكاب المعصية أن يعتذر بالقضاء والقدر والمشيئة، وإن كان حقا في نفس الأمر، ولهذا ذم الله سبحانه الكفار بقوله: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وهذا معنى قوله عليه الصلاة والسلام: «حج آدم موسى»[(١)][(٢)].

وبين الإمام أبو حنيفة أن قول السائل لِمَ تُجرى الحدود على أصحاب المعاصي قولٌ فاسدٌ حتى على أصل المنكرين للمشيئة الربانية في إرادة المعاصي، فإنهم ينكرون هذه المشيئة في كثير من المعاصي ويجعلون الحدود غير لازمة إلا على فعله، مثل شرب الخمر.

ويُرَدّ بأن كل هذه الأشياء إن فعلها العبد فإنما يفعلها بمشيئة الله تعالى وإرادته، وقد تقدمت قصة عمر رضي الله عنه مع ذلك السارق الذي احتج عليه بالقدر على سرقته، فأجابه عمر رضي الله عنه بأن قطع يد السارق من قدر الله تعالى، وهذا الرد القويم البالغ من عمر رضي الله عنه على اعتراض السارق يدل على قوة علمه رضي الله عنه.

الخلاصة: مشيئة الله نافذة في كل شيء، ولا يحدث شيء بغير مشيئته، ومشيئة العباد مخلوقة لله، ولا يجوز الاحتجاج بالقدر على الكفر والمعاصي والمعائب.

---

(١) جزء من حديث طويل أخرجه البخاري في صحيحه مع الفتح: ٨/ ٤٣٤.
(٢) شرح كتاب ألفاظ الكفر للقاري ص ٢١٨.

المناقشة:

س١/ هل مشيئة العباد مستقلة أم لا؟ وضح ذلك مع الدليل.

س٢/ ما معنى: وما تشاؤون إلا أن يشاء الله؟

س٣/ هل يخرج شيء عن مشيئة الله؟ وضح ذلك مع الدليل.

س٤/ هل يجوز الاحتجاج بالقدر على المعاصي؟ وضح ذلك مع الدليل.

س٥/ ما الفرق بين الإرادة الكونية والشرعية؟

س٦/ كيف يقدر الله المعاصي ثم يعاقب عليها، بين ذلك؟

باب الرد على من يكفر بالذنب

قلت: أرأيتَ لو أن رجلاً قال: من أذنب ذنبا فهو كافر، ما النقض عليه؟

فقال: يقال له: قال الله تعالى: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبٗا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٨٧﴾ [الأنبياء: ٨٧] **فهو ظالم مؤمن وليس بكافر ولا منافق، وإخوة يوسف قالوا:** ﴿يَٰٓأَبَانَا ٱسۡتَغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَآ إِنَّا كُنَّا خَٰطِـِٔينَ ٩٧﴾ [يوسف: ٩٧] **وكانوا مذنبين لا كافرين.**

وقال الله تعالى لمحمد - عليه الصلاة والسلام -: ﴿لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢] **ولم يقل من كفرك.**

وموسى حين قتل الرجل كان في قتله مذنباً لا كافرا.

اللغة: (النقض) الجواب المبطل لقوله. (نقدر عليه) نضيق عليه.

الشرح: وهذا باب جديد يتعلق بالرد على من يكفر بالذنب وهم الخوارج، وقد سأل السائل أبا حنيفة ﷺ عما يرد به على من يكفر مرتكب الذنب، فأجابه الإمام أنه يُرَدّ عليه بأن قول الله تعالى حكاية عن يونس ﷺ: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبٗا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٨٧﴾ [الأنبياء: ٨٧] فلو كان الذنب كفرا لكان معنى كلامه: إني كنت من الكافرين، وهذا

معنى باطل لا شك، بل هو مؤمن ظلم نفسه وليس بكافر ولا منافق، ثم تاب فتاب الله عليه وغفر له.

وكذلك لما قال إخوة يوسف عليه السلام كما قال الله عنهم: ﴿يَٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ إِنَّا كُنَّا خَٰطِـِٔينَ ۝٩٧﴾ [يوسف: ٩٧] أي مذنبين وليسوا كافرين ولا شك.

وكذلك قول الله تعالى لنبيه محمد ﷺ: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢] فلم يقل من كفرك، وإنما قال: «من ذنبك»، وهذا دليل على أن الذنب وإن كان كفرا شرعا إلا ما أطلق عليه كفر نصاً، ولا يكفر الإنسان بذنب إلا أن يستحله، وقد قال الطحاوي في عقيدته: «ولا نكفّر أحدا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله ...»[1].

وعندما سئل أبو حنيفة رحمه الله أي الأصناف أنت؟ فقال: «أنا ممن لا يسب السلف، ويؤمن بالقدر، ولا يكفر أحدا بالذنوب»[2].

وقال أكمل الدين محمد البابرتي الحنفي(٧٨٦هـ) : «والعاصي إذا مات بغير توبة فهو في مشيئة الله، إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة بفضله وكرمه، أو ببركة ما معه من الإيمان والطاعات، أو بشفاعة بعض الأخيار، وإن شاء عذبه بقدر ذنبه صغيرة كان أو كبيرة، ثم عاقبة أمره الجنة، ولا يخلد في النار»[3].

وقال أبو الثناء محمود بن زيد اللامشي الحنفي: «من ارتكب كبيرة من أهل الإيمان، فإن ارتكبها مستحلا لها أو مستخفا بمن ينهى عنها ... فإنه يكفر بالله تعالى، وإن ارتكبها لغلبة شهوة أو كسل أو غضب أو حمية أو أنفة وهو يخاف أن يعذبه الله تعالى عليها، ويرجو رحمته ومغفرته في ذلك فاسمه

---

(١) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ٢/ ٣١، وانظر العقائد النسفية ١٥٢.

(٢) تاريخ بغداد ١٣/ ٢٣١.

(٣) شرح الوصية للبابرتي ص ٨٠.

المؤمن الفاسق، وحكمه أنه لو تاب لغفر له، وإن مات قبل التوبة فـالله تعالى فيه المشيئة، فإن شاء عفا عنه بفضله ورحمته، أو بشفاعة نبي أو ولي من عباده، وإن شاء عذبه بقدر جنايته ثم أدخله الجنة»[1].

وقال الملا علي القاري: «لا يحكم بكفر أحد وارتداده بسبب الزنا أو قتل النفس بغير حق أو سرقة، أو نحوها من الكبائر، وهذا مذهب أهل السنة خلافًا للخوارج، حيث يقولون بكفر مرتكب الكبيرة . . . »[2].

وكذلك موسى ﷺ أخطأ بقتله الرجل لكنه لم يكفر بذلك أبدا، ومن كفَّر كل هؤلاء النبيين لكان من أعظم المفترين على الله كذبا، بل ولكفر هو بذلك.

وفي قول أبي حنيفة ﷺ بأن موسى ﷺ أذنب في قتل الرجل، فيه ردٌّ على الماتريدية الذين يزعمون أن الأنبياء معصومون من الذنوب مطلقا. وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن هؤلاء أرادوا أن ينزهوا الأنبياء لكنهم وقعوا في التكذيب لتحريفهم نصوص الكتاب والسنة.

الخلاصة: لا يكفر المسلم بذنب ما لم يستحله.

المناقشة:

س١/ هل الذنوب كفر أم لا؟ وضح ذلك مع الدليل

س٢/ هل تصدر الذنوب من الأنبياء، وما نوعها؟

س٣/ ما حكم من يكفر بالذنوب؟

---

(١) التمهيد لقواعد التوحيد ١٢١.

(٢) ضوء المعالي لبدء الأمالي ص ١١٤.

الاستثناء في الإيمان

قال: وإذا قال: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى، يقال له: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾﴾ [الأحزاب: ٥٦] فإن كنت مؤمنا فصلِّ عليه، وإن كنت غير مؤمن فلا تصلِّ عليه.

وقال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُوا۟ ٱلْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩][1].

قال معاذ رضي الله عنه: من شك في الله فإن ذلك يبطل جميع حسناته، ومن آمن وتعاطى المعاصي يرجى له المغفرة ويخاف عليه من العقوبة.

قال السائل لمعاذ رضي الله عنه: إذا كان الشك يهدم الحسنات فإن الإيمان أهدم للسيئات.

قال معاذ: والله ما رأيت رجلاً أعجب من هذا الرجل يُسأل أمسلمٌ

---

(١) قلت: استدلال الإمام بهاتين الآيتين على بطلان الاستثناء في الإيمان لا يصح؛ لأنه ليس المراد في قول القائل «أنا مؤمن إن شاء الله تعالى» أنه شاك في إيمانه حتى يرد عليه ما في هاتين الآيتين، أو شك في الله حتى يرد عليه أثر معاذ إن ثبت، بل الاستثناء لأجل خوف التزكية وادعاء كمال الإيمان وعدم العلم بالعاقبة، جاء عن السلف وتواتر عنهم، وادعاء الإنسان بأنه مؤمن حقا، مخالف لطريقة السلف إلا إذا قصد به أصل الإيمان، أما إذا قصد به كمال الإيمان كما عليه المرجئة فإنه مخالف لطريقة السلف، وهذه الدعوى قد تكون كذبا؛ لأن الإنسان لا يدري هل هو أتى بجميع المأمورات وترك كل المحظورات، حتى يقال عن نفسه بأنه مؤمن حقا، وقد تقدم توضيح مسألة الاستثناء فراجع هناك.

أنت؟ فيقول لا أدري، فيقال له: قولك: لا أدري أعدلٌ أم جورٌ؟ فإن قال: عدلٌ، فقل: أرأيت ما كان في الدنيا عدلاً أليس في الآخرة عدلاً؟ فإن قال: نعم، فقل: أتؤمن بعذاب القبر، ونكير، ومنكر، وبالقدر خيره وشره من الله تعالى؟ فإن قال: نعم، فقل له: أمؤمن أنت؟ فإن قال لا أدري، فقل له: هما شيء أوْ ليستا بشيء، وقد قال الله تعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩] وقد قال الله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: ٤٦].

فإن قال: إنهما تفنيان، فقل له: وصف الله نعيمهما بقوله: ﴿لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴿٣٣﴾﴾ [الواقعة: ٣٣]، ومن قال إنهما تفنيان بعد دخول أهلهما فيهما فقد كفر بالله تعالى، لأنه أنكر الخلود فيهما.

اللغة (ذروا) اتركوا. (تفنيان) أي ينقضي بقاؤهما.

الشرح: هنا يتطرق الإمام ﷺ لمسألة الاستثناء في الإيمان، فيقول: إن من يستثني في إيمانه -أي يقول: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى- فهذا يحتج عليه بأن الله تعالى قد أمر المؤمنين في كتابه بالصلاة على نبيه ﷺ، فإن لم يكن مؤمنا فلا يصلِّ على النبي ﷺ ويحتج عليه بأن الله أمر المؤمنين بالسعي إلى صلاة الجمعة وترك البيع، يعني إذا لم يكن مؤمنا فليقعد ولا يسعى إلى الصلاة.

واستدل بقول معاذ ﷺ أن من شك في الله فإن ذلك الشك يبطل جميع الحسنات، أما الإيمان وإن قارنته المعاصي فإنه يرجى لصاحبه المغفرة، وإن كان يخاف عليه العقوبة.

وهنا أجاب السائل على معاذ بأنه إذا كان الشك يهدم الحسنات فإن الإيمان يهدم السيئات أكثر، وهذا يصح في الإيمان ابتداء، بمعنى أن الإيمان من الكافر يمحو ما قبله من السيئات فهذا حق، لكن السيئات التي يرتكبها المؤمن قد يغلبها الإيمان والعمل الصالح خصوصاً إن زاد عليها، ومعنى ذلك أنه قد يكون سبباً في تكفيرها، وذلك حتى لا نقع فيما ذهب إليه المرجئة من أن الذنوب لا تضر مع الإيمان.

وذكر الإمام تعجب معاذ ﷺ الشديد ممن يسأل: أمسلم أنت؟ فيقول لا أدري، وذلك لأنه هكذا يكون شاكاً حتى في إسلامه ولا يدري إن كان قد أسلم أم إنه ما زال كافراً.

فهذا يقال له: هذا عدل أم جور؟ فإذا قال: عدلٌ، فيقال له: إنّ ما يكون عدلاً في الدنيا لا بد أن يكون عدلاً في الآخرة، فإن قال: نعم، فيقال له: أمؤمن أنت؟ فإن قال: لا أدري، فيقال له: لا دريتَ ولا فهمتَ ولا أفلحتَ، لأنه شاكٌ في نفسه، غير جازم بإيمانها.

ثم سأله السائل عمن قال: إن الجنة والنار ليستا بمخلوقتين، فأمره أن يحتج عليه بالآيات المذكورة، حيث تثبت أن كل شيء فالله خالقه، ثم إن زعم فناءهما يحتج عليه بأن الله تعالى أخبر أن نعيم الجنة لا ينقطع، وذلك بقوله: ﴿لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ۝٣٣﴾ [الواقعة: ٣٣].

فإن زعم أن الجنة والنار بعد أن يدخلهما أهلهما تفنيان، فإنه يكفر هنا، لأن الله تعالى أخبر أن أهل الجنة والنار خالدون فيها كما ثبت ذلك في مواضع كثيرة من كتابه، قال أبو اليسر البزدوي: «إن الجنة والنار لا تبيدان، فأهل الجنة ينعمون أبداً، وأهل النار يعاقبون أبداً ... قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ۝١٠٧ خَالِدِينَ

فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴿١٠٨﴾﴾ [الكهف: ١٠٧-١٠٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾ أُولَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَٰرُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَآئِكِ نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴿٣١﴾﴾ [الكهف: ٣٠-٣١] فدلّتنا هذه النصوص ونصوص أخر في القرآن على أن أهل الجنة ينعمون في الجنة مخلّدين»[1].

وقال أكمل الدين البابرتي في معرض رده على المعتزلة في قولهم بأن الجنة والنار غير مخلوقتين الآن، فقال ما نصه: «ولنا قوله تعالى: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَٰوَٰتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وقوله تعالى: ﴿أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [الحديد: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِى أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿١٣١﴾﴾ [آل عمران: ١٣١]، وما لم يكن مخلوقًا لم يكن مُعدًا حقيقة؛ لأن أهل اللغة اتفقوا على أن إعداد الشيء يُنبئ عن وجوده وثبوته والفراغ منه. . . وكذلك قوله تعالى في الحديث القدسي: «أعددتُ لعبادي الصالحين ما لا عينٌ رأت، ولا أذنٌ سمعت، ولا خطر على قلب بشر»[2]، وقوله ﷺ: «رأيتُ عمرو بن عامرٍ الخزاعيَّ في النار»[3] وأمثاله كثيرة»[4].

فالخلاصة: يجوز الاستثناء في الإيمان على ما سبق بيانه، والجنة والنار مخلوقتان الآن، وهما لا يفنيان ولا يبيدان.

---

(١) أصول الدين ص ١٧١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٢٤٤).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه برقم(٣٥٢١).

(٤) شرح الوصية ص ١٣٦-١٣٧.

المناقشة:

س١/ فصّل القول في مسألة الاستثناء في الإيمان؟

س٢/ هل الجنة والنار مخلوقتان الآن؟ وما حكم من أنكر ذلك؟

س٣/ هل الجنة والنار تفنيان؟ وما الدليل؟

باب في الصفات

قال أبو حنيفة: ﷺ: «لا يوصف الله تعالى بصفات المخلوقين، وغضبه ورضاه صفتان من صفتاه بلا كيف، وهو قول أهل السنة والجماعة، وهو يغضب ويرضى ولا يقال: غضبه عقوبته ورضاه ثوابه، ونصفه كما وصف نفسه: أحدٌ صمدٌ لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد، حيٌ قيومٌ قادرٌ سميعٌ بصيرٌ عالمٌ، يد الله فوق أيديهم ليست كأيدي خلقه وليست جارحة، وهو خالق الأيدي، ووجهه ليس كوجوه خلقه، وهو خالق كل الوجوه، ونفسه ليست كنفس خلقه، وهو خالق كل النفوس: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝﴾ [الشورى: ١١].

قلت: أرأيت لو قيل: أين الله تعالى؟ فقال: يقال له: كان الله تعالى ولا مكان قبل أن يخلق الخلق، وكان الله تعالى ولم يكن أين، ولا خلق كل شيء وهو خالق كل شيء.

فإن قيل: بأي شيء شاء الشائي المشيء؟ فقل بالصفة. وهو قادر يقدر بالقدرة، وعالم يعلم بالعلم، ومالك يملك بالملك.

فإن قيل: أشاء المشيئة وقدر بالمشيئة وشاء بالعلم؟

اللغة: (صمد) أي مقصود في الحوائج.

الشرح: لا ينبغي أن يوصف الله بصفات المخلوقين؛ فإن الله قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝﴾ [الشورى: ١١].

ومن صفاته تعالى صفة الغضب وصفة الرضا كما قال تعالى: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفتح: ٦]، وقال: ﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾ [المجادلة: ٢٢] وهما صفتان بلا كيف، أي لا يمكن تكييفهما بكيفية معينة، فإن هذا مما لا يدرك بحال، وهذا هو قول أهل السنة والجماعة، فالله يغضب ويرضى على ما يليق بجلاله سبحانه وتعالى، وهو غضب حقيقي، ورضى حقيقي، وليس كما زعم بعض النفاة أن غضبَه عقوبتُه، ورضاه ثوابه، بل العقوبة لازم الغضب، والثواب لازم الرضى، لكن لا تفسّر الصفة بلازمها، بل هي صفة حقيقية على الكيفية اللائقة بجلال الله تعالى وعظمته، ولذا قال الطحاوي في عقيدته: «والله يغضب ويرضى لا كأحد من الورى»[1] أي الخلق.

وقال ابن أبي العز: «ومذهب السلف وسائر الأئمة إثبات صفة الغضب والرضا والعداوة والولاية والحب والبغض، ونحو ذلك من الصفات التي ورد بها الكتاب والسنة، ومنع التأويل الذي يصرفها عن حقائقها اللائقة بالله تعالى، كما يقولون مثل ذلك في السمع والبصر والكلام وسائر الصفات»[2].

فيجب وصف الله بما وصف به نفسه، وهو سبحانه أحد لا شريك له، لا في ذاته ولا في أسمائه ولا في صفاته ولا في أفعاله.

وهو تعالى صمد كما قال: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص: ٢] حيث يقصده الخلائق جميعا في حوائجهم، لأنه المالك القادر سبحانه.

وهو سبحانه وتعالى لم يلد ولم يولد، كما قال سبحانه: ﴿لَمۡ يَلِدۡ

---

(١) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز ٢/٢١٣.

(٢) المرجع السابق.

﴿وَلَمْ يُولَدْ ۝﴾ [الإخلاص: ٣] وقال سبحانه: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠١] وهو سبحانه لا يشبه خلقه ولا يشبهه خلقه، وليس له كفوا أحد، فلا يماثله ولا يكافئه شيء، وليس له نظير من خلقه، فمن زعم أن صفاته تعالى كصفات المخلوقين، وزعم أنه يشبه أحدا من خلقه، أو يشبهه أحد من خلقه فهو كافر بالله العظيم. قال نعيم بن حماد وهو من شيوخ أبي حنيفة: «من شبّه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر»، وقال إسحاق بن راهويه: من وصف الله فشبّه صفاته بصفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم ...»[1].

وهو سبحانه وتعالى حي لا يموت، قيوم لا ينام، قادر لا يغلب، ولا يعجزه شيء، سميع وسع سمعه الأصوات، بصير لا يغيب عن بصره شيء، عالم لا تخفى عليه خافية، له يدٌ كما قال تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] لكنها ليست كأيدي المخلوقين، فإنه تعالى ليس كمثله شيء، فصفاته تكون على الكيفية التي تليق به سبحانه وتعالى.

وله وجهٌ كما قال تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] ولكن ليس كوجوه المخلوقين، وهو سبحانه خالق لوجوه المخلوقين.

وله سبحانه نفس، كما قال: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨] ولكنها ليست كنفوس خلقه، وهو سبحانه خالق النفوس، كما قال: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢].

وهنا سأل السائل عن الجواب على ما يقول: أين الله تعالى؟ فأخبره

---

(١) شرح الفقه الأكبر ص ٤٨ وما بعدها.

الإمام بأن الله تعالى كان موجودا بلا مكان قبل أن يخلق خلقه، وكان بلا أين ولا خلق ولا شيء، وهو سبحانه خالق كل شيء.

تنبيه: لعل هذا من كلام أبي مطيع، وكان الأولى الاقتصار على ما ورد في حديث النبي ﷺ لما قال للجارية: أين الله؟ قالت: في السماء، وقد سبق إيراده. وسبق كلام الإمام في أن الله على العرش استوى، وأن من شك أنه في السماء فقد كفر، فهذا الكلام بطوله هنا مخالف لموجب الحديث المذكور وتصريح أبي حنيفة -وقد تقدم- كما أنه مخالف للنصوص الكثيرة التي أثبتت لله صفة العلو.

والألفاظ التي وردت بعد ذلك هي أيضا ليست من كلام الإمام، لأن فيها تكلف محض وتعسف زائد، واستعمال لعبارات وألفاظ لم يتكلم فيها السلف فيما علم عنهم، والراجح أن كل هذا ليس من كلامه رحمه الله.

الخلاصة: صفات الله تعالى ثابتة على الحقيقة وهي ليست كصفات خلقه.

المناقشة:

س١/ هل صفات الله حقيقية أم لا؟ وضح ذلك مع الدليل.
س٢/ هل تشبه صفات الله صفات خلقه؟ وضح ذلك مع الدليل.
س٣/ ما حكم من شبه الله بخلقه؟

باب في الإيمان، وحق الله على عبيده

فإن قيل: أين مستقر الإيمان؟ يقال: معدنه ومستقره القلب، وفرعه في الجسد، فإن قيل: هو في أصبعك؟ فقل نعم، فإن قيل: فإن قطعت أين يذهب الإيمان منها؟ قال: فقل: إلى القلب، فإن قال: هل يطلب الله من العباد شيئا؟ فقل: لا، إنما هم يطلبون منه.

فإن قال: ماحق الله تعالى عليهم؟ فقال: أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا، فإذا فعلوا ذلك فحقهم عليه أن يغفر لهم ويثيبهم عليه. فإن الله تعالى يرضى عن المؤمنين لقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] ويسخط على إبليس.

ومعنى قوله تعالى: ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠] فهو وعيد منه، وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧] أي بصّرناهم وبينّا لهم.

وقوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩] فهو وعيد، وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦] أي ليوحّدوني، ولكن كلها بتقدير الله تعالى خيرها وشرها حلوها ومرّها وضرها ونفعها.

وقال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ۝٩٩﴾ [يونس: ٩٩]، وقال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾

[يونس: ١٠٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾﴾ [هود: ١١٨] أي بمشيئته، ﴿وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٩].

وقال تعالى: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٩] أي بقدر الله سبحانه.

وقال شعيب - صلوات الله على نبينا وعليه -: ﴿قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَّعُودَ فِيهَا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [الأعراف: ٨٩].

وقال نوح - على نبينا وعليه الصلاة والسلام -: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [هود: ٣٤].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَن رَّأَىٰ بُرْهَانَ رَبِّهِ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [يوسف: ٢٤].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴿٣٤﴾﴾ [ص: ٣٤] والله أعلم.

تم الفقه الأبسط لأبي حنيفة رحمه الله.

وصلى الله وسلم على من لا نبي بعده سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.



اللغة: (مستقر) مقر ومنتهى. (معدنه) أصله. (يثيبهم) يعطيهم الثواب.

(يسخط) يغضب. (وعيد) تهديد ضد الوعد. (العمى) الضلالة.(تُكره) تجبر. (قُبُلاً) أي رأوه عيانا. (الطاغوت) كل ما عبد من دون الله وهو راض، أو كل ما عبد من دون الله من متبوع أو مطاع. (نعود) نرجع. (يغويكم) يضلكم.

الشرح: يبين الإمام رَحِمَهُ اللهُ أن أصل الإيمان ومستقره وجوهره في القلب، وأما ما يكون في الجسد من الأعمال فإنه فرع الإيمان، جرياً منه على أصله في أن الإيمان مجرد التصديق والإقرار، ويبين أن الإيمان يكون حتى في إصبع، فإن قطعت عادت إلى القلب.

وهذه الألفاظ والطريقة لم تعهد عن السلف رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، فالعجب كل العجب من الإمام كيف تطرق إليها، ولا أحسب أن كل هذا الكلام من كلام أبي حنيفة، بل هو من كلام أبي مطيع.

ثم بين أن الله لا يطلب من الناس شيئا لكنهم هم الذين يطلبون منه، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ ١٥﴾ [فاطر: ١٥]، ويبين أن حق الله على العبيد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا، وحقهم عليه الذي أوجبه أن لا يعذبهم إن عبدوه، وقد قال ﷺ: «أتدري ما حق الله على العباد، وما حق العباد على الله؟ قال: الله ورسوله أعلم، قال: حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا، وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئا»[1].

قال ابن أبي العز الحنفي: «اعلم أن التوحيد أول دعوة الرسل، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى الله -عز وجل-. . .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٧٣٧٣).

ولهذا كان الصحيح أن أول واجب يجب على المكلف: شهادة أن لا إله إلا الله . . . »[1].

ثم ذكر الإمام أبو حنيفة أن الله يرضى عن المؤمنين لما ثبت من ذلك في الآيات، ويسخط على إبليس ومن تبعه، وبيّن أن قوله تعالى: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾ [فصلت: ٤٠] ليس من باب التخيير والإباحة، لكنه من باب التهديد والوعيد، وأما هداية ثمود في الآية فهي هداية البيان والإرشاد؛ فإن الله تعالى بين لهم على لسان رسوله لكنهم استحبوا الضلالة على الهدى، وآثروا الكفر على الإيمان، كما قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ فَٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡعَمَىٰ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ فَأَخَذَتۡهُمۡ صَٰعِقَةُ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡهُونِ بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ١٧﴾ [فصلت: ١٧].

ثم ساق الإمام أبو حنيفة قول الله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡ﴾ [الكهف: ٢٩] وبين أن هذا ليس إباحة وتخييرا، لكنه وعيد وتهديد لمن آثر الكفر، ويفهم منه أنه حرٌ في أن يكفر، غير أن عليه أن يتحمل العاقبة عن كفره.

ثم ساق الإمام رحمه الله الآية المبينة أن التوحيد وعبادة الله تعالى هو الغاية من خلق الجن والإنس، وساق كذلك آيات كثيرة تدلل على أن مشيئة الله نافذة، وأن كل شيء يحدث بقدرته تعالى ومشيئته، كلها توضح أن من اهتدى بإذن الله تعالى، ومن ضل فكذلك بإذن الله تعالى، فكل شيء بمشيئته تعالى؛ وذلك لأن الله تعالى هو خالق الناس وخالق مشيئتهم، وهذا ما يجب الإيمان به.

وهكذا الآيات التي ساقها الإمام أبو حنيفة رحمه الله هنا كلها تنحو هذا

(١) شرح العقيدة الطحاوية ١/٧٦، ٧٧.

الضحى، وهو إثبات أن كل شيء كائن فإنما هو بمشيئة الله تعالى، وإثبات أن من ضل فقد ضل بإذن الله تعالى، وأن الله يفتن من شاء من عباده، وهذا الباب مما يفيد في إثبات المشيئة الشاملة لكل شي لله تعالى.

وقد قرر ذلك الطحاوي في عقيدته حيث قال: «وكل شيء يجري بتقديره ومشيئته، ومشيئته تنفذ، لا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان، وما لم يشأ لم يكن»[١].

وقال ابن الهمام: ولنا في الاستدلال على أن إرادته تعالى متعلقة بكل كائن، وغير متعلقة بما ليس بكائن: إطباق الأمة من عهد النبوة على هذه الكلمة، وهي قولهم: (ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن. فانعقد إجماع السلف على قولنا)، ولنا قول الله تعالى: ﴿أَن لَّوْ يَشَاءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١] أي لكنه شاء هداية بعض وإضلال بعض، كما دل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٩]، وقوله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السّجدَة: ١٣][٢].

وقال صنع الله الحلبي: «والإيمان بالقدر خيره وشره: بأن كلًا منهما خلقه تعالى وإرادته، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن ...»[٣].

فالخلاصة: إن حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا، وهذا الحق هو أول واجب على المكلف، وقد هدى الله الإنسان طريقي الخير والشر، وأعطاه القدرة والمشيئة على اختيار الطريق، فمن شاء

---

(١) العقيدة الطحاوية بتعليق الألباني ص ٢١.

(٢) المسايرة مع شرحها المسامرة ٢/ ٥ بتصرف في النص، وانظر إشارات المرام من عبارات الإمام ص ١٥٥.

(٣) سيف الله ص ١٠٩-١١٠.

فليؤمن ومن شاء فليكفر، ولا يخرج شيء عن إرادته ومشيئته سبحانه.

❀ ❀ ❀

وبعد: فهذا هو الشرح الميسر على الكتابين: الفقه الأكبر والفقه الأبسط المنسوبين لأبي حنيفة ﷺ راعيت فيه تسهيل وتوضيح عبارات الإمام بما تيسر لي من كلامي ومن كلام علماء الحنفية، ونبهت على خطأ ما ظهر لي من عبارات الكتابين، وبينت أن بعض تلك العبارات لا يصح نسبتها إلى أبي حنيفة ﷺ بل هو مدسوس في كلامه ﷺ وأسكنه فسيح جناته.

فما يكن في هذا الشرح من خلل أو خطأ أو تقصير فإنه مني، وأستغفر الله منه، كما أسأله سبحانه أن يجعل هذا العمل صوابا وخالصا لوجهه الكريم وأن ينفع به المسلمين، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المناقشة:

س١/ ما هو أول واجب على المكلف؟

س٢/ ما حق الله على العباد؟

س٣/ هل للعبد قدرة وإرادة في اختيار الطريق، وما الدليل.

س٤/ ما الدليل على أن مشيئة العبد لا تخرج عن مشيئة الله تعالى؟



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الجزء الأول

